

التوطئة

لأبي عليّ الشلوبيني

(١٠٦٤ هـ - ١١٢٥ هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور يوسف أحمد الطرع
أستاذ الدراسات النحوية المساعد
جامعة الكويت

الإهداء

أبى

رَغِبْتَ إِلَىَّ فِي أَنْ أَعِيشَ لِلْعُنَى - قَعِشْتُ .

وَرَغِيتَ إِلَىَّ فِي أَنْ أَخْلَصَ لِلنَّحْوِ - فَلَهُ خَلَصْتُ .

وَحِينَ جِئْتُ أَلْقَاكَ بِثَمَرَةِ رَغْبِكَ - كُنْتُ قَدْ لَقِيتُ رَبَّكَ .

فَلْتَكُنْ هَذِهِ الثَّمَرَةُ بِأَكْوَرَةٍ لِنَايَاتٍ تَخْلِدُ ذِكْرَكَ .

أبى

يوسف أحمد الطرع

صغير ١٢٠١ هـ
بغداد ١٩٨١ ميلادية

كلمة أولى

سبقت هذه الطبعة طبعة أولى منذ سنوات قليلة تقرب من السبعة . وهأنذا
أطبعه طبعته الثانية بعد أن نظرت فيه نظرة ثانية ، زادت ونسقت
وصححت وعدلت .

والله أسأل التوفيق والسداد في كل ما آخذ فيه .

د. يوسف أحمد المطوع

سفر ١٤٠١ هـ

يناير ١٩٨١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة تعريف

بقلم الأستاذ إبراهيم الأبياري

من حق هذا العمل الطيب ، الذي قصد فيه وجه الله والعلم ، أن يعرف به ، ومن حق هذا الدارس المحقق الدكتور يوسف أحمد المطوع ، الذي حمل عبثاً قل أن يحمله إلا صابر مجاهد ، أن يعرف به .

فهذا العمل هو بحث لكتاب التوطئة في النحو ، بعد أن عدت الأيام على نسخه فلم تلو منها إلا واحدة ، كانت هي الأخرى عرضة لأن يأتي عليها الدهر ، فلقد أدركها الأخ الباحث المحقق وقد لعب البلى بأجزاء منها .

والنحو في هذه الأيام الانصراف عنه أكثر من الإقبال عليه ، مع خطره وعظيم شأنه ، وما أنا بصدد أن أزيد القارئ عنه أنه العلم الذي به تنضبط اللغة وتحفظ أسسها ، وأن العناية بدروسه لربقيت موصولة على نحو أعمق وأشمل للذات عقبات ويسرت صعاب ، وأن هذا التلليل وذاك التيسير قد يجمعان الناس على الأخذ من النحو بحفظ أوفى يقيم الألسنة ، فتستقيم لنا لغتنا التي لا وحدة لنا حقة إلا بها :

فإذا ما أنسنا في باحثينا من يخص نفسه بدراسة في هذا العلم ، أنسنا فيه هذا المعنى السامي ، البعيد في سموه ، إذ هو جهاد في ميدان لا ابتغاء فيه لعرض ، بل هو لذلك المعنى النبيل الذي ذكرته لك من سعى وراء التمكين للأسس الأولى من أسس الوحدة ، وراء التمكين للغة يكاد لها من أكثر من ناحية كيداً يراد به بلبتها ليلفظها بعد تلك البلبلة المتكلمون بها وينطوون تحت ألوية متباينة للغات مختلفة ، فإذا هم أمم لا أمة .

وهذه الرغبة الخالصة في هذا العمل الخالص لقلبها الابن عن الأب ، فإذا هو على الدرب الذي مهد له الأب . فكما كانت هذه الرغبة عند الأب عن وعي وبصر ، كذلك هي عند الابن عن وعي وبصر .

وسوف تقرأ هذا الكتاب كتاب التوطئة ، وسوف تعرف كم أضاف به إلى علم النحو ، كما سوف تعرف كم من الجهد بذل ، وكم من العناء احتمل ، وكيف كان موفقاً في كل ما حاول .

والشاذلي صاحب هذا الكتاب هو الإمام الأندلسي أبو علي عمر بن محمد ، وما كنت لأحدثك عنه بعد ذلك الحديث المستفيض الذي عرضه الدكتور يوسف أحمد المطوع ، ثم ما كنت لأحدثك عن كتابه التوطئة ، إذ سوف يطالعك به هذا الجهد المشكور ، وسوف تشاركني لا شك رأيي في صاحبه .

وحسبي عن هذا الجهد أن أشير إلى ما يلقاه الباحث المحقق حين يكون معتمده على نسخة وحيدة ، ثم حين يكون موضوع الخطية علم النحو . ولكي تعرف معي الباحث ورغبته أحب أن أسوق لك شيئاً مما قاله في تمهيده ، يقول :

« وقد أردت إحياء إحدى مؤلفات النحو العربي وإخراجها إلى النور ، بخاصة أنها نسخة وحيدة ليست في متناول القراء والباحثين ،

وأردت إلى هذا شحذ همم كثير من الدارسين في نشر ما تبقى من إنتاج علماء الأندلس والمغرب العربي ، الذي مازال مخطوطاً ، حفظاً له من الضياع .

وفي الحق إننا في حاجة لأن نكون بين أيدينا دراسة كاملة لعلم النحو ، تجمع أولاً هذا التراث المغربي إلى جانب التراث المشرق ، فكل بيئة إمام ، وما أخرج اللغة التي تظل بيئات مختلفة ، أن تقابل بين آراء البيئات ، تكون اللغة لسان الكل بحق ، على شريطة ألا يخرج إمام بيئة ما على الأصل خروجاً ناقصاً ، وما أظن ذلك وقع ، ولكنها تأويلات وتعقيبات وتعليقات ، هي من مظاهر فلسفات تلك البيئات .

وبعد ألا ترى معى أنى لم أكن مغلياً حين قلت إن الدكتور يوسف كان مجاهداً ، وإنه اختار أشق الميادين للجهاده ، وتلك حال من أراد للغته السلامة ، ثم لأمنه الكبرى أن يجتمع على اغتباها ، لتضمن وحدتها .

فما أحق العمل الطيب بكل تعريف ، وما أحق صاحبه الدكتور يوسف أحمد المطوع بكل تدبير .

ابراهيم الأييارى

صفر : ١٤٠١ هـ

يناير : ١٩٨١ م

القاهرة

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين .

وبعد :

فإن العاشق لعلم النحو ، والقارئ لكتبه قل أن يتصفح كتاباً في النحو مهما قصر ، إلا واسترعى انتباهه اسم الشلويني ، ففي كل مشكلة له رأى ، وفي كل معضلة له تفسير ، هذا إلى أننا حين نطالع بعض مؤلفات الأندلسيين في القرن السابع ، التي بين أيدينا ، أمثال مؤلفات ابن مالك ، وابن عصفور ، واللبلي ، وابن الضائع ، وأبي حيان النحوي ، تلك النجوم البارزة في سماء النحو ، التي غصت المكتبات المتخصصة في جميع أنحاء العالم بها .

أقول إننا حين نطالع معظم مؤلفات هؤلاء نجد أن جلهم من تلاميذ الشلويني ، أو ممن يمتون إلى مدرسته بصلة .

ولقد كان حظ أستاذنا الشلويني دون تلاميذه في انتشار مؤلفاته ، وفي جمع شعث آرائه في مؤلف واحد ، فلقد فقد منها ما فقد ، كشرحه على المفصل ، وشرحه على كتاب سيوبه ، والقوانين ، وانزوى ما بقي منها في أركان دور الكتب ، منتظراً جهد الدارسين ، مترقباً هم المتخصصين .

من أجل هذا قامت بهذه الدراسة ، مستلهما من صبر أستاذنا الشلويني الصبر ، ومن روح كفاحه العزم ، مهما تكن وعورة الطريق .

فلقد صابر الشلويني زهاء الستين عاماً يرفع لواء المعرفة ، ويث نورها في جنبات الأندلس ، فلم يكن مجلسه خاصاً لتثقيف شبان إشبيلية ، بل كان على حد تعبير ابن سعيد غاصاً بالبادية والغرباء من الآفاق (١) ، فهو

(١) اختصار الفتح الملحق بالتاريخ المحل (ص : ٥٣)

يندرس ويحاضر الطلاب من لائحة، ويناقض المتأدين والعلماء من ناحية أخرى، ثم يشرح ويؤلف الكتب فيما بقي له من وقت، فن روح هذا الصبور استمدت المثابرة والصمود على مالمقته من عناء في هذه الدراسة طيلة عامين كاملين .

ولقد كان لنشأة الشلويني ، وتاريخ حياته العلمية ، وتدوين شعره ، ورصد مساجلاته ، كان لذلك كله حظ مؤلفاته من قلة الذبوع والانتشار ، فلما نجد الكثرة من الكتب التي انتهت إلينا من أخباره - كاختصار القدر المولى في التاريخ المحلى لابن سعيد ، وتلخيص أخبار النحويين واللغويين لابن مكتوم ، وكتاب إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين لأبي المحاسن البجلي - منها ما يسكت عن ذكره ، ومنها ما يورد عنه القليل ولا يستطرد ، ومنها ما يشير إلى أنه سيضمن أخباره كتاباً جديداً ، أمثال ذلك ما جاء في كتاب «الجمع المثناة في أخبار اللغويين والنحاة» لابن مكتوم، فنجد ابن مكتوم بعد ما ذكر أخباراً قصيرة متفرقة عنه في كتابه «تلخيص أخبار النحويين واللغويين» يقول في نهاية حديثه عن تلاميذه : «وأخذ عنه عالم لا يحصون» وعند تسمية شيوخه وذكر طرف من أخباره وأحواله «أذكرها إن شاء الله تعالى ، في تاريخي المسمى بالجمع المثناة في أخبار اللغويين والنحاة» ، أعان الله على إتمامه (١) .

وتقصيت ما جاء عن هذا الكتاب في كشف الظنون فوجدته يقول : «الجمع المثناة في أخبار اللغويين والنحاة لتاج الدين أبي محمد أحمد بن عبد القادر ، المعروف بابن مكتوم ، المتوفى سنة تسع وأربعين وسبعمائة ، قيل هو كتاب كبير في نحو عشر مجلدات لكنه لم ينشر ، وبقي في المسودة ففرقت» (٢) . وهكذا قدر لي أن أدرس شخصية عدت سيرتها الآفاق، وشهد بفضائها

(١) تلخيص أخبار النحويين واللغويين (ص : ١٦٥) .

(٢) كشف الظنون (المجلد الأول : ٥٩٩) .

كل الدارسين والمؤرخين ، ولكنهم إذ عرفوا فضله ، وشهدوا بغزير علمه ، ووقفوا على كثير من أخباره ، أحجموا عن ذكر شيء منها ، إلا النزر اليسير . فظلت مساجلاته ومناقشاته وأشعاره حبيسة في مخيلاتهم ، ومن غير أن يسطروها في كتبهم ، مع أنها لعمري مادة فسيمة للنشر .

وأني لأرجو أن تكون دراستي هذه باقة عرفان لرجل وهب اللغة العربية كل جهده وأعطاه كل وقته .

ولقد تحدثت في التمهيد للبحث بإيجاز عن الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية في عصره ، وأشارت فيها عن مكانة النحويين بين علماء الأندلس في القرن السابع ، حيث يقول المقرئ : « والنحو عندهم في نهاية من علو الطبقة حتى إنهم في هذا العصر فيه كأصحاب عصر الخليل وسيبويه ، لا يزداد مع هرم الزمان إلا جلبة ، وهم كثيرون البحث فيه وحفظ مذاهبه كذا هب الفقه ، وكل عالم في أي علم لا يكون متمكناً من النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق فليس عندهم بمستحق للتميز ولا سالم من الازدراء » (١) .

ثم أوضحت هدفى من هذه الدراسة وسبب اختياري للتوطئة موضوعاً لبحثي . ثم قسمت البحث إلى قسمين : يحوى القسم الأول بابين ، وكل واحد منهما ثلاثة فصول .

فحدثت في الباب الأول عن حياته ونشأته وثقافته العلمية ومكانته بين علماء عصره ، ثم أوردت تعريفات بأسانيده وطرفاً من أخبار تلاميذه الذين جاوزوا في استقصاى السبعة والعشرين ، وإن كانوا في الواقع لا يحصون عدداً على حد تعبير ابن مکتو (٢) .

أما الباب الثانى فقد كان حديثي فيه عن كتاب التوطئة ، ولقد درست في هذا الباب دراسة مقارنة بين شراح المقدمة الجزولية ، التي تحدث عنها

(١) فتح القليب (١ : ٢١)

(٢) تلخيص أخبار النعمان والقوين (ص : ١٦٥)

صاحب كشف الظنون ، فقال : « المقدمة الجزولية في النحو ، وهي المشيئة بالقانون ، صنفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي البربري النحوي المتوفى سنة سبع وستمائة ، وأغرب فيها ، وأتى فيها بالعجائب ، وهي في غاية الإيجاز مع الأشمال على شيء كثير من النحو ، لم يسبق إلى مثلها ، فشرحها جماعة من الفضلاء ، منهم من وضع لها أمثلة ، ومع هذا فلا يفهم حقيقتها إلا أفاضل البلغاء ، وأكثر النحاة يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراد مؤلفها منها ، فلانها رموز وإشارات ، وقال بعضهم : « ليس فيها نحو ، إنما هي منطق ، لدقة معانيها وغرابة تعاريفها » (١) .

ولقد شرحها وصنف فيها ما يربى على الثلاثة عشر عالماً ، وقد أخذت منهم عالم الدين اللوقي مثلاً لشرح المقدمة الجزولية في شرحه المسمى : المباحث الكاملية على المقدمة الجزولية ، ثم قارنت بينه وبين شروح الشاويين ، وأوضحت كيف نقل عن الشلوين في مواضع كثيرة ، مما يوضح فضل الشلوين على شرح المقدمة ، وقد حاولت أن أجلو تاريخ النسخة وأن أبرز مكانة التوطئة ، وما يمكن أن تفيده في حقل النحو .

ثم جاء القسم الثاني للنص والتعليق عليه ، وقد كنت جريصاً على أن أظهر النص بصورته الأصلية كما وضعه مؤلفه مستعيناً بمصادر كثيرة من التي تترخر بآراء الشلوين :

والله سبحانه هو الموفق وإليه قصد السبيل .

د . يوسف أحمد المطوع

صفر ١٤٠١ هـ

يناير ١٩٨١ م

(١) كشف الظنون (المجلد الثاني : ١٨٠٠)

تمهيد

وينتظم :

(أ) الحياة الاجتماعية والسياسية والتاريخية

(ب) الشلوبيين والنحاة

(ج) هذه الدراسة

(٢ م - الشلوبيين)

تمهيد

(أ)

الحياة الاجتماعية والسياسية والتاريخية

منذ أن أتى الملك عبد الرحمن الناصر بالأندلس إلى سنة ٣١٦ هـ ولقب بالخليفة، حاول أن يأخذ بأسباب تقوية دولته على غرار الدولة في المشرق، وتطلع إلى أن ينهض بالناحية الثقافية، ويضئ جنبات الحياة بنور المعرفة كي يضمن لهذه الدولة البقاء.

حتى إذا ما صارت الخلافة بالأندلس إلى إنه الحكم بن عبد الرحمن سنة ٣٥٠ هـ نهج نهج أبيه وكان ممباً للعلم والعلماء يستقدمهم من البلدان ويحسن إليهم ليرغبهم في البقاء في الأندلس ليفيد الناس من علمهم، فكتب إلى أبي على القالي برغبه في الوفود عليه لئله من مكانة علمية، فقد أجمع المؤرخون على أنه كان أحفظ أهل زمانه، وفوق ذلك فقد عرف بسعة الاطلاع في العلم والرواية وطول الباع في اللغة وفنونها، ولقد شارك القالي في نشر المعرفة والعلوم مشاركة فعالة.

هذا إلى من نرح إلى المشرق من طلاب العلم في الأندلس طلباً لمزيد من المعرفة، وأملأ في إرساء ثقافة متكاملة الأطراف، في شتى العلوم.

وإن ما يعيننا هنا أن نتحدث عن نشأة النحو في الأندلس، وليكن حديثنا عنها بإيجاز.

بدأ النحو في الأندلس بدراسة قطعة مختارة، فيها لفظ غريب بشرح، ومشكلة نحوية توضح، على النحو الذي نراه في الكامل للمبرد (٢١٠ - ٢٨٦ هـ) وفي آمالي القالي (٢٨٨ - ٣٥٦ هـ)، ثم ألفوا نحواً في مسائل

جزئية ، كما فعل أبو علي القالى نفسه فى « فعلت وأفعلت » و « المقصور والمدود » وكما فعل ابن القوطية محمد بن عمر الأندلسى (٣٦٧ هـ) فى كتابه « الأفعال » (١) .

وحين انتقل كتاب الكسائى على بن - حزة (١٨٩ هـ) إلى الأندلس ، تكونت جماعات أشبعته بحثاً ودراسة ، وشغل به الدارسون ، إلى أن استجلب « الكتاب » لسيوبه عمرو بن عثمان (١٤٨ - ١٨٠ هـ) ، الذى يعتبر بحق المدرسة الفعلية للنهضة الأندلسية النحوية ، حيث شرحه أكثر من شارح ، وعكف على دراسته أكثر من عالم .

وقد تكاملت للنحو الأندلسى سمة خاصة ، وبدأت الدراسة والنهضة توثق ثمارها ، وأخذت المدرسة الأندلسية النحوية مكانها الراسخ بجانب المدارس النحوية المعاصرة ، فألف الأندلسيون حينذاك فى النحو من حيث هو كل يشمل جميع الأبواب ، وظهر إلى النور نتاجهم فكانت مؤلفات الجزولى عبد الرحمن بن عثمان (٧٤٠ هـ) وابن خروف النحوى على محمد ابن على (٦٠٩ هـ) وغيرهم من العلماء الأفذاذ تكشف عما وصلت إليه النهضة النحوية فى الأندلس .

ثم جددت اعتبارات سياسية حيث تقلصت الدولة الأموية واستقل كل أمير بولاية ، فأصبح كل منهم يحاول أن يجمع عدداً أكبر من العلماء فى أمارته ، وفوق ذلك ، فهو يغشى مجتمعاتهم ، ويشير الحماس فى مناقشاتهم ، بل يقربهم إليه ، فيعمر مجلسه بالعديد منهم ، فكانت الندوات الأدبية أشبه بمؤتمرات ثقافية صغيرة متخصصة .

وقد كانت للنحو والنحويين المسكاة المرموقة فى هذه المجتمعات ، وفى ذلك يقول المقرئ : « والنحو عندهم فى نهاية من علو الطبقة حتى

لهم في هذا العصر كانوا فيه كأصحاب عصر الخليل ومبيويه ، لا يزداد مع هرم الزمان إلا جدة ، وهم كثيرون البحث فيه وحفظ مذاهبه كذا هب الفقه ، وكل عالم في أى علم لا يكون متمكناً من علم النحو ، بحيث لا تنحى عليه السقاني ، فليس عندهم بمستحق للتميز ولا سالم من الازدراء (١) .

ولا غرو إذن بعد أن أخذ النحو تلك المكانة المرموقة أن ينبغ فيه العديد من العلماء ، وأن يحظى بدراسة تصل في مستواها الحقيقي إلى مستوى نحو المشاركة .

وفي أواخر القرن السادس تربع على عرش النحو في إشبيلية أسنادنا الشلويني ، موضوع هذا البحث ، دون منارح أو مدافع ، ويكفيه فخراً ، ويكفي عناءاً للتدليل على علو مكانته ، أن يكون من بين تلاميذه ابن عصفور (٢) ، واللبلي (٣) ، وابن الضائع (٤) ، وأبو حيان التوحيدي .

وقد كان إلى جانب ذلك مقرأ لمصنفات الأدب الجلية ، قائماً بمعرفتها وضبطها وروايتها ، عامراً بذلك غدوته وأصيله .

يقول ابن سعيد : « قرأت عليه منها الكامل للمبرد ، وديوان أبي الطيب ، سمعت غيرى يقرأ لديه غير ذلك ، وهو في جميعها كالعارف من الطيب : إلا أن النحو كان الغائب عليه ، والحلب من أفكار البلاغة إليه . وله فيه تصنيف مذكورة ، منها التوطئة » (٥) .

وقد ظل الشلويني متصدراً لعلماء عصره يعلم ويثقف ، ويشارك في تطوير النحو الأندلسي حتى منتصف القرن السابع حيث وافاه الأجل المحتوم ، فرحمه الله رحمة واسعة ، وجزاه عن النحو وأهله خير الجزاء .

(١) نفح الطيب (١ : ٢٢١)

(٢) أنظر ترجمته (فهرست هذا الكتاب) .

(٣) أنظر ترجمته (فهرست هذا الكتاب) .

(٤) أنظر ترجمة (فهرست هذا الكتاب) .

(٥) اختصار القديح المطل في التلميح المطل (ص : ٥٢)

(ب)

الشلوبيني والنحاة

والشلوبيني اسم ملأ المؤلفات النحوية ، وخصوصاً ما ألف منها بعد القرن السابع ، فكتاب أوضح المسالك لابن هشام ، الذي يدرس في أولى مراحل النحاة ، وهو من أوجز الكتب النحوية ، يتردد فيه ذكر الشلوبيني .

وهناك نماذج من بعض الكتب التي ملأها آراء الشلوبيني أسوقها قبل أن أذكر سبب اختياري للتوطئة موضوعاً لبحثي .

في المغني مثلاً ، في معرض حديثه عن (أن) الزائدة ، وبعد أن أورد قوله تعالى : (ولما أن جاءت رسلنا لوطاً معه بهم) (١) ، : وقال الشلوبيني : لما كانت (أن) للسبب في : جئت أن أعطى ، أي للإعطاء ، أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المحبة وتعقبه ، وكذلك في قولهم : أما والله أن لو فعلت لفعلت ، أكدت (أن) ما بعد (لو) ، وهو السبب في الجواب . وهذا الذي ذكرناه (٢) لا يعرفه كبار النحويين (٣) .

ويقول صاحب المغني في مكان آخر ، في الحديث عن (إذ) ، بعد أن أورد البيت التالي :

استقدر الله خيراً وارضى به فبينما العسر إذا دارت مياسير (٤)

(١) سورة هود : ٧٧

(٢) يمتد أبان حيان والشلوبيني ، فقد ساق ابن هشام رأياً لابن حيان قبل رأى الشلوبيني .

(٣) مغني اللبيب (١ : ٢)

(٤) البيت لمحمد بن يزيد اللخمي (المصنفين : ٤)

وهل هي ظرف مكان أو زمان ، أو حرف بمعنى المفاجأة ، أو حرف توحيد ، أي زائد . « وقال الشلوبيني (إذ) مضافة إلى الجملة فلا يعمل فيها الفعل ، ولا في : بين ، وبينها ، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله ، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام ، و (إذ) بدل منهما » (١) .

وفي البحر المحيط لأبي حيان ، في معرض تفسيره لسورة الجاثية : (حم . تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم . إن في السموات والأرض آيات للمؤمنين . وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون) (٢) .

قال : « ومن أجاز العطف على الضمير المحذوف من غير إعادة الخافض أجاز في (وما يبث) أن يكون « مطوفاً على الضمير في (خلقكم) ، وهو ملحق بالكرفيين ويونس والأخضش ، وهو الصحيح ، واختاره الأستاذ أبو علي الشلوبيني » (٣) .

وقد تردد ذكر الشلوبيني في أكثر صفحات البحر المحيط مسبوقاً بلفظ « الأستاذ » شاهداً على فضله وواسع علمه وإقراراً بتقدمه على يديه .

إذ وقال ابن الضائع ، في معرض حديثه في باب التبغير ، عن تصغيره نحو : مُسَرَّوْل ، ومُهَيَّوْم : « وزعم الأستاذ أبو علي وقت قراءتي عليه هذه المسألة في (الإيضاح) أن النحويين مختلفون في هذه المسألة ، فمنهم من لا يبقى حرف المد إذا تحرك ، بل يجريه مجرى الصحيح الزائد فيحذفه ،

(١) مفتي الباب (١ : ٨٨) :

وعلى سبيل المثال لا الحصر : فقد ورد ذكر الشلوبيني في المتن في الصفحات التالية : ١٥ ، ٢٢ ، ٣٤ ، ٧٢ ، ٨٨ ، ٩٦ ، ٢٢١ ، ٢٨٣ ، ٣٠٢ ، ٣٨٤ ، ٤٥٠ ، ٤٨٨ ، ٧٧٢ ، ٨٨٣ .

(٢) سورة الجاثية : ١ - ٤ .

(٣) البحر المحيط (٨ : ٤٢) .

فيقول في تصغير «مُسَرَّوْل» : «مُسِيرِل» ، لأنه باتفاق متحرك يخرج عن
أمة التصغير ، قال : وحذاق النخوين ، كأبى على الفارسي وغيره ، وهو
مذهب سيويوه ، يسكنه فيتوصل إلى إثباته بذلك : «مُسِيرِل» ، والأولى ترك
الحذف أو تقليله ما أمكن قال : فالواجب في تصغير «مهوم» : «مهييم» ،
ولا تحذف من : «هوم الرجل» ، إذا نام ، فهو «مهوم» ، وقال وقت قراءتي
عليه هذه المسألة من كتاب سيويوه «مُهَيِّيم» في تصغير «مُهوِّم» ، لأن
هذه الواو رابعة زائدة (١) .

وقال في معرض حديثه عن «لو» : «وقد كان الأستاذ أبو علي يقول :
إن «لو» ليست موضوعة للدلالة على الامتناع بل مدلولها ما نص عليه
سيويوه من أنها تقضي لزوم جوابها لشرطها فقط» (٢) .

وتحتل آراء الشلوبيني في شرح الجمل معظم صفحاته .

أما السيوطي فقد انتشرت آراء الشلوبيني في مؤلفاته ، فهي هو ذا في
(جمع الموامع) ، في معرض حديثه عن الجمل ومحلها ، يقول :

«والقول بأن المفسرة لا محل لها ، وهو المشهور . وقال الشلوبيني :
ولأنه ليس على ظاهره ، والتحقيق أنها على حسب ما كانت تفسيراً له ،
فإن كان المفسر له موضع فكذاك هي وإلا فلا ، ومما له موضع قوله
تعالى : (وعبد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم) (٣) ،
فقوله (لهم مغفرة) في موضع نصب ، لأنه تفسير للموعود به ، ولو
صرح بالموعود به لكان منصوباً . وكذلك :

(إنما كل شيء خلقناه) (٤) فد(خلقناه) فسر عاملاً في (كل شيء) .

(١) شرح الجمل (١٢٣١) .

(٢) شرح الجمل (١ : ٢٨٥) .

(٣) سورة المائدة : ٩ .

(٤) سورة القدر : ٤٩ .

وله موضع ، كما للمفسر ، لأنه خبر ، وهذا الذي قاله الشلوبيني هو المختار
عندي : (١) .

ثم نراه أيضاً يكرر آراء الشلوبيني في أكثر من موضع في كتابه
«المعجم» .

أما في «الأشباه والنظائر» فقلما تخلو صفحة من صفحاته من ذكر
الشلوبيني ، وخصوصاً الجزء الأول منه ، وعلى سبيل المثال : يقول في
معرض حديثه عما استغنت العرب فيه عن لفظ بلغظ :

«وقال الشلوبيني : استغنوا عن تثنية : أجمع ، وأبضع ، وأبتع ، في
باب التوكيد بكليهما كما استغنوا عن جمع «امرى» «يقولهم : قوم»

وقال أيضاً : «كأن العرب استغنت عن الجزم بـ (كيف) بالجزم عن
غيره ، مما هو في معناه ، على عادتهم من أنهم قد يستغنون بالشيء عما هو
في معناه ، كأن هذا عنوان ليكون ذلك ، كالتنبيه على أن الجزم عندهم
بالأسماء ليس أصلاً . كما فعلوا في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالآلف
والثاء في (اللاتي) فقالوا : اللثيا ، واستغنوا بذلك عن (اللويتيا) في تصغير
(اللاتي) لعدم تمكن التصغير في الأسماء المبهمة» (٢) .

وفي موضع آخر في حديثه عن أن الاسم أصل الفعل والحرف ، يقول :

«قال الشلوبيني : ولذلك جعل فيه التنوين دونهما ليدل على أنه أصل
وأنهما فرعان» : «ولما قلنا إن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان ، لأن
الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلاً ، ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه

(١) مع المراجع (١ : ٢٤٨) :

(٢) الأشباه والنظائر (١ : ٥٢) .

فعل ولا حرف ، فدل ذلك على أصالة الاسم في الكلام ، وفرعية : الفعل والحرف فيه ، وأيضاً فإن الاسم يجبر به ويجبر عنه ، والفعل لا يكون إلا مجبراً به ، والحرف لا يجبر به ولا يجبر عنه ، فلما كان الاسم من الثلاثة ، هو الذي يجبر به ويجبر عنه دون الفعل والحرف ، دل ذلك على أنه أصل في الكلام دونهما ، (١)

وقال السيوطي : في معرض حذية عن التركيب .

وقال الشلوبيني في (شرح الجزولية) : ذهب الخليل إلى أن (لن) مركبة من (لا) و (أن) ، وحدث مع التركيب معنى لم يكن قبله ، قال : والخليل أن يقول رداً على من قال (الأصل عدم التركيب) : مأخذنا لتقليل الأصل ما أمكن لا تكثيرها ، لذلك لم تقل في (ضرب ، ويضرب ، ونضرب ، وأضرب وتضرب ، واضرب ، وضارب ومضروب ، وضروب) : إنها أصول كلها ، بل جعلنا واحداً أصلاً والباقي فروع عليه .

وقال أيضاً : إذا ما مركبة من (إذ) ، التي هي ظرف لما مضى من الزمان و (ما) ، وأحدث التركيب فيها أن نقلها إلى الحرفية ، وإلى أن صارت تعطي الزمان المستقبل ، وذهبت دلالتها على الزمان الذي كانت تدل عليه .

وقال أيضاً : قبل إن (مهما) أصلها : مه ، التي بمعنى : اكفف ، ضمت إليها (ما) ، فتركباً فصاراً كلمة وحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن ، وهو معنى الشرط . ولهذا نظائر كثيرة ، فإذا ذكرت نظائر هذا القول كان أولى من قول الخليل إن أصلها (ما) الشرطية ضمت إليها (ما) الزائدة (٢) :

(١) الأشباه والنظائر (١ : ٥٣)

(٢) الأشباه والنظائر (١ : ٩٨) .

وقد انتشرت آراء الشلوبيني في الأشباه والنظائر ، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد جاء ذكر الشلوبيني في الجزء الأول منه فقط في الصفحات التالية : ١٨ ، ٢٠ ، ٣١ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٣ ، ٨٦ ، ٩٨ ، ١٠٦ ، ١٣٢ ، ١٨٢ ، ١٨٦ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٠٦ ، ٢٢٥ ، ٢٣١ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٧ ، ٢٣٣ ، ٢٣١ ، ٢٣٢

وقصدت من سوق تلك النماذج كلها أن أوضح إلى أي مدى كانت مشاركة الشلويني في تبسيط النحو وشرح مشاكله ، فهو لا يقل عن أي علم نشر على الملا نتاجه . وظهر بين الناس تاريخ حياته .

ولكن القارئ العربي ، أو الدارس لعلم النحو ، إذا ما أراد أن يقف على نتائج هذا العمل ، وعلى تاريخه الفكري ، ومكانته العلمية ، فإنه سيعرج في سبيل ذلك على كثير من المؤلفات يلتقط خيراً قليلاً هنا ، وحديثاً موجزاً هناك ، بل إن عليه إذا ما أراد ذلك أن يذهب إلى دور الكتب أو متاحف المخطوطات حتى يحقق بعض ما يريد بعد تعب أكيد ، لأنه يقرأ في مخطوطات لم تمسها يد التحقيق بالتهذيب والتنقيح والفهرسة .

ولما كان من أبسر مظاهر الوفاء لعلم من أعلام العربية الأفاضل ، أن ينشر على الناس تاريخه العلمي ، وطُرف من أخباره ونشأته وبعض من إنتاجه الفكري في صورة التوطئة .

لذا فتمت بهذه الدراسة .

(ج)

هذه الدراسة

وأحييت في هذه الدراسة :

أولاً : أن أسجل تاريخ الشلويني علماً من أعلام النحاة الأفاضل ، وأن أجمع كل ما كتب عنه في كتاب مرحد :

ثانياً : إحياء إحدى مؤلفات تراث النحو العربي وإخراجها إلى النور ، بخاصة أنها نسخة وحيدة ليست في متناول القراء والباحثين .

ثالثاً : وهي قضية عامة ، إظهار الحاجة إلى شحذ كثير من همم الدارسين في نشر ما تبقى من إنتاج علماء الأندلس والمغرب العربي ، والذي مازال مخطوطاً ، حفوظاً له من الضياع .

ولا شك أنه مجال رحب يُشبع نهم الطموحين ، ويفيد منه كثير من المتخصصين .

فإذا ما وجد القارئ بعض ما ينشده عن الشلويني في دراستي هذه ، وإذا ما وجد الدارس بقية في النوطة ، فهو حسبي وكل غيبي :

، قد قسمت هذه الدراسة إلى قسمين :

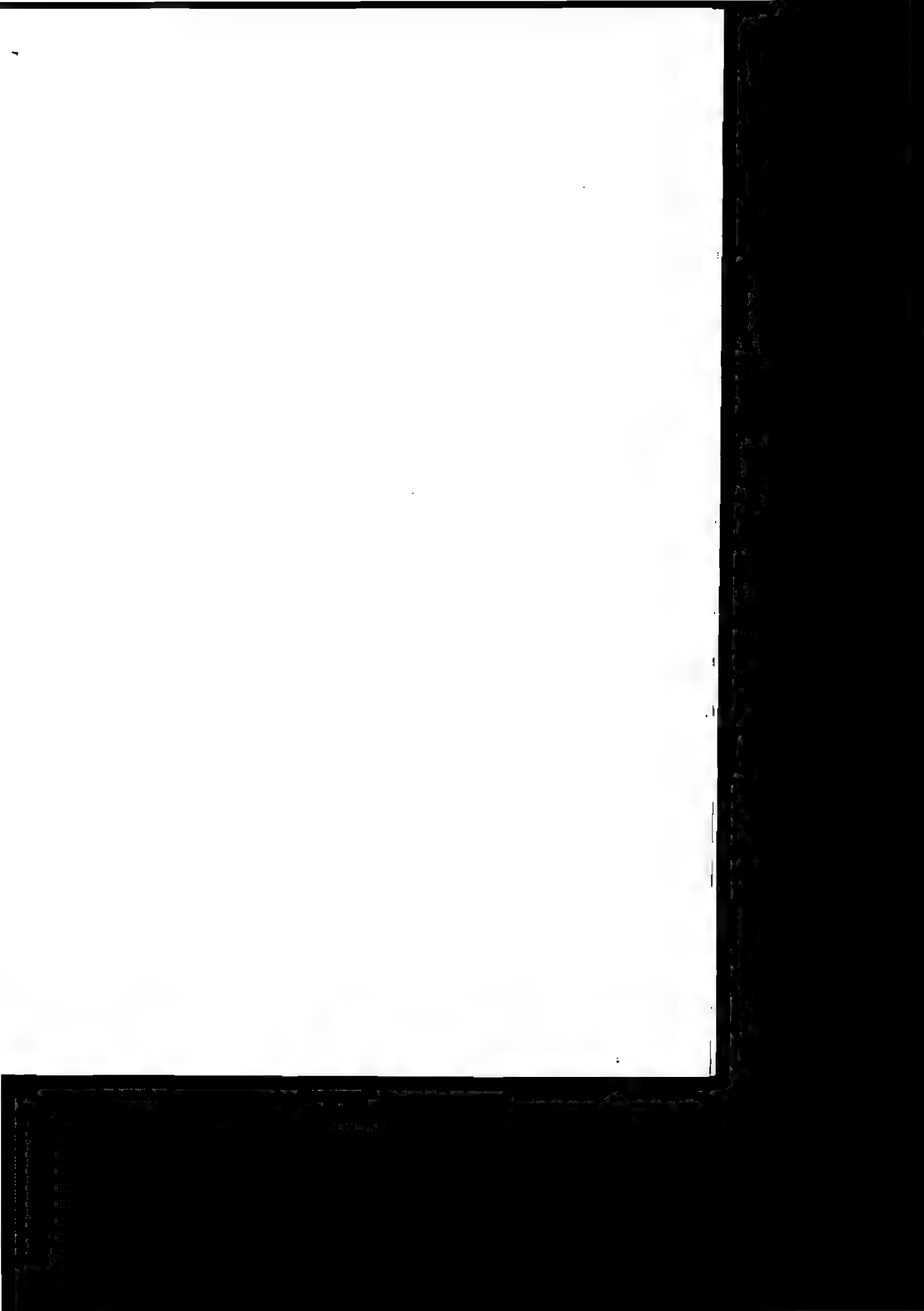
القسم الأول وهو يحوي بابين ، وكل باب ثلاثة فصول .

تحدث في الباب الأول عن الشلويني : نشأته وثقافته ومكانته العلمية ، ثم عن سيوخه وتلاميذه .

أما الباب الثاني فكان الحديث فيه عن كتاب النوطة ، درسته دراسة مقارنة بينه وبين الشراح الآخرين للمقدمة الجزولية ، وحاولت أن أضرب أمثلة من الشروح الأخرى ، ثم عقدت فصلاً قارنت فيه بين النوطة والمقدمة ، وكيف أن الشلويني أظهر في هذا الكتاب ثقافة واسعة ودراية لا تبارى . ثم جاء القسم الثاني حاوياً النص وتعليقاته .

أما الباب الثاني فكان الحديث فيه عن كتاب التوطئة ، دوسته دراسة مقارنة بينه وبين الشراح الآخرين للمقدمة الجزولية ، وحاولت أن أضرب أمثلة من الشروح الأخرى ، ثم عقدت فصلاً قارنت فيه بين التوطئة والمقدمة ، وكيف أن الشلوبيني أظهر في هذا الكتاب ثقافة واسعة ودراية لا تبارى .

ثم جاء انقسم الثاني حاوياً النص وتعليقاته .



الْقِسْمُ الْأَوَّلُ

وَيَنْتَظِمُ بِأَيْدِي :

١ - الباب الأول : الشلوبيني

٢ - الباب الثاني : كتاب التروطة

الباب الأول

الشلويني

ينتظم فصولا ثلاثة

(أ) الفصل الأول : نشأته وثقافته

(ب) الفصل الثاني : إنشائه النحو وشبوخه

(ج) الفصل الثالث : مكانته وتلامذته ومؤلفاته

الفصل الأول

نشأته وثقافته

(أ) نسبة :

(هو الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشيلي الأزدي الأندلسي ، المعروف بالشلوبيني .

والشلوبيني ، نسبة إلى حصن شكوبينية (١) بجنوب الأندلس ، ويسميه الإسبان (٢) الآن (Salobrena) ، يقع جنوبي غرناطة على البحر المتوسط ، وهي قرية من قرى إشبيلية ، وهي تقع غربي مدينة مورتيل ، وشرقي المنكب .

وقال ياقوت : « حصن بالأندلس من أعمال اكورة البيرة (٣) » .

وقد أورد بعض المؤرخين اسمه بدون ياء النسب ، فقال : الشلوبين ، وهي تعني بلغة الأندلس : الأشقر والأبيض (٤) .

(١) انظر : «تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة» (ص : ٩٣)

(٢) معجم البلدان (شلوبينية)

(٣) وفتح الشين المثناة وضم اللام وسكون الواو وكسر الباء الموحدة وسكون الياء المثناة من تحها (وفيات الأعيان) وقال ياقوت : « بفتح أوله وبعد الواو الساكنة بـه موحدة مكسورة ثم ياء مثناة من تحت ونون مكسورة وياء أخرى تخفيفة مثناة من تحت » .

وضبط فيه اللام ضبط قلم بالقلم ، وهكذا ضبطت في نسخة جزيرة الأندلس . وهكذا يلفق واسمها بالإسبانية .

(٤) انظر : أعلام النبلاء (١٣ : ٧٣ : ٢٧٣)

وقال ابن عبد الملك : وسأله أبو محمد الحزار عن هذه التسمية ، وهي إلى شلوبين أو إلى شلوبينية فقال في يوم أشقر أزرق :

ويبدو أن هذا هو الأرجح ، إذ يقول الحميري في الروض المعطار ، في وصف شلوبينية : ولعل الأستاذ أبا على الشلوبين منسوب إليها .

(ب) مولده ووفاته :

ولد أبو على سنة اثنتين وستين وخمسمائة ، بأشبيلية ، وكانت وفاته ، رحمه الله ، ليلة الخميس الخامس عشر من صفر سنة خمس وأربعين وستمائة ، عن ثلاث وثمانين سنة (١) .

(ج) نشأته وثقافته وشعره :

وثمة روايتان ، أولاهما تذكر أن والد الشلوبيني كان خبازاً بأشبيلية (٢) . والثانية تروى أن أباه كان خادماً (٣) عند ابن الجلد (٤) :

وعلى كل فإن الروايتين تتفقان على أنه كان من أسرة متوسطة الحال ولم يكن من طبقة غنية أو ذات مكانة عالية .

ويقول ابن سعيد : « فأنفت نفسه من صنعة ، وانحرفت همته عن حرفته ، وعكف من صباه على النحو حتى برع فيه ، ولم يترك أحداً في عصره يوازيه » (٥) فكانت حرفة والده ، مع علو همته ، سبباً من

(١) انظر : سير أعلام النبلاء (١٣ : ٢٧٤)

(٢) انظر - اختصار القليح المل في التاريخ المل (ص : ٥٢)

(٣) انظر - سير أعلام النبلاء (١٣ : ٢٧٣) .

(٤) الحافظ أبو بكر بن الجلد .

(٥) اختصار القليح المل في التاريخ المل (ص : ٥٢) :

الأسباب التي أوقدت فيه روح الفرد على وضعه ، وما زال يخطو خطاً حثيثاً
في سبيل تحصيل العلم ، ويتقلب على أيدي كبار علماء عصره ، وحفاظ
زمانه حتى استوى عوده ، ونضجت عقلته ، وأصبح له الحق كل الحق في
أن يفاخر بمكانته العلمية التي وصل إليها ، حيث يقول :

ولم تكن لي أعراف لها كرمٌ ولم يكن في رجال الأزدي سلفٌ
لكان في سيبويه الفخر لي وكفى بذلك فخراً فكيف العلم والشرف
فالحمد لله حمداً لا انصرام له وكل ذي حسب في مثل ذا يقف (١)

وقد ذكر كثير من المؤرخين أنه كان قارصاً للشعر ، ذواقة للأدب .
يقول ابن سعيد : « وكان مع إمامته في النحو مقرئاً لمصنفات الأدب الجليلة ،
قائماً بمعرفتها وضبطها وروايتها ، عاملاً بذلك غدوة وأصيله ، قرأت عليه
منها الكامل للمبرد ، وديوان أبي الطيب ، وسمعت غيري يقرأ لديه غير
ذلك ، وهو في جميعها كالعارض الطيب » (٢) .

ثم يضيف ابن سعيد : وكان له نظم اشتهر ، منه قوله في صبي اسمه
قاسم ، وهو مما سمعته منه وكتبته للإغراب بمنزعه :

ومما تشجى قلبي وقصص مدامى هوَى قد قلبي إذ كلفت بقاسم
تعثفته جهدى فكان لشقوتي وطول عنائي قاسياً غير راحم
وكنت أظن الميم أصلاً فلم تكن وكانت كيم الحقت في الزراقم

والزراقم : الحيات ، والمراد أنه قاس (٣) .

وقال ابن خلكان :

- (١) اختصار القدر المثل في التاريخ المجلد (ص : ٥٢) .
- (٢) اختصار القدر المثل في التاريخ المجلد (ص : ٥٢) .
- (٣) اختصار القدر المثل في التاريخ المجلد (ص : ٥٤) .

«وقد رأيت جماعة من أصحابهم، وكلهم فضلاء، وكل واحد منهم يقول : ما يقدره الشيخ أبو علي الشبلري عن الشيخ أبي علي الفارسي، ويغالون فيه مغالاة زائدة» (١).

وقال ابن الزبير :

«وكان الأستاذ أبو علي - رحمه الله - زامياً في علم العربية غير مدافع - وهو آخر أئمة هذا الشأن بالشرق والغرب، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره. كان بارعاً في التعلم ناضجاً، أثبت الله به ما بأبدي أهل المغرب من العربية» (٢).

وقال السيوطي :

«وقلنا نأدب بالأندلس أحد من أهل وقتنا إلا وقرأ عليه أو استند ولو بواسطة إليه، وله :

قالوا حبيبك مائتات قلت لهم نفسى الفداء له من كل مخذور
بالبيت عيشته بي غير أن له أجر العليل وأننى غير ماجور
ثم يقول : «كذا نسبهما إليه الصفدى، ونسبهما بعد ذلك لعماد البندق» (٣).
وقال ابن العماد :

«وكان أسند من بقى بالمغرب، وكان في العربية تحراً لا يجارى، وجبراً لا يبارى، قياماً عليها، واستبحاراً فيها» (٤).

وقال ابن سعيد :

«وشعره، على تقدمه في العربية، نهاية في المخالفة» (٥).

(١) وفيات الأعيان (٣ : ٢٢٢).

(٢) ذيل الصلة (ص : ٧).

(٣) بنية الوعاة (٢ : ١٢٥).

(٤) شلوات الأدب (ص : ٢٢٢).

(٥) المغرب في حل المغرب (ص : ١٢٩).

ومن اليسير لنا بعد عرض تلك النماذج من كلام المؤرخين أن نقول : إن أستاذنا بجانب مكانته النحوية ، التي سأحدث عنها إن شاء الله في الفصل الثالث من هذا الباب ، كان أديباً بارعاً ، ومدرساً متفتناً في علوم العربية ، فهو يشرح ديوان المتنبي ويعرض كتاب الكامل ، وينقد غيرهما بأسلوب العارض المتمكن ، وبطريقة العالم المتبحر في كل مجال .

إلا أنني حين فقتشت عن مزيد من الشعر له في كل ما عثرت عليه من مراجع ، لم يحالفني التوفيق ، ولا أدري أهو قصور في المراجع التي اندثر منها الكثير ، أم لأن أستاذنا لم تكن له قصائد معروفة ؟ ولعلها كانت محاولات عابرة ، أو تسجيلات لحواطر مفككة ، تبعاً للمناسبات ، كذلك التي تنشد في مجالس الأصحاب . أو مساجلات الأصدقاء ؟

(د) عيوبه .

ولعله من الأجدي ، وأنا في معرض الحديث عن نشأة الشلوبيتي وحياته العامة أن أبرز جانباً آخر من شخصيته ، وصفها بعض الكتب بأنها عيوب ، وتصدت لإرد عليها كتب أخرى .

١ - فأول تلك العيوب : اللثغة ، فكان يلثغ بالسين المهملة فيجعلها ثاء مثلاً ، فيقول في (الحسين) مثلاً ، الحسين (١) ، يقول المقرئ : « أراد مأمون بن عبد المؤمن ، أبو العلاء ، التوجه إلى مرسية ، وقد ثار بها ابن هود وأنشده الشعراء ، وتكلم في مجلسه الخطباء ، قام الشلوبيتي وقال دُعَاء : نَنَمَلِكُ الله ونَنُشْرِكُ . يريد : سَلَمَكُ الله ونَصْرُكُ ، لأنه بلسنته يرد السين وانصَاد ثاء ، فكان كما قال ، عاد المأمون وقد ثلم عسكره ونثره .

(١) انظر تلخيص أخبار البعويين والنفوسين (ص : ٢٦٢) .

(٢) نفح الطيب (٢ : ١٩١) .

وهي على ما يبدو من الأسباب جعلته مضرب المثل ورداة الحديث
وركافة الأسلوب ، مما دفع بالمقرى ، عند الحديث عن خصائص الأندلسيين
وانحراف أساليبهم في تداول كلامهم اليومى أو العادى ، أن يقول : وكل
علم في أى علم لا يكون متمكناً من علم النحو ، بحيث لا تحفى عليه دقائمه ،
فليس عندهم بمستحق للتميز ، ولا سالم من الازدراء ، مع أن كلام أهل
الأندلس الشائع في الخواص والعوام كثير الانحراف عما تقتضيه أوضاع
العربية ، حتى لو أن شخصاً من العرب سمع كلام الشلوبينى أبى على المشار
إليه بعلم النحو في عصرنا ، التي غرّبت تصانيفه وشرّفت ، وهو يقرىء
درسه ، لضحك بعلء فيه من شدة التحريف الذي في لسانه (١) .

ومما جعل القيفطى يقرّر قاللاً :

« وسألت عنه من رآه من أهل النحو ، فقال : لم تكن عبارته بليغة ،
وإن قلمه في التصنيف لأجود » (٢) .

٢ - أما ثانى العيوب ، فهي الغفلة :

قال ابن سعيد : « وله حكايات مشهورة في الغفلة ، منها أنه كان
ينسخ والشعر إلى لحائبه ، فينشر الورقة بالشعر فتسود جميعها » (٣) .

وقال الذهبي : « وقالوا كان فيه مع فضله غفلة وصورة بله حتى
قالوا : كان إلى جانب نهر ، بيده كراس ، فوقع في الماء ، فاغترفه
بكراس آخر » (٤) .

(١) فتح الطب (١ : ٢٢١ - ٢٢٢)

(٢) إنباء الرواة (٢ : ٢٢٢) .

(٣) اختصار القدر المثل في التاريخ الخلل (١ : ٥٤) .

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣ : ٢٤٧) .

وقال أبو محمد الياقنى النجنى : وقالوا : وفيه مع هذه الفضيلة غفلة وصورة بله في الصورة الظاهرة ، حتى قالوا : إنه كان يوماً على جانب نهر ، وبيده كرايس ، ف وقعت منه كراسة في الماء وبعدت عنه ، فلم تصل يده إليها ، فأخذ كراسة أخرى وجذبها بها ، فلفت الأخرى بالماء ، وكان له مثل هذه الأشياء (١) .

ويأتى بعد كل هؤلاء المقرئ فيقول ، في معرض حديثه عن نباهة أهل الأندلس وحسن تصرفهم وسرعة البديهة لديهم : ووقف أبو أمية ابن حمدون بباب الأستاذ الشلوينى فكتب في ورقة : أبو أمية بالباب ، ودفع الورقة لخادم الأستاذ ، فلما نظر إليها الأستاذ ، نون ثاء أمية ولم يزد على ذلك ، وأمر الخادم بدفع الورقة إليه ، فلما نظر فيها أبو أمية انصرف علماً منه أن الأستاذ صرفه ، فانظر إلى فطنة الشيخ والتلميذ ، ومع أن الشيخ منسوب إلى التغفيل في غير العلم (٢) .

٣ - أما ثالث العيوب : فهي حدة الطبع وسب الغير :

يقول ابن سعيد : واشتهر في أقرانه بحدة الخلق والسب لأئمة النحو وغيرهم ممن يعرض له ذكر ، ولا يبالي من وضع فيه لسانه ، شأنه ذلك أم زانه ، وفي هذا الشأن يقول ابن عتبة الطبيب ، وكان ربما ألم بمجلس لإخوانه لإمام الرقيب :

تجنب إن رشدت أبا علي	ولا تقربه ما بين الأنام
وتكذب نحوه إن كنت تأبى	وتأنف همة سقط الكلام
تحد الرجل في الإقراء جهلاً	ويلعن سيوبه بلا احتشام
وإن باراه معترض مُحق	سمعت لديه فوغاء الطغام

(١) مرآة الجنان وجمرة اليقظان (٤ : ١١٤) .

(٢) نفع الطبيب (٤ : ٩) .

ويضيف ابن سعيد : « واتفق له مع ابن الصابوني الشاعر (١) الحكاية المشهورة ؛ وذلك أن الشاعر المذكور كان يلقب بالحمار ويغتاظ من ذلك ، فبينما هو ذات يوم يقرأ عليه كتاب الإيضاح ، إذ مررت بمسألة (السمن لأمنوان بدرهم) ، وتشعبت المذاكرة ، إلى أن اغتاظ الأستاذ عليه ، فوجه إليه من صدر مجلسه وقال : يا حماراً ، يا حمارين ، وجعل يصعب هكذا شيئاً فشيئاً إلى أن قال له : يا مائة ألف حمار ، يا ملء الأرض حميراً ، ثم جعل إصبعه في أذنه ونهق وهو يزحف إليه ، واجتمعت العامة على باب المسجد وكانت حالة مضحكة (٢) » .

وكان أبو العلاء بن المنصور قد جعله يحضر مجلس المذاكرة في المذهب فوضع لسانه في أئمة الفقه ؛ ومنع الحضور من حينئذ ؛ وقيل له : أنت رجل لا تترك عادتك ، وأئمة الفقه ليسوا كأئمة النحو ، ونخشي عليك من أن تتعرض لسقط ذمك (٣) .

٤ - أما رابع عيوبه فلم أره إلا عند القفطى ، حيث يقول :

« والذي وقع لي أنه غير عاشق في هلمه الصناعة ، وإنما يريد بها للارتزاق ، وذلك أنه لما قدم علينا أبو العباس أحمد بن مفرج بن الرومية (٤) العشائب الإشيلي ؛ وهو أثبت من رأيت وأمكن ، وهو أحد القائلين بمذهب ابن حزم الظاهري الأندلسي . أخبرني أنه لما عزم على الخروج إلى المشرق

(١) هو أبو بكر محمد بن أحمد الصابوني شاعر إشبيلية في عصره ، رحل إلى تونس ثم إلى القاهرة : وتوفي سنة ٦٣٦ هـ (أنظر القندج المل : ٦٩ ، والمغرب في جلى المغرب : ٢٦٣ : ١)

(٢) اختصار القندج المل (من : ٥١ ، ٥٢)

(٣) اختصار القندج (من : ٥٤)

(٤) هو أحمد بن محمد بن مفرج الشناق ، يكنى : أبا العباس ، ويعرف بابن الرومية كان فقيهاً ظاهرياً تنصباً لابن حزم بعد أن تفقه في مذهب مالك على أبي الحسين بن زريقون ، توفي سنة ٦٢٧ هـ . (إنباء الرواة : ٢ : ٢٢٢) .

للحج ابتاع من عمر الشلويني الأندلسي «كتاب العالم» في اللغة ، لأحمد
ابن أبان بن سيد الأشبيلي الأندلسي ، في أربعين مجلداً ، وهو كتاب
غريب عجيب لا يـوـغ لعالم عاشق في علم العربية بأن يخرج من يده ،
واستدلت بهذا على ما قلت » (١) .

وقد رد على القفطي ابن مكتوم الذي ألف كتاب تلخيص أخبار النحويين
واللغة بين . والذي هو في حقيقته تلخيص أو مختصر عن كتاب «نبأ الرواة
على أنباء النجاة» للقفطي . قال ابن مكتوم :

«لم يعرف القفطي شيئاً من أحوال الأستاذ أبي علي ، وجهل مكانته
في علم العربية ، فلذلك ذكر عنه ما كتبناه . وقول القفطي إنه باع لأبي العباس
الشبلي ، المعروف بابن الرومية «كتاب العالم» ، لابن أبان ، وأنه استدل
بذلك على أن الأستاذ أبا علي غير عاشق في علم العربية ، وأنه إنما يريد
للارتزاق به ، ليس بشيء ، وهو ذليل على جهله بوجوه الاستدلال ،
وذلك أن خروج «كتاب العالم» عن يد أبي علي لا يدل على اذكره القفطي ،
لأن «كتاب العالم» ، وإن كان جليلاً كبيراً ففي غيره من أمهات كتب اللغة
ما يغني عنه ، وكمن من إمام في العربية ، بل في علم اللغة ، لا يدافع ، ليس
عنده «كتاب العالم» ، بل ربما لم يقف عليه ، وهذا لا ينكره أحد ، وعلى
أنه يحتمل أن يكون الأستاذ أبو علي إنما أخرجه عن يده ، لأن عنده منه غير
نسخة ، لأنه كان كثير الكتب جداً ، وقد أرسل إليه بعض ملوك المغرب ،
من بني عبدالمؤمن بن علي ، يستهده شيئاً من كتب العربية ، فأرسل إليه نحواً
من عشرة أحمال ، وكتب إليه : لم أرسل إلى الأمير كتاباً إلا وعندي منه
النسختان والثلاث . فهذا من أدل الأشياء على ما ذكرته ، وكان الأليق
بالقفطي ، إذا لم يعرف أبا علي ولا طبقته في العلم ، أن يتبه على اسمه ويسكت
عما ذكره من ترهات القول » (٢) .

(١) إنباء الرواة (٢ : ٣٢٣ ، ٣٢٤) .

(١) تلخيص أخبار النحويين والقبولين (ص ١٦٢ ، ١٦٣) .

ثم يضيف ابن مكنوم ، رحمه الله ، فيقول :

« وحين وقفت على ما ذكره القفطي ، قلت في غير روية :

إن الشلوطين أبا علي	استاذ كل عالم نحوي
علامة في فقهه إمام	وقدره في النحو لا يُرام
قد شهدت بفضله الدفاتير	واعترفت بينه الأكابر
ووضعت بمجده الأمثال	ومجرت لقصده الأطلال
ولم يدع في عصره لمغرب	في النحو ذكراً ولا لافن الأدب
فكم وكم له على الكتاب	وغيره من كتب الإعراب
من طرر كثيرة الفوائد	وغدير تُرعى على القلائد
وكم وكائن حل من إشكال	وأحف الطلاب بالآل
وكم له شرح وكم إملاء	على علوم العرب العرباء
وكم له من صاحب شهير	علامة في فقه نحري
قد طبقوا بذكره الآفاقا	ونمقوا بذكره الأوراقا
ونقلوا عنه علوماً تجمه	جليلة بديعة مهمة
أنتجها عكوفهم عليه	وحرصهم في أخذ مالهديه
وبخهم من مـ يكتب	بين يدي مؤدب مهذب
فرحمة الله مع السلام	عليه من علامة إمام
ما ملئت بعلمه الطروس	وانتهجت بذكره النفوس (١)

(١) تلخيص أخبار النجوين والعوين (ص : ١٦٤) .

الفصل الثاني

انماؤه النحوى وأساتذته

لقد أخذ الشلوبينى النحو عن فطاحل زمانه ، كابن زرقون ، ونجبة ، وابن ملكون ، والسهبل . والخزولى ، وغيرهم من جهابذة العلماء ، وسوف أورد نبذاً عن حياة كل من أساتذته ، ولكننى أريد أن أقرر ما يلى :

١ - إن الشاويينى ، وهو فى سبيل الوصول إلى مراحل التضوج الفكرى ، لم يقصر ثقافته وتعلمه على حدوده الإقليمية ، بل تعداها إلى المعاصرين له من العلماء فى المشرق وفى المغرب العربى ، فقد جرت بينه وبين أبى طاهر السلفى فى الإسكندرية مراسلات كثيرة حصل بها الشلوبينى على إجازة خاصة من أبى طاهر ، دليلاً على نبوغه ، شاهداً على فضله . وكذلك تلك المراسلات التى كانت بينه وبين علماء المغرب العربى .

٢ - لقد تأثر الشلوبينى بالجو الفكرى العام للنحاة فى عصره ، فهو مع اتصائه الفكرى الدائم مع بعض النحاة المعاصرين له فى المشرق والمغرب يورد كثيراً من آراء سابقيه ، فيفاضل بينها ويرجع ما يراه يتفق مع رأيه ، ويرفض ما يختلف ومذهبه .

ولما نرى تعلقه الشديد بسببوه ، فهو يورد كثيراً من آرائه فى معظم أبواب التوطئة ، فيقول مثلاً عند حديثه عن ثنية الأسماء السنة (١) .

« إذا ثبت المنقوص الخاص فإن رجعت إليه انحلف فى الإضافة ، رجعه إليه فى الثنية ، نحو : أخ ، وأخيك ، وأخوان ، وإن لم ترجمه

(١) التوطئة (فهرست الكتاب) .

لم ترجمه ، نحو : يد ، ويداك ، وكذلك لم نرده في تننية ، نحو : فوك ،
وذو ، وتلحق العلامتين ، بعد ، إلا أنك تعرض من واو « فوك » ميا ،
وليس لك أن تجمع بينهما إلا في الضرورة ، نحو قوله :

هُمَا نَفْسًا فِي رِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهِمَا (١)

أو على أن الواو ليست التي عوضت الميم منها ، ولكنها واو هي لام ،
فتكون الكلمة بذلك مما اعتقب لامها هاء وواو ، نحو : سنة ، ولابد من
هذا ، أن كان « قنوان » لغة في قولك : فنان ، وهو ظاهر كلام سيبويه .

ويقول مثلاً في معرض حديثه عن الضائرات (٢) :

وتلحق نحو الوقاية مع باء المتكلم المجرور الموضع في الأشهر ، إذا اتصل
بمن ، وعن ، وقد ، لقط ، ولدن ، نحو : مني ، وعني ، وقتلني دونه ،
وقظني ، ولدني ، لو قد جاء في الضرورة :

أبها السائلُ عنهم وعني لستُ من قيسٍ ولا قيسُ مني
موفان آخر :

قد نبي من نصير الخبيثين قد نبي (٣)

وخير بعضهم في إلحاقها بـ « ولدن » ، كقراءة نافع : الدني ، والذي عليه
سيبويه ما تقدم ، كقراءة نافع إذن ، مما جاء في الكلام من الضرائر قليلاً .

(١) تمامه :

على النايغ المولى أشد رنجام

وهو الفرزدق (الديوان : ٧١٧)

(٢) الصرطنة (نهضة الكتاب) .

(٣) تمامه :

ليس الأمير بالشحيح الملعن

وهو حميد الأرقط - (معنى الطيب : ١ : ١٤٧) .

ثم هو يقارن بين آراء سيبويه . والزجاجي ، والفراء ، والأخفش ،
في كثير من الأبواب : فيقول مثلاً (١) :

«وهنوك» فيه لغتان : الواحدة ، كما قدمنا ، ولم يعرفها الفراء على اتساعه
في لغات هذه الأسماء ، وحكاها سيبويه عن بعض العرب ، فهي أقل الكثرين ،
ولذلك لم يذكرها أبو القاسم ، والأخرى أن تكون من باب (يد) ، وهي
اللغة الكثرى .

ويقول في باب النسب (٢) :

« وإن كان مثل (ثعلب) ، مما إذا نسب إليه على أصله ، كان كله
مكسوراً ، إلا حرفين ، الثاني منهما ساكن ، لم يتغير ما قبل آخره إلا شاذاً ،
وقاسه المبرد ، وإن كان مثل (غليظ) ، فما يبقى فيه حرفان ، الثاني
منهما متحرك ، لم يغير ، بلا خلاف ، وإن كان على حرفين لحذف لأمه ،
وكونه لم يعوض منه ، كيد ، ودم ، وأخ ، أب ، فإنه يرد ما حذف منه ،
إن كان الود في الثانية ، أو الإضافة ، أو الجمع بالالف والتاء ، كأنحوى ،
وأبوى ، وسنوى ، وإن لم يجب جاز فيه الرد وتركه ، كيدوى ،
ودموى ، ويدى ، ودمى .

وإختلاف هل يرد ما كان من ذلك ساكناً إلى سكونه ، أو يعوض من
حركته فتحة ؟ فذهب الأخفش إلى الأول ، وقال : يدى ، ودمى .
وقال سيبويه بالثاني ، وبه جاء السماع ، وهو الحق ، يقال : يدوى ،
ودموى . وإن عوض فيه ألف الوصل جاز حذف الألف والرد ، نحو : بنوى ،
في ابن ، وسموى ، في اسم . ومنكون الميم عند الأخفش وترك ألف من
غير رد ، نحو : ابني ، واسمى . وإن عوض منه تاء حذف وُرد ، على

(١) الموطئة (فهرست الكتاب) .

(٢) الترواة (فهرست الكتاب) .

رأى سيويه ، نحو : أخوى ، فى أخت ، وبنوى ، فى بنت ، وأقيرت
ولم يرد على رأى يونس ، نحو : أختى ، وبنى .

وهو يعقد مقارنه طويلة بين الألفش وسيويه فى باب الجر ، مع الميل
فى أغلب الأحيان لرأى سيويه ، فيقول (١) :

وسيويه يقول : لولا ، تخفض من المضمر خاصة ، وإن كانت غير
رافعة مع الظاهر . وقول سيويه أكثر نظائر فهو أولى ، وحتى ،
وحاشى ، فى نقل سيويه ونقل غيره أنه سمع من يقول : اللهم لى ولن
سمعى حاشى الشيطان وأبا الأصمغ . وهذا قليل ، والأكثر خلافه ،
فلا اعتداد بما قل .

والكاف ، فلما لا تكون إلا حرفاً جارياً فى رأى سيويه ، وأبو الحسن
يجيز كونها حرفاً واسماً ، وقول سيويه أقيس ، لأنه لا يجعلها اسماً إلا
فى الضرورة ،

وهو فرق هذا وذاك يجمع بين أسلوب البصريين والكوفيين ،
فيقول (٢) :

« وألقاب الإعراب ، مع عدم التجوز ، أربعة : الرفع والنصب
والجر والخزم ، وربما عبر عن الجر بالخفض »

وألقاب البناء ، مع عدم التجوز أربعة : الضم والفتح والكسر والوقف ،
وربما عبر عنه بالسكون ، وقد مثل بها .

وهو يعرض للموازنة بين البصريين والبغداديين ، فيقول فى معرض
حديثه عن حروف الجر (٣) :

(٢) التوطئة (فهرست الكتاب)

(١) التوطئة (فهرست الكتاب)

(٣) التوطئة (فهرست الكتاب)

« وقد حكى بعض البغداديين : قد كان من مطر ، فزادها في الإيجاب وهو عند البصريين ، غير الأخفش ، مؤول ، على أن هناك فاعلاً ، دلت عليه (كان) ، كأنه قال : كان كائن من مطر ، ثم مطر ثم أضمر (كائن) لدلالة (كان) عليه . »

ونحن لو استعرضنا كتاب التوطئة لوجدنا أن آراء المدرسة البصرية تزين صفحاته ، أمثال سيويه ، والخليل ، ويونس ، وأبي زيد ، والجرى ، والملازني ، والمبرد ، والزجاجي . وإنه لمن اليسير بعد ذلك أن نقول بأنه ينتمي في معظم آرائه إلى المدرسة البصرية ، وإن لم يكن جراحاً لأرائهم فحسب ، بل له رأيه واجتهاده .

وإنه لجرى في بعد هذا أن أسوق في معرض حديثي ، عن انتهاء الشلوبي في النحو إلى المدرسة البصرية تعريفاً بشيوخه الذين تلقى عليهم دراسته الأولى ، ولا شك أنه تأثر بهم إيماناً تأثر .

شيوخه

١ - نجبة بن يحيى بن خلف بن نجبة الرُعيني الإشبيلي أبو الحسن النحوي .

ثم قال ابن الزبير :
« كان نحويًا مقررًا متحققًا ، بعد الصيت ، عظيم الجاه . تلا على شريح ، وأبي العباس بن عيشون ، وروى عنهما ، وعن ابن العربي ، وابن طاهر ، وجمع وأقرأ بإشبيلية ومراكش وتونس ، وروى عنه الدباج ، وأبنا حوط الله . وآخر أصحابه أبو الخطاب بن جليل وكان له صيت عظيم في وقته وجاهه عند الملوك . »

وكان مولده عشرين وخمسمائة ، أو قبلها ، ومات سنة إحدى وتسعين في جمادى الأولى (١) . وذكره الذهبي في تاريخه من أساتذة الشلوبي .

(١) التكملة (ت : ٦٥٨) بغية الوعاة (٢ : ٢١٢)

(م : ٤ - الشلوبي)

٢ - عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجي ، يُعرف بابن
الفرس الغرناطي . قال في البلغة : إمام في العربية واللغة . ومات سنة تسع
وتسعين وخمسمائة :

ومن شعره :

مَا بَالُنَا مُتَّهَمًا وَدُنَا وَتَحْنُ فِي وَدُكُم نُقْتَلُ
كَأَنَّكُمْ مِثْلُ بَقِيَّةِ رَأْيٍ أَنْ يَتْرَكَ الظَّاهِرُ لِلْمُحْتَمَلِ (١)

وذكره الذهبي من أساتذة الشلويني (٢) .

٣ - أحمد بن علي بن محمد بن عبد الملك بن سليمان بن سيد الكِنَافِي
الإشبيلي ، أبو العباس ، المعروف بالصلص ، لكثرة سرقته أشعار الناس .
وكان مُقَرَّبًا محدثًا ، مُتَّحِقًا بعلوم اللسان نحوًا ولغة وأدبًا ، وذكر
للتواريخ ، حَسَنَ المحالسة ، شاعرًا مُفْلَقًا ، أقرأ اللغة العربية والأدب
طويلا ، وروى عن شريح ، وأبي بَحر الأسدي ، وعنه الشلويني ،
وشعره مدون .

ومن أعجب ما وقع له في السرقة أن واليًا قدم إشبيلية فانتدب أدباؤها
لمدحه . قال : فطمعت تلك الليلة أن يسمح خاطري بشيء ، فلم يسمح ،
فنظرت في مُعلقاتي ، فإذا قصيدة لأبي العباس الأعمى مكتوب عليه :
لم يُنشد ، فأدغمت فيه اسم الوالي . فلما أصبحنا وأنشد الناس ، أنشدتُ
تلك القصيدة ، فقام شخص وأخرج القصيدة من كفه ، وقد صنع فيها
ما صنعت : ووقع له ما وقع لي ، فضحك الوالي من ذلك ، وكثر العجب
من التوارد على السرقة (٣) .

(١) سير أعلام النبلاء (٢١٣ : ٢ ، ٢٧٣)

(٢) بنية الرعاة (٢ : ١١٦)

(٣) سيرة أعلام النبلاء (١٣ : ٢ ، ٢٧٣)

وكان يستصحب معه كسرت، خبز لا يفارقها ، ويقول : إنه قبل لي في النوم : لا تموت إلا عطشان ، قال : فأننا أخاف من ذلك ، فإذا أصابني العطش دفعتها إلى سقاء فسقاني . فاتفق أنه مات وحيداً في منزله ، ولا يبعد أن يكون مات عطشاً .

وكان وفاته سنة سبعة ، أو ثمان ، وسبعين وخمسمائة . ومولده في صفر سنة اثنين ، أو ثلاث ، وخمسمائة .

وله :

مولاي إنني ما أتيتُ جريرةً إلا قلتُ تندُمُني تمحوها
لولا الرجاءُ ونيةٌ لي نطنتُها بكَرِيمٍ عَقْرُكُ لِمَ أَكُنْ أَتِيهَا (١)

٤ - أبو موسى الجزولي (٢) :

هو عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبِخْت (٣) بن عيسى بن يَوماريل (٤) البربري السمرائكي اليزدكثي (٥) العلامة ، أبو موسى الجزولي (٦) .

يَلْبِخْت : اسم بربري ، معناه : ذو الحظ ويوماريل : اسم بربري ، أيضاً . واليزدكثي ، نسبة إلى فخذ من جزولة . وجزولة : بطن من البربر .

لزم ابن برّي بمصر لما حُجَّجَ ، وعاد فتصدّر للإقراء بالمرية وغيرها وأخذ عنه العربية جماعة ، منهم : الشاويبي ، وابن مُسَطَّر . وكان إماماً فيها لا يشقُّ غُباراً . مع جودة التفهم وحسن العارة ، وولى خطابة مراکش .

(١) بغية الوعاة (١ : ٢٤٤) .

(٢) بغية الوعاة (٧ : ٢٣٦ - ٢٣٧) .

(٣) بفتح الياء التحتية واللام وسكون اللام الثانية وفتح الياء الموحدة وسكون الحاء المنهجة وبعدها ناء مشاة من فوقها .

(٤) بضم الياء التحتية وسكون الواو وفتح الميم وبعده الألف راء مهملة مكسورة ثم ياء آخر الحروف ساكنة وبعدها لام ثم ياء .

(٥) بفتح الياء التحتية وسكون الزاي وفتح الدال المهملة وسكون الكاف وفتح التاء المثناة من فوقها (وفيات الأعيان ٣ : ٤٩٥) .

(٦) بضم الجيم والزاي وسكون الواو ثم لام وياء (وفيات الأعيان ٧ : ٤٩٥)

مات سنة سبع وسبعمائة (١)

وله المقدمة المشهورة المسماة بالقانون . وإلى شرحها الشلوبيي وغيره من الشراح ، وسوف أتحدث عنها في القسم الثاني إن شاء الله .

• - إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي ، أبو إسحاق .

قال ابن الرُّبَيْر : « أستاذ نحوي جليل روى عن أبي الحسن شريح ، وأبي مروان بن محمد ، وأجاز له القاسم بن بقي روى عنه ابن حنبل ، وابن خروف ، والشلوبيي . »

وَألف شرح الحماسة . والتكت على تبصرة الصَّيْمَرِي ، وغير ذلك .

ومات سنة أربع وثمانين وخمسمائة (١) .

وقال الذَّهَبِي في حديثه عن الشَّلُوبِيي : « وأخذ النحو عن ابن مَكْنُون » (٢) .

٦ - أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي هارون التَّمِيمِي الإشبيلي ، أبو القاسم .

قال ابن عبد الملك : « كان أحد كبار المقرئين المجهَّدين ، وجملة الأدباء النحويين ، مع الفضل الذم ، والدين المتين ، والتورع والزهد ، تلا بالسَّبع على أبي إسحاق بن علي بن طلحة ، وأبي بكر بن خير ، وأبي الحسين عبيد الله بن محمد اللُّحَيَّانِي . »

(١) بنية الوعاة (٢٣٦:٧-٢٣٧) .

(٢) بنية الوعاة (١٣١:١) .

(٣) سورة أعلام النبلاء (٢٧٢:٢:٣) .

(٤) بنية الوعاة (٣٥٩:١) .

وتأدب في العربية وما في معناها بأبي الحسن بن ماركون ، وأبي بكر بن خيثرم .

وروى عنه ابنه أبو عمر ، وأبو علي الشلوبيني (١) .

٧ - جابر بن محمد بن نام بن سليمان الحضرمي الإشبيلي ، أبو الوليد .

قال ابن الزبير : وأستاذ نحوي مقريء ، جليل ، أخذ القراءات والحديث على أبي الحسن شريح بن محمد ، والنحوي والأدب عن أبي القاسم الرمّاء .

وروى عنه الشلوبيني ، وأبنا حوط الله ، ووصفاه بالعلم والحلالة : ومات سنة ست وتسعين وخمسمائة (٢) .

٨ - أبو بكر محمد بن خلف بن محمد بن عبد الله بن صياف الأحمسي الإشبيلي المقرئ النحوي :

قال الصفدي : كان عارفاً بالقراءات والعربية متقدماً لهما ، من كبار أصحاب شريح .

وقال ابن الزبير : أخذ القراءات عن شريح ، وروى عنه ، وعن أبي مروان الباجي ، وكان له شأن في منصبه ، وحسن هنديه وانقباضه عن أهل الدنيا ، وإقباله على ما يتعنيه . شرح الأشعار الستة ، وفصيح ثعلب ، وله أجوبة على مسائل قرآنية ونحوية .

مات سنة ست وثمانين وخمسمائة (٣) .

وذكر : الذهبي من أساندة الشلوبيني (٤) .

(١) سيرة أعلام النبلاء (٢: ١٣: ٢٧٣) .

(٢) بغية الوعاة (١: ٤٨٤) .

(٣) بغية الوعاة (١: ١٠٠) .

(٤) سيرة أعلام النبلاء (٢: ١٣: ٢٧٤) .

٩ - سليمان بن أحمد بن سليمان اللخمي الإشبيلي أبو الحسن .
قال ابن عبد الملك : كان مقرئاً متقدماً ، متحققاً بالعربية ، ديباً فاضلاً ،
قرأ ودرس العربية كثيراً .

وقال ابن الزبير : أخذ العربية على ابن الرَّمَّان ، وعبد السلام بن
المؤذن ، وتلا على شريح ، وسمع على أبي بكر بن العَرَبِيِّ ، وابن طاهر .
وآخر من روى عنه : الشلوبيني .

كان حياً سنة ثمانين وخمسمائة (١) .

١٠ - عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبش
ابن سعدون بن رضوان بن فتح الإمام أبو زيد ، وأبو القاسم السهيلي
الختيمي الأندلسي الحافظ .

قال ابن الزبير : كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات ، بارعاً في ذلك ،
جامعاً بين الرواية والتراية ، نحويًا متقدماً ، أديباً عالماً بالتفسير وصناعة
الحديث ، غزير العلم نبياً ذكياً ، صاحب اختراعات واستنباطات ، تصدى
للقراء والتدريس ، وبعد صيته . وكف بصره وهو ابن سبع عشرة سنة ،
واستدعى إلى مراکش ، وحظي بها ودخل غرناطة (٢) .

وقد ذكره الذهبي من أساتذة الشلوبيني (٣) .

ومن روائع شعره :

يا مَنْ يرى ما في الضمير وتسمع	أنت المَعْدُ لكل ما يُتَوَقَّعُ
يا مَنْ يرجو لشدايد كلِّها	يا مَنْ إليه المشتكى والمفزعُ
يا مَنْ خزنَ ثمن رزقه في قول كُنْ	أمن فإن الخير عندك أجمع

(١) بغية الوعاة (١ : ٥٩٦) (٢) بغية الوعاة (٢ : ٨٩) .

(٣) سيرة أعلام النبلاء (١٣ : ٢ : ٢٧٤) .

مَالِي سِوَى فَقْرِي إِلَيْكَ وَسِيلَةٌ فَبِالْاِفْتِقَارِ إِلَيْكَ رَبِّي أَضْرَعُ
مَالِي سِوَى قَرَعِي لِإِيَّاكَ حِيلَةٌ فَلَمَّا رُدِّدَتْ فَأَيُّ بَابٍ أَقْرَعُ
وَمِنْ الَّذِي أَدْعُو وَأَهْتَفُ بِاسْمِهِ إِنْ كَانَ فَضْلُكَ عَنْ فَقِيرِكَ يُمْتَنَعُ
حَاشَى لِمَجْدِكَ أَنْ تَقْنَطَ عَاصِبًا الْفَضْلُ أَجْزَلُ وَالْمَوَاهِبُ أَوْسَعُ (١)

١١ - ابن الخلد محمد بن عبد الله بن يحيى بن فرج بن الجدة الفهرى
أبو بكر (١).

فقيه حافظ متقدم في الحفظ والأدب ، من أهل بيت جلالة ، إشبيلي
يروى عن ابن الأخرس ، كتاب سيوريه ، عن الأعمى ، كتب إلى بخط يده ،
وكان أرواح زمانه في الفقه .

ولد عام واحد وتسعين وأربعمائة . وتوفي سنة ست وثمانين وخمسمائة .
وقد ذكر ابن سعيد أن الشلوبيذى تربي في حجره ، واختص له ،
وأخذ العلم عليه (٢) .

١٢ - محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموى
الإشبيلي ، أبو بكر ، المعروف بابن طلحة .

قال ابن الزبير : وكان إماماً في صناعة العربية ، نظاراً عارفاً بعلم
الكلام ، وغير ذلك .

تأدب بالأستاذ أبي إسحاق بن ملكون ، وزعيم وقته بإقراء الكتاب
جابر بن محمد بن ناصر الحضرمى

درس العربية والآداب بإشبيلية ، أكثر من خمسين سنة ، وكان موصوفاً

(١) بقية الوعاة . (٢ : ٢٨١) (٢) بقية المائتين (ث : ٩٩)

(٣) اختصار القليح المل في التاريخ المل (ص : ٢٥)

بالعقل والذكاء مسماً ، ذا هدى وصون ، ونباهة وعدالة ومروعة ، مقبولاً
عند الحكام والقضاة ، وكان يميل في النحول إلى مذهب ابن الطراوة ،
ويثني عليه .

ولد بياطرة منتصف صفر سنة خمس وأربعين وخمسمائة .

ومات بإشبيلية منتصف صفر سنة ثمان عشرة وسبعمائة (١)

قال ابن الأبار : وانفع به الشلوبيني ، كان من إجابة الإلقاء ، وحسن
الإفادة ، وسهولة العبارة ، على غاية (٢)

(٢) الكلمة ٣٢٩

(١) بقية الرواة (١: ١٢١)

الفصل الثالث

مكانته بين علماء النحو وتلاميذه ومؤلفاته

١ - مكانته

ولقد رأينا في مقدمة البحث كيف أن آراء الشلويني قد انتشرت في معظم المؤلفات النحوية ، وكيف كانت مشاركته فعالة في جميع المشاكل النحوية ، ثم لاحظنا أن جل مؤلفي الأندلس النحويين من بعده ، بل وغيرهم ، يسبقون اسمه بلفظ « الأستاذ » دليلاً على علو مكانته ورسوخ قدمه في هذا المضمار .

وهانذا أسوق نصوصاً من كتب المؤرخين لعلها تزيدنا إلى ما سبق أن علمناه من فضل الرجل ، وضوحاً في إبراز مكانته العلمية .

يقول ابن سعيد :

« وعكف صباه على النحو حتى برع فيه ولم يترك أحداً من عصره يوازيه » (١) .

ثم يقول في مكان آخر : « وأما في درجة العلم والدراية فلا يله كانت قصب الغاية » (٢) .

ويقول الذهبي : « وكان إماماً في العربية لا يشق خباره ولا يجارى ، تصدر لإقراؤها سنين سنة » (٣) .

ويقول ابن العماد في وفيات سنة خمس وأربعين وسبعمائة : « وفيها أبو علي الشلويني أحد من انتهت إليه معرفة العربية في زمانه » .

(١) اختصار القندج المجلد (ص : ٥٢) (٢) اختصار القندج المجلد (ص : ٥٤) .

(٣) سيرة أعلام النبلاء (١٣ : ٤ : ٢٧٣) .

ثم يقول : « وكان في العربية بحراً لا يُجارى ، وخبراً لا يُبارى ، قياماً عليها ، واستبحاراً فيها ، تصدر لإقراء النحو نحواً من ستين عاماً » (١). ويقول ابن خلكان : « كان إماماً في علم النحو مستحضراً له غاية الاستحضار ، وقد رأيت جماعة من أصحابه وكلهم فضلاء ، وكل واحد منهم يقول : ما يتقاصر الشيخ أبو يعلى الشلوبيني عن الشيخ أبي علي الفارسي ، ويغالون فيه مغالاة زائدة » (٢).

وقال ابن الأبار : « أبو علي الشلوبيني رئيس النحاة بالأندلس ، وكان في وقته علماً بالعربية لا يُجارى ولا يُبارى ، قياماً عليها واستبحاراً فيها ، وقعد لإقراءها بعد الثمانين وخمسة ، وأقام على ذلك نحواً من ستين سنة » (٣).

وقال ابن الزبير : « كان الأستاذ أبو علي رحمه الله إماماً في علم العربية غير مدافع ، وهو آخر أئمة هذا الشأن بالشرق والمغرب ، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره ، بارعاً في التعليم ناصحاً ، أبقى الله به ما بأيدي أهل المغرب من العربية ، وأقرأ نحواً من ستين سنة ، وعلا صيته واشتهر ذكره » (٤).

وقال عبد الباقي اليميني : « إمام في اللغة العربية ، أستاذ فيهما ، أخذ الحلة عنه (كتاب سيبويه) ، وأقام يقرئ العربية نحواً من ستين سنة ، وكان علماً فيها » (٥).

وقال أبو محمد الباقعي اليميني : « أحد من انتهت إليه معرفة العربية في زمانه ، وكان بحراً لا يُجارى ، وخبراً لا يُبارى ، تصدر لإقراء النحو نحواً من ستين عاماً ، وصنف التصانيف » (٦).

(١) ثمرات الذهب .

(٢) رفيعات الأعيان (٢ : ١٢٣) .

(٣) النكتة (ت : ٥٨) .

(٤) ذيل الصلة (ت : ٧٠) .

(٥) إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللفظيين (ت : ٣٨) .

(٦) مرآة الجنان ومجرة اللفظان (٤ : ١١٣) .

وقال أحمد بن مكرم : « وقد تخرج بالأستاذ أبي علي ، رحمه الله ،
ومهر بين يديه ، نحو من أربعين رجلاً ، كآبي الحسن بن منصور ،
وأبي الحسن بن الربيع ، وأبي عبيد الله بن أبي الفضل ، وأبي عبد الله بن
الملج ، وأبي الحسين بن الضائع ، وأبي الحسن الأبدى ، وأبي عبد الله بن
أبي الأحوص ، وأبي جعفر اللبلي ، وابن يلبخت ، وأبي القاسم الصنار
وأبي العباس بن الحاج ، وغيرهم » (١) .

وكلهم أئمة علماء ، ومصنفون في علم العربية وغيره ، قد طبقوا
بعلمه الآفاق ، وملتوا بفرائده وفوائده الأوراق .
وأما من أخذ عنه ، وتمثل بين يديه للتعليم منه فعالم لا يحصى ، رحمه
الله ورضي عنه .

ولقد قصدت عشد كل تلك النماذج من آراء المؤرخين إبراز
الإجماع الرائع على تصدي الشلوبيئي لعلماء عصره ، وعلى تربيته على إمامة
النخبة دون مدافع .

وإنه لما عملاً النفس بهجة ، ويشيع فيها الغبطة والإعجاب ، أن
يكون من بين تلاميذ الشلوبيئي : ابن عصفور ، وابن مالك ، واللبلبي ،
وابن الضائع ، وابن الحاج ، وغيرهم من علماء النحو المشهورين .
وبكفيتي عناء البرهنة على علو مرتبته ، وبكفيتي فخراً على سبب مكانته ،
أن أعرض لحياة كل من تلاميذه ، محاولاً إلقاء الضوء ما استطعت على
ما تيسر لي من إحاطة ببعض تلاميذه ، ثم أعول على مؤلفاته .

٢ - تلاميذه

١ - إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن خلف أبو إسحاق .
قال السيوطي : قال ابن الزبير : كان أديباً نحويًا قارئاً متقناً ،
ذاكراً للتاريخ ، وله حظ وافر في الفقه ، فاضلاً ورعاً زاهداً ، من

(١) تلخيص أخبار النبويين والتفريغ (ص : ١٦٢) .

جلة الناس وفضلاتهم ، لارم الدباج والشلو في العربية والأدب ستين ،
وأخذ القراءة عن الدباج ، ومات بمصر في المحرم سنة إحدى وستين وسبعمائة
عن نحو خمسين سنة (١) .

٢ - ابن الحاج ، أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي ، أبو العباس
الإشبيلي .

قال السيوطي : «قرأ على الشلوبين وأمثاله ، وله على كتاب سيويه
إملاء ، ومصنف في الإمامة ، وفي علوم القوافي ، ومختصر خصائص ابن
جني ، ومصنف في حكم السماع ، ومختصر المستصفي ، وله حواش في
مشكلاته ، على سر الصناعة ، وعلى الإيضاح ، وتنفود على الصحاح ،
ولإيرادات على المقرئ ، وكان يقول : إذا متُ يفعل ابنُ عصفور في
كتاب سيويه ما شاء .

مات سنة سبع وأربعين وسبعمائة ، ذكره الشيخ مجد الدين في (البلغة) :
وقال ابن عبد الملك ، كان متحققاً بالعربية ، حافظاً للغات ، مقدماً
في العروض ، روى عن الدباج . ومات سنة إحدى وخمسين .
وقال في (البدر السافر) : برع في لسان العرب حتى لم يبق فيه من
يفوقه أو يدانيه (٢) .

٣ - ابن عصفور ، علي بن مؤمن بن محمد بن علي ، أبو الحسن
ابن عصفور ، النحوي الحضرمي الإشبيلي .

قال السيوطي : حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس .
وقال ابن الزبير :

أخذ عن الدباج ، والشلوبين ، ولازمه مدة ، ثم كانت بينهما منافرة

(١) بغية الوعاء (١ : ٤٢٣) . (٢) بغية الوعاء (١ : ٣٥٩)

ومقاطعة وتصدّر للاشتغال مدة بعدة بلاد ، وجال بالأندلس ، وأقبل عليه الطلبة ، وكان أصبر الناس على المطالعة ، لا يمل من ذلك ، ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو ، ولا تأمل لغبر ذلك .

قال الصفدي : ولم يكن عنده ورع ، وجلس في مجلس شراب ، فلم يزال يُرجم بالنارنج إلى أن مات في رابع عشر ذي القعدة سنة ثلاث - وقيل تسع - وستين وسبعمائة ، ومولده سنة سبع وتسعين وخمسمائة .

وصنف : الممتع في التصريف ، وكن أبو حيان لا يفارقه ، والمقرب ، وهو شرحه ، ولم يتم ، وشرح الجزولية ، ومختصر المختب ، وثلاثة شروح على الجبل ، وشرح الأشعار الستة ، وغير ذلك .

وله :

لما تَدَنَسْتُ بِالتَّغْرِيطِ فِي كِبَرِي
وَصِرْتُ مُغْتَرِي بِشُرْبِ الرَّاحِ وَاللَّعَسِ
أَيَقْنْتُ أَنَّ غِيْظَابَ الشَّيْبِ أَسْتُرُ لِي
إِنَّ الْبَيَاضَ قَلِيلُ الْكَمَلِ لِلدَّنَسِ

ورثاه القاضي ناصر الدين بن المنير بقوله :

أَسَدَ النُّحُو إِلَيْنَا الدُّوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْبَاطِلِ
بَدَأَ النَّحْوُ عَلَيَّ وَكَذَا قُلُوبُ بَحَقِّ خَتَمِ النَّحْوِ عَلَيَّ (١)

٤ - ابن الضائع ، علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتاني
الإشبيلي أبو الحسن ، المعروف بابن الضائع ، بالضاد المعجمة والعين المهملة :

(١) بنية الرعاة (٢ : ٢١٠) .

قال السيوطي : قال ابن الزبير : بلغ الغاية في فن النحو ، ولازم الشلوين ، وفاق أصحابه بأمرهم ، وله في مشكلات (الكتاب) عجائب ، وقرأ ببلده أيضاً الأصليين ، وكان متقدماً في هذه العلوم الثلاثة ، وأما العربية والكلام ، فلم يكن في وقته من يقاربه فيهما ، وأما فهمه وتصرفه في (كتاب سيويه) فما أراه سبقه إلى ذلك أحد ، أملى على (إضباح) الفارسي ، ورد اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي واعتراضاته على سيويه ، وعلى الزجاجي . وكان بالجملة إماماً في هذا كله لا يجاري ، ورد على ابن عصفور في فن معظم اختياريته ، وكان إذا أخذ في فن آتى بالعجائب .

وقال في (التنبؤات) : له شرح الحمل ، وشرح كتاب سيويه ، جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف ، باختصار حسن .

مات في خمس وعشرين ربيع الآخر سنة ثمانين وستمائة ، وقد قارب السبعين (١) .

• — ابن مالك ، أبو عبد الله محمد عبد الله بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائي ، ولد بجزان ، بلد بالأندلس .

وسمع من الشلويني أياماً .

ثم ورد المشرق حاجاً ، ثم استوطن الشام فسمع بدمشق من السخاوي ، ويحلب من ابن يعيش الحلبي ، ثم تصدر لإقراء العربية في حلب مدة ، فدمشق التي توطئها فأنى بما أعجز الأوائل لقوة حافظته ، فكان يستشهد بالقرآن ، فإن لم يجد فالسنة ، فإن لم يجد فأشعار العرب . وصنف مؤلفات نظماً ونثراً ، تشهد له بالتفوق على من تقدم .

له : نظم الكافيا الشافية . استوعب فيها كل ما سمعه ، وشرحها .

وله : الألفية ، المشهورة ، وهي ملخص الكافية ، وقد ترجمت إلى لغات عدة ، وعليها شروح كثيرة .

توفي رحمه الله بدمشق سنة اثنتين ومبشرين وسمائة هجرية (١) .

٦ - البطليومى ، الصفّار : قاسم بن على بن محمد بن سليمان الأنصارى البطليومى ، الشهير بالصفّار .

قال السيوطى : قال فى البأغة : صاحب الشلوّين ، وابن عصفور . وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً ، يقال : إنه أحسن شروحه ، ويردّ فيه كثيراً على الشلوّين بأقبح ردّ . توفي بعد الثلاثين وسمائة (٢) .

٧ - أحمد بن عبد الله بن حسن بن أحمد بن يحيى بن عبد الله الأنصارى الماتى أبو بكر ، المعروف بحميد ، مصفّر اسمه . قال والسيوطى :

قال ابن عبد الملك : كان نحوياً ماهرّاً مقرّناً بجودا ، فقيهاً ، حافظاً ، محدثاً ، ضابطاً ، أديباً ، شاعراً محسناً ، متين الدين ، ورعاً ، سريع الغيرة كثير البكاء ، معرضاً عن الدنيا ، لا يفوه بما يتعلق بها ، ولا يضحك إلا نيساً نادراً ، ثم يعتبه بالبكاء والاستغفار ، مقتصد فى مطعمه وملبسه ، بلغ من الورع رتبة لم يزاحم عليها .

روى عن الشلوّين ، وجماعة .

ورحل للحج سنة تسع وأربعين وسمائة ، فلما دخل مصر عظم صيته بها ، وعرف فضله عند أهلها ، وعرض عليه سلطانها مالاً فلم يقبله .

(١) بنية الوعاء (٢ : ٢٥٦) .

(٢) نشأة النحوة (ص : ٢٢١) .

ومات قبل أن يجمع يوم الثلاثاء لثمان بقين من ربيع الأول سنة اثنين وخمسين وسبعمائة ، وشهد جنازته السلطان فن دونه :

ومولده بمائة سنة سبع وسبعمائة .

وله :

مَطَالِبُ النَّاسِ فِي دُنْيَاكَ أَجْناسُ فَاقْصِدْ فَلَامَطْلَبُ يَبْقَى وَلَا تَنَامُ
وَأَرْضُ الْقَنَاعَةِ مَالًا وَالتَّقَى حَسْبًا فَا عَلَى ذِي تَقَى مِنْ دَهْرِهِ بِئْسَ

وَلَا نَ حَكْمَتِكَ رُمُوسٌ وَازْدَرَيْتَكَ فَتَقَى
بَطْلِكَ الشَّرَى تَنْسَاوِي الرَّجُلُ وَالرَّامِسُ (١)

٨ - أحمد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن حميرة ، الهزوي البتلنسي ، الشُّقْرَى الْأَصْل ، أَبُو الطَّرَف .

قال السيوطي : كان إماماً عالماً بالفقه ، مالكيّاً عالماً بالمعقولات والنحو ، واللغة والأدب ، متبحراً في التاريخ والأخبار ، بصيراً بالحديث .

روى عن الشلوطين ، وأخذ عنه النحو ، وجماعة .

ممع منه ابنُ الأَبار ، وبالغ في الثناء عليه ، وقول القضاء . وكتب لبعض أمراء إفريقية .

مولده في رمضان سنة اثنين وثمانين وخمسماية ، ومات بتونس ليلة الجمعة رابع ذي الحجة سنة ثمان وخمسين وسبعمائة (٢) .

٩ - أحمد بن عثمان بن عجلان القتيبي الإشبيلي ، أبو العباس .

(١) بغية الوعاة (١ : ٣١٣)

(٢) بغية الوعاة (١ : ٣١٩)

قال السيوطي : قال ابن عبد الملك : كان محدثاً فقيهاً نحويًا ، متقدماً في ذلك كنه ، مشهوراً بالورع والرهدة ، والفضل ، معظماً عند الخاصة والعامة .

أخذ العربية عن الشلوين ، والدباج ، وروى عن أبي بكر بن سيد الناس ، وغيره .

مولده سنة سبع وثمانمائة ، ومات بتونس يوم الجمعة - عشر بقين من المحرم سنة ثمان وسبعين وثمانمائة (١) .

١٠ - أحمد بن علي بن أحمد عبد الله بن ثابت الأنصاري الإشبيلي ، أبو العباس الماردي .

قال السيوطي : قال ابن عبد الملك : كان متحقيقاً بالفقه والعربية ، درسهما بقرنطة ، مشاركاً في غيرهما .

أخذ النحو عن الدباج ، والشلوين ، ونلا على أبي الحسين محمد بن عياش بن عزيمة ، وروى عن أبي الحسن الشاري ، وغيره ، وكان يتصرف بالتجارة ، وكان اشتغاله بالعلم كثيراً .

مولده في ذي القعدة سنة سبع وثمانين وخمسمائة ، وكان حياً سنة ست وستين وثمانمائة (٢) .

١١ - أحمد بن محمد بن عامر بن فرقد ، أبو موسى الأندلسي .

قال السيوطي : قال في (البلغة) : سكن مصر ، وتخرج الفصول لابن معط وذكره ابن مکتوم فأسقط (عامراً) ، وكناه : أبا طلحة ، وقال معدود ، في أصحاب الشلوين ، سألت عنه أبا حيان فقال : كان في خلقه حداً ، ويسير أخفاف .

(١) بنية الوعاة (١ : ٢٢٥)

(٢) بنية الوعاة (١ : ٢٢٧)

أقام بمصر مدة ، ثم بالشام ثم بحلب ، ثم عاد إلى القاهرة .
توفي سنة تسع وثمانين وسمائة (١) .

١٢ - اللبلي (٢) ، أبو جعفر أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف
الفهرى الأستاذ ، أبو جعفر النحوى اللغوى المقرئ .

قال السيوطى : أحد مشاهير أصحاب الشلوطين ، أخذ عنه ، وعن الدباج
وأبى إسحاق البطلينوسى ، والأعلم ، وسمع الحديث من ابن خروف ،
وأبى القاسم بن رحمون ، وأبى عبد الله بن أبى الفضل المرسى ، والمنلىرى
وجاعة بمصر ودمشق والمغرب . وأخذ المعقولات عن الشمس الحسروشاوى ،
وطوف . وروى عنه الوادى آشى ، وأبو حيان ، وابن رشيد .

وصنف شرحين على الفصيح : البقية فى اللغة ، ومستقبلات الأفعال . وله
كتاب فى التصريف ، ضامى به (المتع) .

مولده ببلبة سنة ثلاث وعشرين وسمائة ، ومات بطنس فى المحرم
سنة إحدى وتسعين وسمائة (٣) .

١٣ - الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد ، الإمام
أبو على بن أبى الأحوص القرشى الفهرى ، الغرناطى الموطن ، البلبسى
الأصل ، الحلبى المولد ، ويعرف أيضا بابن الناظر ، الحافظ النحوى .
كان من فقهاء الحديث ، القراء النحاة الأدباء ، أخذ القراءات عن
ابن الكواكب ولازمه ، وعن الدباج وغيرهما ، ولازم فى العربية والأدب
الشلوبين .

(١) بغية الوعاة (١ : ٢٦٧)

(٢) بسكون الباء الموحدة بين لامين أو لاهما مفتوحة

(٣) بغية الوعاة (١ : ٤٠٢)

قال السيوطي : كان من أهل الضبط والإتقان في الرواية ، ومعرفة الأسانيد ، نقاداً ذا كبراً للرجال متفتناً في معارف ، آخذاً بحظ من كل علم ، حافظاً للتصريح والحديث ، ذا كبراً للأدب واللغات والتواريخ ، شديد العناية بالعلم ، مكياً على تحصيله وإفادته ، حريصاً على نفع الطلبة .

ألف في القراءات ، وله برنامج ومُسلّلات ، وأربعون ، سمعها منه أبو حيان .

ولد سنة ثلاث وستمائة ، ومات بغرناطة في الرابع عشر من جمادى الأولى سنة تسع وسبعين وستمائة .

ومن شعره :

رَغِبْتُ عَنْ الدُّنْيَا لِعِلْمِي أَنَّهَا : مَحَلُّ حَيَاةٍ أَلْمَمْتُ فِيهِ بِبَلَاغٍ
وَقَدْ لَاحَ فِي قَوْدِي شَيْبٌ عَلَى الرَّدَى

دليلٌ وفيه ما أردتُ بِبَلَاغٍ

وَأَمَلْتُ مِنْ مَوْلَايَ نَظْرَةَ رَحْمَةٍ يَكُونُ بِهَا مَنًى إِلَيْهِ بِبَلَاغٍ
فَأَحْظَى إِذَا الْأَبْرَارُ قِيلَ لَهُمْ غَدَاً هَلُمَّ إِلَى دَارِ النَّعِيمِ فَرَاغُوا
رَأَيْتُ بَنِيهَا مَارَمَتَهُمْ سِيَاهُهَا فَطَاشَتْ وَلَا حِمَّ الْحِمَامِ فَرَاغُوا
فُعِجَّتْ إِلَى دَارِ الْبُغَاءِ يَهْمِي فَعِنْدِي عَنْهَا رَاحَةٌ وَفَرَاغٌ (١)

١٤ - أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجندابي المالقي النحوي ، المعروف بالخفاف .

قال السيوطي : قرأ النحو على الشلوين ، وكان نحوياً بارعاً ، ورجلاً صالحاً مباركاً .

(١) بنية الرواة (١ : ٥٢٥)

صنف شرح سيويه ، وشرح إيضاح الفارسي ، وشرح (لغ) ابن جني .
ويقال : إنه صنف شرح (الإيضاح) (واللمع) لصدر الدين وتوفي
الدين ، ابني القاضي تاج الدين ، ابن بنت الأعز ، لأنه كان منقطعاً إليهم ،
وعليه قرعوا النحو . وكتب بخط يده كثيراً من كتب النحو .

مات بالقاهرة في يوم السبت الثاني من رمضان سنة سبع وخمسين
وسمائة (١) .

١٥ - سعيد بن حكيم بن عمر بن أحمد بن حكيم بن عبد العزيز بن
حكيم القرشي الطبري ، أبو عثمان .

قال السيوطي : قال ابن عبد الملك : كان نحويًا أديبًا ، حسن التصرف
في النظم والنثر ، مشاركًا في الفقه والحديث والرجال ، ذا حظ صالح
من الطب .

أخذ النحو عن الدجاج ، والشلوبين ، وابن عصفور ، وروى عنهم
استولى على منبره - بضم النون وسكون الراء - فصبطها أحسن
صبط ، وسار فيها أحسن سيرة ، فهابه النصاري ، واستقام أمر المسلمين ،
وهو مع ذلك لا يفتري عن النظر في العلم وإفادته .

ولد ليلة السبت سادس جمادى الآخرة سنة إحدى وسمائة .

ومات يوم السبت لثلاث بقين من رمضان سنة ثمانين وسمائة (٢)

١٦ - طلحة بن محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي اليابري
الإشبيلي ، أبو محمد بن أبي بكر النحوي ، ابن النحوي .

(١) بنية الوعاة (١ : ٤٧٣)

(٢) بنية الوعاة (١ : ٥٨٣)

قال السيوطي : كان نحوياً ماهراً ، مُقرئاً ، مُتقناً ، عروضياً ،
حاذفاً ، ذا حظ وافر من الأدب ، عارفاً بطريق الرواية وتواريخ الرجال
وأحوالهم ، اعنى يباب الرواية ، فأخذ عن جمع جمع ، مهم : أبوه ،
والدباج ، والشلوين ، وغيرهم .

وُحمل عنه العلم . واستعجز ، وهو ابن عشرين سنة ، ولم يزل
عاكفاً على العلوم صابراً على شدة الفقر وقلة ذات اليد ، وخرج له مُعجماً ،
وله مُخطب وشعر .

مولده في جمادى الأولى سنة إحدى وستائة ، ومات باشبيلية سنة ثنتين
- أو ثلاث أو أربع أو خمس - وأربعين وستائة (١)

١٧ - عبد الحق بن يوسف بن تونوات الصنهاجى ، العدوى الأصل ،
الجبتيانى ، أبو محمد .

قال السيوطي : قال ابن الزبير : أخذ القراءات بـجيان عن أبي عبد الله
بن يربوع ، وبـشبيلية ، لما رحل إليها ، عن أبي الحسن بن زرقون .

وقرأ العربية على الشلوين ، وابن الدباج ، ورجع إلى بلده ، فأقرأ بها
القرآن والعربية ، وكان يوصف بنباهة وتصرف ، إلا أنه كان أشد الناس
تخليطاً في أساسيد القراءات وغيرها ، وآقاهم معرفة بها .

مات بجيان في عشر الأربعين وستائة (٢)

١٨ - عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله الإمام ،
أبو الحسن بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي .

قال السيوطي : إمام أهل النحو في زمانه . ولد في رمضان سنة تسع
وتسعين وخمسمائة :

(١) بنية الوعاة (٢ : ١٩)

(٢) بنية الوعاة (٢ : ٧٤)

وقرأ النحو على الدباج بن والشلوبين ، وأذن له أن يتصدر لإشغاله ،
وصار يُرسل إليه الطلبة أنصغار ، ويحصل له منهم ما يكفيه ، فإنه كان لا شيء
له . وأخذ القراءات عن محمد بن أبي هارون التيمي ، وسمع من القاسم بن
بقي ، وغيره .

وجاء إلى سمينة لما استولى الفرنج على إشبيلية ، وأقرأ بها النحو دهره ،
ولم يكن في طلبة الشلوبين أنجب منه .

وصنف شرح الإيضاح ، الملخص ، القوانين - كلاهما في النحو -
وشرح سيبويه ، وشرح الجمل ، عشرة مجلدات ، لم تشذ عنه مسألة في العربية
توفي سنة ثمان وثمانين وسمائة (١) .

١٩ - عبد الله بن محمد بن هارون بن محمد بن عبد العزيز بن إسماعيل
الطائي الأندلسي المالكي ، أبو محمد .

قال السيوطي : نزيل تونس ، ولد سنة ثلاث وسمائة ، وأخذ النحو
عن الدباج والشلوبين ، ولازم خال أمه عصام بن خلصة ، وقرأ القرآن على
جده لأمه محمد ابن قادم المعافري ، وسمع من أبي القاسم بن بقي وغيره .

وهو من بيت عليم وجلالة ، برع في النحو واللغة وسائر علوم الآداب
، التواريخ ، وله نظم ونثر كثير .

وتوفي سنة ثنتين وسبعمائة (٢) .

٢٠ - علي بن بخترون اللورقي .

قال السيوطي : قرأ على الشلوبين ، وأقرأ العربية والآداب إلى أن
مات في حدود أربعين وسمائة (٣) .

(١) بغية الوعاة (٢ : ١٢٥)

(٢) بغية الوعاة (٢ : ٦٠) .

(٣) بغية الوعاة (٢ : ١٨٤) .

٢١ - محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المُرسي ، أبو عبد الله .

قال السيوطي : « كان مولده سنة سبعين وخمسمائة .

قرأ النحو على أبي الحسن علي بن يوسف بن شريك الداني ، والطبيب ابن محمد بن الطيب النحوي ، والشلوين ، والتاج الكندي .

وكان نبيلاً ضريراً ، يحل بمض مُشكلات إقليدس ، ويحفظ صحيح مسلم مُجرّداً عن السند .

صنف « الضوابط النحوية في علم العربية » ، والإملاء على المفصل ، وتفسير القرآن ، قصد به ارتباط الآي بعضها ببعض ، وكتابه في أصول الفقه والدين ، وكتابه في البديع والبلاغة .

توفي يوم الاثنين خامس عشر ربيع الأول سنة خمس وخمسين وستمائة .

ومن شعره :

قالوا محمد قد كبرت وقد أتى داعي المنون وما اهتتمت بزاد
قلتُ الكريمُ من القبيح لضيّفه عند القلوم مجيئه بالزّاد (١)

٢٢ - محمد بن حجاج بن إبراهيم الحضرمي ، أبو عبد الله وأبو بكر الوزير ، المعروف بابن مطرف الإشبيلي .

قال السيوطي . نزيل مكة ، النحوي ، الولي العارف بالله تعالى ، ذو الكرامات الشهيرة .

قال الفاسي . ولد في سنة ثمان عشرة وستمائة ، وحج ، وسمع ابن مسدي ، وعاد إلى الإسكندرية ، ثم إلى مكة ، ثم إلى عدن ، وأقرأ بها النحو ، وعاد إلى مكة فاقام بها إلى أن مات .

(١) بغية الوعاة (١ : ١٤٤) .

وكان قرأ النحو على الشلوبيين .

وكان يحفظ كتاب سيوييه ، وله تقييد على جمل الزجاجي ، وكان من الصالحين الأولياء العالمين الزهاد ، وله كرامات .

توفي — كما قلنا قاضي — ليلة الخميس ثالث رمضان سنة ست وسبع مائة وقل الذهبي : سنة سبع ، وغيره . سنة أربع (١) .

٢٣ — محمد بن علي بن محمد بن سالم الأنصاري الجيتاني ، أبو بكر ، يعرف بابن سالم ، وبابن الخياط :

قل السيوطي : قال ابن الزبير : قرأ ببلده ، ورحل إلى إشبيلية ، ولارم بها الشلوبيين مدة ، واستقر غرناطة يقرأ النحو ، إلى أن مات في حدود الأربعين وسبعمائة .

وكان من أهل الدين والفضل ، من بيت عفة وطهارة . وانتفع به من قرأ عليه (٢) .

٢٤ — مالك بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن بن الفرج ، أبو الحكم بن المرحل الملقب بالنحوي الأديب .

قل السيوطي : كان ذا كرا للآداب واللغة ، شاعراً رقيقاً ، مطبوعاً ، سريع البديهة ، حسن الكتابة ، والشعر أغلب عليه .

أخذ النحو عن الشلوبيين ، والدباج ، وأجزله أبو القاسم بن بتي ، تحرف بصناعة التوثيق ، وولى القصاء بجهاة غرناطة ، وله نظم فصيح في ثعلب ، وغيره . ووقع بينه وبين ابن أبي الربيع في مسأله (كان ماذا) فنظم مالك :

(١) بنية الرواة (١ : ٧٤) .

(١) بنية الرواة (١ : ١٨٨) .

عاب قومٌ كانَ ماذا لیت شعری لمَ هذا
وإذا عابوه جهلاً دونَ علمٍ كانَ ماذا
وجياله ابن أبي الربيع . وصنف في المنع مُصَنَّفًا ،
وتوفي سنة تسع وتسعين وسبعمائة .
ومن شعره :

مَذْهَبِي تَقْبِيلُ خَدِّ مَذْهَبِ سَيِّدِي مَاذَا قَرَى فِي مَذْهَبِي
لَا تُخْذِلُنِي مَا كَأَنِّي فِي رَأْيِهِ قَبِيهٌ يَأْخُذُ أَهْلُ الْمَغْرِبِ (١)
٢٥ - محمد بن يحيى ، أبو عبد الله بن عبد الرحمن بن ربيع القرطبي .
تفرّد بالسماع من الشلوّيين ، والكبار ، وكان شيخاً مالقه على الإطلاق .
توفي سنة تسع عشرة وسبعمائة (٢) .

٢٦ - يحيى بن ذى النون بن يحيى الإشبيلي النحوي ، أبو زكريا .

قال السيوطي : قال ابن الزبير : أخذ عن أبي الحسن الدبّاج ، والشلوّيين
وغيرهما ، وقرأ القرآن والعربية والفقه ببلده مدة ، ثم انتقل إلى العُدوة عند
الصفّاء النصاري على قرطبة سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة ، فسكن مَرَّأَكُشَ
وأقرأ بها يسيراً ، ثم مات سنة نحو من ستين سنة .

وكان من جملة لأساتيد النباء ، ومن أهل الفضل والدين (٣) .

٢٧ - يحيى بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أرقم النيمري
الرازي آشي ، أبو بكر .

(١) بنية الرواة (٢ : ٢٧١)

(٢) ثقات الذهب (٦ : ٥٢)

(٣) بنية الرواة (٢ : ٢٣٢)

قال السيوطي : قال في تاريخ غرناطة : من بيت علم وحسب ، كان
صدراً مبرزاً من أهل العلم والفضل ، اعتنى بعلم العربية ، وأخذ عن أبي علي
الرندي ، وابن خروف ، والشلوبين ، وأقرأ ببلده مدة .

ثم توفي سنة ثمان وأربعين وستائة (١) .

هذا ما تبسّر لي من إلام فيمن درس على الشلوبيني ، وإن كان من أخذ
عنه في الحقيقة عالم لا يحصى .

• • •

٣ - مؤلفاته

بعد أن عرفنا مكانة الشلوبيني بين علماء عصره ، وبعد أن وقفنا على
تلك المجموعة الكبيرة التي تزين صفحات الكتب من أبنائه وتلاميذه ،
أظنني في سبيل إتمام جوانب مكانته العلمية على أن أمرّ ولو بإيجاز على
مؤلفاته الكثيرة التي تاه منها الكثير ، وبقي فيما بقي منها مجرد ذكر في تاريخ
الكتب ، وهي .

١ - التوطئة ، التي نحن بصدد دراستها .

٢ - شرح المقدمة الجزئية الصغير .

٣ - شرح المقدمة الجزئية الكبير .

وهذه الكتب الثلاثة سوف أقارن بينها وأصفها في الباب التالي .

٤ - شرحه لكتاب سيوييه :

قال القفطي في مرض حديثه عن الشلوبيني .

« صنف شرحاً لكتاب سيوييه (٢) » .

٥ - تعليق على كتاب المفصل .

(١) بنية الرواة (٢ : ٣٤٠)

(٢) تلخيص أعيان النحويين واللفويين لابن مكنوم (ص : ١٦٢)

وقال صاحب كشف الظنون في معرض حديثه عن كتاب المفصل للزنجشري : « وعليه تعليقه لأبي على الشلوبيني (١) » .

٦ - القوانين في علم العربية .

قال الزركلي :

« من كتبه : القوانين في علم العربية ، ومختصره التوطئة ، وشرح المقدمة الجزئية في النحو ، كبير وصغير ، وتعليق على كتاب سيويه (٢) » .

هذا ما أثبتته المصادر التاريخية ، وإن كان ما وصل إلينا لا يعدو الثلاثة الأول ، وهي التي سوف أتحدث عنها في الباب التالي .

ولعلني قد وفقت في أن أبرز ما للشلوبيني من مكانة مرموقة بين علماء عصره ومؤلفي زمانه .

(١) كشف الظنون (٢ : ١٧٧٤)

(٢) الأعلام (٥١ : ٢٢٤)

الباب الثاني

كتاب التوطئة

الفصل الأول

بين التوطئة وشرح المقدمة الجزولية

قبل أن أترسل في حديثي مقارناً بين شروح المقدمة ، أحب أن أورد نبذة قصيرة عن تلك المقدمة :

فقد ذكرها صاحب كشف الظنون وذكر شراحها ، فقال : « المقدمة الجزولية في النحو » ، وهي المسماة بالقانون ، صنفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي البربري النحوي : المتوفى سنة ٦٠٧ هـ .

وأعرب فيها وآتى فيها بالعجائب ، وهي في غاية الإيجاز مع الاشتمال على شيء كثير من النحو لم يسبق إلى مثلها .

فشرحها جماعة من الفضلاء ، ويقال : إن من شروحها : الأمل في النحو . وقيل : ألفه الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد النحوي ، منهم من وضع لها أمثلة ، ومع هذا فلا يفهم حقيقتها إلا أفاضل البلغاء ، وأكثر النحاة يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراد مؤلفها منها ، فلها رموز وإشارات .

وقال بعض الأئمة : أنا ما أعرف هذه المقدمة ، ويلزم (من كوفي لا أعرفها) (١) ألا أعرف النحو .

كذا في وفيات ابن خلكان ،

وقال بعضهم : ليس فيها نحو ، إنما هي منطق لذقة معانيها وغرابة تعريفها .

(١) الكلمة من وفيات الأعيان (٣ : ١٨٩) .

ومن شرحها الشيخ أبو علي عمر بن محمد الأزدي الشلوبي الإشبيلي ،
فإن له شرحين كبيراً وصغيراً ، وشرحها أحمد بن عبد النور المالقي . المتوفى
سنة ٧٠٢ هـ ، وشرحها علم الدين القاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي .
المتوفى سنة ٦٦١ هـ ، وسعد بن أحمد الجندامي الأندلسي البنياني النحوي
المتوفى سنة ٦٤٥ هـ ، وشرحها ابن مالك محمد بن عبد الله النحوي المتوفى
سنة ٦٧٢ هـ ، وسماه : المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ، أوله :
« أحمد الله على نعمته . إلخ »

قال : « إن كتاب القانون في النحو للشيخ الإمام الفاضل عيسى بن أبي
موسى الجزولي ، وإن كان صغير الحجم لكنه كثير العلم ، مستقصى على
الفهم ، مشتمل على لباب الأدب ، منطوق على كلام العرب ، متضمن
للتكاثر العربية التي تلامنها أكثر شروح النحو ، ورأيت أكثر أهل عصرنا
ماثلين إلى حفظ ، ولكنهم بهجرون عن فهمه ، حتى ظن بعضهم به أنه
منطوق . أو أن أكثره منطوق ، وليس فيه ما يتعلق بالبحث المنطوق سوى
فصيل نزر في أوله ، وقد كنت أكثرت من تتبع أنفاظه فأقبلت على
شرحها . . . إلخ »

وشرحها محمد بن علي بن الفخار المالقي الجندامي المتوفى سنة ٧٣٣ هـ ،
وشرحها الإمام ابن عصفور علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي النحوي ،
المتوفى ٦٦٩ هـ ، ولم يكمله وكمله تلميذه الشلوبي الصغير محمد بن علي
الأنصاري المالقي ، المتوفى في حدود سنة ٦٧٠ هـ ، وشرحها السيد علي
ابن ميمون المغربي . المتوفى سنة ٩١٧ هـ ، وشرحها أيضاً عز الدين
العجمي المارندرائي المتوفى سنة . . . ، وشرحها الشيخ رضي الدين
إبراهيم بن جعفر الإربلي ، وشمس الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن
الإربلي المتوفى سنة ٦٣٩ هـ (١)

(١) كشف الظنون (٢ : ١٨٠٠)

هكذا قدم صاحب كشف الظنون المقدمة الجزولية بهذا العدد الضخم من الشراح ، ولعل ما يثير الدهشة حقا إذا ما علمنا أن حجم المقدمة الجزولية لا يزيد على ثلاث وسبعين صفحة من الحجم المتوسط .

وبهني هنا في مجال الدراسة . لكتاب التوطئة أن أقارن بين التوطئة وشروح الشلوين الأخرى من ناحية ، وبين شروح الشلوين وبعض الشراح من ناحية أخرى .

فأول تلك الشروح للشلوين هو :

(أ) شرح المقدمة الجزولية الصغير ، وهو يشابه في حجمه وعدد أوراقه التوطئة ، ويكاد يشابه التوطئة في كنهه ، حيث التزم فيه الشلوين بنفس الخط الذي رسمه للتوطئة من ناحية الضغط والاختصار والاكتفاء بالشرح البسيط ما اقتضى الموقف ذلك ، ثم ضرب الأمثلة ، ثم وضع بعض الضوابط ، وأحيانا يعارض الجزولي ، كما سيأتي بإذن الله في الفصل الثاني في هذا الباب . وهذا الشرح الصغير يقع في سبع وعشرين من الصفحات ، وهو مخطو كوفي قام الأول والآخِر ، وقد جاء في مقدمته :

« بسم الله الرحمن الرحيم : سألتني بعض من يتكلم على أن أكتب له على المقدمة المضافة إلى أبي موسى الجزولي لأنه الذي أتى بها ، لا أنه الواضع لها على ما أنجز به رحمه الله من ذلك ، لكنه لم يعين لها واضعاً ، فنسبت إليه حواش كُتبت ما أبهم منها ، وستدرك ما عول صاحبها عليه من إسقاط مثلها وتقديم على ما تيسر ، مما أخذ وضعه منها ، فأسفته فيما سألت ، ثم إن بعض الطلبة جمع ذلك وعلق بمواضعه من المقدمة المذكورة وعرضه عليّ فرضيت ، وقرئ على مقدمة ، فربما زدت فيه في أثناء قراءته مارأيت أنه لائق به وأحق أن يدخل به بين النوايا المقصودة ، إذ لم يكن وضعه أولاً على قصد التواليف ، ولكن على قصد الجواهر ، ورأيت مع ذلك أن (م - ٦ - التلخيص)

هذا أخرى بالاتفاق به فيها ، فجاء من ذلك شيء يمكن أن نحتاج إليه ،
وهو ما اشتمل عليه هذا الكتاب ، والله تعالى سبحانه يجعل سعينا
فيه وفي غيره في ذاته ، وموصلا إلى مرضاته بمنه وفضله .

وقد وجدت خطأ في تزييم صفحاته ، إلا أنه تام الأول والآخر ،
وواضح الخط ، وهو منسوب بآخره بخط الشلوين ، وقد جاء في آخره :
« انبى والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
آله وسلم تسليما ، وشرف وكرم » .

« بسم الله الرحمن الرحيم
سمع طائفة من أول هذا الشرح من لفظ جامعه الشيخ الأستاذ
الحفظ الأجل العلم الأواحد أبي علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي ،
أدام الله كرامته ووفقه الله ، وناولته سائره ، وأباح له التحديث عنه
وبه وسائر مجموعاته ومروياته على شرط ذلك » .

« وكتب بإشبيلية « حررها الله » في شهر ذي القعدة سنة اثنين
وعشرين وثمانمائة ، والحمد لله حق حمده » .

وتحت هذا كتب الشلوين بخط يده : المكتوب فوق هذا صحيح ،
وكتب عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي في ذي القعدة سنة
اثنين وعشرين وثمانمائة . تم : شهادة الحسن بن عبد الله السلوقي »

أما الشرح الثاني للشلوبيني فهو

(ب) الشرح الكبير للجزؤية :

ونحت يدى من هذا الشرح نسختان، إحداهما ميكرو فيلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدار العربية ، تحت رقم (١٠٢) نحو، وقد صورتها وكبرته إلا أننى وجدته ناقصاً من أوله وغير واضح الكتابة فى بعض مواضع منه ، ومطبوس الكتابة فى الآخر .

أما النسخة الثانية فقد حصلت عليها من المغرب (١) . وهى تحمل رقم : ٦٢٢ ، وعدد صفحاتها : ٣٨٩ صفحة ، وهى مؤتقة فى أولها غير مؤرخة ، صحيحة البداية . وقد أوضح الشلوبيني نفسه الغرض من تأليفها فقال :

« حم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليماً » .

قال الشيخ الأستاذ النحوى اللغوى الأديب العالم الإمام أبو على عمر ابن محمد بن عمر بن عبد الله الأردى ، الأشهر بالشلوبيني :

الحمد لله المتفضل علينا بأفضل النعم ، وأعلى آلائه ظهوراً نعمة الإسلام ، التى نسأله سبحانه أن يزيدنا بها غبطة وسروراً ، حمداً يكون إلى . . . (٢) ، وإلى العفو عما اقترفته من سيئاً كبيراً ، وصلواته على محمد لمبعوث بشيراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ، وصلى الله عليه وعلى أهله . . . (٣) هذا الكتاب أعنى بهذه الزيادة التى زدتها

(١) المملكة المغربية بالخزاة العامة للكتب والمخطوطات ، مقتنيات الزاوية الحزاوية بالمغرب الرباط : ١٩٦٢ .

(٢) غير واضحة فى الأصل .

(٣) غير مقروءة .

فيه . . . (٢) وأذكر أسبابها ، أن استأنف لهذا المعنى نسخة أخرى غير الأولى ، إذا كانت المسائل في النسخة التي استقرت آخراً من هذا الشرح غير مشبعة ولا مملوذة الأبحاث ولا مذكورة الأسباب في الغالب .

وإنما كان المهم فيها شرح مراد مؤلف هذه المقدمة لاستيفاء المسائل المذكورة فيه بالشرح ، ومد الإطناح بالذكر والتوجيه والأسباب ، فأجبتهم في ذلك إلى ما سألوه ، وأسعفتهم منه فيما أملوه ، وأخذت الآن في المعنى على ما خرج من تلك النسخة عن غير مستوفى بالاستيفاء ، والقصد فيه مقصد الاستقلال في تلك المسائل والاكتفاء ، وإن كانت الإحاطة متعذرة إلا على من بيده ملكوت كل شيء ، فعليه تعالى أن يعيننا من ذلك على ما نؤويه ، ولأن يجعل تصرفاتنا خالصة لوجهه بمنته .

وأقول الآن في الباب الأول من هذا الكتاب : إن مقصد التحويين في هذه الصناعة إنما هو الكلام على أحكام الألفاظ في لسان العرب . . . إلخ .

. . .

ومن هذه المقدمة التي كتبها الشلوبيني يتضح السبب الرئيسي والغاية من وضع هذا الشرح ، وهو التوسع فيما أوجز فيه الشرح الصغير ، وإيضاح ما أبهم هناك ، ونحن إذا تصورنا حجم الشرحين كمّاً ، والفارق الكبير بين عدد الصفحات ، يمكننا أن ندرك الفرق بين الشرحين .

وبهني هنا أن أقارن بين هذين الشرحين من ناحية ، والتوطئة من ناحية أخرى ، وذلك في نماذج قصيرة ، حرصت على أن تتضمن بعض الشواهد :

(١) مطبوعة الحروف .

فمثلاً يقول الشلويني في شرح المقدمة الجزولية الصغير (١) ، في معرض حديثه من الجواز ، بعد أن تحدث عن عمل الفعل عند تأخره أو تقدمه :

فلذا كان الرفع على هذا التقدير فليس في هذا المضارع المرفوع عمل ، لا ظاهر ولا مقدر ، لأنه مقدم في التقدير ، فلو قلنا : إنه مجزوم الوضع لأدى ذلك إلى تقديم المجزوم على الجازم ، فلذلك قدر النحويون معه جواباً محذوفاً بعده ، على ما قدمناه ، وعلى « إن قام زيد أقوم » قول زهير :

وإن أتاه خليل يومَ مسألة يقول لا غائبَ مالي ولا حريمُ
وقول الآخر :

وإن يبعثوا لا يأمنون اقترابه تشوُّف أهل الغائب المُنتظرِ

ولا يصح ذلك التقدير الذي قدرناه من التقديم والتأخير في قولك : إن يقيم زيد أقم ، فلا يجوز هنا الرفع في « أقم » ، لأنه لا يصح أن تقول : أقوم إن يقيم زيد ، على حذف جواب الشرط ، لأن جواب الشرط لا يحذف إذا كان الشرط قد ظهر عمله في فعل الشرط ، وإنما يحذف إذا كان الشرط بلفظ الماضي ، ولذلك قال المؤلف في الفعلين ، إذا كانا مضارعين : إنه يجب العمل فيهما ، أي ، يجب أن يكون ظاهراً ، وقد جاء في ضرورة الشعر على : إن يقيم زيد أقوم ، بالرفع ، قال :

يا أقرعَ بن حابسِ يا أقرعُ إنَّكَ إنْ يُصرع أخوك تُصرعُ

وقوله (٢) : والجواب إما بالفعل ، يريد بالفعل : الفعل المجزوم انقضاء ، إن كان مضارعاً ، أو موضعاً ، إن كان ماضياً ، مع ما اتصل به كل واحد

(١) شرح المقدمة الجزولية (ص : ٢٤) .

(٢) أي صاحب المقدمة .

منهما من معمولاته . ويريد بالفاء : الفاء وما تدخل عليه ، وكذلك مراده بإداء ، وإلا فكل واحد من الفعل ، والفاء ، وإذا ، لا يكون وحده جواباً .
وقوله : وتلزم الفاء مع الجملة الاسمية مطلقاً ، يريد طلبية كانت أو غير طلبية ، فالطلبية كقولك : إن قام زيد فهل فعمر قائم ، وغير الطلبية كقولك : إن قام زيد فعمر قائم ، وقول الشاعر .
• من يفعل الحسنات الله يشكرها (١) •

حذفت فيه الفاء ضرورة .

أما التوطئة فإننا حين نقابل بينها وبين الشرح الصغير في هذا الفصل على سبيل المثال فإننا سوف نجد يكرر ما قاله في الشرح مع بعض الاختلاف في الترتيب وزيادة بعض الأمثلة ، فيقول مثلاً في نفس الموضع من التوطئة (٢) :

والفعلان المقتضيان في هذا الباب أن يكونا مضارعين ، ظهور العمل فيهما إن لم يمنع ذلك بناء طارئ ، نحو : إن تخرج أخرج ، ما لم تحل الفاء بينه وبين الثاني ، فيجب رفعه ، نحو إن يقيم فأقوم ، ولا يجوز الرفع دون فاء إلا في الضرورة ، نحو :
• إنك إن يضرع أخوك تضرع •

رفع لمكان قوله قبله :

• يا أقرع بن حابس يا أقرع •

ولما أن يكونا ماضيين ، نحو : إن قام زيد قام عمرو . فلا يظهر عمل الجازم ، لعدم المسوغ ، لظهور الإعراب ، وهو المضارعة ،

(١) تامة :

• والشر بالشر عند الله مثلاً •

والبيت لبيد الله بن حسان بن ثابت . (حاشية الصبان على الأشموني : ٤ : ٢٠) .

(٢) التوطئة (فهرست الكتاب) .

ولما أن يكونا ماضياً ومضارعاً ، فيجب العمل في المضارع إن تقدم ،
نحو : إن يقيم زيد قام عمرو ، إلا أنه يقل وجود مثله ، ولا أذكر منه
الآن إلا قول القائل :

مَنْ يَكْدِرُنِي بِسَيِّئِ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بْنِ حَلَقِهِ وَالْوَرِيدِ (١)

أنشده أبو العباس . لا يجب إن تأخر بل يجوز فيه الجزم على الجواب
والرفع على تأويل التقديم ، نحو : إن قام زيد يقيم عمرو ، ويجوز : يقوم
عمرو ، وعليه أنشدوا :

وإن أناه خليلٌ يوم مسألة يقول لا غائبٌ مالي ولا حريمٌ
وقوله :

وإن يَعدُوا إلا يَأمنون اقترابه تشوَّفَ أهل الغائب المُتَنَظِر

ولا يجوز فيهما إذا كانا مضارعين . إلا الجزم ، على ما تقدم ، من
نحو : إن يقيم زيد يقيم عمرو ، ولا يجوز رفع الثاني على نية التقديم ،
لأنه لا يجوز أن تقول : يقوم عمرو إن يقيم زيد ، لأنك إذا قلت ذلك
كان جواب الشرط محذوفاً ، والتقدير : يقوم زيد إن يقيم عمرو ،
ولا يجوز حذف جواب الشرط إذا ظهر الجزم في فعل الشرط ، وإنما
يجوز حذف الجواب إذا لم يظهر الجزم في فعل الشرط ، نحو : يقوم زيد
إن قام عمرو ، ألا ترى أن العرب إنما تقول : أنت ظالم إن فعلت ،
ولا تقول : إن تفعل ، والجواب بالفعل ، نحو ما تقدم . أو بما يقوم
مقامه ، وهو الفاء وما بعدها ، نحو ما تقدم أيضاً ، وإذا وما بعدها ،
نحو (وإن تُصِبَّهْمُ سَيْتَةٌ بَمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْسِطُونَ) (١) .

(١) البيت لأبي زيد الطائي (الديوان : ٥٩) .

(٢) سورة الروم : ٣٦ .

وتلزم الفاء مع الجملة الاسمية مطلقا سواء كان فيها طلب ، نحو :
إن قام زيد فالله يغفر له ، وإن قام زيد فهل عمرو قائم ؟ أو لم
يكن ، نحو :

إن قام زيد فعمر قائم ، إلا في الضرورة ، نحو قوله :
مَنْ يَفْعَلْ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشَّرَّ بِالْشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

• • •

وهكذا ، فإننا بنظرة عاجلة نستطيع أن نرى التشابه الكبير بين التوطئة
والشرح الصغير في الأسلوب وفي التشابه في كثير من الأمثلة ، إلا أنها
تزيد أحيانا ، أعني الأمثلة في التوطئة ، وهي زيادة مطردة في جميع
الأبواب ، ولعل هذا مما يساعدنا على القول بأن التوطئة جاءت بعد
الشرح الصغير من الناحية الزمنية .

وإذا نحن وضعنا التوطئة والشرح الكبير في الميزان فإننا سوف نلاحظ
أن الشلويني قد اكمل ما أوجزه في التوطئة ، وأسهب في كثير من النقط
التي اختصرها في التوطئة ، وبكفى أن أقارن بين عدد من صفحات الأبواب
في الشرح حين ليتضح الفرق الكبير بين النصين :

فمثلا يقع فصل حروف البحر في التوطئة في ثمان ورقات ، أما في
الشرح الكبير فقد أسهب فيه وشرحه في تسع عشرة ورقة .

وباب القسم يحتل من التوطئة ورقتين ، بينما هو في الشرح الكبير في
ثمان ورقات ، وكذلك نائب الفاعل ، هو في التوطئة في ورقتين في الشرح
الكبير في خمس ورقات ، وقد أنجز الشلويني في الشرح الكبير ما وعد به
في مقدمته حينما قال :

وإنه وضعه لاستيفاء المسائل المذكورة في الشرح ، ومد الإطاب
بالذكر والتوجيهات والأسباب . ولعل هذا من ناحية أخرى لتأبالوصف
الزمنى في مجال المقارنة بين الشرحين .

• • •

(ج) قد رأينا فيما أسلفت أن كشف الظنون قد ذكر شراحاً كثيرين
يربّون على العشرة ، وبكفئى هنا ، أن آخذ واحداً منهم نموذجاً للمقارنة
بين شرحه وكتاب التوطئة ، وهو :

اللورق القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسى المرمى الإمام
أبو محمد اللورقى النحوى (١) .

قال الذهبى :

« صنف شرح المفصل فى أربعة مجلدات ، وشرح الجزولية » (٢) .

وقد رأيت شرحه على المقدمة الجزولية الذى سماه : المباحث الكاملة
على المقدمة الجزولية ، وهو يقع فى مجلدين كبيرين ، نحترقم ٢٦٦ نحو ،
بدار الكتب القومية بالقاهرة .

وقد دلل فيه اللورق على سعة اطلاعه وغزير علمه ، وقد ضمنه
كثيراً من آراء الشلوبيين ، حتى إنه من كثرة ترديده للشلوبيين اعتاد أن يضع
حرف الشين بدلاً من ذكر اسمه كاملاً .

وسوف أورد هنا نصين أحدهما أشار فيه صراحة إلى أنه نقل عن
الشلوبيين ، والآخر لم يشر فيه إلى ذلك ، ولكنه واضح وضح الشمس
للعيان .

(١) بنية الرواة (٢ : ٢٥٠) .

(٢) بنية الرواة (٢ : ٢٥٠)

يقول التورقي :

« قال ابن السراج : اعلم أن لحرف الجزاء ثلاثة أحوال : حال يظهر فيها ، وحال يقع موقعه اسم يقوم مقامه ولا يجوز أن يظهر معه ، والثالث أن يحذف مع ما عمل فيه ، ويكون في الكلام دليل عليه ، فأما الأول الذي هو حرف الجزاء ، فإنَّ ، إنَّ الحقيقة ، ويقال لها : أم الجزاء ، وذلك قولك : إن تأتي آتلك ، ولا بد للشرط من الجزاء ، كما أنه لا بد للمبتدأ من الخبر .

قال : وأما الثاني فإن يقع موقع الحرف اسم ، وقد ذكرنا أن الاسم الواقع موقعه يكون ظرفاً وغير ظرف .

وأما الذي يحذف فيه حرف الجزاء ، وهو القسم الثالث ، وذلك إذا كان الفعل جواً للأمر والنهي إلى آخرها ، تقول : انني آتلك ، والتأويل : انني فلانك أن آتيتني آتلك ، أمثلة الباقى سهلة فعليك بتمثيلها (١) .

وفي نفس الموضع ونفس المعنى (٢) ، يحدثنا الشلويني في التوطئة ، فيقول . « فأما قولهم : إن كنت قمت أمس فسوف يقوم زيد غداً ، فلم تدخل « إن » على الماضي فيه تقديرأ ، وإن دخلت عليه لفظاً ، إلا أنه ليس بمعنى الاستقبال ، بذلك على ذلك عمله في ظرف الزمان الماضي ، وإنما هو على تقدير إن تكن كنت قمت أمس ، المفعول على معنى : إن تكن ممن اتصف بهذه الصفة أمس ، أى : إن يثبت فيما يستقبل كونك متصفاً بهذه الصفة أمس فسوف يقوم زيد غداً : وهذا مذهب أبي بكر السراج (٢) .

وفي مكان آخر يقول التورقي :

(١) المباحث الكلامية (١ : ١٠٠ ، أ) .

(٢) التوطئة (فهرست الكتاب)

« قال الشلوبيين : قوله : وبحث به العلم والمضاف إلى المعرفة . بمعنى المضاف الذي هو مساو له أو دونه ، وإلا فالمضاف إلى ما فيه الألف واللام لا بحث باسم الإشارة ، وكان حقه ، إن كان أراد هذا المعنى ، أن يصرح به ولا يكلف الناس أن يحملوا كلامه على التأويل ، وإن قال : إن هذا معلوم من صناعة النحو ، قبل له : فالذي يعرف صناعة النحو يستغنى عن كتابك » (١) .

ولعلنى بهذه المقارنة البسيطة قد استطعت أن ألقى بعض الضوء على جهود الشلوبيين وأثره بين شراح المقدمة الجزولية ، ثم لعلنى بعد ذلك قد استطعت بهذه السجالة أن أبرز ما للشلوبيين من فضل على فلك رموز المقدمة الجزولية .

(١) المباحث الكاملة (١ : ١٦٥ ، ب) .

الفصل الثاني

بن التوطئة والمقدمة الجزولية وما افادته التوطئة

لقد عقدت هذا الفصل للموازنة بين المقدمة الجزولية والتوطئة ، لكي نقف على مدى ما قدمه الشلوبيني من خدمة للنحو والنحويين ، ولكي نستكمل جوانب الموضوع في دراسي هذه ، وبالتالي أقف من مصدر يشرف من مكان عال للحكم على ما افادته التوطئة من جديد في حقل النحر ، فلقد كان هناك اختلاف شكلي واختلاف موضوعي .

أما الاختلاف من الناحية الشكلية فهو في صورة نقل الأبواب تأخيراً أو تقدماً ، كما فعل الشلوبيني في باب : نعم وبشس ، فجعلهما بعد التحذير في حين هذا في المقدمة آخر الكتاب بعد الحروف العربية :

وكذلك باب الإدغام ، كان ترتيبه بعد الإمالة في المقدمة ، في حين هو في التوطئة قبل الآخر بباب :

وقد عقد الجزولي أبواباً للمفعول معه ، والمفعول ، والحكاية ، في حين ضمها الشلوبيني تحت باب « المفعول » .

وكذلك ظرفاً الزمان والمكان ، هما مستقلان بباب في المقدمة ، في حين لم يفرّد الشلوبيني لهما باباً .

هذا من الناحية الشكلية ، أما من الناحية الموضوعية فالخصم فيما يلي :

١ - لم يشأ الشلوبيني أن يشق على الدارس في بعض المسائل التي رأى أن الجزولي قد وفّأها حقها من ناحية الشرح ، إلا فكان دوره هنا ناقصاً

فقط ، وقد تكرر هذا النقل في أكثر من باب ، ولعل النقل الحرفي يتضح
في باب حروف ، التصديق ، كمثل :

يقول الجزولي :

« من حروف التصديق والإيجاب : نعم ، وهي كتصديق ما قبلها مطلقاً ،
ومنها : بلى ، وهي إيجاب بعد النفي ، عارياً من حروف الاستفهام كان
أو مقروناً بها .

قال الجوهرى : بلى ، إيجاب لما يقال لك ، لأنها ترك للنفي ، وربما
ناقضتها نعم ، فإذا قال لك : أليس لي عندك ودعة ؟ فقولك : نعم ،
تصديق له ، وبلى : تكذيب له .

ومنها ، أجل ، وهي تصديق لما قبلها .

قال الأخفش : نعم ، أحسن منها في الاستخبار وهي أحسن من «نعم»
في الخبر . حكاه الجوهرى .

ومنها : إن ، بمعنى : نعم .

قال أبو عبيدة : قول الأخفش : إن «إن» بمعنى : نعم ، في قوله :
فقلت إنه ، إنما يريد تأويله ، لا أنه موضع لذلك ، وأصل الكلام : إنه قد كان
ما يعلن ، فاختصر واكتفى بالضمير .

ومنها : إى ، تقول ، إذ قال المستخبر : هل كان كذا ؟ إى ورئى ،
وإى والله .

ومنها : جبر ، عند بعضهم ، وعند الجوهرى : هي قسم ، ومعناها :
حقاً . وقال لنا أبو محمد : الدليل على أنها اسم التنوين ، وأنشدنا :

وقائلة أرسيّت فقلت جبرٌ أسيّ إني من ذاك إنّه (١)

(١) المقدمة الجزولية (ص : ٧٢) .

وإذا نحن قابلنا بينه وبين الشَّلَوِينِي في نفس الباب نجده يقول (١) :
« من حروف التصديق : نعم ، وهي لتصديق ما قبلها .
ومنها : بلى ، وهي لإيجاب النفي عارياً من حروف الاستفهام كان أو
مقروناً بها .

قال الجوهري : بلى ، إيجاب لما يقال لك ، لأنها ترك للنفي ،
وربما ناقضتها « نعم » ، فإذا قيل لك : أليس لي عندك ودعة ؟ فتقولك
له : نعم ، تصديقاً له ، وبلى ، تكذيباً له .
ومنها : أجل ، وهي تصديق لما قبلها .

قال الأخفش : نعم : أحسن منها في الاستخيار وهي أحسن من
« نعم » في الخبر . حكاه الجوهري .
ومنها : إن . بمعنى : نعم .

قال أبو عبيدة : قول الأخفش « إن » بمعنى : نعم ، في قوله :
فقلت إنه (إنما يريد تأويله) لأنه موضع لذلك ، وأصل الكلام : إنه قد كان
ما يعلن إنما يريد تأويله فاختصر واكتفى بالضمير .

ومنها : أي ، تقول إذا قال المستخبر : هل كان كذا ؟ : أي وربي ،
وأي والله .

ومنها : جبر ، عند بعضهم : وعد . الجوهري : هي قسم ومعناها :
حقنا ، قال لنا أبو محمد : والدليل على أنها اسم : التنوين وأنشدوا .

وقائلة أسيتَ فقلتُ جبرُ أسىً لئننى من ذاك إنه (٢)

٢ - ويتوسع الشَّلَوِينِي قليلاً فيضرب الأمثلة بجانب النقل في بعض
الأحيان ، يقول الجُرُولِي في باب الأفعال :

« الأفعال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام : ماضٍ بالوضع كفعل ، ومستقبل

(١) التمام (فهرست الكتاب) .

(٢) التمام (فهرست الكتاب) .

بالوضع ، كأفعل ، ومبهم بالوضع ، كيفعل . والمستقبل بالوضع لاقرينة
تزيله عما وُضع له ، والمبهم بالوضع له قرينتان تصرفان معناه إلى الماضي
دون نفي ، وأوهما : لو ، وربما ، وقرينة تخلصه للحال ، وهي :
الآن ، أو ما في معناها ، وقرائن تخلصه للاستقبال ، وهي : لام الأمر ، والدعاء ،
ولا ، في التهي والدعاء ، ولام القسم ، ولا ، في النفي ، ونونا التوكيد ،
وبحرفا التنفيس (١) .

ويجىء الشلوبينى في التوطئة فيقول :

« الأفعال بالنسبة إلى الزمان من جهة وضعها لها ثلاثة أقسام :

ماض بالوضع ، كفعل ، ومستقبل بالوضع ، كأفعل ، ومبهم بالوضع ،
كيفعل . والمستقبل بالوضع لاقرينة تزيله عما وُضع له ، من ذلك مابقى
على معناه من الأمر ، استظهاراً على مثل قولك : أحسن يزيد ، إذ معناه
كفى قولك : حسن زيد جداً . »

والمبهم بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى الماضي ، وهي : ربما ،
نحو : ربما يقوم ، ولو ، نحو : لو يقوم زيد ، ولم ، ولما ، إلخ ، فترى :
لم يقوم زيد ، ولما يقوم زيد ، في النفي أيضاً .

وقرائن تخلصه إلى الحال ، وهي : الآن ، وما في معناها ، من نحو :
عند الوقت ، وهذه الساعة ، ما بقيت على أوضاعها ولم يتجاوز فيها بأن
يراد بها تقريب المستقبل من الحال ، كقوله : [] .

« سأسعى الآن إذ بلغت أناها . »

ويجىء مجراها في تخليصها للحال : لام الابتداء ، في الإيجاب ، ثم
إن زيدا ليقوم (٢) .

(١) المقدمة الجزئية (ص : ١٢) .

(٢) التوطئة (فهرست الكتاب) .

٣ - وأحياناً كثيرة يسهب في الشرح ويطيل ما اقتضت ذلك الإطالة .
فمثلاً يقول الجزولي في معرض حديثه عن نواصب الفعل :

« لن » لنفى (سيفعل) ، وجواز تقديم معمولها عليها يدل على أنها ليست مركبة من (لا) و (أن) .

و « إذن » ، لها ثلاثة أحوال : أن تتقدم ، وأن تتوسط ، وأن تأخر .
فإذا تقدمت وأريد بالفعل الذى بعدها الحال ألغيت ، وإذا أريد به الاستقبال أهملت .

وإذا توسطت وأبقر ما بعدها إلى ما قبلها ، مثل أن تتوسط بين المبتدأ والخبر ، وبين الشرط والجزاء ، وبين القسم والجواب ، ألغيت .
وإذا تقدمها وأو العطف حاز فيه الأمران ، على اختلاف التأويلين .
وإذا تأخرت ألغيت .

و « كى » إذا لم تدخل عليها اللام احتملت الجارة والناصب ، وإذا دخل عليها اللام كانت ناصبه بنفسها ، ومعناها معنى « أن » (١) .

ويجىء الشلوبينى فيشرح ويطيل فيقول :

« لن » ، لنفى (سيفعل) ، وتقديم معمول معمولها ، وهو : زيد ،
في قولك : زيداً لن أضرب ، يُقْتَوَى أنها ليست مركبة من (لا) و (أن) ،
إذ لو كانت مركبة منهما لكان قسماً بأن بدلوا على التركيب بمنع التقديم .
و « إذن » حرف جواب وجزاء ، كقولك : إذن أكرمك ، لمن قال :
أنا أزورك ، وقولك : إذن أكرمك ، جواب لقوله : أزورك ، ومعناه
معنى قولك : إن تترقى أكرمك ، فذلك قيل فيه جواب وجزاء : ولها ثلاثة
أحوال :

(١) المقدمة الجزولية

(م ٧ - الشلوبينى)

أن تتقدم ، وأن تتوسط ، وأن تتأخر .

فإذا تقدمت وأريد بالفعل الذى بعدها الحال ألغيت ، نحو قولك لمن يحدث ، وقد ظنت أنه كاذب : إذن أظنك كاذباً .

وإن أريد به الاستقبال أعملت فى الغالب ، نحو قولك : إذن أكرمك ، جواباً لمن قال : أزورك ، وقد حكى إلغاؤها هنا ، والأول أكثر .

وإذا توسطت وافترق ما قبلها إلى ما بعدها ، مثل أن تتوسط بين الخبر وذوى الخبر ، نحو : أنا إذن أزورك ، وبين الشرط والخبر ، نحو : إن تردنى إذن أزورك . وبين القسم والجواب ، نحو ، والله إذن لأفعل ، ألغيت ، ونحو قوله :

لا تشركنى فيهم شيطراً

إنى إذن أهلك أو أطيرا

ضرورة ، أو على حذف ، كأنه قال : لئنى لأحتمل ذلك ، ثم ابتداء فقال : إذن أهلك .

وإذا تقدمها حرف العطف جاز فيه الأمران ، نحو قوله تعالى : (وإذن لا يلبثون خلافاً للاقبيل) (١) و (فإذن لا يؤتون الناس نقيراً) (٢) . على مراعاة التصدر قبل الربط ، أو التوسط معه .

وإذا تأخرت ألغيت ، نحو قولك : أكرمك إذن ، فى جواب من قال : أزورك .

وهكى ، إذا لم تدخل عليها اللام احتملت الناصبة بنفسها ، لالتقيامها مقام غيرها ، والحارة نحو جئت كى أتعلم ، لإمكان أن تكون كى بمعنى « أن » وبمعنى « اللام » .

وإذا دخلت عليها اللام كانت الناصبة بنفسها ، نحو : جئت لكى

(١) سورة الإسراء : ٧٦

(٢) سورة النساء : ٥٣

أُتِلم لأنها لا تقلد هنا بأن (١) .

ويقول الجزولي في باب النعت :

والنعت يجاء به للفرق بين المشتركين في الاسم ، وربما جىء به تأكيداً ، وربما لجرد المدح أو الذم في الاسم : وشرطه أن يكون هو للمنعوت ، أو لما هو من سببه أو ملابسه ، ومشتقاً أو في حكمه ، ومطابقاً للمنعوت في الإعراب وفيما له من التعريف أو التنكير ، فإن كان له ، لالشيء من سببه ، بقبه فيما له من الإعراب ومن الأفراد أو الثنية أو الجمع أو التأنيث والتذكير لفظاً ومعنى ، فإن كان لشيء من سببه لم يلزم متابعتها له ، إلا في الإعراب والتنكير لفظاً والتعريف معنى . والمشتق هو ما يبنى من المصدر وما في معناه ، وهو ما رادف ما يبنى من المصدر وليس به (٢) .

ويجىء الشلوبيني فيشرح ويضرب الأمثلة ويسهب فيقول في نفس الباب : والنعت يجاء به للفرق بين المشتركين بالاسم ، كزيد العاقل ، وربما جىء به تأكيداً ، نحو (كنفخة واحدة) (٣) . وربما كان لجرد المدح ، نحو : (بسم الله الرحمن الرحيم) ، أو الذم ، نحو : فعل ذلك إبليس الأمين ، أو الترحم ، نحو : فعل ذلك فلان البائس ، إذا كان الاسم الذي كنى بفلان عنه غير مشترك ، وشرطه أن يكون هو للمنعوت ، نحو مررت بزيد الظريف ، أو لشيء من سببه ، نحو : مررت بزيد الظريف أبوه ، ومشتقاً ، نحو ما تقدم ، أو في حكمه . نحو : يزيد انقرشي التميمي ، لأنه في معنى المنسوب إلى قريش وإلى تميم . فأما قولهم في : جاء هذا الرجل ، في أن الرجل ، فيه نعت ، فلأنما هو من المجاز والتشبيه ، لأنه نعت على الحقيقة ، ووجه الشبه به أنه بيان لما قبله ، لا يجوز فصله منه بشيء ، ولذلك

(١) النونية (فهرست الكتاب) .

(٢) المقدمة الجزولية (ص : ٢٠) .

(٣) سورة الحاء .

منعاً فيه جمع المتبوع وتفريق التابع في نحو قولك : بهذين الطويل والقصير ، وأجازوه في غيره ، نحو : مررت برجلين مسلم وكافر ، فأشبه هذا الذي بين المسم في هذا النعت ، من جهة كونه بياناً لما قبله ، وهو معه كالشيء الواحد ، وتابعا له ، كما كان النعت بياناً لما قبله وهو معه كالشيء الواحد ، وتابعا له ، ولا ينبغي أن يقال فيه إنه عطف بيان غير مشبه بالنعت ، لما ذكرناه ، ولانعت شرط ثالث . وهو أن يكون مطابقاً للمنعوت فيما نه من الإعراب ، وفيما له من التعريف والتكبير ، فإن كان له شيء من سببه زاد إلى ذلك مطابقتها له في الأفراد والثنية ، أو الجمع والتأنيث والتذكير ، في غالب الأمر . وقلت ذلك استظهاراً على ما منع فيه مانع ، من ذلك الصفات ، نحو : مررت برجل أفضل من ذلك ، وبرجلين أفضل من ذلك ، ويرجال أفضل من ذلك ، فأما قولهم امرأه حائض ، وقتيل . وصبور ، وشكور ، وممطار ، ومذكار ، فليس من هذا ، ولكنه نعت غيره إلى الأصل لامرأة بالحمل ، على معنى شخص أو إنسان ، فهو بذلك راجع إلى الأصل غير خارج عنه .

وانشتق ما بيني من المصدر ، كالظريف وما في معناه ، وهو ما رادف ما بيني من المصدر وليس به ، كالقرشي والتميمي ، لأنهما مرادفان للمنسوب إلى قريش وإلى تميم ، وليسا بمبنيين من المصدر ، كالمعز وإلى قريش وإلى تميم (١) .

٤ - وهو أحياناً يوافقه ويتنصر لرأيه : فيقول مثلاً في معرض حديثه عن الكلام وما يتألف منه :

« قاسم المقسوم صادق على الأنواع والأشخاص ، وإلا فليست بأقسام له ، كقولنا : الحيوان جامد ومائع » وقول أبي القاسم (٢) : أقسام الكلام . ليس من شيء من هذه الأقسام ، إنما هو من قسمة الشيء إلى مواد التي منها يكون ،

(١) النوطان (فهرست الكتاب)

(٢) لزجاجي .

وليس من شرط هذه القسمة صدق اسم المقسوم على الأقسام (١) .

هـ - وأحياناً يخالفه بل يغلطه ، فيقول مثلاً بعد أن تحدث عما لا يجمع جمع مؤنث سالم :

« ولا شيء من الأوصاف الواقعة على المذكرا والمؤنث بغير هاء ، نحو : رجل شكور ، وامرأة شكور ، ولان الخاصة بالمؤنث بغير هاء ، نحو : طالق ، من الطلاق ، وحائض ، لأن هذين النوعين جاربان في التأويل على مذكر ، فلا يجمعان جمع المؤنث .

وكان ينبغي ألا تذكر هذين النوعين في هذا الباب لأنه باب جمع المؤنث ، لكنهما لما جريا على مؤنث أوْهَمَا أنَّهما من هذا الباب ، ولذلك بينا فيه أنَّهما ليسا منه ، إن تقل شيء من ذلك ، إلا أن يكون بطلاً لمؤنث ، جمع بالالف والتاء (٢) .

ويقول الشلوبيني في مكان آخر :

« إذا ضمنت الأول من الاسمين في هذا الباب ، وهو القياس ، من نحو : يازيد زيد عمر ، نصبت الثاني من وجه عطف البيان والبدل والعت ، بتأويل الاختصاص والنداء المستأنف ، وإضمار « أعني » ، وإذا نصبته كقولك : يازيد زيد عمر ، فعلى أنه منادى مضاف ، على تأويلين :

إما إلى محذوف دل عايه ما أضيف إليه الثاني ، وتنصب الثاني على ذلك من خمسة الأوجه المتقدمة ، على وجهين ، على التوكيد اللفظي ، وعلى النداء المستأنف .

وقول صاحب المقدمة : « لك تنصبه من الأربعة الأوجه المتقدمة »

(١) التوطئة (فهرست الكتاب) .

(٢) التوطئة (فهرست الكتاب) .

غفلة منه (١)

ويغلطه فيقول في معرض حديثهم عن اسم الفعل (٢) :

وذكر المؤلف في الجملة « هات » ، أى : أعط ، وهذا ليس من هذا الباب . وذكره فيه غلط من الواضح ، وإنما هو فعل ، لاتصال الضمائر التي تتصل بالأفعال به ، في قوله :

فقلت لها هاتى (٣) : . .

وفي قوله سبحانه : (قل هاتوا برهانكم) (٤)

• • •

بعد هذه المقارنة أصل إلى : ماذا تفيده التوطئة في النحو من جديد؟

فلقد رأينا من خلال هذه المقارنة بين التوطئة والمقدمة الجزولية كيف حاول الشلوبين ، ألا يشق على الدارس بالإطالة ، فضبط شرحه وأجزه ، وضمت كل ما يريده الدارس من معرفة في أبواب النحو عامة ، وهو مع هذا لم ييخل في الاستشهاد ما اقتضاه الاستشهاد ، بحارلاً إزاحة الإبهام عن كل ما ورد في المقدمة .

فجاء كتابه التوطئة دسماً مع إيجازه ، مشبهاً لثهم الدارسين ، بل مرجعاً للمتخصصين .

وهذا المؤلف في حقيقته ما هو إلا شرح للمقدمة الجزولية المساة

(١) التوطئة (فهرست الكتاب)

(٢) التوطئة (فهرست الكتاب)

(٣) البيت :

فقلت لها هاتى فكانت براسة

وهو مجهول القائل (شرح الفصل : ٤٤ : ٤٤)

(٤) سورة الأنبياء : ٢٤

بالقانون والتي يعتبرها كثير من النحاة رموزا وإشارات ، ويعترفون بقصور
أفهامهم عن إدراك مراد مؤلفيها منها ، وقد قال بعضهم : ليس فيها نحو إنما
هي منطق ، لدقة معانيها وغرابة تعاريفها .

وهذه المقدمة ألفها أبو موسى الجزولي ، وشرحها اثنا عشر شارحا ،
منهم الشلويني : الذي شرحها في ثلاثة شروح ، سمي الأول : الشرح
الصغير ، والثاني : الشرح الكبير ، ثم التوطئة موضوع هذا البحث :

الفصل الثالث

المنهج العام للتحقيق ، ووصف نسخة الكتاب

(أ) المنهج العام للتحقيق

بعد بحث طويل ، جاوز المكتبات العربية إلى فهارس المكتبات الأجنبية ، اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخة وحيدة ، وهي الموجودة في دار الكتب القومية بالقاهرة ، تحت رقم ٦٦٨ نحو تيمور ، فلم أعثر على غيرها مع طول البحث وكثرة التنقيب ، والحقيقة ، أن اليم لم يعثر عليها وليس فيها من القصص ما يضطر المحقق إلى الإحجام عنها ، فهي تامة واضحة ، ومثبتة الأول ، والآخري في معظم كتب السير . ومما شجعتني على المضي في هذا السبيل وجود شرحين آخرين للشاويبي شرح بهما المقدمة الجزولية ، كما أسأفت ، أحدهما شرح صغير يوازي حجمه وأبوابه التوطئة ، والآخري شرح كبير توسع فيه الشاويبي فسط كثيراً من الآراء وناقشها بإسهاب وتطويل ، وقد جعلتهما مرجعين لي في دراستي هذه .

ولقد حاولت إلى جانبهما أن أرجع كثيراً إلى آراء الشاويبي المنتشرة في الكتب ، كالأشباه والنظائر للسيوطي ، ومعنى اللبيب لابن هشام ، وجمع الموامع ، وغيرها .

ولما كانت الغاية من تحقيق النصوص ، إنما هي إخراجها صحيحة سليمة كما وضعها المؤلف ، فقد بذلت جهداً غير يسير محاولاً إثبات النص كما ورد بكل دقة وأمانة وحيلة ورعاية ، وقد التزمت في تحقيقي بما يلي :

١ - لم أندخل في النص إلا بالقدر اليسير الذي لا يمس جوهره كتاباً ، وفلك لوفق القواعد الإملائية المعروفة اليوم .

٢ - صححت ألفاظاً وردت في النص مخالفة لقواعد النحو وأشرت إلى هذا التصحيح في الحاشية ، ومما شجعتني على ذلك أن النسخة لم تكن بخط مؤلفها ولا يعرف ناسخها ، وهو كثير الخطأ والغفلة على ما يبدو .

٣ - ضبطت الأعلام التي وردت في الكتاب وترجمت لها ، ولما كان الاسم يتكرر أكثر من مرة فقد اكتفيت بترجمته حين ذكره أول مرة .

٤ - خرجت شواهد النص من آيات وأحاديث وشعر .

٥ - حرصت على الإشارة إلى بدء الصفحة ونهايتها في متن المخطوط .

• • • •

(ب) وصف النسخة

كتاب التوطئة في النحو : للشيخ أبي علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الشلوبيني الأزدي الإشبيلي النحوي ، المتوفى سنة ٦٤٥ هـ .

نسخة تامة الأول والآخر بقلم معتاد بالمداد الأسود ، مجهولة الكاتب ، أولها : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم . قال الشيخ الجليل العالم الأوحد الفقيه الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي رضي الله عنه :

الحمد لله الذي تفضل علينا ونعم باب الكلام حقيقة لفظاً مركب وجوداً أو نية مفيداً بالوضع . . إلخ » .

بأولها ثلاث ورقات مختلفة عن الأصل بقلم أحمد تيمور ، جاء بالصفحة الأولى من الورقات الثلاث : « مختصر أوله الحمد لله الذي تفضل علينا . . إلخ » ذكر أنه رسمه : توطئة قوائين المقدمة ، كذا في كشف الظنون .

وفي باقي الورقات الثلاث فهرست شامل لأبواب المخطوط .

والخطوط به ترميم في بعض الصفحات الأولى . وبه أكل أرضة في بعض الصفحات أيضاً .

ويحتوي نسخة وسبعين باباً ، وكلمة « باب » مكتوبة بالمداد الأحمر . وبالصفحة الأخيرة من المخطوط تمليكات لمن كانت في حوزتهما . وهذا الكتاب هو أحد مؤلفات الأستاذ أبي علي الشلوبيني الستة التي كتب لها البقاء ، بل هو أصلها لأنه تام الأول والآخر .

وهو نسخة فريدة في العالم ، بدار الكتب القومية بالقاهرة تحت رقم ٢٦٨ نخو تيمور ، وتقع في ٢٠٨ صفحة ، وتراوح عدد الكلمات بين سبع أو أربع عشر كلمة في السطر الواحد ، ومسطرتها سبعة عشر سطراً ومقاسها ١٩ × ١٣ .

القسم الثاني

النص وتعليقانه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

قال الشيخ الحلبي العالم الأواحد الفقيه الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن محمد بن عبد الله الأزدي، رضى الله عنه : الحمد لله الذى تفضل علينا وتمم ، فجعلنا من حملة من آمن وأسلم ، وعلمنا مما يوصل إليه ما لم نكن نعلم ، وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الأكرم . وعلى آله وصحبه وتابعيه بإحسان وسلم . وهذه الحملة التى رُسيت هنا توطئة لقوانين المقدمة ، وإحكام ما فيها من الأصول غير المحكمة ، موصولا بقرع ذلك بأصله فى اللفظ ، مبسّراً بنظم ذلك كله كلاماً واحداً للحيف . والله سبحانه هو المستعان ، وعليه الاعتماد والتكلان .

باب

الكلام وما يتألف منه

الكلام حقيقة : لفظ مركب ، وجوداً أو نية ، مفيداً بالوضع ،
كقولك : زيد قائم ، وعمرو جالس .

والمركب نية كقولك : قم ، واقعد ، وما يلحق بهذين من الإشارة
والكناية ، أو الألفاظ المفردة ، كنعم ، وبلى ، فلانما يلحق بهما مجازاً
لاحقيقة ، أو ما يُعبرَ بهذا عنه عند بعضهم .

إلا أن الأول هو مقصود القوم لا الثاني ، إن كان ذكره من هذا
البعض صحيحاً .

وكل جنس قسم إلى أنواعه حقيقة ، كقسم الحيوان إلى إنسان
وبهيمة ، أو مجازاً ، كقولنا : هذا ، ونحن نُشير إلى نوع الطائر : وهذا ،
ونحن نُشير إلى نوع الإنسان ٣/ وهذا ، ونحن نُشير إلى نوع الفرس من
الحيوان .

أو إلى أشخاص أنواعه مجازاً ، كقولك : هذا وهذا وهذا من
الحيوان ، أو كقولنا : الحيوان وهذا وهذا وهذا ، نُشير إلى إنسان
وفرس وطائر .

أو تنوع قسم إلى أشخاصه مجازاً ، كقولك : هذا وهذا ، من البهيمة ،
أو كقولنا : البهيمة هذا وهذا ، تشير إلى فرس ، وطائر ، وهذا وهذا ،
من الإنسان ، أو الإنسان هذا وهذا ، تشير إلى زيد وعمرو .

فاسم المقسوم صادق على الأنواع والأشخاص ، وإلا فليست بأقسام له ،
كقولنا : الحيوان جامد ومائع .

وقول أبي القاسم (١) : أقسام الكلام : ، ليس من شئ من هذه الأقسام ، إنما هو من قسمة الشئ إلى مواد التي منها يكون ، وليس من شرط هذه القسمة صِدْق اسم المقسوم على الأقسام .

كل كلمة تدلّ على معنى في نفسها لا يفهم من لفظها أنه ماض ، أو ليس ماضياً ، فهي اسم ، مثاله : زيد ، وعمرو .

وكل كلمة تدلّ على معنى في نفسها ويفهم من لفظها أنه ماض ، أو ليس ماضياً ، فهي فعل ، كقام ، وقعد .

وكل كلمة تدلّ على معنى في غيرها لا في نفسها ، فهي حرف ، كمن ، إلا أن يحمل على غيرها يشبهه من جهة المعنى والأحكام ، كالموصلات ، وأسماء الشرط والاستفهام ، أو على الفعل من جهة الأحكام خاصة ، كليس ، وعسى .

ويجيء الحرف / ٤ / لمعنى في الاسم خاصة ، كالآلف واللام ، أو في الفعل خاصة ، كالسين ، وسوف ، أو رابطاً بين اسمين ، نحو : قام زيد وعمرو ، أو بين اسم وفعل ، نحو : مررت بزيد ، أو بين جملتين ، كقولنا : زيد قائم وعمرو جالس ، أو داخل في جملة تامة من أولها متغيراً لمعناها ، نحو : ما زيد قائم ، أو موكداً له ، نحو : إن زيدا قائم ، أو لاحقاً لها من آخرها لإبانة معنى فيها ، كزياده النُدبة في قولك : يازيداه ،

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، من نهانلة ، قدم بغداد وسمع من ابن الرراج والأخفش ولازم الزجاج فنسب إليه : وسكن دمشق وانتفع الناس بعلومه . وله مؤلفات في النحو ، منها الجمل ، وفي الأدب وفي اللغة وغيرها ، توفي بطبرية في رجب سنة ٣٣٩ ، وقيل في ذي الحجة منها ، وقيل في رمضان سنة ٣٤٥ هـ (بنية الوعاة : ٢ : ٨٧ ، وانباء الرواة : ٢ : ١٦٠ ، وإشارة التبيين ورقة : ٢٦ ، وتاريخ ابن عساكر : ٢٢ : ٣٥٤ ، ٣٥٨ ، وتلخيص ابن مكرم : ١٠٤ ، ووفيات الأعيان : ١ : ٢٨٨ ، وكشف الظنون : ٤٨ : ١٦٤ ، ٣١٠ ، ٦٠٣ ، ١٦٢٥ ، وانزهر : ٢ : ٤٢١ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، والأعلام : ٤ : ٦٥) .

(م ٨ - الشلويني)

والاستغاثة والتعجب ، في قولك فيها أيضاً : بازيداه ، والإنكار ، كقولك إذا أنكرت على من قال « رأيت الأمير » : الأمير (١) ! أو لاحقاً لها في جملتها ، كقولك في الاستغاثة : يا زيد ، أو لاحقاً للكلمة لتذكّر ما بعدها ، كقولهم ، إذا أرادوا أن يقفوا على الألف واللام متذكّرين ، في مثل قولك : الرجل (٢) فعل كذا : إلى ، متذكّرين ، وفي مثل قولك : عندي سيف من صفته كذا (٣) : سيفي ، منذكراً ، أو زائداً للتوكيد ، نحو (٤) (فيها رحمة من الله) (٥) .

الفعل يدل على المصدر بحروفه ، ولذلك لا تختلف دلالاته عليه عند تغير صيغته ، نحو : قام ، ويقوم ، وقم ، لم تختلف دلالاتها على القيام .

ويدل على الزمان بصيغته ، ولذلك تختلف دلالاته عليه عند تغير صيغته ، نحو : قام ، ويقوم ، وقم ، لأن دلالاتها على الزمان مختلفة .

وقد لا تختلف دلالاته على الزمان مع اختلاف صيغته لعارض يعرض ، نحو ، إن قمتَ قمتُ ، وإن تقمَ أقم .

(١) وانظر الكتاب لسبويه (١ : ٥٦ : طبعة بولاق) وشرح المفصل لابن عيش (٩ : ٥٠) .

(٢) جاء في شرح المفصل : فإن كان الحرف الموقوف عليه ساكناً ، نحو لام المعرفة في : الغلام ، والرجل ، فتكسر اللام تشبيهاً لها بالفتحة المجبورة : إذا وقع حرف رويها حرفاً ساكناً صحيحاً ، نحو قوله : وكان قد . وكذلك كل ساكن وقفت عليه وتذكرت بعده كلاماً فإنك تكسره وتشبع كسره للاستطالة والتذكّر (شرح المفصل : ٩ : ٥٢) .

(٣) حكى سبويه : « هذا سيفي » يريد : هذا سيف حاد أو مانع ، أو نحوهما من الصفات ، فسي ومد متذكراً . وقال ابن عيش نقلاً عن سبويه : سمعناهم يقولون إنه قدى وإي ، يعني في : قد فعل . وفي الألف واللام ، إذا تذكر الحوادث ونحوه . وسمعنا من يوثق به يقول : هذا سيفي ، يريد : سيف من صفته كيت وكيت (شرح المفصل : ٩ : ٥٢) .

(٤) يعني : ما ، في : « فيها » فهي مزيّدة للتوكيد والدليل على أن لينه ، صلى الله عليه وسلم لهم ، ما كان إلا من الله برحمته . (الكشف أزغشري) .

(٥) سورة آل عمران : ١٥٩ .

الفعل ، يتّفق على المعنى الصادر عن الفاعل ، كدلول القيام مثلا ، وعلى اسمه ، وهو القيام ، وعلى قسيم الاسم والحرف .

فالفعل الذى المصدر اسمه غير الذى اشتق منه ، لأن الأول هو المعنى الصادر عن الفاعل ، والثانى هو اللفظ الذى هو قسيم الاسم والحرف .

هذا قول بعضهم ، وبه قال المؤلف .

وقال غير هؤلاء : إن « الاسم » فى قوله : « وهو اسم الفعل » ، موضوع متّوَضِّع المُسَمَّى ، والمعنى : وهو مُسَمَّى الفعل ، والمراد بمسمى الفعل : التحدّث المُعْبَر عنه بالفعل ؛ فيكون الفعل الثانى أيضا على هذا التأويل هو غير الفعل الأول ، وهو اسم فى هذا التأويل ؛ كما هو فى التأويل الأول ، والأظهر أن الفعل الأول هو الثانى بعينه ، لقوله فى باب التعدى : « واعلم أن الأقوى تعدى الفعل إلى المصدر لأنه اسمه » ؛ والهاء ، عائدة هناك على الفعل الذى يتعدّى إلى المصدر ، وهو قسيم الاسم والحرف .

والاسم ، على هذا التأويل ، مُضَاف إلى الفعل ، على معنى إصافة أصل الشئ إلى قرعه ، كقولك / ٦ / تراب الإناء ، أى التراب الذى أخذ منه ، فكذلك هذا ، أى إن المصدر هو الاسم الذى أخذ منه الفعل ، لأن الفعل لم يؤخذ إلا من المصدر لا من غيره من الأسماء ، ويكون قوله بعد : « والفعل مُشْتَقٌّ منه » تأكيداً لهذا المعنى .

وهم يُجِيزُونَ عطف الشئ على ما هو هو فى المعنى ، إذا اختلف اللفظ فهما ، عند اعتنائهم بالمعنى وتوكيده .

فكذلك فعل أبو القاسم (١) هنا ، رأى التركب ، - أعنى بالمعنى - فكترّره .

(١) الزجاجى ، وقد سبقت ترجمته .

باب

[المعرب المبني]

الإعراب : تحكيم في آخر الكلمة يوجهه العامل ، نحو قام زيد ،
وضربت زيدا ، ومررت بزيد .

وهو أجود من قول من قال : ان الإعراب : تغيير آخر الكلمة لتغيير
العوامل ، لأنّ ثمّ مُعربات لا يعمل فيها إلا عامل النصب خاصة ،
كالمصادر ، والظروف غير المتمكنة غالباً ، أو عامل رفع خاصة ، كقولهم :
ابن الله ، في القسم .

إلا أن لقولهم وجهاً ، وهو حمله على الأصل ، فالأكثر عدم الالتفات
إلى الأقل .

وفائدته في الأصل : الدلالة على المعنى الذي يتحدث به العامل من الفاعلية ،
والمفعولية ، والإضافة ، وقد تكون الدلالة على شبه ما حقه أن يعرب ،
ولذلك أعرب المضارع .
وسياق (١) .

وللبناء ، مثله في اللفظ وضده في إفادة المعنى .

والفترق بينهما لفظاً : انتفال / الإعراب غالباً بالعوامل ؛ ولزوم
البناء ، نحو : رأيت التفّر خمسة عشر ، وجاءني الرجل قبل ، ومررت
بهؤلاء الغفلاء ، ولم يقسم .

وألقاب الإعراب مع عدم التجوّز أربعة : الرفع ، والنصب ،
والجزم ، والتجزم ، وربما عبّر عن الجزم بالخفض (٢) .

(١) انظر : باب معرفة علامات الإعراب . وهو الباب الثامن .

(٢) الجر عند البصريين والخفض عند الكوفيّين .

والقَابُ البناء مع عدم التجوِز أربعة : الضَم ، والفتح ، والكسر ،
والوقْف ، وربما عبَّ عنه بالسكون ، وقد مُثِّلَ بهما .

وأصل الإعراب للأسماء لأنها لا تتغير صيغها لتغير معاني الإعراب
عليها ، وهي : الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة .

ولا تكون هذه المعاني أيضاً إلا في الأسماء ، فلم يكن الإعراب
إلا فيها .

وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال لمضارعته الاسم من وجهين : الإبهام
وضمناً ، في : رجل ، ويقوم ، والتخصيص بالحرف ، في : الرجل ،
وسيقوم .

والمُعرب من الكلِّيم : الاسم المتمكن ، وهو ما لم يعرض فيه شبه
الحرف ، والفعل المضارع ، إذا سلم مما يوجب بناءه ، وهو أحد ثنوين
التوكيد ، نحو : هل تضرين زيدا ، أو هل تضرين زيدا ، ونون جماعة
النسوة ، نحو : النساء يخرجن . ولم يخرجن ، ولن يخرجن .

ويشتركان من ألقاب الإعراب في الرفع ، نحو : زيد يركب ، وفي
النصب ، نحو : إن زيدا لن يقوم .

وينفرد الاسم منهما بالجر ، نحو : / ٨ / مررت بزيد ، والفعل بالجرم
نحو : لم يتم .

وانفراد الاسم بالجر ، لأنه حُكِمَ من أحكام الأواخر مخصوص
بموامل مخصوصة ، وتلك ليس لها وجود إلا في الأسماء .

وبفهم من ذلك انفراد الفعل بالجرم .

الثنوين : نون ساكنة وصمّا زائدة ، تنطق الاسم بعد كماله ،
تفصله عما بعده .

وفائدته الدلالة على ما هو أصل في نفسه باقٍ على أصالته .

والفعل والحرف ليسا بأصليين ، فلا يدخلهما التنوين .

وكل اسم تعرض فيه شبه الفعل فعلامته عدم الجر والتنوين ،
نحو : أحمد .

وكل اسم تعرض فيه شبه الحرف فعلامته عدم الإعراب والتنوين ،
نحو : كم .

والألِف واللام ، والنعت والتصغير ، احتيج إليها في الاسم لتختص
فتميز الإخبار عنه ، والفعل والحرف لا يُخبر به عنهما فلا يحتاج إلى
ذلك فيهما .

المنادى ، مفعول في المعنى ، والفعل والحرف لا يكون واحدٌ منهما
مفعولاً فلا يكون منادى .

الثنية : ضم واحد إلى مثله ، بشرط اتفاق اللفظين في الأكثر .
وفائدتها : شفع المعنى المفرد ، فيما تحته معنى من الأسماء ، وما لا معنى
تحته ، ففائدتها فيه شفع الأمر ٩/ بشرطها .

وأصلها العطف ، وعدل عن العطف إيجازاً ، ولا يصح إلا في :
الأشخاص ، نحو : زيد وزيد .

والأنواع ، نحو : زيت وزيت . وفي نوعين منه دون الأجناس ، نحو :
زيت ، إذا أريد به الجنس ، لأنه لا يوجد له جنس آخر هو زيت
يضم إليه .

ومدلولات الأفعال في أصل الوضع أجناس ، فلم تكن فيها الثنية ،
كما لم تكن في مدلولاتها .

ولم يُعتمد بما تعرض فيها عند التركيب في المعنى ، على أصابهم في عدم
الاعتداد بالعارض .

وأما الحروف فغير مستقلة بأنفسها في إفادة معناها ، فأشبهت حروف
الهجاء ، فلم يصح تثنيها ، كما لم نثن حروف الهجاء .

الجمع : ضم واحد إلى أكثر منه ، بشرط اتفاق الألفاظ .

وفائدته : الدلالة على أكثر من اثنين .

وأمره كأمر التثنية في جميع ما ذكر فيها .

التذكير الشخصي : نحو تذكير رجل (١) ، من : قام رجل ، لا يكون
إلا في الآحاد دون الأجناس ، نحو : رجل ، من قولك : رجل خير
من امرأة .

ومدلولات الأفعال أجناس^٢ في أصل الوضع ، فلا يكون فيها تذكير
شخصي ، كما لا يكون في مدلولاتها .

وأما الحروف فلعدم استقلالها بإفادة المعنى لم يكن لها مدخل في الوصف
بتذكير أو غيره .

وكذلك القول في تنكير / ١٠ / الآحاد ، نحو : رجل ، من : قام رجل .
والقول في أفراد الآحاد (٢) .

الفاعل : مخبر عنه بفعله في المعنى ، نحو : قام زيد

والفعل والحرف لا يخبر عنهما ، فلا يكون واحد منهما فاعلا .

المبتدأ : مخبر عنه ، نحو : زيد قائم

فلا يكون الفعل والحرف مستدأين

(١) الأصل : « زيد ورجل »

(٢) عبارة القانون (س : هـ) « الأفراد الذي تنفرد به الأسماء هو أفراد الأشخاص

والأحاديث والأجناس » .

المفعولية : لا يصح معناها في الفعل ولا الحرف ، نحو : ضربت زيدا ،
فلا يكون واحد منهما مفعولا •
التصرف : اختلاف الأبنية للأزمنة ، نحو : قام ، ويقوم ، وقم .
ولا يصح وجوده في الاسم ولا الحرف ، لأن الفعل هو الذي وضع على
أن تكون أبنية دالة على زمان معناه دونهما ، فلم يصح وجوده إلا فيه
لا فيهما (١) .

(١) ويد هذا جاءت في الأصل هذا العبارة : « والماء » من « تستحقه » إما الشيء ،
أو تلك المفهوم من تلك ، والأول ، مزاي •
وهي تمحيب على كلام لازجاجة جاء في القانون . (انظر القانون : ٤)

باب

[معرفة علامات الإعراب] (١)

الضمة ، تكون علامة الرفع في ثلاثة أنواع :

الاسم المتمكن المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم .

وفي الأفعال المضارعة . إذا سلمت مما يُوجب بناءً ، وقد تقدم (٢) وما يُوجب رفعها بالنون ، وهو ألف التثنية ، نحو : يفعلان ، أو واو جماعة المذكورين العاقلين في الوضع ، نحو : يفعلون (٣) ، أو ياء خطاب المؤنث ؛ نحو : تفعلين يا امرأة ، وهو ضمير التثنية / ١١ / في نحو قولك : الزيدان يقومان ، أو علامتها ، فيمن يقول . يقومان الزيدان ، في أحد وجوهه ، وضمير جماعة المذكورين العاقلين في الوضع ، نحو قولك : الزيدون يقومون ، أو علامتهم ، نحو قول من يقول : يقومون الزيدون ، في أحد وجوهه ، وضمير الواحد المخاطب من المؤنث ، وهو الياء ، نحو : تفعلين يا امرأة .

فإن اتصل بآخر الاسم ياء متكلم ، أو كان آخره ياءً مكسوراً ما قبلها ، أو ألفاً ، أو آخر الفعل ياء ، أو واواً ، أو ألفاً ، لم تظهر الضمة في اللفظ استئصالاً ، نحو : القاضي ، ويرمى ، ويغزو ، أو امتناعاً طردياً ، نحو : جاء غلامى ، أو تعدّراً ، نحو : انكسرت العصا ، وزيد يسمى .

أخرك ، وأخواته الخمس ، سبقتها (٤) . إذا أُضيفت إلى غير ياء

(١) الكلمة من القانون .

(٢) لعل يريد قوله قبل (ص : ١١٦) : « ولذلك أعرب المضارع » .

(٣) الأصل : « يفعلون » . وقد أقيناه يتفق والسياق .

(٤) وهى : فو ، بمعنى صاحب ، والقم ، إذا فارقت الميم ، والاب ، والأخ ، والحم ، والهن .

المتكلم ، مفردة غير مصغرة ، كذبت بالواو رفعا ، وبالألف نصبا ،
وبالياء جبرا .

وليست هذه الحروف علامات إعراب في هذه الأسماء ، وإنما
علامات الإعراب فيها حركات مفردة فيها ، وهي مما أتبع فيه الآخر
ما قبل الآخر ، كالراء من « امرئ » :

فلذا أضيفت إلى ياء المتكلم ، أو لم تُضَفْ أصلا ، حذفت لامها
وجُزئت العيّنات بالحركات المنقضة للمعامل ، نحو جاءني الأخ ، وأخ ،
ورأيت الأخ ، وأخا ، ومررت / ١٢ / بالأخ وأخ ، أولياء المتكلم ،
نحو جاءني أخى .

وكُلُّها تُفرد ، إلا ذو ، لما يُلزم إن أفردت من بقائها على حرفٍ
واحد مع التنوين ، لأن الأصل الإضافة للإفراد ، وكل مفرد من
مُعربات الأسماء مُنَوَّن ، إذا لم يكن ثَمَّ مانع للصرف ، ولا مانع منها ،
فأصله إذن أن يكون مُنَوَّنًا قبل الإضافة ، كما أن أصله قبلها ألا يتبع
فيه ما قبل الأخير ، وإنما يتبع الأخير في الإضافة وأصله : ذوى ، على
ما سيأتى بيانه (١) ، ثم يُحذف آخره على غير قياس ، كأخوانه ، فتبقى
« ذو » تتحرك ، الواو يفتح ما قبلها ، فتقلب ألفا ، فيجتمع الساكنان ،
فتُحذف الألف لانهاء الساكنين ، فتبقى على حرف واحد والتنوين ،
وذلك معدوم في الأسماء ، فلما أدنى إفراده إلى ألا يكون له نظير لم
يُفرد .

ولا تُفرد « فوك » إلا معوضة من واو هاءية ، وأصلها في الإضافة :
فوهك ، حذفت لامه على غير قياس ، وتحركت الواو بحركة الإعراب ،
وانتبع ما قبل الآخر ، فلذا أفرد تحركت الواو بحركة الإعراب ، ولحقه
التنوين ، وانفتح ما قبلها ، لأن الإتيان لا يكون إلا في الإضافة ، فأدنى

(١) انظر (ص : ١٢٣) .

إفرادها إلى ما أدنى إليه أفراد « ذو » ، فأبدلت واوه ميماً ، لأنه لو لم يفعل ذلك لم يكن له نظير / ١٣ / ، على ما تقدّم ، وليس إبدال الواو ميماً ، بقياس فتفعله في « ذو » ، فلا يقال : لأى شيء لم تبدل الواو ميماً فيه ، لأن ذلك هو الأصل .

ووزن هذه الأسماء كلها في الأصل « فَعَل » إلا « فُوك » ، فوزنه « فَعَل » ، إذ تسكن العين منها يؤدي إلى أن يكون جمعها على « أفعال » ، على غير قياس ، فالتزم القياس لتحريك عينها ، ولم يَتَّعَم دليل في قولك : فُوك ، وإن جُمع على « أفواه » ، فإن جُمع ما عَيْنُهُ ساكنة على « أفعال » إذ كانت واو أو ياء ، قياس ، والأصل في الحرف عدم الحركة ، فلم يتعد ، إذ لم يَتَّعَم التلليل على تعديه ، كما قام على أخواته ، فلذلك لم يتعد التسكين في أصله ، فقيل : إن أصله « فَوَّه » ، بفتح الفاء ، لقولهم في الأكثر ، إذا أفردوه : فم ، بالفتح .

فأما « ذو » ، فقام الدليل فيه بقولهم : ذواتا ، إذ الأصل ذلك ، وفي بناء التثنية ، وبناء المفرد ، وفي بناء المثنى ، بالهاء ، وبناء المذكر ، ولما بناها كلها واو ، لظهورها كذلك في التصاريح إلا « فوك » ، فلامه « هاء » ، لقولهم في الجمع : أفواه ، وفي التصغير : فُوّه ، وإلا : « ذو » ، فلامه « ياء » ، لتوسط الواو فيها ، والحذف فيها جاء على حرفين إنما هو للواو والياء في الأصل ، فلم ينبغي أن يتعدى / ١٤ / . ثم ما العين منه واو ، فلا يكون اللام منه واو ، إنما يكون ياء ، إلا ما شذف فلم ينبغي أيضاً أن يتعدى ، فإنه قد ظهر في قولهم : « ذواتا » ما يدل على أن اللام ياء ، وهو الألف في ذلك ، إذ لا يَتَّعَم أصلاً ، لأن الألف لا تكون أصلاً في الأسماء المَعْرَبَة ، ولا يجوز أن تكون واو في الأصل ، لما تقدّم من أن العين منه واو ، فانبغى أن تكون اللام منه ياء ، فأصلها على هذا « ذوى » ثم حُذِف لامها ، كما فعل في « فوك » ، وحُرِّكت عَيْنُهَا بحركة الإعراب ، لأنها

صارت آخر الكلمة ، ثم 'أنتع ما قبلها الآخر ، وكان أصل كل ما عيستها متحرّكة من هذه الأسماء في الأصل ، ولامه و لو أو ياء ، إذن ، أن تكون مقصورة ، لتحرك لاماتها بحركات الإعراب وافتتاح ما قبلها ، لكن العرب أخرجتها عما يجب لها بالقياس ، بأن حذفت لاماتها في الأفراد وأجرت الحركات بالحركات ، وأتبع ما قبل الآخر في الإضافة .

وفي 'تحرك' ست لغات ، إحداهما ما ذكر أنه أصله ، والثانية أن تكون من باب 'دلو' ، والثالثة أن تجرى على ما ذكر أنه أصله من القصر . والرابعة أن تكون من باب 'يد' ، والخامسة أن تكون من باب 'آخب' ، والسادسة أن تكون من باب 'رشأ' (١) .

ذكره (٢) أبو علي البغدادي (٣) / ١٥ / [في] (٤) المقصور والممدود ، و [المهموز] (٥) ، له .

(١) قال ابن سيده : وإنما استعملت على أن لام (لرشأ) هزة ، بالرشأ التي هو شجر أيضاً ، وإلا فقد يجوز أن يكون ياء ، أو : وار . (لسان العرب : رشأ) .
(٢) الأصل : ذكره .

(٣) هو : إسماعيل بن القاسم بن هارون بن عياد بن أبي هل القناني ، المعروف بالبغدادي . أصل مولده بمنزلة كرد من أرمينية . دخل إلى بغداد في طلب العلم وعرف فيها بالقالي وأدرك المشايخ ببغداد كابن الأنباري وابن درستويه وابن دريد ومن في عصرهم ، خرج إلى الأندلس إلى عبد الرحمن الناصر الأموي . ألف كثيراً من الكتب في النحو و في الأخبار والحكايات والأدب ، وله ، الأمالي ، وال نوادر ، والمقصود والمهدود والمهدوز ، والبارع في غريب الحديث . توفي ليلة السبت لسبع خلون من جمادى الأولى . سنة ست وثلاثمائة . ومولده سنة ثمان وثلاثين ومائتين في جمادى الآخرة . (بنية الوعاة ١ : ٤٥٣ ، طبقات النحويين والقنوين للزبيدي ٢٥٢ ، إنباه الرواة ١ : ٥ : ٢٠٤ ، وإشارة التعيين : ورقة ٤ ، ٥ ، وتاريخ عماد الأندلس ١ : ٦٥ وطبقات ابن قاضي شهبة ١ : ٣٧٥ ، ونسخ الطوب ٤ : ٧٠) .
(٤) تكلمة يتنصها السياق .

(٥) التكلمة من المراجع السابقة .

وفي « الخوك » أربع لغات ، إحداها ما قدمناه ، والثانية ما ذكرنا أنه أصله ، والثالثة أن تكون من باب « يد » ، والرابعة أن تكون « كفخ » ، مشدد الخاء .

رأيت عند ابن الكلبي (١) في زيادات البارع (٢) .

وفي « الأب » ما في « الأخ » من اللغات ، إلا الرابعة .

و« هنوك » فيه لغتان ، الواحدة كما قدمنا ، ولم يعرفها القراء (٣) على اتساعه في لغات هذه الأسماء ، وحكاها سيبويه (٤) من بعض العرب ، فهي أقل اللغتين ، ولذلك لم يذكرها أبو القاسم (٦) ، والأخرى أن تكون من باب « يد » ، وهي اللغة الكثرى .

(١) هو : هشام بن محمد بن السائب وكانت وفاته سنة ٢٠٤ هـ (وفيات الأعيان : ٦ : ٨٢)
(٢) يزيد الحسين بن محمد بن عبد الله المعروف بابن البارع البغدادي وكان لغويا نحويا (إنباء الرواة ، ٣٢٨ : ١) .

(٣) القراء ، هو : أبو ذكريا يحيى بن زياد . مول من بني أسد . لقب بالقراء لأنه كان يقرأ الكلام . ولد بالكوفة من أصل فارسي وتلقى من الكسائي وغيره ، وتبحر في علوم متنوعة فكان في معرفة أيام العرب وأخبارها وأشعارها والطب والفلسفة والنجوم ، وجمع أطراف علم النحو حتى قيل له : القراء أمير المؤمنين في النحو ، مات بطريق مكة . سنة سبع ومائتين من سبع وستين سنة .

(إنباء الرواة : (١ : ١٧) بغية الرواة : (٢ : ٣٣٣) ، وفيات الأعيان (٢ : ٢٢٨) وتاريخ بغداد : ١٤ : (١٤٩ - ١٥٥) .

(٤) هو : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر مول ببني الحارث بن كعب . ولقب بسيبويه (رائحة الفجاج) لأن أمه كانت قرصه بذلك في صغره . ولد بالبيضاء (بلد بفارس) من سلالة فارسية ونشأ بالبصرة ورغب في تعلم الحديث وانفق إلى أن خلفه التآديب ذات يوم بشأن حديث شريف من شيوخ حماد البصري ، فقال : والله لأظن علما لا يلحقني معه أحد . ثم مضى ولزم الخليل ويونس وغيرهما . وله الكتاب . توفي بالبيضاء ، وقيل بشيراز ، سنة ثمانين ومائة . وعمره اثنتان وثلاثون سنة . وقيل : نيف على الأربعين وقيل مات بالبصرة سنة إحدى وستين . البغية (٢ : ٢٢٩ ، ٢٣٠) وإنباء الرواة (١٢ : ٦٤) وتاريخ بغداد (١٢ : ١٩٥) ، وفيات الأعيان (١ : ٣٨٩) .

(٥) هو أبو القاسم الزجاجي (انظر الحاشية ١ : ص : ١١٤) .

ووفوكه ، إذا أعرض من واوه ميم ، فيه أربع لغات : ضم الفاء ،
وفتحها ، وكسرها ، وإتباع حركة الفاء حركة الإعراب .

الاسم ، الذي يفهم منه الجمع ، قسمان : مجموع اصطلاحاً ، وغير
مجموع اصطلاحاً . فغير المجموع قسمان : محصور وغير محصور .

فالمحصور : المضممرات ، نحو : هم ، والمبهمات ، نحو : أولاء ،
والاصولات ، نحو : الذين ، وكل : وأجمع ، في التوكيد .

ولم نقل في : هم ، والذين : وبإيهما : إنه مجموع اصطلاحاً ، لأنه
لا يثنى ولا يجمع عند المتأخرين من المعارف ، إلا ما يصح تنكيره .

وكل واحد من الضربين لا يصح تنكيره .

وأما مذهب سيبويه عندي ، والفرق في ذاك بين أسماء الإشارة / ١٦ /
وما في حكمها ، وبين غيرها ، فيثنى ويجمع عنده القسم الأول ، ولا يكون
ذلك عنده في القسم الثاني .

وشرحه مبسوط في الشرح (١) :

وغير المحصور ، كالغنم ، والرّهط ، والنفر ، والإبل ، ولم يقل فيه
إنه مجموع ، لأنه ليس له واحد من لفظه ، ولا يكون الجمع عندهم إلا ماله
واحد من لفظه .

والجمع اصطلاحاً : قسمان : جمع تكسير ، وجمع سلامة .

فجمع التكسير ما تغير فيه بناء الواحد ليدل تغيره على أن المراد به أكثر
من اثنين ، وربما جاء ما ظاهره ذلك ، لكن يقوم الدليل على أنه ليس بجمع
تكسير ، وعلى أنه ليس بمتبني على واحد غير الجمع ، كركب وتجنر .

(١) أي في شرح التلويح للكتاب .

وهذا التغير إما بزيادة ، كرجال ، أو نقصان ، ككتب ، أو دونهما
لكن بتغير حركة خاصة ، كورْد ، في جمع : ورْد ، وأُسْد ، في
جمع : أسد .

وربما اجتمع ذلك في كلمة واحدة كتَضَيان .

وربما جاء بعض ذلك في التية لا لفظاً ، كَتَفْلُك ، في جمع : قَفْلُك (١) .

وَجَمع السلامة قسيمان :

جمع بالألف والتاء ، وهو المؤنث في الغالب ، كهندات ، وقد جاء في
غيره شاذاً ، كسرّاً دقات .

وجمع هو في المذكر بمنزلة هذا في المؤنث ، كقولاتك : زيلون .

فجمع السلامة من المذكر أن يكون واحدة جامداً ١٧/ أو صفة ،
فإن كان جامداً اشترط في جمعه هذا الجمع اجتماع أربعة شروط فيه :

الذكورية في المعنى ، والعلمية ، والعقل ، وخلوه من هاء التأنيث ،
كزبد ، وورقاء ، وحبلى ، إذا كانا اسمين لرجل .

وإن كان صفةً اشترط فيه ثلاثة شروط :

الذكورية لفظاً ومعنى ، والعقل ، وألا يمتنع مؤنثه من الألف والتاء
في الجمع ، كقائم ، من قولك : رجل قائم .

ولا يجمع قولهم : رجل مطرابة (٢) ، ونحوه . بالنون ، لأنه ، إن كان
مذكراً معنى ، فإنه مؤنث لفظاً .

ويلحق جمع السلامة في المذكر الراو المضموم ما قبلها ، لفظاً أو تقديرأ
وضاً ، والياء المكسورة ما قبلها ، لفظاً أو تقديرأ نصباً أو جراً ، ككلتاهما

(١) فهو المفرد والجمع : تلك ، بالضم ، فالضمة التي في المفرد كضمة : قفل ، والضمة
التي في الجمع كضمة : أسد . (شرح ابن عقيل : ٤ : ١١٤) .

(٢) مطرابة : طروب ، كثير الطرب - (لسان العرب : طرب)

حرف الإعراب ، إجراءً على النظائر والقياس نحو : جاءني المسلمون ،
والمصطفون ، ورأيت المسلمين ، والمصطفين ، ومررت بالمسلمين
والمصطفين .

وليس فيها حركة إعراب مقدرة ، وإنما إعرابهما كونهما لا يستقر
واحدٌ منهما على حالة واحدة ، مع اختلاف العوامل ، وهو الحركات في
آخر المعرب ، ونون في الأحوال الثلاثة ، عوضاً من الوهن الذي لحق
حرف الإعراب ، إذ تعددت فيه الحركة التي كانت فيه في الواحدة ،
ولذلك أثبتت مع الألف واللام / ١٨ / كالحركة ، وحوضاً من الوهن بتعدد
التنوين الذي كان فيه في الواحد أيضاً ، كذلك تسقط في الإضافة كما يسقط
التنوين ، [و] (٢) تحرك لالتقاء الساكنين ، ولم يحذف حرف المد واللين
لالتقاءهما ، لما أدى إليه من الإخلال بحرف المعنى بالإعراب ، وتفتح طلباً
للتخفيف ، أو فرعاً بينها وبين نون التثنية .

— وربما جاء ما هو على طريقة هذا الجمع فيما ليست فيه شروطه ،
والحق في ذلك ما لا يعقل بمن يعقل ، عوضاً مما تنقص من الكلمة لفظاً ،
كسكين ، أو أرضين ، أو توها كأوزين (١) .

الاسم الذي تفهم منه التثنية ، قسمان : مفني اصطلاحاً . وغير
مفني كذلك .

فغير المفني : المضمرات ، نحو : هما ، والمبهمات ، نحو : ذان ،
والموصولات ، نحو : اللذان : وكلاً ، في التوكيد :

(١) تكلمة يقتضيهما السياق .

(٢) أوزون : جمع أوزة ، قال الشاعر :

تلقى الأوزن في أكثاف دارتها فوضى وبين يديها التبن مشور

(المفصل : • : •)

وحقيقة المفتى ما لحقته ألفٌ ، رفعاً ، وياءٌ ، مفتوحاً ما قبلها ، نصباً وجراً .

والكلام فيها كالكلام في الواو ، والياء في الجمع ، ونون في الأحوال الثلاثة ، والكلام فيها كالكلام فيها في الجمع ، إلا أنها تكسر على أصل التقاء الساكنين ، أو فرقاً بينها وبين نون الجمع ، وهذا أحسن في الألف ، لأن سيوبه لا يكسر مع الألف لالتقاء الساكنين ، بل يقع الساكن الألف وما قبله ، ألا ترى أنه قال في ترخيم : أسحار ، اسم رجل ، على لغة من حذف ونوى / ١٩ : يا أسحار ، بفتح الراء وإتباعاً لها والفتحة قبلها ، ولم يكسر الراء ، على أصل التقاء الساكنين ، على ما قلناه ، وعلى ذلك جرى قوله في « نزال » وبابه ، أنه كسر لأجل التأنيث المنوى هناك ، ولم يقل إنه كسر على أصل التقاء الساكنين ، لما قلناه من أنه لا يكسر مع الألف لالتقاء الساكنين ، فكل ذلك يبيح على قوله في « الزيدان » بالألف ونون التثنية ، ألا يكون كسره لالتقاء الساكنين ، وأن تكون فرقاً بينهما وبين نون الجمع تحمل الياء عليها .

وقوله في ذلك أحسن من قول غيره : إنه يكسر مع الألف لالتقاء الساكنين ، لأن الإتيان في ذلك أولى من الكسر ، لأن فيه مراعاة أمر زائد على التقاء الساكنين ، وقد لا يراعى ذلك الأمر الزائد لطارئ ، وعليه جاء نحو : هؤلاء ، ولعل الكسرة في « هؤلاء » لكثرة اجتماع الأمثال ههناك .

كل فعل فيه ما يوجب رفعه ، كالنون : فلإنها تثبت رفعاً وتحذف نصباً وجزماً لالتقاء الساكنين وتفتح مع الياء والواو ، طلباً للتخفيف ، أو حملاً على نون الجمع ، نحو : يفعلون ، وتفعلين ، وتكسر مع الألف على أصل التقاء الساكنين ، أو حملاً على نون التثنية ، وهذا أحسن ، نحو : يفعلان .

(٢٩ - الشلويني)

الفتحة ، تكون علامة النصب في كل ما كانت فيه الضمة علامة
الرفع ، إلا في جمع المؤنث السالم ، نحو : إن زيدا لن يركب ، ورأيت
الرجال .

وإذا استقلت الضمة ، نحو : جاء القاضي ، وزيد / ٢٠ / يغزو ، لم
تستقل الفتحة ، نحو رأيت القاضي ، ولن تغزو .

وإذا تعذرت الضمة ، نحو : جاء موسى ، وزيد يخشى ، أو امتنعت
امتناعاً طردياً ، نحو : جاء غلامى ، تعذرت الفتحة ، نحو رأيت موسى ،
ولن يخشى ، أو امتنعت امتناعاً طردياً ، نحو . رأيت غلامى .

لما كان منصوباً جمع المذكر السالم محمولاً على مجروره في الياء
التي هي أحق بأن تكون علامة للجرح ، ومن أن تكون علامة للنصب ،
لكونها من الكسرة التي هي علامة للجرح في الأصل ، كان منصوب جمع
المؤنث السالم محمولاً على مجروره في الكسرة ، التي هي علامة للجرح في
الأصل ، ليجرى الفرع والأصل في الجمع السالم مجرى واحداً ، إذ كان
جرىان الباب كله مجرى واحداً مؤثراً من كلامهم ، وإن لم يكن هناك
أصل ولا فرع .

أصل الإعراب بالحركات والحروف

عند من يرى الإعراب بها تبعاً (١)

والحركات ثلاث ، وألقاب الإعراب أربعة ، للرفع منها : الضمة ،
وتبعها الواو ، وللنصب منها : الفتحة ، وتبعها الألف ، وللجر منها :
الكسرة ، وتبعها الياء .

ثم النون تشبه الواو والياء ، ولذلك تُدغم فيها نحو : (من وال) (٢)
(من يؤمن) (٣) ، وتشبه الألف ، ولذلك تُبدل منها ساكنة في الوقف ،
نحو : رأيت زيدا ، وكذلك : يا زيد هل تَضرباً ، في الوقف ، لكن
يستحقها أسبقُ الإعراب وقوعاً ، وهو الرفع / ٢١ / الذي لا يفتقر
وُجوده في المبدأ ، والفعل المضارع ، المُعَرى عن النواصب والجوازم ،
إلى وجود عامل لفظي ، كافتقار النصب إليه ، في نحو : ضربت زيدا ، وإن
زيداً لن يقرم ، وكافتقار الجر ، في نحو مررت بزيد ، ومار بزيد ، وغلام
زيد . وإذا استغرقت هذه الألقاب الثلاثة الحركات والحروف المشبهة
هـ . وما أشبه الحروف المشبهة هـ : فلاحظ للجزم في الحركات ، ولا في
الحروف ، بل حظها حذفها .

فالأصل إذا أعربنا تشبیه الاسم وجمعه والمذكر السالم ، بالحروف ،
أن يكون إعرابهما بالحرف الذي يُجانس الحركة التي أعربت بها في
الإفراد ، فيقال مثلاً : قام زيد ، والزيدون ، فهما ، ورأيت زيدا ،
والزَيدَين ، ومررتُ بزيد ، والزَيدَين ، فهما . فيسعرض اللَّبسُ بين
التثنية والجمع ، فيُفترق بينهما بما قبل الواو ، الذي تعرب به ، إذا أمكن
عما بعده ، فيكون الفَرَقُ بينهما مثلاً في الرفع والجر بأمرين :

(١) الأصل « الحركات » . وما أثبتنا من القانون

(٢) سورة التوبة : ١٠٠

(٣) سورة الرعد : ١٢

في حال الدَّرَج ، فيُقَال مثلاً (١) ، قام الزَّيْدَانِ يا هذا ، في رَفَع
التَّثْنِيَةِ ، بفتح ما قبل الألف (٢) وكسر ما بعدها وقام الزَّيْدُونِ يا هذا ، في
رَفَعِ الجَمْع ، تضم ما قبل الواو وفتح ما بعدها ، في جَرِّ التَّثْنِيَةِ : مررت
بالزَّيْدَيْنِ يا هذا ، بفتح ما قبل الياء وكسر ما بعدها ، وفي جَرِّ الجَمْع :
مررت بالزَّيْدَيْنِ يا هذا ، بكسر ما قبل الياء وفتح ما بعدها .

ويكون / ٢٢ / الفرق بينهما ، أي بين التثنية والجمع ، أي في الرفع
والجر : في الوقف ، وفي حال الإضافة ، بأمر واحد قبل الحرف خاصة ،
لسكون النون إذا وقفت ، وسقوطها إذا أضيفت .

فنعول واقفاً : قام الزَّيْدُونِ ، ومررت بالزَّيْدَيْنِ ، في التثنية ، وقام
الزَّيْدُونِ ، ومررت بالزَّيْدَيْنِ ، في الجمع .

وتقول مُضَيِّفاً : قام زيد عمرو ، ومررت بزيد عمرو ، في التثنية
وقام زيد وعمرو ، ومررت بزيد عمرو ، في الجمع .

ولا يقع الفرق بين التثنية والجمع في النص إلا بأمر واحد في حال
الدَّرَج فقط ، لامتناع أن يكون ما قبل الألف غير مفتوح ، فيقال
مثلاً . رأيت الزَّيْدَيْنِ يا هذا ، بكسر النون في التثنية ، ورأيت الزَّيْدَيْنِ
يا هذا ، بفتح النون في الجمع ، فلو وقفت أو أضفت التثنية بالجمع
ففيها في حال النصب ، فقلت واقفاً : رأيت الزَّيْدَيْنِ ، تثنية وجمعا ،
وقلت مضيفا : رأيت زيدا عمرو ، تثنية وجمعا .

فأدى ذلك إلى التباس (٣) التثنية بالجمع ، لأنه لا يأتي فرق مع الألف
إلا في النون : والفرق قد سقط ، في الوقف بالسكون ، وفي الإضافة بسكون
النون ، فلم يسبق فرق في النصب في الحالين ، أعني الوقف والإضافة .

(١) الأصل : « الزيدون » (٢) الأصل : « الواو »

(٣) في الأصل : « إلى الالتباس » ، وهو خطأ من النسخ .

فطرحت الألف ، التي من أجلها طرأ اللبس ، في حال ٢٣/النصب فيها وحل ثنية المنصوب وجمعه المذكر السالم على ما يشبه في الافتقار إلى العامل (١) اللفظي ، وهو الجر ، فقيل في الثنية : رأيت الزيدَين ، حملاً على جرهما ، نحو : مررت بالزيدَين ، وفي الجمع : رأيت الزيدَين ، حملاً على جرهم ، نحو : مررت بالزيدَين .

فهذا الذي قلناه في هذا الفصل هو سبب استعمال الياء في النصب في الثنية والجمع ، وهي غير مجانسة للفتحة ، وإنما هي مجانسة للكسرة .

ولما انتهينا إلى ما ذكرناه من العمل ، وكُنّا قد أعربنا المفرد بالحرركات الثلاث ، وجاء في ذلك استعمال الضمة في رفع الاسم المفرد ، ومجانستها في الحروف ؛ وهو الواو ، في رفع الثنية والجمع ، واستعمال الكسرة في خفض الاسم المفرد ، ومجانستها ، وهو الياء ، في خفض الثنية والجمع ونصبهما ، واستعمال الفتحة في نصب الاسم المفرد ، دون مجانستها ، وهو الألف ، إذا سقطت من النصب في الثنية والجمع ، فأرادوا أن يوقعوا الألف حقها من الاستعمال على وجه لا يوقع اللبس : إذا كان وقوع اللبس هو سبب طرحها ، فوضعوا موضع الواو المفتوح ما قبلها خاصة ، لأن مثل هذه الواو أعني الواو الساكنة المفتوح ما قبلها ، قد تُقلب ألفاً في مضارع (فَعِلَ) / ٢٤ / الذي فاؤه (واو) ، نحو : ياجل ، في يَرجل . فهذا الذي قلناه في هذا الفصل أيضاً هو سبب استعمال (٢) الألف في الرفع ، وهي غير مجانسة للضمة ، وإنما هي مجانسة للفتحة ، كما أعربت الأفعال (٣) التي رفعت بالنون بها ، ولم يتكُن لها إلا حالان : إثباتها أو حذفها ، وكان رفعها بإثباتها على ما تقدم ، ينبغي أن يكون

(١) في الأصل : العلم ، وهو تحريف من الناسخ .

(٢) في الأصل : اتصل ، وهو خطأ من الناسخ .

(٣) مكان هذه الكلمة (الأفعال) يقرأ بالأصل .

جزمها يحدفها ، ولم يكن للنصب على هذا حظاً فيهما ، فحُمل على الجزم .
كما أشبهت هذه الأفعال المثني والمجموع جَمْع المذكر السالم : من الأسماء ،
وقد كان النصب فيهما حُمل على الجر ، فحُمل النصب في هذه الأفعال
على الجزم ، من حيث كان الجزم في الأفعال نظيراً للجر في الأسماء ،
لأنفراد كل واحد منهما بمحلّه ، كما وجب ليمّا عرّض فيه شبه الفعل
أن يُقدّم فيه الجرّ والشّون ، واقتضى عاملُ الجرّ لفظاً يعمله ،
عَوّض من عمله ، الذي أعدم فتحةً مثل فتحة النصب ، للتأخى الذى
بينهما في المرتبة ، من حيث كان كل واحد منهما مرتبته بعد الرفع في
الافتقار إلى العامل النّفّظي .

الكسرة ، تكون علامة الحذف في : الاسم المتمكّن الأمكن . وهو
الذى فيه الألف واللام ، نحو : بالرجل ، وبالمسجد ، أو تنوين ظاهر ،
[نحو : بزيد ، أو أضيف إلى غيره ، نحو : بغلام زيد ، وبمساجدكم ، وتكون
فيه في المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث / ٢٥/ السالم .
وتستقل حيث تستقل الضمة ، نحو : جاء القاضي ، أو مررت
: بالقاضي .

وتُعاقبها كسرة ياء المتكلم ، كما تُعاقب الضمة والفتحة ، نحو جاء .
غلامى ، ورأيت غلامى ، [ومررت بغلامى] (١) . وتعلو حيث تتعلو الضمة
والفتحة ، نحو : مررت بموسى ، وجاء موسى ، ورأيت موسى .
والياء ، تكون في الجرّ في الأسماء ، التى منها : فوك ، وفي التثنية
والجمع ، على حسب ما تقدّم أحكامه من أمر هذه الحروف .
الفتحة ، تكون علامة الجرّ في كل اسم متمكّن ليس فيه تنوين
ظاهر ، ولا مالا يجتمع مع التنوين ، لا ظاهراً ولا مقترناً ، وهو الألف
واللام ، وإضافة الاسم إلى غيره ، نحو : بأحمد ، وبمساجد (٢) .

(١) تكملة يقتضيا السياق .

(٢) في الأصل : « مساجد » ، يهون حرف الجر .

وتستثقل الفتحة حيث تستثقل الكسرة ، نحو : مررت بجواري ،
ولانتقل : بجواري .

قول يونس (١) رحمه الله : « وَلِ فِعْلٍ كَانَتْ الضَّمَّة تَطْهَرُ فِي
آخِرِهِ ، نَحْوُ : يَضْرِبُ ، وَيَقْتُلُ ، فَجَرَمَهُ بِإِسْكَانِ آخِرِهِ .

وكل فعل قُدِّرَتْ الضمة في آخره ولم تَطْهَرِ ، نحو : يَقْضِي ، وَيَقْزُو ،
وَيَحْشَى ، فَعُجِزَ بِهِ بِحَذْفِ الْحَرْفِ الَّذِي تَقْدِرُ فِيهِ الضَّمَّة ، نَحْوُ : لَمْ يَقْضِ ،
وَلَمْ يَقْزُ (٢) ، وَلَمْ يَحْشَ .

وكل فعل كان رفعه بالنون « نَحْوُ : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلُونَ ، فَعُجِزَ بِهِ
بِحَذْفِهَا » .

(١) هو : يونس بن حبيب الضبي بالولاء ، البصري أبو عبد الرحمن . من أصحاب
أبي عمرو بن العلاء ، صبح من العرب ، روى عن سيدييه فأكثر ، وله قياس في النحو
ومذاهب يتفرد بها . سمع من الكسائي والقراء . وكانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهل العلم
وطلاب الأدب وفصحاء الأعراب والبادية . قيل : قارب يونس تسعين سنة ، مولده سنة
تسعين ، ومات سنة ثنتين وثمانين ومائة . إنباء الرواة (٤ : ٦٨) ، بنية الرواة (٢ : ٣٦٤)
ووفيات الأعيان (٢ : ٤١٦) .

(٢) في الأصل : لم يعزو .

باب

الأفعال بالنسبة إلى الزمان من جهة وضعها لما ثلاثة أقسام .

ماضٍ بالوضع ، كَفَعَلَ .

ومُستقبل بالوضع ، كَأَفْعَل .

ومبهم بالوضع ، كَبَفْعَلَ .

والمُستقبل بالوضع لا قرينة / ٢٦ / تُزيله عما وُضع له ، من ذلك ما بقي على معناه أن الأمر استظهاراً على مثل قولك : أحسنُ يزيد ، إذ معناه كمنى قولك : أحسنُ زيداً حذاً .

والمبهم بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى الماضي ، وهي :

« رُبَّما ، نحو : ربما يقوم زيد .

« لو ، نحو : لو يقوم زيد .

« لم ، ولما ، الجازمان ، نحو : لم يقم زيد ، ولما يقم زيد ، في النفي أيضاً .

« قرائنٌ تخلصه إلى الحال ، وهي : الآن ، وما في معناها ، من نحو : هذا الوقت ، وهذه الساعة ، ما بقيت أوضاعها ولم يتجاوز فيها ، بأن يُراد بها تقريبُ المُستقبل من الحال ، كقوله .

« سَأَسْعَى الآنَ إذا بلغتُ أُنْها . (١)

« ويجرى مجراها في تخلصها للحال :

« لامُ الابتداء في الإيجاب ، نحو : إنَّ زيدا كَيَقُومُ ، في الأكثر من كلام العرب ، في ظاهر كلام سيويه .

(١) لم أدر طائفة .

وأبداً ، في مذهب أبي علي (١) ١
ويمكن أن يتأول كلامُ سيبويه على مذهب أبي علي ، ويُجرى مجراها
أيضاً في التخليص للحل : ما في النفي ، نحو : والله ما يقوم زيد ، إذا لم
يُقبَل الفعل بزمان ، فقولهم . لأن زُرْتَهُ ما يُقبل منك ، لأن هناك
ما يقوم مقام مُقيده بالزمان ، وهو إن ، التي هي شرط في الاستقبال .
وقرائنُ تُختصه إلى الاستقبال ، وهي :

لام طلب إيجاد الفعل ، نحو : ليخرج زيد ، إذا كان المطلوب منه
فوق الطالب ، إذا لم يكن / ٢٧ / الله تعالى . أودونه أو مساوياً . نحو :
ليخرج زيد . ونحو : ليغفر الله لفلان ، إذا كان المطلوب منه
الله تعالى .

«لا» التي لطالب إعدام الفعل ، نحو : لا يَقُمْ زيداً ، ولا يعذبنا الله
على اللجوء المتقدمة .

ولام القسم : نحو : والله ليقوم زيد ، وليقوم زيد .
ونونا التوكيد ، نحو قولك : هل يضر بن زيد ، وهل يضر بن
ولاء ، في النفي ، نحو : والله لا يقوم زيد ، وقولهم : تمرض
حتى لا يرجونه ، إذا كان معناه حتى هو الآن لا يُرجى ، مما وضعت
ولاء فيه موضع «ما» ، كما وضعت «ما» موضعها في قولهم ، لأن
زرنه ما يُقبل منك .

وحرفا التنفيس ، نحو : سيقوم ، وسوف يقوم ، وقوله .
سأسمى الآن إذ بلغت أناها .

قد تقدم على أنه على التجوز (٢)
وإعماله في الظرف المستقبل ، نحو : يقوم زيد غداً ، أو بعد غدٍ .
والتواصبُ كُلُّها ، نحو : أردت أن تقوم ، ولن يقوم زيد ،
وجئت كي أتعلم ، وإذن أكرمك ، ان قال أزورك .

(١) الهنداوي ، وانظر الحاشية رقم (٣ ص ١٢٤) .

(٢) انظر (ص : ١٣٦) .

وأدوات الشرط كلها ، نحو : إن يَقُمَ زيد أقُم ، ومتى يَقُم أقُم ،
إلا « لو » ، نحو : ليرقوم زيد ، لأن « لو » تصرف معناها إلى المضى ،
كما تقدم .

والماضى بالوضع (١) قرأتين تصرف معناها إلى الاستقبال ، وهى
أدوات الشرط كلها ، نحو إن قام زيد قمت ، ومتى قام قمت ، إلا
لو ، وبناءً ، الظرفية : لأنها شرطان فيما مضى / ٢٨ / ، نحو : لو (٢)
قام زيد قمت ، ولما قام زيد قام عمر .

فأما قولهم : إن كنت قمت أمس فسوف يقوم زيد غداً ، فلم
تدخل « إن » فيه على الماضى تقديرًا ، وإن دخلت عليه لفظاً ، إلا أنه
ليس بمعنى الاستقبال . بدلك على ذلك عمله فى ظرف الزمان الماضى ،
ولمّا هو على تقدير : إن تكن كنت قمت أمس ، المفعول على معنى :
إن تكن ممن انصف بهذه الصفة أمس ، أى (٣) إن يثبت فيما يستقبل
كونك متصفاً بهذه الصفة أمس فسوف يقوم زيد غداً .

هذا مذهب أبى بكر بن السراج (٤) : وهو أولى من مذهب أبى
العبّاس (٥) ، إذ قال فيه : إن « إن » تقاب الماضى إلى الاستقبال ، إلا
« كان » وحدها ، فإن « إن » لا تقاب ماضياً إلى معنى الاستقبال ، لأنها
كأنها أصل فى الأفعال الماضية ، فلم تقو « إن » على قلبها .

(١) فى الأصل : « بالوضع » ، وهو خطأ .

(٢) فى الأصل : « لم » ولا يستقيم عليها الكلام .

(٣) التكملة من كتبه التراجم .

(٤) هو : محمد بن الرى البغدادى النحوى . وكان أحدث أصحاب المبرد سناً ، قرأ عليه
كتاب سيبويه . وقد مات شاباً سنة ستة عشر وثلثمائة (إنباء الرواة : ٣ : ١٤٥ ،
بنيّة الوعاة : ١ : ١٠٩)

(٥) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري أبو العباس المبرد ، إمام العربية فى
زمانه ، أخذ عن المازنى وأبى حاتم السجستاني .

فإن خروج « كان » عن الأفعال الماضية في « إن » وما في معناها ،
إلى الاستقبال ، دعوى ، ولا حجة له في أنك لا تقول : إن كنت قمت غداً
فسوف يقوم عمرو بعد غد ، لأن ذلك إنما لم يجر لما فيه من مجيء التوكيد على
خلاف وضعه : « إن » وضع « قمت » هنا في موضع « يقوم » مجاز ، ولذلك
ينبغي أن يكون « كنت » موضوعة موضحة « تكون » فيأتي ذلك المجاز بالجر ،
وفي ذلك مذقصة موضع التوكيد ، فإنه لا تأتي الحقيقة / ٢٩ / ورفق المجاز .
وهذا لا يتأتى المجاز ورفق الحقيقة ، ويمكن ألا يكسر ما اطرّد به
قلناه ، فلم يتبع (١) أن تعدل عنه .

وقول الفراء في هذه المسألة أن « إن » محذوفة على « لو » ، في اشتراط (٢)
الماضي معها ، مع أنه دعوى : يبطلها (٣) أنك تأتي معها بالاستقبال ، فتقول :
فسوف يقوم عمرو ، و « لو » ، لا تستعمل في الاستقبال .

الهمزة ، من حروف المضارعة ، للمتكلم عن نفسه وحده ، نحو :
أقسم .

والنون : للمتكلم عنه وعن غيره ، نحو : يقوم ، إذا تكلم عنه ، وعن
آخر وعن كثير ، والمتكلم المعظم نفسه ، كقول من يُعظم نفسه : نحن
نفعل كذا

والياء ، للغائب المذكر مطلقاً ، نحو : يقوم ، وبقومان ، وبقيمون .
ولما أجرى مجراه من المؤنث الذي يُخبر عنه إخبار المذكر ، نحو :
ينفع الموعظة ، والموعظتان ، والمواعظ ، ويقوم الهنود . والذي يتبع من

= توفي سنة خمس وثمان ومائتين ببغداد ، ودفن بمقابر الكوفة (بغية الوعاة : ١ : ٢٩٩ -

٢٧١ ، إنباء الرواة : ٣ : ٢٤١)

(١) في الأصل - « ينبغي » . وهو عطف من التماسح .

(٢) الأصل : « الاشتراط » .

(٣) الأصل : « يطله » .

ناء الذئب فيه مانع من فعل الغائب نحو . يَقْمَن . فأما يقوم الهندات ، فلا يكون الياء ، في قول المحقق :

والناء ، للمخاطب مُطابقاً ، نحو قولك للمذكَ : تقوم يا زيد ، وتقومان يا زيدان ، وتقومون يا زيدون ، وللمؤنث نحو : تقومين يا هند . وتقومان يا هندان ، وتَقْمَن يا هندات ، وللغائية ، نحو : تقوم هند ، وللغائبتين ، نحو : تقوم الهندان ، وللغائبات ، نحو : تقوم الهندات / ٣٠ / ما لم يمنع منها مانع ، والذي يمنع منها مانع ، نحو : الهندات يقمن .

الحرف ، الذي يتنصب المضارع بعده ، يتقسم قسمين :

ناصب بنفسه في الأصل .

وما الناصب في الأصل بعده مُضمَر ، وليس هو ناصباً في الأصل (١) هـ [الناصب بنفسه] (٢) : أن ، ولن ، وإذن ، وكى ، إذا قُدِّرَت بأن ، وهو الأكثر (٣) .

فإن ، لها ثلاثة مواضع .

موضع يلزم فيه إضمارها ، وموضع يلزم فيه إظهارها .

وموضع يجوز فيه الأمران .

فالمرضع الذي يلزم إضمارها هو :

(١) القانون (ص : ١٣) مكان هذه العبارة : « وغير ناصب بنفسه » .

(٢) التكملة من القانون .

(٣) مكان هذه العبارة : « وكى في أحد وجهيها » . وانظرا الكلام على (كى) بعد

تليل في آخر هذا الباب .

بعد « حتى » ، إذا كانت : بمعنى « إلى » ، نحو قوله تعالى : (وَزُيِّنَ لَهُمْ)
حتى يَقُولَ الرَّسُولَ (١)

وبمعنى : لام العيلة ، نحو : كلمته حتى يَأْمُرَ لى بشىء .

كذا يقول النحويون ، إلا أن فى هذا نظراً ، لأن « حتى » بمعنى ،
لام العلة ، خلاف معناها ، فيحتاج هذا الكلام إلى تأويل قد تُؤوَل فى
موضعه .

وبعد « كى » الجارة ، نحو : جئت كى أتعلم ، إذا قدرت
باللام .

وبعد « لام الجحود » ، نحو : ما كان . زيد ليقوم .

وبعد « الفاء » ، إذا كانت جواباً لما هو غير واجب (٢) ، ولما حُكِمَ
له بحكم غير الواجب ، مما هو واجب ، وإن لم يكن فى قُوَّة غير
الواجب .

ونعنى بغير الواجب : ما لا يُقال فيه : صدق ولا كذب ، أو المنفى
مما يقال فيه : صدق وكذب ، نحو : زُرْتَنِي فَأُكْرِمَكَ ، وما تَأْتِينَا
فَتُسْجَدُنَا ، ومن هذا : (فَأُطْلِعْ إِلَى إله موسى) (٣) فى مَنْ
تَصِيب ، ولا يحتاج أن يشرب « لعل » (٤) معنى « ليت » .

(١) سورة البقرة : ٢١٤ .

(٢) فى الأصل : « واجبا » وهو خطأ فى النسخ .

(٣) سورة غافر : ٣٧ .

(٤) يريد قوله تعالى قبل فى هذه الآية (لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات) . والمعروف
أن إظهار (أن) بعد فاء السببية يشترط به أن تكون التاء مسبوقه بنفى أو طلب ، والطلب يشمل :
الأمر ، والنهى ، والمرغى والعفى والتمنى .

ومنه (١) ، وإن عرض فيه ما يضعف النصب : أن تزدني ٣١/ وأزورك يصلح أمرنا .

ونعني بما حكم له بغير الواجب من الواجب ، فأجازوه من النصب .
في مثل قولهم : إن تزدني أزورك وأسن إليك ، ومنه قوله تعالى (فيغفر لمن يشاء) (٢) ، بالنصب (٣) ، ونحو : (وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون) (٤) في قراءة ابن عامر (٥) .

وبعد الواو ، التي لا يراد فيها معنى الجمع بين الشئيين ، وبعد غير الواجب أيضاً ، نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن (٦) .

وبعد « أو » : التي بمعنى : إلا أن ، نحو : لزمك أو تقضييني

(١) من هنا إلى قوله : « وتشرب اللبن في الصفحة التالية اضطراب في العبارة وغلط وتقديم وتأخير وحذف ولعلها تستقيم على الوجه الآتي :

يعني بما حكم له بغير الواجب فأجازوه من النصب وإن عرض فيه يضعف النصب ،
نحو قوله تعالى : (فيغفر لمن يشاء) بالنصب ، ونحو قوله تعالى ، (وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون) في قراءة ابن عامر

وبعد (الواو) التي لا يراد فيها معنى الجمع بين الشئيين ومنه : إن تزدني مرة أزورك يصلح أمرنا ، وقولهم : إن تزدني أزورك وأحسن إليك ... ونحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن .
(٢) البقرة : ٢٨٤ .

(٣) هذه قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حمزة (أن) فينسبك منها مع ما بعدها
مصدر مرفوع معطوف على مصدر متوهم من الحذاب ، تقديره : بحاسبة مفسفرة وتعليب (البحر المحيط : ٢ : ٣٦٠) .

(٤) البقرة : ١١٧ .

(٥) ووجه النصب أنه جواب على لفظ (كن) لأنه جاء بلفظ الأمر فشبّه بالأمر الحقيقي ، ولا يصح نصبه على جواب الأمر الحقيقي لأن ذلك إنما يكون على فعلان ينتظم منهما شرط وجزاء ، وهنا لا ينتظم ذلك إذ يعبر المعنى : إن يكن يكن (البحر المحيط : ١ : ٣٦٦) .

(٦) في هذه العبارة لتحوين أقوال ثلاثة :

الأول - إلزم على التشريك بين الفعلين

الثاني - الرفع على إضمار مبتدأ ، أي : وأنت تشرب اللبن

الثالث - النصب على معنى النفي عن الجمع بينهما ، أي : لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشرب اللبن ، فينسب هذا الفعل بأن مفعلة (شرح ابن عفيف : ٤ : ١٧) .

حتى (١) .

فحتى ، وكى الجارة ، ولام الجحود ، من حيث كانت حروف جر ،
لا تلى الفعل إلا وهو فى تأويل الاسم ، وهو لا يكون فى تأويله إلا بأن
يضم إليه .

إما « ما » ، نحو : يعجبني ما تصنع ، أى صنعتك ، ولا تقول :
يعجبني تصنع .

وإما « أن » ، وكى ، أختاها ، نحو : يعجبني أن تقوم . أى
قيامك ، ولا تقول : يعجبني تقوم ، ونحو : جئت لكى أتعلم ، أى
للتعلم ، ولا تقول : لأتعلم ، مرفوعاً .

ولم يلفظ بواحد من هذه الحروف ، المضافة إلى الفعل ، الثلاثة ،
بعد حتى ، وكى ، الجارة ، ولام الجحود ، إذ لابد منه تقديراً ،
لأنه لا يكون الفعل وحده فى تأويل الاسم . وهو ليس بظاهر ، فهو أيضاً
[لا يكون فى تأويل الاسم وهو ظاهر] (٢) وما ظهر فى الفعل من النصب ،
ينفى أن يكون « ما » ، لأن الفعل بعدها مرفوع ، وكون الناصب مضموراً
ينفى أن يكون « كى » ، لأنه لا يضم مر ٣٢ / الناصب للفعل إلا « أن »
فصح أن المضممر بعدها « أن » .

وأما القاء : والواو ، وأو ، فإنها لا تنفك عن معنى العطف ، وحروف
العطف لا تعمل شيئاً ، ولابد لهذا النصب الذى ظهر بعدها من ناصب ،
وإيس ثم قاصب مظهر ، فهو إذن مضممر ، وليس من نواصب الفعل

(١) ما عليه النحويون أن (أو) تكون بمعنى : إلى ، أو : إلا . وقد أورد المؤلف هنا (أو)
لأن : إلا . بمعنى إلى أما التى بمعنى (إلا) فيها قول دغفل النسابة :

إن على سائلنا أن نبال والعب لا نرفة أو تحمله

(٢) يثنى هذه العبارة يستقيم الكلام .

ما يُضمَر إلا « أن » ، فالضمير بعدها « أن » (١) .

والموضع الذي يجوز فيه الأمران ، هو :

بعد لام « كي » ، نحو : جئتُ لأتعلّم ، ولأنّ أتعلّم ، إذا لم يكن بعدها
« لا » ، نحو : جئتُ لئلا أتغيب .

وبعد حروف العطف المعطوف به الفعل على اسم ملفوظ به ، نحو :
يُعجني ضرب زيد وتبكي ، وأن تبكي .

والكلام على أن النصب بإضمار « أن » إذا لم تظهر بعد لام كي ،
كالكلام على لام الجحود وأختيها (٢) ، وكذلك الكلام على حرف العطف
المذكور في إضمار « أن » بعدها ، إذا لم تظهر ، كالكلام على « أو »
وأختيها (٣) .

ويؤيد ذلك في حرف العطف المذكور ، كونُ العاطف لا يعطف
فعلا على اسم ، ولا اسما على فعل ، وإنما يعطف الشيء على ما هو من جنسه
لفظا أو تأويلا . عن وإظهارهم لها في هذين الموضعين مقول من ادعى ما ادعى
من إضمارها .

وما عدا ما ذكر من هذين الموضعين (٤) ، أعني : موضع لزوم
إضمارها ، وموضع جواز الأمرين ، يلزم فيه إظهارها ، نحو : آمرك بأن
تقوم ، والأمر يعجني أن تقوم .

كذا ٣٣/ في الأمر العام عند البصريين ، وقد جاء قليلا مثل قوله :

(١) مبادء القانون (ص : ١٣) « وأما الفاء ، والواو ، وأو ، فإنها لا تنصب بنفسها ،
إذ لو نصبت هنا بنفسها لنصبت في كل موضع ، وليس من النواصب ما يضمَر : إلا : أن .

(٢) أي : حتى ، وكى الجارة .

(٣) يريد : منها الفاء والواو .

(٤) في الأصل : « الموضعين » .

• ألا أيها الزاجري أحضر الوغى (١) •

بالنصب ، فأحضره أن ، في موضع ينبغي أن تكون فيه مظهره ، وهو عند البصريين شاذ .

ويروى : أحضر الوغى ، بالرفع ، وهو أقيس الوجهين ، لأن قياس « أن » لا تعمل مضمرة إلا في الموضعين المتقدمين ، لأن هناك ما يجعل عوضاً منها وهو الحرف المذكور فيها ، فإذا لم تعمل فينبغي أن يكون الفعل المضارع هناك مرفوعاً ، على أصله ، قبل دخول النواصب والجوارم عليه .

ولن ، لنفى « سيفعل » وتقديم معمول معمولاً ، وهو : زيد ، في قولك : زيداً لن أضرب ، يُقوى أنها ليست مرتبة من : « لا » و « أن » ، إذ لو كانت مرتبة منهما لكان (٢) قمعاً بأن يدلّوا على التركيب بمنع التقديم .

وإذن ، حرف جواب وجزاء ، كقولك : إذن أكرمك ، لمن قال : أنا أزورك ، وقولك : إذن أكرمك ، جواب لقوله : أزورك ، ومعناه معنى قولك : إن تزرنى أكرمك ، فلذلك قبل فيه : جواب وجزاء .

ولها ثلاثة أحوال : أن تتقدم ، وأن تتوسط ، وأن تتأخر .

(١) عجزه :

وأن أشهد الذات هل أنت مخلصي

طويل . والبيت لطرفة . فنصب « أحضر » لأن التقدير أنه صلف عليه قواه « وأن أشهد الذات » . وقد ورد البيت في سيبويه برفع « أحضر » . لحذف الناصب ونرفعه منه . والمبنى لأن أحضر الوغى . وقال : وقد يجوز النصب بإضمار « أن » ضرورة : وهو مذنب الكوفيون . والوغي : الحرب . (سبويه : ١ : ٤٥٢) .

(٢) الأصل : لكانوا .

فاذا تقدمت ، وأريد بالفعل الذى بعدها الحال ألغيت ، نحو قولك ،
لمن يحدث ، وقد ظننت أنه كاذب : إذن أظنك كاذباً .

وإن أريد به الاستقبال أعملت فى الغالب ، نحو قولك : إذن
أكرمك ، جواباً لمن قال : أزورك / ٣٤/ .

وقد حكي إلغاؤها هنا ، والأول أكثر .

وإذا توسطت وانقصر ما قبلها لما بعدها ، مثل :

أن تتوسط بين الخبر وذوى الخبر ، نحو : أنا إذن أزورك .

وبين الشرط والخبر ، نحو : إن تزرنى إذن أزرك .

وبين القسم والجواب ، نحو : والله إذن لا أفعل .

ألغيت :

ونحو قوله :

لَا تَشْرُسْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكُ أَوْ أَطِيرُ (١)

ضرورة ، أو على حذف ، كأنه قال : إني لأحتمل ذلك ، ثم ابتدأ
فقال : إذن أهلك .

وإذا تقدمها حرف العطف جاز فيه الأمران ، نحو : (وإذن لا يلبثون

(١) ورد البيت فى اللسان (مادة لطر) :

لَا تَدْعُنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكُ أَوْ أَطِيرُ

وهو من الرجز ، مجهول القائل ، والشطير ، بفتح الشين ، مثل الغريب والبيعة فى الوزن وفى
المعنى . والشاهد فيه : إني إذن أهلك ، حيث نصب الفعل للمضارع ، الذى هو قوله : أهلك ، بعد
« إذن » الذى هو حرف جواب ، مع أن « إذن » فى ظاهر اللفظ غير واقعة فى صدر الكلام ، بل
هى مسبوقة بأن ، وكان النصب لضرورة الشعر .

خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا (١) ، و (فَاذَنْ لَأَيُّوتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا) (٢) على مراعاة التصدير قبل الربط أو التوسط معه .

وإذا تأخرت ألغيت ، نحو قولك : أكرمك إذن ، في جواب من قال : أوزورك .

وكى ، إذا لم تدخل عليها اللام احتملت الناصبة بنفسها ، لا لقيامها مقام غيرها ، والجار ، نحو : جئت كى أعلم ، لإمكان (٣) أن تكون « كى » بمعنى « أن » وبمعنى اللام .

وإذا دخلت عليها اللام كانت الناصبة بنفسها ، نحو : جئت لكى أعلم ، لأنها لا تقدر هنا بـ « أن » .

الجوازم قسمان : جازم يقتضى فعلاً واحداً ، و جازم يقتضى فعلين ، أو ما يقوم مقامهما .

فالجازم المقتضى فعلاً واحداً : لم ، ولما ، ولام ، طلب إبجاد الفعل ، ولا ، في طلب إعدام الفعل .

فلم ، لنفى فعل .

ولما ، لنفى قد فعل .

والهمزة اللاحقة لهما (١) للاستفهام ، والكلام مع لحاقها / ٣٥ /

تقرير .

(١) سورة الإسراء : ٧٦ .

(٢) سورة النساء : ٥٣ .

(٣) في الأصل : « الإمكان » ، وهو خطأ .

(١) أى : لم ، ولما .

والواو والفاء المتوسطتان (١) بينهما وبين همزة ، في : أولم ، وأفلم ، وأولما ، وأفلمما ، يعطف جملة التقرير على ما قبلها ، لكن حرف العطف لا يتقدم على ألف الاستفهام ، انفردت بذلك دون سائر أدواته .

وتنفرد :

• لما • دون سائر أخواتها بجواز الوقف عليها دون الجزم ، إذا دلّ الدليل عليه ، نحو : شارفت المدينة ولما ، أي : ولما أدخلها .

ولام ، طلب إيجاد الفعل ، إذا بُني الفعل للمفعول لزمته مطلقاً ، [سواء] (٢) كان المفعول متكلماً ، نحو : لا أعن بحاجتك ، أو غالباً ، نحو : ليعن (٣) زيد بحاجتي .

وإذا بُني للفاعل لزمته مُسنداً إلى المتكلم ، نحو : لأقم ، أو للغائب ، نحو : ليقم زيد .

وجاز فيه مُسنداً إلى المخاطب ، أن يكون باللام مثلها ، نحو : ائذنب ، وأن يُبنى الفعلُ بناءً يختصُّ بأمر المخاطب ، نحو : اذهب ، والأكثر كونه دون لام . وما لم تدخل عليه اللام من فعل المخاطب حذف منه حرف المضارعة ، ولا تثبت دون اللام إلا ضرورة (٤) كان دون اللام ضرورة .

وإذا حذف حرف المضارعة ، فإن كانت قد حلفت من أول المضارعة همزة ، لمعاقبة حرف المضارعة في الأكثر ، رددت ، وذلك نحو قولك : أكرم ، إذا حذفت اللام والتاء من ليتكرم .

(١) الأصل : « المتوسطة » . وما أثبتنا من القانون .

(٢) تكملة من شرح الجزولية الكبير (ص : ١٤١) .

(٣) في الأصل : « ليعن » ، وهو خطأ .

(٤) الأصل : « إن » .

وإن لم تُحذف منه همزة نظر إلى ما بعد حرف / ٣٦ / المضارعة ، فإن كان متحركاً أثبتت ما بقي بعد حرف المضارعة على حاله لفظاً ، نحو قولك : قل ، إذا حذفت اللام والتاء من قولك : لتقل .

وإن كان ساكناً اجتنبت له همزة الوصل ، لأنه لا يبدأ بالساكناً ، نحو قولك : اضرب ، إذا حذفت اللام والتاء من «لتضرب» .

وهو بعد الحذف ، في ذلك كله ، بناء آخر غير البناء الذي كان قبل الحذف ، إلا أنه كأنه مبنى عليه في حركة عينه .

وإذا اجتنبت همزة الوصل نظر إلى الثالث منها ، فإن كان مفتوحاً ، نحو : اذهب ، أو مكسوراً كسراً أصله الفتح ، نحو : اضرب ، كسرت همزة .

وإن كان مكسوراً كسراً أصله الضم ، نحو : اعني بأمره ، ألزم الكسر الإشمام ، والهمزة الضم . وإن كان مضموماً ليس أصله الكسر نحو : ادخل ، واخرج ، ضمت .

وإن كان أصله الكسر ووعى الأصل ، فكسرت نحو : امشوا ، واقضوا .

ومن حيث كان هذا البناء بعد الحذف غير البناء الأول ، وكان مطلوباً به بجاد الفعل ، كان بناء مخصوصاً بالمستعمل . فلم تكن فيه عيلة إعراب الفعل من الاشتراك ، والاختصاص بالحرف بعد الاشتراك ، فبقي الفعل على أصله من البناء ، فهذا السكون الذي فيه الآن سكون بناء على أصل البناء ، لا سكون إعراب ، كما كان قبل الحذف / ٣٧ / ، وكان ينبغي على ذلك ألا تحذف الياء (١) ، ولا الألف ، ولا الواو ، في مثل (١) :

(١) في الأصلي : « في كل ذلك » . وما أثبتنا أنب .

اغز ، واقض ، واخشر ، لأن حذف هذه الحروف إنما كان علامة للجزم ، وإنما كان ينبغي أن تكون ثابتة في أواخر هذه الأفعال . ساكنة على أصل البناء ، كسائر هذه البنية ، إلا أنه يُعامل آخر الفعل في ذلك كله معاملة المجزوم ، لكونه في معناه ، فلذلك حذفت حُرُوف العلة في : اقض ، واغز ، واخشر ، لكونها في معنى : لِيَقْضِ ، وَلِيَشْخَرُ ، وَلِيَتَخَشَّرَ .

والجازم المنتضى فعلين ، أو ما يقوم مقامها ، قسمان : حرف ، واسم يتضمن معنى ذلك الحرف .

فالحرف : إن ، وإذا .

والاسم : ظرف ، وغير ظرف .

فغير الظرف : من ، وما ، وأي ، ومهما [وكيف] (١) .

والظرف : زماني ومكاني .

فالزماني : متى ، والآن ، ولكنها لا تجزم إلا في الضرورة .

والمكاني : أين ، وأنى ، وحيث ، مقرونة بما .

وتلحق « ما » : متى ، وإن ، وأين ، توكيداً .

وتلزم « حيث » لحرصاً من الإضافة .

وتلحق « أياً » توكيداً وعبوضاً من الإضافة . و « إذا » توكيداً

وعوضاً ، إن شئت .

والفعلان المنتضيان في هذا الباب : أن يكونا مضارعين يظهر العمل

فيهما ، إن لم يمنع من ذلك بناء طاريء ، نحو : إن تخرج أخرج ، ما لم

تحل الفاء بينه وبين الثاني ، فيجب رفعه ، نحو : إن يقيم فأقوم ،

ولا يجوز الرفع دون « فاء » إلا في الضرورة ، نحو :

(١) الكلمة من الشروح الأخرى .

• إنك إن بصرع أخوك تُصرع •

رفع لمكان قوله / ٣٨ / قبله :

• يا أقرع بن حابس يا أقرع (١) •

وإما أن يكونا ماضيين ، نحو : إن قام زيد قام عمرو ، فلا يظهر عمل الجازم لعدم المسرغ لظهور الإعراب ، وهو المضارعة ، وإما أن يكون ماضيا ومضارعا فيجب العمل في المضارع أن يقدم ، نحو : إن يقوم زيد قام عمرو ، إلا أنه يقل وجود مثله ، ولا أذكر منه الآن إلا قول القائل :

مَنْ يَكُنْدِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَمَا لَشَجَا بَيْنَ حَلْقَيْهِ وَالْوَرِيدِ (٢)

أنشده أبو العباس . لا يجب إن تأخر ، بل يجوز فيه الجزم على الجواب ، والرفع على تأويل التقديم ، نحو : إن قام زيد يَقُمُ عمرو ، ويجوز : يقوم عمرو ، وعليه أنشدوا :
وإن أناة خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حريم (٣)

(١) البيت : يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع

هذا البيت من رجز عمرو بن عثمان البجلي ، أنشده في المنافرة التي كانت بين جرير بن عبد الله البجلي وخالد بن أرطاة الكلابي ، وكانا تنافرا إلى الأقرع بن حابس ، وكان عالم العرب في زمانه ، ليحكم بينهما ، وذلك في الجاهلية قبل إسلام الأقرع بن حابس . والشاهد بتقديم : « تصرع » في ثنية وتضمنه الجواب في المعنى . والتقدير : إنك تصرع إن يصرع أخوك . وهذا من ضرورة الشعر ، لأن حرف الشرط قد جزم الأول ، فحكمه أن يجزم الآخر . (سيبويه ١ : ٣٦٤) .
(٢) الشاهد فيه عجيء الشرط مضارعا مجزوماً والجزاء ماضياً ، وهو لأبي زيد الطائي من الخفيف ، وكأده : خدعه ومكر به ، والشجا : ما يمترض في الحلق كالعظم . والتوريد : هرق قيل هو الودج ، وقيل بمنه . (المقتضب : ٢ : ٥٩) .

(٣) وهو من قول زهير ، وهو من البسيط ، والشاهد فيه رفع « يقول » على فية التقديم ، والتقدير : يقول : إن أناة خليل ، وجاز هذا لأن « إن » غير عاملة في اللفظ . والخليل : المحتاج ذو الخلعة ، والحرم ، بمعنى : الحرام ، أي : إذ سنل لم يعتل ببقية مال ولا حرمه على سائليه . (سيبويه ١ : ٣ : ٤) .

وقوله :

رإن يَعيدوا لا يَأْمَنُونَ اقترابه تشوُّف أهل الغائب المُتَشَتَّرِ (١)

ولا يجوز فيهما ، إذا كانا مضارعين ، إلا الجزم ، على ما تقدم ، من نحو : إن يَقيمُ زيد يقيمُ عمرو ، ولا يجوز رفع الثاني على نية التقديم ، لأنه لا يجوز أن نقول : يقوم عمرو إن يقيمُ زيد ، لأنك إذا قلت ذلك كان جوابُ الشرط محذوفاً ، والتقدير : يقوم زيد إن يقيم عمرو يَكُن ذلك .

ولا يجوز حذف جواب الشرط إذا ظهر الجزم في فعل الشرط ، وإنما يجوز حذف الجواب إذا لم يظهر الجزم في فعل الشرط ، نحو : يقوم زيد إن قام عمرو ، ألا ترى أن العرب إنما تقول : أنت ظالم إن فعلت ، ولا تقول : إن تفعل .

والجواب بالفعل ، نحو ما تقدم ، أو بما يقوم مقامه ، وهو : الفاء وما بعدها ، نحو ما تقدم أيضاً ، وإذا وما بعدها ، نحو : (وإن تُصِيبهم سَيِّئَةٌ بما قَدَّمْتَ أيديهم إذا هم يَفْقَنطُونَ) (٢) .

وتلزم الفاء مع الجملة الاسمية مطاقاً ، [سواء] (٣) كان فيها طائب ، نحو : إن قام زيد فالفاء يَغفرُ له ، وإن قام زيد فهل عمرو قُتِمَ ، أو لم يكن ، نحو : إن قام زيد فعمرو قُتِمَ . إلا في الضرورة ، نحو قوله :

مَن يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

والشرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ (٤)

(١) لم أصح على قائله .

(٢) الروم : ٣٦ .

(٣) التكملة من شرح المقدمة الجزولية الكبير (ص : ١٧٤) .

(٤) وهو لعبد الله بن حسان بن ثابت رضي الله عنهما ، من البسيط ، والشاهد فيه : الله يشكرها ، فإنها جملة وقعت جواب الشرط ، وقد حذف منها الفاء للضرورة ، وأصلها : فالف يشكرها ، (حاشية العبدان على الأشواق : ٤ : ٢٠) .

ومع الفعلية الطلبية ، نحو : (إِمامٌ تَرَيْنَ من البَئِسرِ أحداً فَقُولِي) (١) ،
وقوله :

• إما عرضت قبله (٢) •

ونحو : إن قام زيد فهل قام عمرو ، وإن قام زيد فلا تقم إليه ، وإن
قام زيد فغفر الله له .

ومع الفعل المقرون بحرفي التنفيس ، نحو : إن قام زيد فسوف (٣)
يقوم عمرو ، أو يلن ، مما ينفيه (٤) ، نحو : إن يقوم زيد فلن يقوم عمرو ،
ومع الماضي لفضاؤه .

ولابد مع هذا من « قد » ، نحو : إن قام زيد فقد قام عمرو أمس ،
و « إذ » إنما تنجى مع الجملة الاسمية ، نحو ما تقدم ، ويلزم
لزوم النفاء .

وما كان من هذه المواضع حرفاً ، فلا موضع له من الإعراب ، لأن
عوامل الأسماء والأفعال لا تتوجه على الحروف ، وما سوى ذلك فمعتبره
٤٠ / بأن تحوّلته إلى : « إن » ، التي للشرط واسم في معناها ، وتجعل
أداة الشرط كأنها ذلك الاسم ، فقد تقدم في موضع الأداة ، فيحكم لها
بحكم ذلك الاسم إذا تقدم هناك ، مثال ذلك : من تضرب أضرب ،
موضع « من » نصب ، لأنك إذا حلت « من » إلى « إن » واسم في
معناها ، فقلت : إن تضرب أحداً أضرب ، فيظهر ذلك الاسم الذي
في معناها مفعولاً به ، والمفعول به إذا تقدم على الفعل ، ولم يشغل

(١) سورة مريم : ٢٦ .

(٢) بعض بيت لعبد يفيو ، والبيت كاملاً .

فيا راكباً إما عرضت فلنا ندماي من نجران أن لا تلتايا

(سيبويه : ١٢٠١) .

(٣) في الأصل : « فهل » .

(٤) (القانون) (ص : ١٦) : « أو ما ينفيه » .

عنه الفعل لفظاً ، فالوجه فيه النصب على أنه مفعول مقدم ، فلذلك يكون الوجه في قوله : من تضرب أضرب ، أن يكون مفعولاً مقدماً ، ويجوز الرفع بالا ابتداء على ضعف ، كالحكم في : زيد ضربت ، سواء ، فإن شغلت الفعل بضمير كانت بمنزلة المفعول الذي اشتغل عنه عاملاً بضميره ، نحو : زيد ضربته ، في اختيار الرفع بالا ابتداء ، وجواز النصب بإضمار فعل ، وكذلك (١) قولك : من تضربه أضربه ، وتقول : من لا يقيم أقم معه ، فإذا حلت «من» إلى «إن» واسم في معناها ، قلت : إن يقيم أحد أقم معه ، فظهر الاسم فاعلاً ، والفاعل إذا تقدم صار مبتدأ ، نحو : قام زيد ، إذا قدمت فيه «زيداً» فينبغي أن تكون «من» هنا مبتدأة .

وبمثل هذا الاعتبار تعتبر أدوات الاستفهام ، إلا «كيف» منها ، فإنها إذا جاء بعدها جملة تكون في موضع الحال أبداً ، أو تكون مع مقرر فتكون في (١) موضع رفع ، خبراً له ، وقد جاءت في موضع خفض في حكاية قطرب (٢) : انظر إلى كيف يفعل ، وإلا ما كان منها ظرفاً فهو في موضع نصب أبداً ، وكذلك اسم الشرط إذا كان ظرفاً .

(١) في الأصل : « وذلك » .

(٢) هو : محمد بن المستنير ، أبو علي ، المعروف بقطرب ، لازم سيويه ، وكان يخرج إليه ، فإذا خرج ورآه على بابه ، فقال له : ما أنت إلا قطرب ليل ، فنقب به . وكانت وفاته سنة ٢٠٦ هـ (بغية الوعاة : ٢٤٢١) .

باب

الاسم المثنى : إما صحيح ، ونعني به ما ليس آخره ياءً ، ولا واواً ، ولا ألقاً ، ولا همزةً ، نحو : زيد ، عمرو .

وإما معتل ، وهو ضربان : منقوص ، ومقصور .

فالمنقوص ضربان : خاص وعام .

فالخاص : نعني به ما حذف آخره على غير قياس ، نحو : أخ ، وأب .

والعام : ما في آخره ياء مكسور ما قبلها .

ومو على نوعين :

أحدهما : ما نون في موضع الرفع والجر ، فأوجب القياسُ حذفَ الياء منه ، نحو هذا قاض ، ومررت بقاض ، سُمي هذا منقوصاً لنقص آخر ، ولنقص الرفع والخفض منه ؟

والآخر : ما لم يَنَوْنْ منه ، نحو : جاءني القاضي والغازي ، ومررت بالقاضي والغازي . وسُمي هذا منقوصاً لنقص الرفع والخفض منه خاصة .

والمقصور : ما في آخره أنف ، نحو : عصا ، ورحى .

وسمى هذا مقصوراً لأن المقصر هو المتع ، فلما كان النوع مُعرباً ، ومنع ظهور الإعراب كله فيه سُمي مقصوراً ، أي ممنوعاً من ظهور الإعراب كله فيه .

وإما مُشَبَّه بالمُعْتَل ، ونعني به ما صحَّ إعرابه ، لكن آخره حَرَفٌ عِلَّةٌ ، وإن لم يَعْتَل ، نحو : رأيت قاضياً ، والقاضي ، في النصب .

وكذلك ما كان / ٤٢ / آخره ياءً ، أو واواً ، ساكناً ما قبلهما ، مشددتان ، نحو : هدو ، وولى ، أو مُخَفَّفَتان ، نحو : غزو ، ونحى ،

ومافى آخره همزة ، نحو : شاء ، ومقرىء ، وقُراء ، وكساء ،
وحَمراء

وسمى هذا مشبهاً بالمتعل ، وإن لم يكن آخره حرف هلة ، لشبه
الهمزة بحروف العلة ، من حيث كانت من مخرج الألف ، والألف من
حُرُوف العلة ، ومن حيث كانت تُقلب إليها ، كما تقلب حروف العلة
بعضها إلى بعض ، ومن حيث كانت تُغَيِّرُ بسائر أنواع التسهيل كما تُغَيِّرُ
حُرُوف العلة عند اعتلالها .

فإذا تَنَبَّيْتُ الصَّحِيحَ أَلْفَتِ الْعَلَامِينَ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ ، نحو :
زيدان ، وعُمران ، وما جاء من قولهم : أَلْبَن ، وَخُصَّيَان ، ليس
على : خُصِيَّة ، ولا أَلِيَّة ، ولكن على توهم : أَلِي ، وَخُصِّي .

وإذا تَنَبَّيْتُ الْمَقْصُوصَ الْخَاصَّ فَإِنْ رَجَعْتَ إِلَيْهِ الْمَحْدُوفُ فِي الْإِضَافَةِ
رَجَعْتَهُ إِلَيْهِ فِي الثَّنِيَّةِ ، نحو : أَح ، وَأَخِيكَ ، وَأَخْوَان ، وإن لم
تُرجعه ، نحو : يد ، ويدك ، وكذلك لم تَرُدْهُ فِي تَنْبِيَةِ : فُوك ،
وَذُو ، وتُشَلِّحُ الْعَلَامِينَ بَعْدُ ، إلا أنك تعوض من واو «فوك»
مِمْ ، وليس لك أن تجمع بينهما إلا في الضرورة ، نحو قوله :

• هَذَا تَنَبَّيْنَا فِيٍّ مِنْ فَتَمَوِيَّهَا (١) •

أو على أن الواو ليست التي عُرِّضَتْ لِمِمْ مِنْهَا ، ولكنها هي لام ،

(١) تمامه :

• على النابح العادي أشد رجاء •

البيت للفَرَزْدَقِ ، وهو من الطويل ، والشاهد فيه قوله « فَمِمْهَا » ، وجمعه بين الواو
والمِمْ التي هي بدل منها في « فَمِمْ » . ومثل هذا لا تعرف ، لأن المِمْ إذا كانت بدلا من الواو
فلا ينبغي أن يجمع بينهما .

ديوان الفَرَزْدَقِ (ص : ٧٦٩) ، وسيبويه : (٢ : ٨٣ ، ٢٠٢) .

فتكون الكلمة بذلك مما اعتقب لآمها هام ، ووار ، نحو / ٤٣ / :
سنة .

ولا بد من هذا إن كان : قَمَوان ، لغة في قولك : فَمَان

وهو ظاهر كلام سيبويه (١) .

وإذا ثبت المنقوص العام رَدَدَتْ إليه المحذوف كقولك : هذا قاض ،
وهذان قاضيان ، ومررت بقاض ، ومررت بقاضيين .

وإذا ثَبِتَ المقصور قلبت الألف إلى أصلها في الثلاثي ، نحو : عصوان ،
ورَحِيَّان ، وإلى الياء فيما زاد ، نحو : ملهَيان ، ومقزبان ، وحُبَلَيان ،
والْحَقَّتْ العلامتين .

وما جُهِلَ أصله ، فإن أُلزِمَتْ ألفه الفتح فيمن أعال ، ألحق بما أصله الواو ،
والأ ألحق بالياء .

وما جُهِلَ أمره في الإمالة والفتح ثُبِتَ بالياء ، لأنها الغالية على اللام
المُنْقَلِبة أنفاً .

والمشبه بالمعتل كالصحيح ، كقولك : رَشِيان ، وصَبِيان ، ودَلَوان ،
وَعَدَوان ، وولِيَّان .

مالم يكن في آخره همزة قبلها ألف زائدة ، فإن كان كذلك :

(فما همزته أصلٌ كالصحيح ، نحو قولك : رجُلان قَرَّاءان ، ووضَّاءان .

وما انقلبت فيه عن زائد محض ، أي للتأنيث لالِإِلحاق ، قلبتها فيه واوا
في المعروف من لغتهم ، نحو قولك : حمرِاوان ، وبسودان .

(١) سيبويه (٢ : ٨٢) .

(٢) الأمل : رشان ، والرشي ، بياء مشددة : التفصيل .

والزائد، الذي انقلبت عنه بعد الهمزة، هو ألف التأنيث، دليل ذلك قولهم في « صحراء » : صحار ، ولم يقولوا صحارى ، وشذ بعضهم فجاء بالياء وبعضهم بالهمزة ، والأول هو المعروف

وما انقلبت فيه عن أصل، نحو / ٤٤ / : كساء ، وغطاء ، أو زائد ملحق بالأصل ، نحو : علباء ، وحيرباء ، فأخبره إن شئت على ما همزته أصل فأقصر همزته ، وإن شئت على ما هو منقلب عن زائد محض فأقلبها واولاً .

والزائد الملحق بالأصل ، الذي انقلب عنه هذه الهمزة ، هو الياء ، بدليل أن هذا البناء إذ ألحقته هاء التأنيث إنما يكون بالياء ، نحو : فرحابة (١) .

وإقرار همزة الملحق أحسن ، وإجراء ما هو منقلب عن زائد ملحق بالأصل على ما هو منقلب عن زائد محض في القلب حسن من إجراء ما انقلبت همزته عن أصل عليه في ذلك .

الاسم المجموع ، بالواو والنون رفعاً ، والياء والنون نصباً ، في الصحيح . والمشبّه بالمعتل ، حكمه حكم الثنية ، نحو : زيدون ، وعزّوون ؛ جمع عزّو (٢) ، اسماً للمذكر عاقل ، ونجيبون (٣) ، ورشون ، وكذلك : عدّوون ، ووليون .

وفي المعتل تحذف ما كنت ثقله في النثية ، نحو : مؤسون ، وكذلك : رَحُون ، وعَصُون ، في : رَحَا ، وعَصَا ، عَلَمَيْنِ لِرَجُلَيْنِ ،

(١) كذا في الأصل .

(٢) كذا في الأصل .

(٣) الأصل : « ونجيبون » ، بالهمز .

(٤) كذا في الأصل .

ولا تَرَدُّ ما كنت ترد ، نحو قولك : أخون ، في جمع : أخ ،
وقاضون ، في جمع : قاض .

وتنضم ما قبل الواو في اللفظ في جمع غير المقصور ، ولا تنضم في
المقصور ، بل تبقى على حاله ، فإذا ضُمَّت ما قبل الواو في اللفظ ،
كسرت ما قبل الياء فيه ، وإذا أبقيت ما قبل الواو في اللفظ على حاله ،
أبقيت الياء فيه / ٤٥ / على حاله ، نحو قولك : زيدون ، وقاضون ،
وأخون ، وفي الياء : زيدون ، وقاضون ، وأخون ، والمقصور في الواو :
مصطفون ، وعيسون (١) ، وفي الياء : (ولأنهم عتدنا لآمين
المصطفين الأخيار) (٢) .

الاسم المجموع بالألف والتاء :

إما عاير من علامة التانيث فلا إشكال في كيفية جمعه بالألف والتاء ،
إلا أن الثلاثي الساكن الوسط منه يجمع جمعه ، إذا كان فيه الهاء ، وهو
متردد الشبهة بين بابي السلامة والتكسير ، لكن التكسير أحق به ،
فلذلك كان بيانه أكثر ما يكون في باب التكسير .

﴿ وأما ما فيه علامة ، فإن كانت هاء حلقها وألحقت العلامتين ، نحو
قولك في جمع « مُسلمة » : مسلمات ، ولا تقل : مسلمتات .

وجمع الثلاثي الساكن الوسط من هذا النوع مذكور ، وحكمه في جمع
التكسير ، كما قدمناه .

وإن كانت همزة قلبها واو أو ألحقت ، نحو : صحراء ، صحراوات .

وإن كانت ألفاً قلبها ياء وألحقت ، نحو : حبل ، حبلات .

(١) الأمل : « عيشون » بالسين المعجمة ، تصحيف .

(٢) سورة ص : ٤٧

ولا تجمع بالآلف والتاء من ليس فيه من الموثث علامة تأنيث سوى
ما شذ ، إلا ما كان علماً عاقلاً ، نحو : هند ، وهندات ، وزينب
وزينبات .

والشاذ ، نحو : سماء ، وسماوات ، وأرض ، وأرضات .
ولا فعلاء أفعل ، نحو حمراء .

ولا فَعَلَى فعلان ، نحو : غضبي وسكري ، مادامتا وصفين .
ولا شيء من الأوصاف الواقعة على المذكر والمؤنث بغير هاء ، نحو :
رجل شكور ، وامرأة شكور .

ولا من الخاصة /٤٦/ بالمؤنث ، بغيرها ، نحو : طالق ، من الطلاق ،
وحائض ، لأن هذين النوعين جاريان في التأويل عكسي مذكّر هذا الباب ،
لأنه باب جمع المؤنث ، لكنهما لما جريا على مؤنث أو ههما أنهما من هذا
الباب ، ولذلك بَيَّنَّا فيه أنهما ليسا منه . فإن نُقِلَ شيء من ذلك ، إلا أن
يكون علما لمؤنث ، جُمِعَ بالآلف والتاء .

باب

الفاعل والمفعول

الفاعل : كل اسم أسند إليه فعل ، أو اسمٌ في معنى الفعل ، وقد دُمَّ عليه على معنى أنه فاعل ، أو مُشبهها ، هو وما أسند إليه لما هو كذلك ، نحو : قام زيد ، ومررت برجل قائم أبوه . وهلك زيد ، ومررت برجل هالك أبوه .

• • •

المفعول : ما دلَّ عليه للفعل الناصب له من :

الحدث ، نحو : قمت قِياماً .

والزمان ، نحو : قمت يوم الجمعة .

والمكان ، نحو : قمت مكانك .

واحلّ الملى يُوقع فيه الفاعلُ فِعْله ، نحو : ضربت زيدا .

والباعث عليه ، نحو : ضربته أدياً له .

والمصاحب ، نحو : اختصم زيد وسمر .

وإذا ذُكر الفِعل أدرك أنه لا بدَّ له من فاعل ، وأنه أقل ما يكون واحداً ، وأنَّ أصله التذكير ، لأنَّ الفاعل لا يكون إلا اسماً لكونه مُخْبِراً عنه ، والأسماء تكون مذكرة ومؤنثة ، والأصل منه التذكير ، ولا بُدرك التأنيث ولا التثنية ولا الجمع بوجهٍ فيحتاج ما لا يُدرك إلى علامة ؛ وما يُدرك بوجهٍ من تلك أوجه لم يحتاج إليها ، فلذلك إذا أضمر (١) الفاعل ، أو ما هو كالفاعل / ٤٧ / من المفعول ، استتر (٢) ، نحو : إنَّ زيدا قام ، وإنَّ زيدا ضرب ، وإذا أضمر المفعول ، الذي ليس به ، كالفاعل ، لم يستتر (٣) ،

(١) في الأصل : « أغم » ، وهو خطأ من الناصغ .

(٢) في الأصل : « ستر » .

(٣) في الأصل : « يستر » .

نحو : زيدٌ ضربته ، ولذلك لم يجعلوا في الفعل علامة لإفراد الفاعل ، كما جعلوا فيه علامة لتثنيته وجمعه ، ولذلك جعلوا فيه علامة لتأنيث فاعله ، ولم يجعلوا فيه علامة لتذكيره ، فإن أسند الفعل إلى المفرد أو المثنى ، من ظاهر المؤنث الحقيقي ، ولم ينفصل بينهما ، فالعلامة لازمة في اللغة المشهورة ، نحو : قامت هند ، وقامت الهندات ، وإسقاط العلامة قليلٌ جداً .

حكى سيبويه أن بعضهم قال : قال فلانة ، وذلك مع الفصل ، نحو قوله :

• لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطُ لَأمَ سَوَه (١) •

وقولهم : حضر القاضي اليوم امرأة ، أسهل منه بلا فصل .

والجمع السالم ، حكمه حكم المفرد والمثنى في مذهب المحققين .
نحو : قامت الهندات ، وكذلك قام الزيدون ، ولا نقول : قامت الزيدون ، ولا قام الهندات . ولا يعترض بنحو قوله :

• قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ (٢) •

(١) تمامه :

• عَلَى بَابِ اسْتِهَا حَلْبٌ وَشَام •

الوافر : وهو من قول جرير . والشاهد في قوله « ولد الأخيط أم سوه » فإن هذه الجملة من نمل ماضٍ هو « ولد » ، وفاعل مؤنث ، وهو « أم » ولم يصل به ثمة التأنيث . وقد علم أن الفعل الذي يستلزم فاعل مؤنث حقيق التأنيث يجب أن يؤنث لفظ الفعل بأن توصل به التاء التي للتأنيث ، إذا كان ماضياً ، لكنه ترك التاء في هذه الجملة لتكون الفعل قد فصل بينه وبين فاعله ، بالمفعول الذي هو قوله « الأخيط » .

الإيضاح (١ : ١٨٥) ، ديوان جرير (ص ٥١٢) .

(٢) تمامه :

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَا بُوْسَ الْجَهْلِ ضَرْأَ لَأَقْوَامِ

البيط ، والبيت للابنة الربيعة ، وقوله : يا بُوْسَ لَجَهْلٍ ، معناه : يا أباس الجهل على صاحبه وأضره به ، ومعنى خالوا بني عامر ، أي تاركوهم وقاصموهم ، والشاهد فيه قوله : قالت بنو عامر ، حيث أفث الفعل مع « بنو » لإغاثهم بالقبائل (سيبويه ١ : ٤٣٦) .

لأنه الحق بالقبائل ، ولا بقوله :

• فَبَيْكَا بَنَاتِي شَجَوْنُكُمْ وَرَزَوَجَتِي (١) •

لشبه هذا الجمع بجمع التكسير ، ومن حيث لم يكن على حدّ الواحد المنطوق به .

والمكسر من ذلك يجوز فيه الوجهان ، وكذلك ٤٨/ في المذكر ، نحو : [قام الهنود] (٢) ، وقامت الهنود ، وقام الرجال ، وقامت الرجال ، مثله .

وأجرى بعضهم مجراه جمع السلامة كذّاه . نحو : قامت الهندات ، وقام الهندات ، وقام الزيدون ، وقامت الزيدون .

والأول أوجه .

ويجوز حذف العلامة إذا أسند الفعل إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي مطلقاً ، نحو : نفعت الموعظة . ونفع الموعظة .

وكذلك التثنية والجمع .

والخلاف مع الفصل أحسن منه بلا فصل ، نحو : نفع اليوم الموعظة .

ولا تحذف إذا أسند الفعل إلى ضمير المؤنث مطلقاً ، نحو : إن منداً قامت . وإن الموعظة نفعت ، إلا في الضرورة ، فإنها تحذف مع ضمير المؤنث غير الحقيقي ، نحو :

(١) تمامه :

• والظاعنون إلى م تصدعوا •

الكامل ، وهو مجهول القائل ، والشاهد فيه : فَبَيْكَا بَنَاتِي ، حيث جاء الفعل بلا تأنيث ، والشجور : الحزن والحلم . وتصدعوا : تفرقوا . (حاشية الصبان على الأشموش : ٢ : ٥٤) .
(٢) نكلة يمتنعها السياق .

• ولا أرض أبقل إيقالهما (١) •

وعلاوة الثنية وعلامة الجمع يجوز إثباتها في شلوا نحو قوله :
يتلوموني في اشتراء النخيل أهل فكلهم ألوم (٢)
ونحو قوله :

ألفيتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا وافية (٣)

وهي لغة « أكلوني البراغيث » . وحذفها أفصح لخروج الضمائر عن أصلها من الاسم إلى الحرفية ، أو لما في ذلك من الإضمار قبل الذكر في غير موضعه ، إن جعل المرفوع بعدها بدلا . أو لما في ذلك من عدم جريان الثنية والجمع على طريقة الأفراد ، إن جعل المرفوع مبتدأ ، والفاعل مرتبته أن يلى الفعل ، ومرتبة المفعول آليته ، نحو قبلك : ضرب زيد عمرا ، ثم يجوز وقوع كل واحد منهما في موضع الآخر ، نحو : ضرب عمرا زيدا ، وقد / ٤٩ / يجب الأصل مرة والرفع أخرى .

(١) صدره : « فلا مزنة ودقت ودقها »

المتقارب . قاله عامر بن جوي بن الطائي . والشاهد فيه « أبقل » حيث ذكر الفاعل مع إسناده إلى « الأرض » ، وهي مؤنثة . والمزنة : السحابة ، ودق انظر : يلق ، إذا قطر ، ومنه سمي المطر : ودقا ، وأبقلت الأرض ، إذا خرج بقلها . (حاشية الصبان ٢ : ٥٣) .
(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت ، وهو من المتقارب . والشاهد فيه أن الشاعر أتى بضمير الجمع ثم أتى بالظاهر « فاعل » أتى فاعل « يلوموني » ، فأتى بالفعل علامة الجمع ، مع أنه صند إلى الظاهر ، و« اشتراء » مصدر مضاف إلى مفعوله وحذف فاعله . ويرى ، اشتراء التخييل ، بإضافة المصدر إلى فاعله ، ونصب « التخييل » ، مفعولا به ، « وكلهم » مبتدأ . وألوم ، يفتح الواو غير مهموز ، خيره ، وهو اسم تفضيل من ليم ، بإثناء للمفعول ، كقيل ، أي وكلهم أكثر ملومية . والهوم ، العذل ، ويرى : وكلهم يعذل . وقد نسب في مكان آخر لأحيحة بن الجلاح (مفتي اللبيب : ٥ ، ٤ ، ٤ ، الدور الموامع : ١ : ١٣٢) .
(٣) البيت لعمر بن مفضل . والشاهد فيه أنه وصل ألف الاثنين بالفعل في قوله « ألفيتا » مع كونه مستندا إلى المثني ، الذي هو قوله عيناك . (شرح ابن عقيل ٢ : ٨٢) .

وكل فاعل اتصل - بضمير يعود على المفعول ، نحو قوله تعالى :
(وَإِذْ ابْتَلَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ بِكَلِمَاتٍ) (١) ، وضرب زيدا أبوه ، ومقرون
بإلا دون المفعول ، نحو : ماضرب زيدا إلا عمرو ، أو في معنى المقرون
بإلا ، نحو : إنما ضرب زيدا عمرو ، واجب تأخيره .

وكل فاعل لاقربة تفصل بينه وبين المفعول ، لاقى اللفظ ولا في
المعنى ، واجب تقديمه ، نحو : ضرب موسى عيسى .

والقربة الفاصلة (٢) بينهما في اللفظ الإعراب فيهما ، أو في تابع من
توابعهما ، نحو : ضرب عمراً زيدا ، كما تقدم ، أو نحو : ضرب
موسى الفضل عيسى ، أو تأنيث الفعل لأحدهما ، إذا كان أحدهما مؤنثاً
والآخر مذكراً ، نحو : ضربت موسى سعدى .

والقربة الفاصلة بينهما في المعنى ، نحو : أكل (٣) كثرى موسى .

وإذا كان الفاعل مضمراً ليس متصلاً بإلا ، ولا مستنداً إليه وصفت جار
على غير من هو له إليه ، أو مصدر مضاف إلى المفعول به ، واجب تقديمه
نحو : ضربت زيدا .

والمتصل بإلا (٤) ، نحو : ماضرب زيدا إلا أنا .

والمستند إليه : مصدر مضاف إلى المفعول به ، نحو : عجبت من ضرب
زيد أنت .

(١) البقرة : ١٢٤ .

(٢) في الأصل : الفاعلة .

(٣) في الأصل : كل .

(٤) في الأصل : بالأصل ذلك .

والمسند إليه وصف جار على غير من هو له ، نحو : زيدٌ هند
ضاربها هو .

والإضافة والإضمار وترتيب المضمرات تأثير في هذا الباب .

وقد تقدم تأثير الإضافة والإضمار ، وأما ترتيب المضمرات ، فنحو :
ضربتني : وضربتك ، وضربك .

...

باب (١)

الموصلات الاسمية : الذى ، والى (٢) ، وأى ، بمعنى : الذى ،
 وأية ، بمعنى : نحو : اضرب أيهما قال ذلك ، وأيتن قالت ذلك ، وذا ،
 إذا كانت مع « ما » الاستفهامية وأريد بها معنى : الذى ، نحو : ماذا (٣)
 صنعت ؟ إذا كان ذلك بمعنى : ما الذى صنعت ؟ والآلى ، بمعنى : الذين ،
 كقوله :

• رأيت بنى عسى الآلى يخللونى (٤) •

ومن ، وما ، نحو : جاعنى من جاعك ، وذو الطائفة ، نحو قوله :

• ويترى ذو حفرت وذو طويت (٥) •

وقلنا فى هذه إنها موصلات اسمية ، وفرقنا بينها وبين الموصلات
 الحرفية ، التى بعد ، مع أن كل واحد من النوعين لامتضى للموصل فيه
 وحده ، وإنما له معنى مع غيره . وكل واحد من النوعين مع ما بعده
 اسم مفرد .

(١) الأصل : نوع من آخر .

(٢) فى الأصل : والى والى .

(٣) سقطت « ذا » من الأصل .

(٤) تامة :

• حل حدثان الدهر إذ يقلب •

وهو لمرة من عطاء النفس . والشاهد فيه أن « الآلى » يوزن ، الملى ، المشهور وقومها
 بمعنى الذى لقتله المذكورين . (الدرر الغامضة : ١ : ٧٥٤) .

(٥) البيت :

فإن الله ما أبى وجدى ويترى ذو حفرت وذو طويت

والشاهد فيه أن ذو الطائفة مبنية على الواو فى لغة أكثرهم . والحق ، من طويت البئر ،
 فلانها بالحجارة ، وهو لسان بن النحل الطائى . (الدرر الغامضة : ١ : ٥٩) .

فإذا كان الأمر كذلك فلأنما كانت هذه إسمية من النوعين .

وقيل فيها (١) : إنها اسم ، [مع بعدها] (٢) : لأنه (٣) ، لا معنى لها وحدها ، لما وجد فيها حكم ماله معنى وحده ، وهو عود الضمير إليها ، كما يعود على ماله معنى وحده .

وقيل فيها وحدها : إنها اسم : أى حكم لها ماهو اسم وحده ، إذ (٤) عاد الضمير عليها ، كما يعود عليه .

وبقى النوع الآخر على أصله من الحرفية ، إذ مالا يفهم له معنى إلا مع غيره . أصله أن يكون حرفاً ، إلا أن يحكم له بحكم غير الحرف .

ولكن قيل فيها : إنها مع ما بعدها اسم ، لوجود فاعلة ومفعولة / ٥١ ، وادخلا عليها حرف الجر ، وإنما تكون بمعنى المصدر الذى يسوغ فيه ذلك كله .

ولأنما تكون بمعنى المصدر مع ما بعدها ، ولم يقل فيها : اسم مع ما بعدها ، ولم يقل فيها : اسم وحدها .

وقيل فى النوع الآخر : إنه اسم وحده ، بأنه حكم بحكم ماهو اسم فى عود الضمير عليه .

ويُلحق بالموصولات الاسمية : الألف واللام ، بمعنى : الذى ، والى ، وليست فى الحقيقة منها ، ولو كانت منها لكان لها موضع من الإعراب . ولو كانت كذلك لبقى المنخفض والمنصوب والمرفوع فى قولك : جاء فى القائم ، ورأيت القائم ، ومرت بالقائم ، مُعْزَّيات

(١) الأصل : فيها وحدها .

(٢) تكملة يقتضيهما السياق .

(٣) الأصل : أنه .

(٤) الأصل : إذا .

بلا مُعَرَّب لها ، وذلك لا يجوز ، فما أدى إليه لا يجوز ، فالذى ينبغي
[هو له] (١) ، أن تكون : الألف واللام ، في ذلك ، حَرَفٌ تعريف لما
بعدها ، دخلت عليه لتُعَرِّفَهُ ، ويُعَرَّب ما بعدها بالعامل ، الداخِل (٢)
عليها ، إلا أنه حَسَنٌ ولايتها للعامل كونها بمعنى « الذى » ، و « الذى »
ليست بصفة تحضة ، فَحَسُنَتْ ولايتها للعمل .

فلذلك قال النحويون : إن الألف واللام بمعنى « الذى » والحقوها
بها وبسائر الأسماء الموصولات .

والحرفيات : أن ، الناصية للأسماء ، وأن ، وما ، وكى ،
المصليات . نحو : يُعْجِبُنِي أَنَّكَ تقوم ، وأن تقوم ، وما تصنع ،
أى : صنعتك ، [و] (٣) جئت لكى أتعلم ، أى للتعلم .

ولا بد لجميعها من صلة ، ولا تكون إلا جملة مُحتملة الصدق
والكذب ، إلا مع « أن » ، فإنها تكون غير محتملة لهذا (٤) ، نحو : أمرته
بأن قم ، في أضعف الرأيين ، وفي معنى جملة ، كذلك مع الألف واللام
خاصة ، غير متقدمة على [صلة] (٥) الموصول ولا شئاً منها ، نحو :
جاءنى الذى ضرب أبوه عمراً ، [و] (٦) لو قلت : عمراً جاعنى الذى ضرب
أبوه ، لم يجز ، وغير متصل بينهما وبين الموصول ، ولا بين أجزائها
بأحدها ، نحو : ضرب هنداً الذى ضرب أبوه عمراً ، ولو قلت في ذلك :
عمراً ضرب الذى هنداً ضرب أبوه عمراً ، أو ضرب الذى ضرب أبوه
هنداً عمرو ، لم يجز .

ولا بد من اشتمالها على ضمير يعود على الموصول ، ما لم يكن الموصول

(١) تكلة يقتضيا السياق .

(٢) الأصل : « والداخل » .

(٣) تكلة يقتضيا السياق .

(٤) في الأصل : « لها » .

حرفاً : فلا نقول (١) : الذى جاءنى قام زيد ، إلا أن نقول : إليه ،
أو تسيبه (٢) .

فإن كان الموصول حرفاً لم يعد منها إليه ضمير ، نحو : يُعجبني القائم
أبوه ، لأن الألف واللام في معنى « الذى » .

ولا يُقيد الموصول الاسمى المقصود إلا والصلة معلومة للسامع ،
أو في معنى ذلك .

ولا يُنجز عن الموصول ، ولا يُستثنى منه ، ولا يُكسب ، إلا بعد
استيفائه ما يطلب من ذلك ، نحو : الذى قام أبوه ذاهب ، وجاءنى الذين
قاموا إلا زيدا ، وجاءنى للذين قاموا أنفسهم .

ولا توصل « أن » إلا بالجملة الاسمية ، نحو : يُعجبني أن زيداً : قائم .

ولا توصل « أن » ولا « كى » إلا بالجملة الفعلية ، نحو : يُعجبني
أن يقوم زيد ، وجئت لكى أعلم .

وكذلك « ما » المصدرية في أحسن / ٥٢ / الرايين ، لأنها مع الفصل
بتأويل المصدر كأن وكى . وما جاء من قولهم : يعجبني ما أنت صانع ،
فليست [ما] (٣) فيه مصدرية ، إنما هي بمعنى « الذى » ، لأن « ما » هي مع الفعل
بتأويل المصدر ، [و] (٣) لا توصل بغير الجملة الفعلية ، مثل (٤) :
أن ، وكى .

[و] (٣) لا توصل الألف واللام إلا بالصفات ، وقد جاءت موصلة بالجملة
نادراً في قوله :

(١) الأصل : « لو قلت » .

(٢) كذلك في الأصل .

(٣) تكة يقتضها السياق .

(٤) في الأصل : « أصله » .

• من القوم الرسول الله منهم (١) •

وقوله :

يَقُولُ اَلْحَنَّا وَابْغَضَ الْعُجْمَ نَاطِقًا

إلى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجْدَعُ (٢)

وقوله :

وَبَسْتَخْرِجَ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَاتِهِ

وَمِنْ جُحْرٍ بِالشَّيْخَةِ الَّتِي تَقْصَعُ (٣)

وقوله :

(١) البيت :

من القوم الرسول الله منهم ثم دانت رقاب بني معد
الواقر . مجهول القائل ، والشاهد فيه حيث أتى بـ «ال» واللام الموصولة على صورة
الجملة الاسمية ، على وجه الشلوك . ودانت : ذلت وخضعت . وبني معد ، هم قريش وعاشم .
ومعد ، يفتح الميم ، هو ابن عدنان بن أدد بن هيصم بن نبت بن قيدار بن إسماعيل ابن إبراهيم ،
خليل الرحمن صلوات الله عليه . (حاشية الصبان : ١ : ١٦٥) .

(٢) هو من كلام ذي الخرق الطهوي ، والشاهد فيه أن « أَل » في « للبيدع » اسم
موصول دخل على صريح الفعل ، لمشابهة لاسم المفعول . والحنا : الفاحش من الكلام .
وابغض ، أفعل تفضيل من البغض ، والعجم : جمع أعجم ، أو عجماء ، والأعجم : الحيوان
الذي لا ينطق ، والأعجم من الإنسان : الذي في كلامه عجمة ، شبهه بالحيوان الأعجمي .
والبيدع : الذي تقطع أنفه أو أذنه أو يده أو شفته ، كل ذلك يقال .

(الإنصاف في مسائل الخلاف : ٩٧ ، ١٩٧ ، ٣٠٠ ، معجم البلدان : شيخه) .
(٣) هو من كلام ذي الخرق الطهوي أيضاً ، والشاهد فيه قوله اليتقصع ، فإنه أراد :
الذي يتقصع ، فوصل أَل الموصولة بالفعل المضارع ، وهو شاذ . واليربوع : دويبة تحفر
الأرض ، والنافقاء : جحر يحفره اليربوع ويستره ويظهر بجحر آخر غيره . وقوله : بالشيغة ،
هو بالحاء المعجمة : وملة بيضاء في بلاد بني أسد وحظلة . واليتقصع ، تقول : تقصع اليربوع
إذا دخل في قاصماته . والقاصمات : جحر آخر من جحر اليربوع .

(الإنصاف : ٩٧ ، ١٩٧ ، ٣٠٠ ، معجم البلدان : شيخه) .

مَا أَنْتَ بِالْحَكِيمِ الشَّرَفِي حُكُومَتُهُ

وَلَا الْأَصِيلُ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْحَدَلِ (١)

الذي ، والآذ ، لغات في «الذي» ، قال في التشديد :

وَلَيْسَ الْمَالُ فَاغْلَمَهُ بِمَالٍ وَإِنْ أَغْنَاكَ إِلَّا لِلَّذِي

تَسْأَلُ بِهِ الْعَلَاءَ وَتَصْطَفِيهِ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِهِ وَلِلْقَصِيِّ (٢)

وقال في الثانية :

الآذِ أَوْ شَاءَ لَكَ أَنْتَ بَرًّا أَوْ جَبَلًا أَصَمَّ مُشْمَخِيرًا (٣)

وقال في الثالثة :

• كَاللَّذِي تَزَيَّ زُبَيْةً فَاصْطَبِداً (٤) •

(١) البيت للفردق ، يهجو به أمرا بيا فضل جريرا عليه . والشاهد فيه وصل آل بالفعل

المضارع «الترضي» . (الدرر القوامع : ١ : ٦١) .

(٢) البيتان قائلهما مجهول . والشاهد فيما قوله : للذي ، حيث وردت هذه الكلمة

بذال مكسورة وياء مشددة مكسورة ، كسر هذه الياء كسرة بناء ، وليست الكسرة التي تقتضيها

اللام في الاسم للمعرب ، وذلك لأن الموصولات كلها مبنية لشبهها بالحرف شبهاً انتقارياً ،

وتشديد الياء في : الذي ، والتي ، لغة من لذت العرب . (الإنصاف : ٣٩٦) .

(٣) البيت من الرجز المشطور ، وهو مجهول القائل ، ويروى :

والذي لو شاء لكنت ضحراً أَوْ جَبَلًا أَصَمَّ مُشْمَخِرًا

والمعنى : هو الذي لو شاء أن تكون الدنيا كلها برا لكنت برا ، ولو شاء أن تكون كلها

جبلًا لكنت جبلًا ، والأصم ، بالصاد ، ويروى ، أصم . والأثم : العال المرتفع .

والمشخر : الباع الذاية في الارتفاع ، أو الراسخ . والشاهد فيه قوله «الذي» ، فقد وردت

الرؤية فيه بكسر الهمزة مع حذف الياء . (الإنصاف : ٣٩٦) .

(٤) قبله :

• فَنَظَلْتُ فِي شَرِّ مِنَ اللَّهِ كَيْدًا •

وهو لرؤية بن السجاج . وقيل : لرجل من هذيل . والشاهد فيه قوله «في شر من الله» .

وقوله «كالذي تزى» ، حيث وردت كلمة الله في الموضوعين محذوفة الياء ساكنة الذال . وتزى :

اتخذ زبية . والزبية ، بضم الزاي وسكون الياء : حفرة بعيدة النور تصنع لاصطياد السبع

إذا وقع فيها لم يسطع الخروج منها . (الإنصاف : ٣٩٦) .

وكذا قال الاغوينون ، ومن قال بقولهم من النحويين ، ويمكن أن يكون جميع ما استشهدوا به من ضرائر الفعل (١) ، فلا تثبت بذلك لغات. والثنية : اللذان ، رفعاً ، والذَين ، نصباً وجراً ، وتُحذف النون لطول الاسم بالصلة ، قال :

أَبْنَى كَلْبٍ إِنْ صَعَى اللَّذَانِ
قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَتَكَا الْأَغْلَالَا (٢)

واللغات في « التي » مثلها في « الذي » .

وفي جمع « الذي » : الذين / ٥٤ / رفعاً ونصباً وجراً ، لأنه مبني ، وبما قيل : النون ، رفعاً ، والذَين ، نصباً وجراً ، ليجري الجمع على طريقة الثنية ، وتُحذف النون أيضاً للطول ، فيقال الذي ، في الذَين ، ويمكن أن يكون فيه :

إِنْ الذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ
هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ (٣)

وفي جمع « التي » : اللاتي ، واللاتي ، واللات ، واللات . واللات ، واللاتي ، واللات ، واللات .

أي ، تكون :

موصولة ، نحو : امرؤ بأيتهم هو أفضل .

(١) لهما : « القول » .

(٢) من الكامل : وهو الأشغل ، من قصيدة يفخر فيها بقومه ويهجو جريراً . والشاهد فيه حذف النون من « الذين » تمقيطاً لطول الاسم بالصلة . (سيبويه : ١ : ٩٥) .

(٣) من قول أبيه بن ربيعة . والشاهد فيه حذف النون من « الذين » استخفافاً . والدليل على أنه أراد به الجمع قوله : دِمَاؤُهُمْ . ويجوز أن تكون « الذي » واحد يؤدي عن الجميع ، لإيهامه ، ويكون الفخير محمولا على المعنى فيجمع ، كما قال تعالى : (والذى جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون) . (سيبويه : ١ : ٩٦) .

وشرطاً ، نحو : (أيّ ما تدعو قلته الأسماء الحسنَى) (١) .

واستفهاماً ، نحو : أيهم جاءك ؟

ومنادى ، نحو : يا أيها الرجل . .

ووصفاً ، نحو : مروتُ برجلٍ رأى رجلاً .

ونكرةً موصوفةً ، نحو : بأى مُعجب لك .

ويمكن (٢) في المتوصلات الاسميّة في السّعة أن تحذف الفاء منها ، إذا كانت (٣) مبتدأ ، فتجىء موصولةً بأحد جزئى الجملة الاسميّة ، نحو قولك : مررت بالذى قائم ، وعليه قراءة من قرأ : (ما بعوضة) (٤) رفعاً ، إلا أن يكون هناك من الطّول ما يحسن الحذف قليلاً ، نحو : ما أنا بالذى قاتل لك سوءاً .

ويمكن أن تكون مثله قراءة من قرأ : (تماماً على الذى أحسن) (٥) ، لأن المقدّر هنا بمنزلة الملقوظ به ، ولولا ذلك لم يحز كونه بالألف واللام .

ولا يكرهون ما كرهوا من ذلك فى «أى» لافتقارها مع الصلة إلى الإضافة ، فحسن الحذف فى ذلك للطول ، إلا أنهم إذا فعلوا بها ، فالمعروف أن تبنى على / ٥٥ / الضم ، نحو قوله : (لنزعنّ من كلّ شيعةٍ أيهم أشدّ على الرّحمن عتياً) (٦) فى رأى سيّوبه ، وقد قرئ بالنصب ، والأول أشهر .

(١) الإسراء : ١١ .

(٢) فى الأصل : «ونكون» .

(٣) فى الأصل : «كان» .

(٤) البقرة : ٢٦ .

(٥) الأنعام : ١٥٤ .

(٦) مريم : ٦٩ .

وإذا أريد به المؤنث ألحقت (به) (١) التاء ، في غير الأشهر .

من ، تكون :

موصولة ، نحو : جاءني من جاءك .

وشرطاً ، نحو : من يكثر منى أكثر منه .

واستفهاماً ، نحو : من زيد ؟

ونكرة موصوفة ، نحو : مررت بمن مُعجب لك .

والصفة فيها وفي «أى» لازمة ، ويستحسن في صيغة [من] (٢) الطول عما يتصل بها .

ولا تزداد من عند البصريين ، وأجاز ذلك الكوفيون ، وأنشدوا ،

يا شاة من قنص لمن حلت له

حرمت على وليتها كم تحرم (٣)

وقول الآخر :

• والأثرون من عددًا • (٤)

ولا دليل فيها ، لاحتمال أن تكون «من» فيها نكرة موصوفة

بالمصدرية ، أو بالفعل الذي تاب المصدر متابته ، والزيادة إنما هي

للحروف ، و «من» لا تكون حرفاً ، فبطل مذهب الزيادة .

(١) تكلة يقتضيا السياق .

(٢) تكملة لا يستقيم بغيرها المعنى .

(٣) البيت لمنزلة بن شداد . والشاهد فيه مجيء «من» زائدة على مذهب الكوفيين

فمن دواه بمن دون : ما ، وهو خلاف المشهور . (معنى اليب : ٢ : ٥٤٥) .

(٤) البيت كاملاً :

آل الزبير سنام المجيد قد علمت ذاك القبائل والأثرون من عددًا

مجهول القبائل . والشاهد فيه زيادة «من» عند الكوفيين ، وهو شاذ ، لأنها اسم ،

والأسماء لا تزداد في الدور القوامع : ١ : ٧٠ : معنى اليب : ٢ : ٣٢٩) .

و « ما » ، اسمية وحرفية .

فالاسمية تكون :

موصولة ، نحو ، جاءني ما جاءك ، أى ، الذى جاءك .

وشرطية : نحو ، ما تفعل أفعل مثله .

واستفهامية ، نحو ، ما فعل زيد ؟

ونكرة موصوفة ، نحو : مررت بما أعجب لك .

ويستحسن فيها أيضا طول الصفة بما اتصل بها .

وغير موصوفة ، نحو : (فتعما هي) (١) ، أى : نعم هي .

وزاد « شيئا » بعضهم فيها ، أى تكون صفة ، كقولهم : شىء ما ،

ويمكن أن يكون / ٥٦ / معنى الوصف فهم (٢) فى هذا من الإبهام : فلا

تثبت « ما » ، هذا القسم ، « وما » زائدة فى ذلك .

والحرفية : مصدرية وغير مصدرية ، والمصدرية قد تقلعت .

وغير المصدرية ضربان :

نافعة ، والنافية ضربان :

عاملة ، وهى لغة أهل الحجاز ، نحو : (ما هذا بشرأ) (٣) (ما خير

أمهاتهم) (٤) .

وغير عاملة ، وهى لغة بنى نعيم ، نحو : ما زيد قائم .

والزائدة :

متغيرة لفظ . نحو : فلما يقوم زيد : وطالما كان كذا وكذا ، وكثر

ما فعل .

(١) البقرة : ٢٧١ .

(٢) فى الأصل : « فيهم » .

(٣) يوسف : ٢١ .

(٤) المجادلة : ٢ .

وتغير مغبرة ، نحو : (فيما رحمة من الله) (١) .
 وجائز معها الأمران ، نحو قوله : ألا ليتما هذا الحمام (٢) ، برقع
 الحمام ، وتنصبه .
 ولا يأتي على طريقة ما يشئ ويجمع من مفردات الموصولات إلا :
 الذي ، والى .
 ولا تلحق علامة التانيث منها إلا : أى في إحدى لقيتها ، وماعدا ذلك
 وعد « الألى » بمعنى : الذين ، فهو للمفرد والمثنى والجمع والمذكر المؤنث
 بلفظ واحد .

(١) آل عمران : ١٥٩ .

(٢) البيت

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حماتنا أو نصفه فقد
 من معلقة النابغة الذبياني . والشاهد فيه أن « ما » الزائدة إذا اتصلت بليت لم تخرجها
 عما استقر لها من الاختصاص بالجميل الإسمية ، وأن الأثر فيها مع الاتصال بما لإعمال في الإسم
 والخبر ، فيروى : الحمام ، بالنصب على الأعمال ، والرفع على الأعمال .
 (الإنصاف : ٢٨٠ ، حاشية الصبان : ١ : ٢٤٠)
 (م ١٢ - الشلويني)

باب

النعمة ، يجاء به للفرق بين المشتركين في الاسم ، كزيد العاقل ، ووبما
جئى به توكيدا : (كَنَفَخَة واحدة) (١) ، ووبما كان لمجرد المدح ، نحو :
(بسم الله الرحمن الرحيم) . أو الذم . نحو : فعل ذلك إبليس الدّعين ،
أو الترحم ، نحو : فعل ذلك فلان البائس .

إذا كان الاسم الذى كُنى بفلان عنه غير مشترك .

وسرطه أن يكون :

هو المنعوت ، نحو : مررت بزيد الظريف .

أو لشئ من صيبه ، نحو : مررت بزيد /هـ/ الظريف أبوه (٢) .

أو فى حكمه ، نحو : بزيد القرشى والتميمى ، لأنه فى معنى المنسرب
إلى قرىش وإلى تميم .

فأما قولهم فى « جاء هذا الرجل » ، فى أن الرجل ، فيه نعت ، فلأنما هو
من المجاز والتشبيه .

لا لأنه نعت على الحقيقة ، ووجه الشبه (٣) به أنه بيان لما قبله لا يجوز
فصله منه بشئ ، ولذلك متعوا فيه جميع المتبوع وتفريق التابع ، فى نحو
قولك : بهذين الطويل والقصير ، وأجازوه (٤) فى غيره ، نحو :
مررت برجلين مسام وكافر ، فأشبه هذا الذى بين المُبهم فى هذا النعت ، من

(١) الحاقه : ١٣ .

(٢) زيد فى الأصل : « ومشتقا نحو ما تقدم » .

(٣) فى الأصل : « شبه » . وما أثبتناه أنسب .

(٤) فى الأصل : « وأجازوه » . وما أثبتناه أنسب .

من جهة كونه بياناً لما قبله ، وهو معه كالشيء الواحد وتابعاً له ، كما كان
التعت بياناً لما قبله ، وهو معه كالشيء الواحد وتابعاً له ، .

ولا ينبغي أن يُتخال فيه ، إنه عطف بيان غير مشبه بالذمت ، لما
ذكرناه .

والنعت شرط رابع (١) ، وهو أن يكون مُطابقاً للمنعوت في ماله من
الإعراب ، وفي ماله من التعريف والتذكير ، فإن كان له شيء من سببه
زاد إلى ذلك مُطابقته له في الأفراد والتنثية أو الجمع ، والتأنيث والتذكير
في غالب الأمر .

ن . وقلت ذلك استظهاراً على ما منع فيه مانع ، من ذلك : الصفات : نحو
مررت برجل أفضل من ذلك ، وبرجلين أفضل من ذلك ، وبرجال أفضل
من ذلك .

فأما قولهم : امرأة حائض ، وقتيل ، وصبور ، وشكور ، ومعطار ،
ومذكار ، فليس من هذا ولكنه نعت غيره (٢) إلى الأصل / ٥٨ / لامرأة ،
بالحتم على معنى شخص أو إنسان ، فهو بذلك راجع إلى الأصل غير
خارج عنه .

والمشتق : ما بُني من المصدر ، كالظريف ، وما في معناه ، وهو
ما رادف ما بُني من المصدر وليس به ، كالتقريش ، والتميم ، لأنهما
مرادفان للمنسوب إلى قريش وإلى تميم ، وليسا بمتبنيين من المصدر ، كالعزو
إلى قريش وإلى تميم .

وعلمة التكررة ، إذا كان مفرداً ، قبوله الألف واللام ، كرجل ،

(١) في الأصل : « ثالث » . وما أثبتناه أحق ، فقد تقدمت شروط ثلاثة وهاذا رابعها .
(٢) « لعلها » يشير « أو كلمة بهذا المعنى » .

أو أداة تعني (١) ما لا يكون إلا (٢) نكرة ، نحو : مروت عن محسن لك ،
أى رجل محسن لك .

ولا يعترض على هذا بقولهم في « حارث » : الحارث ، لأن قولهم
« الحارث » لم ندخل فيه الألف واللام على « الحارث » المسمى ، هو علم ، لأن
المعرفة لا تُعرَف ، وإنما قولهم « الحارث » صفة غالبية في المتقدم ، فإذا
كان صفة ، فإنما دخلت الألف واللام على « حارث » صفة نكرة ، كما هي
في الصفات كلها ، لا على « حارث » العلم ، فإن كان مضافاً ، فيؤول :
ما أضيف إليه مباشرة أو بواسطة الألف واللام ، كغلام رجل ، وغلام
صاحب امرأة ، أو جواز جريه على النكرة ، كذلك ، وشبهك .

والمعارف من الأسماء خمسة أجناس :

المضممرات ، أو ما في حكمها ، نحو : يارجل ، لأن تعريف بالخطاب ،
والمبهمات ، والأغلام (٣) والداخل عليها الألف واللام ، وما هو في حكمه ،
وهو الموصولات ، لأنها إنما تتعرف بصلاتها .

ولابد أن تكون الصلة ٥٩ / معلومة للسامع ، كما تقدم ، فيما فيها
من تقدم المعرفة ، فلحقّت بالمعرفة بالألف واللام معنى والمضاف إلى شيء
من ذلك إضافة تخصيص ، كغلام زيد ، لإضافة تخفيف ، كحسن الوجه .

المضممر ، بالنسبة إلى التفسير ، خمسة أقسام :

مضممر تفسره المشاهدة ، كأننا ، وأنت .

(١) في الأصل : « منى » . وما أثبتناه أصح .

(٢) في الأصل : « لا » .

(٣) زيد هنا بعد قوله : « والأعلام » وقبل قوله « والداخل » « العبارة : « وما » :
أجمع وأكبح ، وما فيه لفظيهما في باب التوكيد » .

وَمُضْمَرٌ يَفْسَرُهُ مَا قَبْلَهُ بِوَجْهِ ، إِمَّا لَفْظاً وَمَعْنًى ، كضَرْبَ زَيْدٍ غَلَامَةً ،
وإِمَّا مَعْنًى دُونَ لَفْظٍ ، نَحْوُ : ضَرْبَ غَلَامَةٍ زَيْدًا ، وَإِمَّا لَفْظاً دُونَ مَعْنًى ،
نَحْوُ : ضَرْبَ زَيْدٍ أَبَوَهُ .

وَمُضْمَرٌ يَفْسَرُهُ مَا يُفْهَمُ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ ، نَحْوُ ، إِذَا كَانَ غَدَا فَاثْتَنَى ،
لأنَّ هَذَا الْكَلَامَ عِدَّةٌ . وَالْعِدَّةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى السَّلَامَةِ مِنَ الْآفَاتِ ، فَسِيَاقُ هَذَا
الْكَلَامِ فِي الْعِدَّةِ اقْتَضَى أَنَّ الْمَعْنَى ، إِذَا كَانَ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ مِنَ السَّلَامَةِ .

وَمُضْمَرٌ يَأْخُذُ شَبْهًا مِنْ هَذَا أَوْ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ ، نَحْوُ : مَنْ كَذَبَ كَانَ
شِرًّا لَهُ ، لِشَبْهِ هَذَا الَّذِي تَقْدِمُ مِنْ حَيْثُ لَا يَتَقَدَّمُ لَفْظُ الْكُذْبِ (١) ، الَّذِي
يَعُودُ الْضَمِيرُ الَّذِي فِي «كَانَ» عَلَيْهِ ، كَمَا لَمْ يَتَقَدَّمْ لَفْظُ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ مِنَ السَّلَامَةِ
فِي : إِذَا كَانَ غَدَاً : وَأَنْ مَا تَقْدَمُهُ مِنْ كُذْبٍ دَالٌ عَلَيْهِ ، كَمَا أَنَّ مَا تَقْدِمُ مِنْ
«مُقْتَضَى الْعِدَّةِ» دَالٌ عَلَى الْمُضْمَرِ فِي ، إِذَا كَانَ غَدَاً ، وَشَبْهُهُ بِالَّذِي قَبْلَهُ مِنْ
حَيْثُ كَانَ مُضْمَرًا عَائِدًا عَلَى مَا قَبْلَهُ ، كَمَا كَانَ الَّذِي قَبْلَهُ كَذَلِكَ .

وَمُضْمَرٌ يَفْسَرُهُ مَا بَعْدَهُ لَفْظاً وَمَعْنًى ، وَهُوَ مَحْفُوظٌ فِي مَوَاضِعِهِ الَّتِي
جَاءَ فِيهَا لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا ، وَذَلِكَ : .

ضَمِيرُ «شَأْنٍ» نَحْوُ ، (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) (٢) ، وَالْقِصَّةُ : نَحْوُ : (وَأَنهَا) /٦٠/
لَا تَعْمَى (الْأَبْصَارُ) (٣) .

وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ ، أَعْنَى مُشَاكَلَةُ الضَّمِيرِ مَفْسَرُهُ فِي التَّذْكِيرِ وَالنَّاتِبِ ،
وَبِجَوَازِ غَيْرِهِ .

وَالْمُضْمَرُ فِي ، نَعَمْ : وَبَشٍ ، نَحْوُ ، نَعَمْ رَجُلًا زَيْدًا ، وَبَشٍ رَجُلًا
عَمَرًا .

(١) فِي الْأَسْل : «الذَّم» ، وَهُوَ غَطٌّ مِنَ النَّاسِخِ .

(٢) الْإِعْلَامُ : ١ .

(٣) الْحَجَّ : ٤٦ .

والضاربي ، وقد يختلفان لفظاً بما يلزم أحدهما من نون الوقاية ، نحو : متى ، وتفمعني ، وسأني بيان ذلك بعد ، وهما في ٦٢ / الحقيقة متفقان ، لأن النون التي مع الياء ليست بضمير .

فتمحصل عدد الألفاظ المضمرات التي ذكرناها ، ثمانية وأربعون لفظاً ، وينضاف إليها ضمير الموث المخاطب ، الذي هو الياء ، في مثل : تفعلين ، فتدحين ، بضمائر الرفع المتصلة ، فتلك تسعة وأربعون لفظاً .

والمرفوع الموضع المنفصل يقع :

مبتدأ ، نحو : أنا قائم .

ونخبر مبتدأ ، نحو : القائم أنا .

واسم « ما » ، نحو : ما أنا قائماً .

ونخبر « إن » ، نحو : إن القائم أنا .

ولا يكون ناعلاً ، ولا مفعولاً لم يسم فاعله ، ولا اسم « كان » ، إلا بشرط الاقتران بإلا ، وإستناد مصدر أضيف إلى مفعول به ، أو صيغة جارية على غير من هي له ، نحو : ما قام إلا أنت ، وعجبت من ضرب عمرو أنت ، وهند زيد ضاربتة هي .

ويجيء (١) توكيداً على الضمائر المتصلة كلها ، منصوباً ومرفوعاً ، ومجروراً ، نحو : مررت بك أنت ، وقصدته هو ، وقمت أنا .

ويقع (٢) فاصلة ، نحو (تجدوه عنده الله هو خيراً) (٢) .

والمرفوع الموضع المتصل يتصل بالفعل الماضي ، نحو ما قدمناه .

وبالمضارع ، نحو : يقومون .

(١) يعني الضمير المرفوع الموضع المنفصل .

(٢) سورة المزمل : ٢٠ .

وبالصفة ، نحو : زيد قائم .

ويرتفع فاعلاً ومفعولاً لم يُسمَّ فاعله ، نحو : قمت ، وقصدت .

واسم « كان » ، نحو : كنت قائماً ،

ولا صورة له في الصفة ، نحو ما ذكرنا .

وكذلك إذا جرت الصفة على غير من هي له أبرز منها ، نحو :

هند زيد ضاربه هي .

ولا يجوز ستر المضمرة إلا في ضرورة / ٦٣ / الشعر ، نحو قوله في

بيت الحماسة :

يَجْرَانِ ثَنِيًّا خَيْرُهَا عَظْمُ جَارَةٍ (١) بصيراً بها لم تقدم عنهما مشاغله

والله في صورة في الماضي ، وقد تقدمت مثله ، إلا بمضمرة الواحد الغائب ،

نحو : فعل ، والواحدة الغائبة ، نحو : فعلت ، وله صورة في المضارع ،

نحو : يفعلان ، ويفعلون ، وما أشبهه ، إلا مضمرة المتكلم مطلقاً ، نحو :

أفعل ، ونفعل ، له ولو واحد معه ، وله ولأكثر من واحد ، ومضمرة

الواحد المخاطب مذكراً ، نحو : تقوم ، ومضمرة الغائب ، نحو : زيد

يقوم ، والغائبة ، نحو : هند تقوم ، والمنصوب المتصل بالفعل

الماضي ، نحو ما ذكرناه ، والمضارع ، نحو : يتفعل ، وبالصفة إذا

كان فيها الألف واللام ، نحو : الضاربة ، على خلاف في هذا الأخير ،

أمصوب حر أم مجرور ، والأظهر النصب ، والجروجه ضعيف .

ويتصل بأن ، نحو : أنك ، وأنه ، وكان ، نحو قوله في الحديث : « كُنْ

أبا شوشمة فكانه » ، وبأخواتها .

(١) كذا في شرح الحماسة للبرقي (١٠٤٩) . وفي شرح الحماسة للبرقي (٧٥: ٣) :

« جاره » . والبيت لزينة بنت الطائفة . والشاعرة فيه حذف المضمرة المرفوعة مع الصفة ، مع أنها

جرت على غير من هي له لضرورة الشعر ، وكان الأظهر إبرازه ، فيقول : مشاغله هو .

وينتصب مفعولاً به ، نحو : زيدا ضربته ، ومفعولاً مطلقاً ، نحو :
(فيهداهم اقتله) (١) فيمن كسر الحاء ، ومفعولاً فيه في المعنى ، إلا أنه شبه
بالمفعول به حُكماً . توسعاً ، نحو : في ليلة يحبها الطعام ، والوجه الأصلي :
يحب فيها .

واسم «إن» ، وخبر «كان» ، وقد تقدم مثلهما .

والمتفصل المنصوب يشارك في ذلك كله ، فالمفعول به ، نحو (إياك
نعبد) (٢) ، والمفعول المطلق ، نحو : الضرب الشديد ما ضربت / ٦٤ / زيدا
إلا إياه ، والمفعول فيه المشبه بالمفعول به حُكماً ، نحو : يوم الجمعة ما قصدت
زيداً إلا إياه ، وخبر «كان» ، نحو قوله .

لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن السهد والإنسان قد يتغير (٣)
إلا في اسم «إن» ، فإن المتفصل لا يشاركه ، وإنما يكون متصلاً
لا غير .

ويزيد المتفصل المنصوب على المتصل أنه ينتصب مفعولاً معه ، نحو :
زيد اختصم عمرو وإياه ، وخبر «ما» ، نحو : زيد ما القائم إياه ، ومستثنى ،
في حال الشعة ، نحو : زيد ضربت القوم إلا إياه .

وقد يكون المتصل كذلك في الضرورة ، نحو قوله :

وما نُبَالَى إذا ما كُنْستِ جارِتنا ألا يجاورنا إلّاكِ دَيَاوُ (٤)

(١) سورة الأنعام : ٩ .

(٢) فاتحة الكتاب .

(٣) البيت من الطويل . وهو لعمر بن عبد الله بن أبي ربيعة الخزومي ، والشاهد فيه قوله :
لئن كان إياه ، حيث جاء غير كان متصلاً . (حاشية الصبان على الأشموني : ١ : ١١٩) .
(٤) من البسيط ، مجهول القائل ، والشاهد فيه قوله : «إلاكِ» حيث أتى بالضمير متصلاً ،
والقياس المتصل ، وهو شاذ للضرورة . (حاشية الصبان : ١ : ١٠٩) .

والتصل المنصوب الموضع ، إن كان ياء المتكلم تلزمة نون الوقاية في الفعل الماضي ، نحو : تفعلني ، والمضارع ، الذي ليس رفعه بالنون ، نحو : يتفعلن .

وتلحق معه في الفعل المضارع المرفوع « النون » ، فيجوز الفك ، نحو : أتمداني ، والإدغام ، نحو : أتمدجوني ، فيمن شدد ، ولا تلزم ، نحو : (أتمدجوني) (١) ، فيمن خفف (٢) .

وتلحق معه في « إن » وأخواتها . ولا تلزم ، نحو : إنني ، وإني ، إلا أن « النون » تقل في « لعل » ، فلعل أكثر من « لعلني » ، ولا تطرح من « ليت » إلا في الضرورة ، نحو :

كسبية جابر إذ قال ليتي أصاديه وأقيد بعرض مالي (٣)

والمجروح كله متصل ، وقد تقدم .

وانصالة بالاسم ، نحو : غلامه ، وبحرف الجر ، نحو : به .

وتلحق نون الوقاية مع ياء المتكلم المجروح الموضع في الأشهر إذا اتصل بمن ، وعن ، وقط ، وقد ، ولدن ، نحو : مني ، وعني ، وقدني درهم ، وقطني هذا ، ولدني ، وقد جاء في الضرورة :

(١) سورة الأنعام : ٨٠ .

(٢) يريد : بتخفيف النون ، وهي قراءة نافع وابن عامر . (البحر المحيط : ٣ : ١٦٩) .

(٣) البيت من الوافر . وهو لزيد الخليل ، والشاهد فيه قوله : « ليتي » حيث جاء بدون

نون الوقاية لضرورة .

ومنية : مجرورة بالكاف ، ولكنها في محل نصب على أنها صفة لمصدر محذوف تقديره :

تمني مزيد تمناً تنى جابر ، وقد جاء مثل هذا البيت :

تمني مزيد زيدا فملاقي أخاثة إذا اختلف الموالي

(حاشية الصبان : ١ : ١٢٣ ؛ سيويه : ١ : ٣٨٦) .

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَاعْبُدْ كَسْنُ مِنْ قَبِيضٍ وَلَا قَيْسٍ مِنْ (١)
وَقَالَ آخِرُ :

قَدْ نَفِيَّ مِنْ نَصْرِ الْخَبِيْبِيْنَ قَدِي (٢)

وَحَبْرٌ بَعْضُهُمْ فِي الْحَاقِقِ بَلَدُنْ ، كَقِرَاءَةِ نَافِعِ (الْدِي) (٣) .
وَالَّذِي عَلَيْهِ سَبِيْهُ مَا تَقَدَّمَ ، فَقِرَاءَةُ نَافِعِ إِذْنُ مِمَّا جَاءَ فِي الْكَلَامِ مِنْ
الْفَرَائِغِ قَلِيلاً .

• • •

الْعَلَمُ ضَرْبَانِ :

١ - ضَرْبٌ لِلْفَرَقِ بَيْنِ الْأَشْخَاصِ ، نَحْوُ : زَيْدٌ - وَعُمَرُو .
وَضَرْبٌ لِلْفَرَقِ بَيْنِ الْأَجْنَاسِ ، نَحْوُ : أَسَامَةُ ، وَثَعَالَةُ .
فَالْأَوَّلُ فِيهَا يَعْنِي الْإِنْسَانَ : التَّفَرُّقَةُ بَيْنِ أَشْخَاصَةٍ ، لِمُخَالَطَتِهِ لَهُ
وَاحْتِيَاجِهِ إِلَيْهِ .

(١) الْيَتُّ مِنَ الْمَدِيدِ ، مَجْهُولُ الْقَائِلِ ، وَقَوْلُهُ « عَنْهُمْ » ، أَيُّ مِنَ الْقَوْمِ الْمَعْرُوفِينَ عَنْهُمْ ،
وَقَوْلُهُ : لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ ، أَيُّ مِنْ قَبِيْلَةِ قَيْسٍ ، وَهُوَ أَبُو قَبِيْلَةٍ مِنْ مِصْرَ ، وَهُوَ حِلَانٌ ، وَاسْمُهُ
الْيَاسُ بْنُ مِصْرَ بْنِ نَزَارٍ ، وَقَيْسٌ لَقَبُهُ . وَلَا قَيْسٌ ، أَيُّ وَلِيْسُ قَيْسٍ حَقٌّ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ : عَنِّي ،
وَمَعْنَى ، حَيْثُ تَرَكْتُهُمَا فَوْنُ الْوَقَايَةِ نَهْمُ رُوَّةٍ ، وَهُوَ شَاذٌ .
(٢) نَامَهُ :

• نَيْسُ الْأَمِيرِ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحَدِ •

وَالْيَتُّ لِحَمِيدِ الْأَرْقَطِ يُخَاطَبُ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ ، وَأَرَادَ بِالْخَبِيْبِيْنَ : خَبِيْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنَ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ ، وَأَبَاهُ عَبْدُ اللَّهِ ، وَكَانَ يَكْنَى بِأَبِي خَبِيْبٍ ، وَيُقَالُ
أَرَادَ بِهَا : عَبْدُ اللَّهِ وَأَخَاهُ مَصْبِيّاً ، ابْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ . وَالشَّحِيحُ : الْبَخِيلُ ، وَالْمُلْحَدُ :
الْحَائِثُ الْمَائِلُ مِنَ الْحَقِّ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ « عَدَنِي » يَعْنِي حَسْبِي ، حَيْثُ أَخُو فِيهِ النُّونُ تَشْبِيْهًا بِقَطْعِي ،
وَفِي قَوْلِهِ : « قَدِي » حَيْثُ أَخُو فِيهِ الْيَاءُ الْمَتَكَلِّمُ بِمَا فَوْنُ تَشْبِيْهًا لَهُ بِحَسْبِي .
(سَبِيْهُهُ : ١ : ٣٨٧ ؛ وَحَاشِيَةُ الصَّبَاحِ : ١ : ١٢٥ ؛ وَالْمَفْهُومُ : ١ : ١٤٧) .
(٣) سُورَةُ الْكَهْفِ : ٧٦ .

والثاني فيما لا يعنيه لإمعرفة جنسه لعدم المخالطة له والاحتياج إليه فيه .

وَيَنْقَسِمُ الشَّخْصِيُّ إِلَى :

مُفْرَدٌ ، نَحْوَمَا ذَكَرَهُ .

وَمُرَكَّبٌ .

وَالْمُرَكَّبُ إِلَى :

جُمْلَةٌ فِي الْأَصْلِ ، نَحْوُ تَأْبِطُ شَرَا (١) .

وغيرُ جُمْلَةٍ :

وغيرُ الجُمْلَةِ :

إِلَى مُضَافٍ ، وَمُضَافٍ إِلَيْهِ ، نَحْوُ : أَبِي بَكْرٍ ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ .

وَأَوَّلَى اسْمَيْنِ جُمْلَةً اسْمًا وَاحِدًا ، نَحْوُ : يَعْمَلُ بِكَ (٢) .

وَالْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ ، إِلَى كُنْيَةٍ وَغَيْرِ كُنْيَةٍ ، وَقَدْ مُثِّلَا .

وَيَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى مَنْقُولٍ وَمُرْتَجِلٍ .

وَالْمَنْقُولُ يَكُونُ :

مِنْ الْجِنْسِ الْعَيْنِيِّ ، نَحْوُ : أَسَدٌ ، اسْمُ رَجُلٍ .

وَمِنْ الْجِنْسِ غَيْرِ الْعَيْنِيِّ ، نَحْوُ : فَضْلٌ ، وَفَهْمٌ .

وَمِنْ الْمُنْتَقَلِ مِنَ الْجِنْسِ ، نَحْوُ : قَاسِمٌ ، اسْمُ رَجُلٍ .

(١) تَابِطُ شَرَا ، هُوَ ثَابِتٌ ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو زُهَيْرٍ ، بَنُ جَاهِرٍ بَنُ سُلَيْمَانَ بَنُ عَمَلٍ بَنُ زُهَيْرٍ .

ابن كعب بن حرب بن تميم بن سعد بن فهم بن عمرو بن قيس عيلان .

(جُمْلَةٌ مِنْ حَزَمٍ : ٢٣٢ ، وَالْأَغَانِي : ١٨ ، ٢٠٩ ، وَالشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ : ٢٧١ ، وَالْإِسْتِثْقَاءُ :

١٦٢ - ١٦٣) .

(٢) فِي الْأَصْلِ مِثَالٌ غَيْرٌ وَاضِحٌ ، وَقَدْ تَقَلَّتْ هَذَا الْمِثَالُ مِنْ نَسَخٍ شَرَحَ الْمَقْدَمَةُ الْبُزُولِي :

الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ .

والمُرْتَجَل : ما ليس له أصل في التكرات بلفظه ، وهو :
مقيس .

وغير /٦٦/ مقيس .

فالمقيس :

الم يخرج عن الأقيسة المطردة .

وغير المقيس :

ما خرج عنها :

وهو إما :

صحيح فيه ما يجب لإعلاله ، كريم ، ومدين ، وكورة ، وحياة .

أو مفكوك فيه ما يجب إدغامه ، كحبيب .

أو مفتوح فيه ما يجب كسره ، كوطى ، وموهب ، ومولدة .

وقد يكون العلم غير علم فى أصل وضعه ، ولكنه يصير علماً
بالقلبة .

فيلزمه أحد أمرين :

إما الألف واللام ، كالصنق ، والنجم ، فى الثريا ، أصلها

فالمعهود من النجوم ، أو ممن أصيب بالصاعقة ، واستعمل كذلك

فى الثريا ، وفى هذا المخصوص كثيراً حتى غلب عليها بحيث يُطلقان
فلا يفهم منها غيرها .

وأما الإضافة . كابن عمر ، وابن العباس ، ليسا فى الأصل لِمخصوص

من بنى عمر ، ولا من بنى العباس ، ولكن آتين ببنك وبين مخاطبك

فيه تعارف منهم ، واستعمل على ذلك ، فى عهدى الله : حتى غاب عليهما

بحيث يُطلقان فلا يفهم منهما غيرهما .

وقد تدخل الألف واللام في : العلم المنقول من الصفة ، والمصدر إذا قلر أنه يوصف به ، ولا تلزمه كالحارث ، والفضل [نعت] (١) .
تفنى به اسم المشار إليه ، نحو : هذا [الرجل] (٢) .

الألف واللام ضربان : جنسيان ، وعهديتان .

فالجنسيان : هما الداخلتان على الاسم لأن مَعْرِضَ الخير العلى معهود شخصي ، كقوله تعالى (إن الإنسان لفي خسر . إلا الذين آمنوا) (٣) .

والمهديتان : هما الداخلتان عليه في معرض الحوالة على معهود شخصي :

ذكرى ، كقولك : لقيت رجلاً فأكرمني الرجل .

أو عِلماً (٢) / ٦٧ / ، كقولك : لقيت الرجل ، فيمن بينك وبين لِمَخاطبك فيه تقدّم معرفة .

ويعرض في الجنسية الحضور ، نحو : قال هذا الرجل .

هذا قول بعضهم .

والأظهر : إنما هو مما أحيل به على معهود ذكرى ، لأن ما هي فيه هم ما قبله ، وفي العهدة الغلبة ، نحو : النجم ، وقد تقدم ، ولمح الصفة ، نحو : الحارث ، والفضل ، وقد تقدّم .

المضمّر لأُنبعت ، لأن مَقَسَّرَه يعينه (٤) ، وأصل النعت لرفع الاشتراك ، وغير مُشَبَّه به ، وإذا لم يصح رفع الاشتراك في المضمّر لم يكن ثمّ ما يُحمّل عليه النعت الذي ليس لرفع الاشتراك .

(١) تكله يقتضيه السياق .

٢ سور . العنبر : ٢٠ .

(٣) في الأصل : « أو علم » .

(٤) في الأصل : « يعينه » .

ولا يُنعت بالْمُضْمَر ، لأنه ليس مُشتقاً ولا في معناه وضعاً ، ضمير جامد كان أو ضميراً مشتقاً .

العَلَم ، لا يُنعت به لما لا يُنعت بالْمُضْمَر له ، ويُنعت بباقي المعارف غير المضمرة ، نحو : مررت بزيد هذا ، ومررت بزيد الظريف ، ومررت بزيد غلام عمرو ، وغلامك ، وغلام هذا ، وغلام الرجل .

المُبْهَم ، يُنعت بالألف واللام ، نحو : قام هذا الرجل ، وليس يُنعت في الحقيقة ، لأنه ليس بمشتق ولا في معناه ، وقد تقدم بيانه ، فإن اتفق أن يكون ما هما فيه مشتقاً لم يكن إلا مما يخص الجنس المتصود بوصفه ، أو بقرينة تقرر به ، نحو : مررت بهذا العاقل أو الكاتب . أو بهذا الطويل ، إن لم يكن هناك طويل من غير الجنس الذي قصد به .

وَيُنعت به العَلَم ، نحو : مررت بزيد هذا .

والمُضَافُ إلى المعرفة ، بشرط تتبع المعرفة للمعرفة ، نحو : مررت بغلامك هذا ، وبغلام / ٦٨ / زيد هذا ، وبغلام هذه هذا .

ذو الألف واللام ، يُنعت بمثله ، نحو : مررت بالرجل العاقل ، وبما أضيف إلى ما فيه الألف واللام خاصة ، نحو : مررت بالرجل صاحب المال .

وتنعت به المعارف كلها غير المضمرة ، نحو : مررت بزيد العاقل ، ومررت بهذا الرجل [العاقل] (١) ، ومررت بالرجل العاقل ، ومررت بصاحبك العاقل ، ومررت بصاحب هند العاقل ، وبصاحب هذه العاقل .

يُنعت بالمضاف إلى المعرفة بشرط تبع المعرفة للمعرفة ، نحو : مررت بصاحب زيد صاحبك ، ومررت بصاحبك بصاحب زيد ، ومررت

(١) تكملة يقتضها السياق .

بصاحب زيد صاحب هذا ، ومررت بصاحبك صاحب هذا ، ومررت بصاحب
زيد صاحب الرجل .

وُيُنْعَت المضاف إلى المعرفة أيضاً بالمبهم بذلك الشرط ، نحو ، مررت
بصاحبك هذا ، ومررت بصاحب زيد هذا ، وبما فيه الألف واللام ،
لأنه كله بذلك الشرط ، نحو ، مررت بصاحبة زيد الكريمة ، وبصاحبك
العاقل ، وبصاحب هذه العاقل ، وبصاحب المرأة الكريم .

وُيُنْعَت به كله العلم ، لأنه بذلك (١) الشرط أيضاً ، نحو ، مررت
بزيد صاحبك ، وصاحب عمرو ، وصاحب هذا ، وصاحب المال .

ويُنْعَت به أيضاً ما أُضِيفَ إلى المعرفة بذلك الشرط ، نحو : مررت
بصاحبك (٢) صاحبه ، وبصاحبك صاحب زيد ، وبصاحب زيد
صاحبك ، وبصاحب هذا صاحب هذه ، وبصاحب هذا صاحب / ٩٦ /
المال ، وبصاحب الرجل صاحب المال .

ويُنْعَت بالمضاف إلى المعرفة أيضاً ما فيه الألف واللام ، وبشرط
إضافته إلى ما فيه الألف واللام ، نحو : مررت بالرجل صاحب المال .

وشرط تبع المعرفة أن يكون التابع مساوياً للمتبوع في التعريف ،
أو دونه ، ولا يكون فوقه .

والمعارف في الترتيب : المضمَر ، ثم العلم ، ثم المبهم ، ثم المَعْرِف
بالألف واللام ، ثم ما أُضِيفَ إلى شيء فهو بمنزلة ، إلا المضاف إلى
المضمَر ، فإنه يُحِطُّ من مرتبة المضمَر إلى مرتبة العلم .

• • •

(١) في الأصل : « فلذلك » .

(٢) في الأصل : « لصاحبك » والسياق يقتضى ما أثبتناه .

مراتب المشار إليه على ثلاثة أقسام: الدنيا ، والقُصوى ، والوسطى :
الدنيا : [ذا] (١) ، للواحد المذكّر ، وتثنيته (٢) في الرفع . ذان ،
وفي النصب والبحر : ذين ، والجمع : أوّل ، بالقصر .

والوسطى : ذاك ، وهذا ، وتثنيتهما في الرفع : ذاك ، وهذان ،
وفي النصب والبحر : ذينك ، وهذين ، والجمع : هؤلاء ، بالقصر ،
وأولئك ، كذلك ، وأولاء ، بالمد من غير كاف في أحد وجهيه ،
وفي الآخر هو في الدنيا (٣) .

والقُصوى : ذاك ، وهناك ، وتثنيته في الرفع : ذاك ، بتشديد
النون في أحد وجهيه ، وفي الآخر هو في الوسطى ، أو : ذانك ،
بتخفيفها ، وفي النصب والبحر : ذينك ، بتشديد النون في أحد وجهيه ،
وفي الآخر هو في الوسطى ، وهذينك ، بتخفيفها ، والجمع : أولئك ،
وهؤلاء ، بالمد فيهما في أحد وجهيهما ، وفي الآخر هما في الوسطى ،
وأولئك ، وهؤلاء ، بالقصر فيهما / ٧٠ / .

والدنيا للواحدة : ذى ، وذو ، وذو ، وفي ، وتا .

ولا يشتى منها إلا « تا » .

وتثنيتهما في الرفع : تان (٤) ، وفي النصب والبحر : تين ، والجمع :
أولى ، بالقصر .

والوسطى : تيك ، وهاتى ، وتثنيتهما في الرفع : تانك ، أو : هاتان ،
وفي النصب والبحر : تينك ، أو هاتين ، والجمع : أولاك ، أو هؤلاء ، بالقصر
فيهما ، وأولاء ، بالمد من غير كاف في أحد وجهيه ، وفي الوجه الآخر ،
هو في الدنيا .

(١) تكلّة يقتضيهما السياق .

(٢) في الأصل : « أو تثنيته » ، تحريف .

(٣) ينى : أول ، بالقصر .

(٤) في الأصل : « ذان » ، تحريف .

والقصوى : تلك ، وتثنيها في الرفع : تانك : بتشديد النون في أحد وجهيه ، وفي الآخر هو في الوسطى ، أو هاتان ، بتخفيفها ، وفي النصب والبحر : تينك ، بتشديد النون في أحد وجهيه ، وفي الآخر هو في الوسطى ، أو هاتان ، بتخفيفها ، وبالجمع : أولئك ، وهؤلاء ، بالمد فيهما في أحد وجهيهما ، وهما في الآخر في الوسطى ، وأولئك . وهو بالقصر فيهما ، يخالف فيه مفرد المذكر مفرد المؤنث .

والأصل في هذا الترتيب أن تعلم أن الكاف واللام والهاء والألف زائدة على اسم الإشارة ، ففى كانت الإشارة باسمها مجردا ابتغى أن تكون للمرتبة الدنيا ، لأنها أقل ما يكون من اللفظ في هذا الباب ، إلا أن يكون في اسم الإشارة لثنتان إحداها أمد من الأخرى ، فربما حكم لذلك المد بحكم زيادة من الزوائد ، وربما لم يحكم .

وإن أضيف إلى اسم الإشارة من هذه الزوائد واحد ، أو ما حكم له بحكم الزائد : كان للمرتبة الوسطى ، لأنه في / ٧١ / الرتبة الثانية من اللفظ .

وإن أضيف إليها منها اثنتان كانت للمرتبة القصوى : لأنها في المرتبة الثالثة من اللفظ ، وليس بعدها رتبة ، ولذلك لا يجوز : هؤلاء ، ولا هؤلاءك ، فأما قولهم : هؤلاءك : فلأن المد قد لا يحكم له بحكم الزائد ، كما تقدم ، ولم : نقل : أولئك ، بالمد وزيادة اللام ، وكذلك : هؤلاءك ، لا يقال بالمد وزيادة اللام ، استغناء لتوالي الكسرتين ، وكذلك : ذان لك ، وذين لك ، وما كان مثلها .

باب

العطف : بيان وتسق :

فمعطف البيان هو الاسم الجارى على اسم قبله ببيته كما بينه النعت ، إلا أنه لا يكون نعتاً لما منع عدم الاشتقاق ، أو معناه فيه .

والمقصود من الاسمين : الأول .

والفرق بينه وبين البدل فى المعنى ما ذكرناه من معناه ، وفى اللفظ يقع على باب النداء ، نحو : يا عبد الله زيداً ، على العطف المبين ، ويا عبد الله زيداً ، بالضم ، على البدل ، وفى باب اسم الفاعل فى المعرف بالآلف واللام منه إذا جرى على المجرور به جامداً ، نحو : هذا الضارب الرجل محمد ، ومحمداً ، على اللفظ ، وعلى الموضع فى عطف البيان ، ومحمداً ، بالنصب على الموضع ، ليس إلا فى البدل .

وعطف النسق لا يكون إلا بالحروف ، منها : الواو ، والفاء ، وثم ، وحى .

وهذه الأربعة تُشترك بين الأول والثانى فى الإعراب والمعنى .

وتنفرد الواو بأنها لا تُعطى رتبة فى الفعل / ٧٢ / والمكانة ، وثم ، بالهلة ، ولا مهلة فى العاء . وتنفرد « حى » بأن ما بعدها لا يكون إلا جزاءً مما قبلها ، وفائتها أن ما بعدها حقيقياً غاية . أو عظيم كذلك ، أو ضعيف غاية ، أو قوى كذلك ، ترتبها الذى يُقيده .

ومنها : بل ، ولا بل ، وهما للإضراب عن الأول ، وقد تكون [بل] (١) بعد النفى ، إذا كانت بين مفردين ، بمعنى : لكن ، فى الإيجاب الثانى ، ولا يعطف بها حيثئذ فى الاستفهام والأمر ، كما لا تقع لكن ، فيه .

(١) تكله يقتضيه السياق .

ولا ، مع «ل» ، في الإيجاب نفى ، وفي الأمر نفى ، وفي النفي والتعنى تأكيد .

ومنها : لا ، وهي لنفي حكم الأول عن الثاني على معنى تأكيد إثبات الحكم للأول ، أو للنهي عن تعليق الحكم الذي علّق الأول (١) بالثاني ، ولا يُعطف بها إلا في الأمر والإيجاب .

ومنها : لكن ، وهي تقيض «لا» ، وهي على ضربين : عطفية ، وهي التي ذكرنا ، نحو : ما قام زيد لكن عمرو ، ولا تضرب زيدا لكن عمرا .

وهي مالم تقع بعدها جملة .
ولا تقع العطفية إلا بعد النفي أو النهي .

وتقع المخففة فيما تقع فيه العطفية من النوعين ، أو في ضدهما ، ألا ترى أنك تقول : قام زيد لكن عمرو غير قائم ، واضرب زيدا لكن عمراً لا تضربه .

ويلزم في اخففة ما يلزم في العاطفة من مضادة ما قبلها لما بعدها ، لفظاً ، نحو : قام زيد لكن عمرو لم يقم ، أو معنى دون لفظ ، نحو : انطلق زيد لكن عمرو مقم ، أو قام زيد لكن عمرو انطلق .

ومنها : وأم ، المتصلة ، وهي التي ما قبلها وما بعدها كلام واحد ، نحو : أريد قائم أم قاعد ؟ أو في حكمه ، نحو : أضرب زيدا أم تقتل عمراً ؟ [يكون (٢) ما قبلها معتمداً على همزة الاستفهام ، وقد تقدم ذلك في المثال .

(١) في الأصل : «بالأول» .

(٢) تكملة يستقيم بها الكلام .

وجوابها يتعين به أحد الشيتين المعادل بينهما، مفرداً (١) كان أو جملة،
نحو قولك : قائم ، في جواب من قال : أزيد قائم أم قاعد ؟ أو قولك :
قاعد ، ونحو قولك : اضرب زيداً ، في جواب من قال ، أنضرب زيداً
أم نشتم عمراً ؟ أو قولك : اشتم عمراً :

ولو قلت في جواب شيء من ذلك : نعم ، أو ، لا ، لم يكن جواباً
لها ، إلا أن « لا » منهما مجوز على وجه ، وهو أن يكون رداً لما بُنى عليه
استنهامه ، من كون أحد الشيتين جواباً (٢) لـ « أم » المتصلة : « نعم » لا وجه
لمجازها على جوازها لا ، ، على ذلك الوجه قول ذى الرمة :

فقلتُ لها لا إن أهلي بخيرة

بعد قول العجوز :

أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة (٣)

وقد غلط من قال : إن « لا » هنا جواباً لـ « أم » المتصلة .

فإن اختل فيها أحد الشرطين فهي منفصلة ، كقولك : أزيد في الدار
أم عمرو في السوق ؟ وقولك : هل تضرب زيداً أم تشتم عمراً ؟ وقوله

(١) في الأصل : « مفرداً » .

(٢) في الأصل : « لا » ، جواباً .

(٣) الأبيات :

تقول عجوز مدرجة مروحاً على بابها من عند أهل وفاديا
أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة أراك لها بالبصرة الصام ثلويما
فقلت لها إن أصل بخيرة لأكتبه لهننا جميعاً وماليا
وما كنت مذأبصرتي في خصومة أراجع فيها يا بنة القوم قاضيا
تراد بالمصر : البصرة ؛ وجيرة : جمع جار ؛ والأكثية : جمع كتيب .
(مضى اللبيب : ١ : ٤١ ، ٤٢ ؛ ديوان ذى الرمة : ٦٥٣ - ٦٥٤) .

تعالى : (تنزيل الكتاب لازيماً فيه من رب العالمين . أم يقولون افتراه) (١)
ومعناها معنى : بل ، وهمزة الاستفهام ، معاً ، وجوابها «نعم» أو «لا» .
ومنها : أو ، وإما ، كلتاهما لأحد الشيئين أو الأشياء ، وقد يكون
معناها (٢) غير الطلب : الشك ، أو الإيهام ، أو التنويع ، أو إرادة الأزمان
المختلفة .

فلشك كقولك : قام زيد أو عمرو ٢ إذ ترددت فيهما .

والإيهام (أثناء أمرنا ليلاً أو نهاراً) (٣) .

والتنويع كقولك : لا يخلو أن يكون كذا وكذا .

٧٤١ / وإرادة الأزمان المختلفة ، نحو : أكل كذا وكذا ، أي أكل
كذا في وقته وكذا في وقت آخر .

ويكون معناها في الطلب : التخيير والإباحة .

وقد يكون معناها في الوجهين التفصيل ، نحو قوله تعالى : (كُونُوا
هوداً أو نصارى) (٤) ، ونقول عليه : كانوا هوداً أو نصارى .

والفرق بينهما ، سوى ما تقدم ذكره من أن : «أو» عاطفة ، وإما :
ليست كذلك :

لزوم التكرار في «إما» وامتناعه في «أو» .

وأن الكلام مع «إما» لا يكون إلا مبنياً على ما لأجله جيء بها من
إرادة أحد الشيئين أو الأشياء ، و«أو» قد لا تكون كذلك .

(١) سورة السجدة : ٢ ، ٣ .

(٢) في الأصل : «معها» وهو محريف .

(٣) سورة يونس : ٢٤ .

(٤) سورة البقرة : ١٣٥ .

باب

التوكيد : تكرر بغير إحاطة ، وتكرر بإحاطة .

فالتكرير بغير إحاطة ضربان : تكرر لفظ ، وتكرر معنى .

فتكرر اللفظ : أن تُعيد على ما تقدم ، ويتبع الاسم والفعل والحمل والحرف ، نحو : الله الله ، وقام قام زيد ، ونعم نعم ، وقم قم .

وتكرر المعنى : أعينه ونفسه ، ويتبع الاسم المعرفة مطلقا ، أى متجزئا ، أو غير متجزئ ، نحو : جاء زيد نفسه وأعينه ، وجاء القوم أنفسهم وأعينهم .

وتكرر الإحاطة : يتبع الاسم المعرفة المتجزئ ، نحو : جاء القوم كلهم .

والتجزؤ بحسب العامل والمعمول ، ولذلك يجوز : رأيت زيدا كله ، ولا يجوز : جاء زيد كله ، لأن العامل هنا لا يجزئ الفرد وهناك تجزؤه .

وللواحد المذكر منها : كل ، وأجمع ، وأكثع ، وأبضع ، وأتبع . وللأثنين ، كلاهما ، فقط . ولا يجوز / ٧٥ / أجمعان ، ولا أكتعان ، ولا أبضعان ، ولا أبتعان ، عند المحققين ، استثناء عنه « بكلاهما » ، كما استثنى عن « وذوت » بركت .

وللجميع بشرط العقل : كلهم ، أجمعون ، أكتعون ، أبضعون ، أبتعون ، والواحدة : أجمعاء ، أكتعاء ، أبضاء ، أبتعاء . وللأثنين : كلتاها ، فقط ، ولا يجوز : جمعاوان ، ولا بضاوان ، ولا بتماوان .

وللجميع : كل ، جمع ، كُثع ، بُضِع ، بُنِع . وإن شئت كانت لفظ ما تجر به على جماعة المؤنث .

وللذكرين العُقلاء من الإحاطة كلَّفَظ ما تُجرِّيه على الواحدة من
المؤنث .

وحكم المذكور غير العاقل ، كحكم جمع المؤنث في الوجهين المتقدمين .
وفائدة تكرير اللفظ رفع توهم المتكلم أن السامع لم يسمع ما تكرر ،
أو رفع توهم السامع أن المتكلم تجاوز في كلامه ، فعلق الأمر بمن ليس
له في الحقيقة ، نحو قولك : قام الأمير ، أو وضع الأعم في موضع
الأخص ، بحو قولك : قام القوم القوم .

وفائدة تكرير المعنى من غير إحاطة توهم السامع أن المتكلم تجاوز
في كلامه فعلق الأمر بمن ليس له في الحقيقة ، نحو : قام القوم أنفسهم .
وفائدة تكرير الإحاطة رفع توهم السامع أن المتكلم وضع الأعم
في كلامه موضع الأخص ، نحو : القوم كلهم .

باب

يبدل الشيء من الشيء ، إن كان إياه ففيه ، :

بالنسبة إلى التعريف والتذكير /٧٦/ أربع مسائل : (إن للمشتق مفاضاً . حداثاً وأعناياً) (١) ، و (اهدنا السراط المستقيم . صراط الذين) (٢) ، و (كنسفاً بالناسية . ناصية) (٣) ، (وإنك كنتهدى إلى صراط مستقيم . صراط الله) (٤) .

وبالنسبة إلى الإظهار والإضمار كذلك المسائل المتقدمة كلها ، وقولك : زيد ضربته إياه ، وقولك : ضربت زيدا إياه ، ومحمداً ضربته أبا بكر .

وإن كان بعضه ، كذلك مسائل التصريف والتذكير فيه : أكلت الرغيف ثلثه ، أكلت رغيفاً ثلثاً منه ، أكلت رغيفاً ثلثيه . ومسائل الإضمار والإظهار هذه المتقدمة آنفاً ، وثلث الخبزة أكلتها إياه .

وفي جواز هذه المسألة نظراً واختلاف بين النحويين ، والأظهر عندي عدم الجواز ، إلا أن يسمع ، فإن البدل في تقدير تكرير العامل ، فكأنك قلت : الخبزة أكلتها ، ثم قلت : إياه أكلت ، وقولك : ثلث الخبزة أكلتها ، ممتنع ، لعدم العائد على المبتدأ ، فإن سُمع هذا من العرب فاه وجه ، وهو أن العامل المكرر قد حذف وأُنيب الأول متابه ، فروعى ما في البدء ، ولم يُرَاعَ ما كان .

والخبزة أكلتها ثلثها ، وثلث الخبزة أكلت الخبزة إياه ، وهذه

(١) النبا : ٣١ - ٣٢ ، وفيه إبدال نكرة من نكرة .

(٢) الفاتحة : ٦ - ٧ ، وفيه إبدال معرفة من معرفة .

(٣) الفلق : ١٥ - ١٦ ، وفيه إبدال نكرة من معرفة .

(٤) الشورى : ٥٢ - ٥٣ ، وفيه إبدال معرفة من نكرة .

الأخرى ينبغي ألا تجوز إلا في مواضع التفعيم وفي التعريف ، وإن كان ظاهر كلام سيويه يقتضي جوازه على الإطلاق ، ولكنه عني مُتَأَوَّل .

وإن كان مما يشتمل عليه المعنى فكذلك مسائل /٧٧/ التعريف والتذكير في : عَجِبْتُ من الجارية حسنها ، عَجِبْتُ من جارية حُسْنِ لها ، عَجِبْتُ من الجارية حُسْنِ لها ، عَجِبْتُ من جارية حُسْنِها .

و مسائل الإضمار والأظهار هذه المقدمة آنفاً ، و حسن الجارية عَجِبْتُ منها منه . وفي هذه ما في قولك : ثلث الخبزة أكلتها إياه ، والجارية عَجِبْتُ منها حسنها ، وحسن الجارية عَجِبْتُ من الجارية منه . وفي هذه في قولك : ثلث الخبزة أكلت الخبزة إياه ، إلا أن بدل المضمَر من المضمَر . والمضمَر من الظاهر ، فيما تبدل فيه بعض الأول أو مشتمل عليه الأول ، على من أجاز به بتكلف زيادة تبدل منه فيهما ، وقد كان الكلام غنياً عنه .

والمشتمل في بدل الاشتغال هو الخبر ، لأنه لا يُكْتَفَى فيه بالأول الذي سبق له الذكر من جهة المعنى ، وكذلك لا يجوز : ضربت زيداً عبده . فلا كنفاء بالأول ، وإن جاء خارجاً عن هذا كله ، فهو إما غلط ، وإما نسيان ، وإما بداء .

باب

الأفعال بالنسبة إلى التعدى، تنقسم قسمين : متعد، وغير متعد.

فغير المتعدى :

إما أفعال النفس التى لا تُلبس غيرها ، نحو : فرح ، واغم ، وما أشبه ذلك .

وإما أفعال الجسم التى لا تُلبس غيرها ، نحو : قام ، وقعد .

وإما أفعال الطبيعة والغريزة ، نحو : شجع ، وجبن ، وكرم ، وبخل .
والأبنية التى لا تنم إلا عبارة ٧٨/ عن هذه المعانى اللازمة : فعل ، فى الثلاثى ،
وقد تقدمت مثله ، وانفعل ، وتفاعل ، فى الخماسى ، نحو : انطلق ،
وتدحرج ، واحترق .

وافعل ، نحو : اطمانت ، واقتشعت ، وافعلت ، نحو : اسلقتى ،
افعلت ، نحو : احرنجم ، وافعل ، نحو : احماره السداسى .

المتعدى مانصب مفعولا به ، أو اقتضاه بواسطة ، إلا أن مانصب
مفعولا به ، يُقال فيه : متعد (١) مطلقاً ، وما اقتضاه بواسطة لا يُقال فيه
متعد مطلقاً ، وإنما يقال فيه : مقيد ، فيقال : متعد بحرف جر ،
ويُوصل ما لا ينصب المفعول به إليه بحرف جر ، نحو : ذهبت بزيد .
وأصل ما يصل بواسطة أن يلزم الوسطة ، إلا أن تحذف العرب شيئاً
فيحفظ ، نحو : مررت زيدا ، عن ابن الأعرابى ، وعليه يُنشد :

(١) فى الأصل : منه ، وهو تحريف .

تَمَرُونِ الدُّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامَكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامٌ (١)
وقد اطردها في .

« أن » ، نحو ، رَغِبْتَ أَنْ تَنْطَلِقَ ، أي : في أنك منطلق ،
وفي « أن » ، نحو ، رَغِبْتَ أَنْ تَنْطَلِقَ ، أي ، في أن تنطلق .

المتعدى ضربان :

متعدٍ إلى واحد ، نحو : ضرب زيدٌ عمرًا .

ومتعدٍ إلى أكثر .

فالمتعدى إلى أكثر ضربان : متعدٍ إلى اثنين ، ومتعدٍ إلى ثلاثة .

فالمتعدى إلى اثنين ضربان :

داخل على المبتدأ أو الخبر ، وما ليس كذلك .

وما ليس كذلك ضربان :

متعدٍ إلى مفعولين بنفسه ، نحو : أعطيت زيداً / ٧٩ / درهماً ،
وكسرت عمرًا ثوباً .

ومتعدٍ إلى واحد منها بنفسه ، وإلى الآخر بإسقاط حرف الجر ، نحو :
أمرت زيدا الخير ، واخترت زيدا الرجال .

فهذا الباب يجوز فيه الاختصار على أحد المفعولين ، ويمتنع الإلغاء
والتعليق . . .

(١) البيت بجزء من تصديده التي مطلعها :

مَنْ كَانَ الْخِيَامُ بَنَى طَلُوحَ سَقِيَتِ الْفَيْثُ أَيْتَهَا الْخِيَامُ

وقبل البيت المستشهد به :

أَقُولُ لِمَسْمُوحِي وَقَدْ ارْتَحَلْنَا وَدَمَعَ الْمَيِّينَ مِنْهُلَ مَجَامِ

والشاهد فيه حذف الجار مع إعمال الفعل ، وهو ضعيف . (شرح المفصل : ٨ : ٨) .

والداخل على المبتدأ والخبر: ظننت ، ما لم تكن تَهْتَسَةُ (١) ، وحسبت ،
وخلت ، مطافاً ، وعلمت ، ما لم تكن عرفاناً ، ورأيت ، ووجدت ،
بمعناها ، وزعمت الاعتقادية ، وصيرت ، وجعلت ، بمعناها .

فهذا الباب لا يجوز فيه الاختصار ، ويجوز الإلغاء والتعليق ، إلا في :
صيرت ، وجعلت ، ولا تُنْفِي مقدِّمة في الأمر العام ، ولا يجب التعليق إلا
بأن يدخل على المفعول حرف صدر ، كلام الابتداء ، أو أدوات الاستفهام ،
أو [ما] (٢) النافية ، نحو : علمت أزيد قائم ، وعلمت أزيد قائم أم عمرو ؟
وعلمت ما زيد قائم ، أو ما هو في حكم ذلك كقولك : علمت أيتهم قائم .

ويتنوب المصدر متاب الفعل في الإلغاء ، نحو ، زيد ظني منطلق ،
وزيد منطلق ظني ، ولا يتنوب منابه في الأعمال ، ولأجله يتشبع الجمع
بينهما في الإلغاء ، ويتحسن إن أضمر ، أو أشير إليه بتعذر حسن .

والمتعدّي إلى ثلاثة : أعلم ، المتعدية قبل النقل إلى اثنين ، وأرى ،
وأبنا ، ونبأ ، وأخبر ، وخبر ، وحدث ، الاتي بمعنى : أعلم ،
المذكورة .

وما عدا : أرى ، وأعلم ، ونبأ ، منها ، فيه نظر ، فإن المتأخرين
ذكروه معها ، راستشهدوا عليها بدليل في حدث منها ، محتمل أن يكون
الأم في ما قالوه وعلى غيره .

والأصل فيها / ٨ / التعدّي إلى واحد بنفسه ، وإلى اثنين أحدهما
بعن ، والآخر بالباء ، فلا سبيل إلى الخروج عنه إلا بقاطع ، وإلا كان
كذباً في اللغة .

(١) يعني بمعنى : اتهم اتهاماً .

(٢) تكله يقضيها السياق .

فهذه لا يجوز فيها الإلغاء أصلاً ولا التعليق ، إلا في « أرى » التي بمعنى :
أظن ، ولا الاختصار من المفعول الثاني والثالث على أحدهما .

وفي الاختصار على المفعول الأول منها خلاف ، والصحيح منعه ، وإنما
الاختصار على الثاني والثالث دون الأول فلا مانع يمنع منه .

باب

يتعدى الفعل أجمع بلا واسطة إلى المصغر ، وظرف الزمان مطلقاً ،
 وظرف المكان المبهم ، والمعدود منه ، لأن المختص منه لا يتعدى إليه ،
 لا تقول : قمت الدار ، ولا ضربت فلاناً الدار ، والحال ، والتميز ،
 نحو : امتلأ الإناء ماء ، وملأت الإناء ماء ، والمشبّه بالمفعول ، نحو :
 يوم الجمعة قمته ، ويوم الجمعة ضربته زيداً ، وبالواسطة إلى المفعول معه ،
 نحو : قام القوم زيداً ، وضربت زيداً عمراً ، والمستثنى ، نحو : قام القوم
 إلا زيداً ، وضربتهم إلا زيداً ، والمفعول له في الأصل ، نحو : جئت طمعاً ،
 وضربته أدباً ، على أصح الرأيين .

• • •

والمصدر غلى ثلاثة أقسام : مبهم ، ومعدود ، ومختص .

فالمبهم : النكرة غير الموصوفة ، ولا المضافة ، ولا المحدود بالهاء ،
 نحو : قمت قياماً .

والمعدود : ما فيه هاء التانيث ، نحو : قمت قومة .

والمختص : النكرة الموصوفة ، نحو : قمت قياماً سريعاً ، والمضافة ،
 نحو : ضربت ضرباً شديداً ، والمعرفة ، نحو : ضربت ضرباً / ٨١ /
 الشديداً .

المبهم ، لتوكيد الفعل ، والمختص لبيان نوعه ، والمعدود ، لعدد مرّاته .
 والاسم الذي يصحب الفعل لهذه المعاني ، مصدر في الأصل ،
 وغير مصدر .

فالمصدر ضربان :

مصدر يلاقيه في الاشتقاق والمعنى ، جاري عليه ، نحو : قمت قياماً ،

وغير جارٍ عليه ، كقوله تعالى (أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) (١) .
ومصدر لا يُلاقيه في الاشتقاق ويُلاقيه في المعنى ، نحو : آلبتُ
حِلْمَةً .

وغير المصدر :

إما : كُـل ، وبعض ، مُضافين إلى المصدر ، نحو : ضربته كُـلَّ
الضَّرب ، وضربه بعض الضرب .

وإما إسمٌ لنوع منه ، كرجع القهقري ، وقعد القرُفصاء ، واشتمل
الصماء (٢) .

وإما عَدَد له ، نحو : (فاجلدوهم ثمانين جلدة) (٣)

وإما وَصَف له ، نحو : ضربته أَيْ ضرب .

وإما مَوْصُوف به ، نحو : ضربته ذلك الضَّرب .

وإما مُضَاف إليه المصدر قصداً ، نحو : ضربته سوطاً ، أو
نقبياً (٤) .

• • •

ظرف الزمان ثلاث أقسام :

مُبْتَهَم ، ومَعْدُود ، ومُخْتَص .

فما كان منه جواباً لـ وكم ، فهو معدود ، والعمل فيه كله حقيقة
أو مجازاً ، نحو قولك : سَـيرت شهراً وشهرين ، وسَـيرت الدهر .

(١) سورة نوح : ١٦ .

(٢) الصماء : التي لا منفذ فيها . واشتمل الصماء ، وهو أن يرد الكساء من قبل يمينه على
يده اليسرى وعاتقه الأيسر ، ثم يرد من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن ، فيغطيها جميعاً .

(٣) سورة النور : آية ٤ .

(٤) في شرح الجزولية (ص : ٢٧٥) : « التقدير : ضربة سوط ، وضربة نقبيب » .
(م ١٤ - الشلوبي)

وما كان جواباً له « متى » فهو مختص ، وقد يكون العمل فيه كله
وفي بعضه نحو : سرت الحميس ، أو السيت .

وما عدا ما ذكر فهو مُبهم ، نحو : سرت وقتاً ، وحيناً .

ثم ظرف الزمان يكون مُتصرفاً منصرفاً ومقابلته ، ومُتصرفاً لا ينصرف
ومقابلته .

ومعنى / ٨٣ / التصرف : أن يستعمل غير منصوب (١) على أنه مفعول
فيه ، ولا اعتداد بحرف التحقير في : من بعدك .

وعدم التصرف ألا يوجد إلا منصوباً على أنه مفعول فيه . وما أخذ
بعضه السماع .

ومعنى الانصراف : دخول التنوين ، وما أخذ بعضه أيضاً كذلك (٢) :

فالأول : كيوم وليلة ، وهو الأصل ، ومقابلته : سحر ، معنى .

والثاني : بُكرة ، وغلوة ، على الإطلاق ، وإن كان بعضهم قد قال :
إله لا يكون كذلك إلا إذا أريد به وقت (٣) بعينه ، وليس كذلك .

ومقابلته : يكثر ، وسحراً ، وعشياً ، وعشاء ، ومساءً ، وغلوة ،
وضحى ، وما أشبهها من تكررات الأوقات ، إذا أريدت معينة ، سوى
ما تقدم ذكره .

ظرف المكان : مُبهم ، ومتعدد ، ومختص .

فالمبهم : ما كان لفظه غير مختص بمكان دون مكان ،

(١) يشرح المقدمة الجزئية : « معنى الصرف أن يستعمل غير ظرف » .

(الشرح الكبير : ٢٧٨) .

(٢) أنه : السماع .

(٣) في الأصل : « يقوم » .

والمختص : بالعكس .

والعدد : ما له مقدار من المسافة .

ولا يتعدى إلى المختص من هذا الباب ما تنصيه على أنه مفعول فيه :
ويشتمل ظرف المكان على : متمكن ، نحو : مكان ، وموضع ،
وغير متمكن ، نحو : هناك ، فلا اعتداد بحقيقته « من » ، كما تقدم
في « بعد » :

باب

الحال هو الاسم المنصوب ، الصالح في جواب من سأل «كيف» .

وأصلها أن تكون :

ذكره ، نحو : جاء زيد مسرعاً ، وقد تعرّف ، نحو : ادخلوا
الأول فالأول ، وهذا أكثره في : المصادر الموضوعة موضع الحال ، نحو ،
أرسلها العراك ، وطلبتَه جهداً .

والأسماء الموضوعة موضع ذلك ، نحو : مررت به وحده / ١٨٣ ،
ومررت بهم ثلاثهم .
وذلك كله يحفظ ولا يُقاس عليه .

ومشتقة ، نحو ما تقدم .

وقد تكون غير مُشتقة ، نحو : بيّنت له حسابه باباً باباً .
وهذا أيضاً محفوظ غير مقبوس عند قوم ، وكلامُ سيويه على
قياسه .

ووصفاً لمعرفة ، نحو ما تقدم .

وقد تكون خبر وصف ، ولكن مصلواً في موضع النصب ، نحو :
جاء زيد ركضاً .

وهذا أيضاً محفوظ ولا يُقاس عليه .

وقد يكون موصوفاً خبر معرفة ، قليلاً ، نحو : مررت بماء (١)
فعدة رجل (٢) ، ونحو : جاء راكباً رجل .
إلا أن هذا مع تأخر الموصوف أقيس .

(١) يريد : بئراً

(٢) أى طولها طول رجل قاعد .

وبعد كلام تام ، نحو ما تقدم .
وقد تكون بعد كلام في حكم التام ، وإن لم تكن ، لأن الأصل فيها
أن تكون بعد كلام تام ، نحو : ضربني زيدا قائماً ، لأن أصله : ضربني زيدا
إذا كان قائماً ، ونحو :

إنما المتيقن من يعيش كثيراً (١)

لأن الأصل : يعيش زيد كثيراً ، ثم دخل عليه ما جعله ناقصاً ،
العامل في الحال :

إذا فعل ،
أو اسم من الأسماء التي تعمل عمل الفعل ، فيجوز تقديمه على العامل
وتأخيره عنه ، نحو : جاء زيد مسرعاً زيد مسرعاً ، وجاء مسرعاً
زيد ، ومسرعاً جاء زيد .

وكذلك لو قلت : زيد جاء مسرعاً .
ولو قلت : مسرعاً زيد جاء ، وزيد مسرعاً جاء ، بلحاز ، إن لم يمنع
من ذلك مانع . والمانع (٢) من ذلك إذا كان مائة :

للالف واللام ، نحو : زيد الجاني مسرعاً .
أو «أن» ، نحو : يعجبني أن جاء زيد مسرعاً .
أو / ٨٤ / لا يصلح ، نحو : يعجبني قيام زيد مسرعاً .
أو يكون الحال الواو ، نحو : جاء زيد وهو قائم .
وهذا يمنع من من تقديم الحال على صاحبها مطلقاً :

(١) مجزؤه :

• كاسفاً باله قليل الرجاء •

مجهول القائل ، (شرح الأشعثوني : ١ : ٢٤٢) .

(٢) في الأصل : «نحو المانع» ،

وكذلك إن كان صاحب الحال مجروراً ، نحو : مررت بهند ضاحكة .

فإن كان العامل فيها غير ذلك ، مما فيه معنى للفعل ، ولا يعمل عمل الفعل ، فيما سوى الظروف والمجرور والحال ، فلا يجوز التقديم هناك على العامل ، نحو : في الدار زيد (١) جالساً ، وإن زيداً أمامك ضاحكاً .

بخلاف الظرف والمجرور ، فإنه يجوز تقديمه عليه ، نحو ، زيد في الدار يوم الجمعة ، وذلك ثوب كل يوم .

وتقع الجملة الاسمية والفعلية موقعها مشتملة على ضمير يعود على ذي الحال ، نحو : جاء زيد هو ضاحك ، وجاء زيد يضحك . وجاء زيد قد ضحك .

ويؤكد الارتباط في هذا النحو بالواو ، نحو ، جاء زيد وهو ضاحك ، وجاء زيد ضحك ، وقوله :

بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سلت (٢)
إلا في المضارع .

فإن خلت من الضمير لزمت الواو ، نحو : جاء زيد والشمس طالعة ، وجاء زيد وقد طلعت الشمس ، وجاء زيد ولم تطلع الشمس . ولا تخلو الفعلية من الضمير إذا كان فعلها مضارعاً ، إلا أن يكون فعلها ماضياً في المعنى ، نحو : جاء زيد ولم ينقص (٣) أحد . وأوقلت جاء زيد ويضحك عمرو لم يجر .

(١) في الأصل : « زيد » .

(٢) البيت للفرزدق . والشاهد فيه قوله : ولم يكثر القتلى ، فإن الواو هي واو الحال . ولم يشيموا - يوفهم ، أي لم يميئوها إلى قربها . وقيل : المراد : لم يلوها . (الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٦٧ ، ديوان الفرزدق : ١٣٩) .

(٣) في الأصل : « ينفس » .

وما جاء من قولهم [أقمت] (١)، وأصلك عينيه (٢)، ينبغي أن يتأول على إضمار
مبتدأ .

وإذا كان الفعل في ذلك كله ماضياً لفظاً ومعنى ، فلا بد / ٨٥ / معه من
« قد » ظاهرة ، نحو : ما تقدم ، أو مقدرة ، نحو قوله (أو جاءكم
حصرت صدورهم) (٣) .

(١) نكلة يقتضيا السياق .

(٢) في شرح مقنة الخزلية الصغير : « والتقدير : وأنا أصلك عينه » .

(٣) سورة النساء : ٩٠ .

باب

الابتداء : جعل الاسم أول الجملة معنى مستنداً إليه [الخبر] ، وبه يرتفع المبتدأ ، ويرتفع الخبر بالمبتدأ ، بشرط التعرية من العوامل اللفظية .
ويكون المبتدأ معرفة ونكرة .

فالمعرفة بلا شرط ، والنكرة بشرط

منها :

الاعتماد على حرف نفي أو استفهام ، أو ظرف أو مجرور معرفين ،
هما (١) ، الخبر ، نحو : ما رجل في الدار ، وأرجل في الدار؟ وفي
الدار رجل ، وأمامك إنسان .

ومنها : الاختصاص بأي وجه كان ، نحو (ولعبت مؤمن خير
مين مشرك) (٢) ، ورُجِّل خير من مُربّة (٣) ، وجُلوس في المسجد
خير من جلوس في السوق .

ومنها : العموم لفظاً ومعنى ، نحو : كل أحد يفعل هذا ، وقوله :
ثمرة خير من جرادة (٤) ، ورجل خير من امرأة .

ومنها : كون الكلام في معنى كلام آخر لا يخل بعناه كون الاسم
نكرة فيه ، نحو : شرُّ أهرّ ذا ناب (٥) وشيء ما جاء بك إلى

(١) في الأصل : « هي هو » .

(٢) سورة البقرة : ٢٢١ .

(٣) في الأصل : « امرأة » .

(٤) قول مأثور عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وهو : حلفي من مالك عن يحيى
ابن سعيد : أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب فسأله عن جرادات قتلها محرم ، فقال عمر لكمب :
تعال حتى تحكم ، فقال كمب : درهم . فقال عمر لكمب : إنك لتجد الدرهم ، ثمرة خير من جرادة
(كتاب الحج : ١ ، ١٦٦ ، مولاً مالك) .

(٥) في الأصل : « شرماً » . وفي سيبويه (١ : ١٦٦) . « وأما قوله : شيء ما جاء بك ،
يحق وإن لم يكن هل فعل مضارع ، لأن فيه مدحاً ما جاء بك إلا شيء » .

حجة (١) عُرقوب ، أى : ما أهر ذا نائب الاشر ، وما جاء بك الى حجة (٢) عرقوب الاشئ .

ومنها : أن يكون فى النكرة معنى الدعاء ، نحو قوله : أمت فى الحَجَر لافيك (٣) .

إلا أن هذا محفوظ .

رغبر المبتدأ مفرد ، وجملة :

فالمفرد ثلاثة أقسام :

قسم هو المبتدأ : ويتقسم قسمين : جامد ، نحو : هذا زيد ، ومشتق نحو : زيد قائم ، ويلزم ٨٦ / الضمير فى المشتق :

وقسم أقيم مقام شئ هو المبتدأ مبالغة فى التشبيه ، نحو : زيد الأسد شدة ، وزيد رهبر شيعراً .

وقد يكون معه (١) لافيه ضمير يعود على المبتدأ ، نحو : أبو يوسف أبو حنيفة شيخه ، وقد لا يكون .

وقسم معمول لما هو المبتدأ موقعه ، وهو الظرف والمجرور ، ويلزم فيه ضمير يعود على المبتدأ ، نحو : زيد أمامك ، وزيد فى الدار ، لأنه نائب مناب : كائن أو مستقر .

والجملة ، إما اسمية ، وإما فعلية ، وكلتاها لابد فيهما من ضمير : لفظاً ، نحو : زيد قائم أبوه ، وزيد أبوه قائم .

(١) كذا فى الأصل .

(٢) كذا فى الأصل .

(٣) قول مأثور عن العرب : أمت فى حجر لافيك ، معناه أوجاج فى حجر لافيك ، وجعله سيويه إخباراً عن بعض ، وقال الخليل : إنه غير مراد به الداء كأنهم قالوا : جعل الله فى حجر أمتنا لافيك . (سيويه : ١ : ١٦٦) .

(٤) فى الأصل : « ما » .

أونية ، نحو : زيد قام ، وزيد ضرب .
 أو ما يقوم مقام الضمير من إعادة لفظ المبتدأ ، نحو (الحاقة) ما الحاقة (١) ، و (القارعة ما القارعة (٢) .
 أو إشارة إليه ، نحو : (إنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا (٣) .
 أو عموم ، وذلك في باب : نعم ، وبش ، وحب ، نحو :
 نعم الرجل زيد ، وبش الرجل عمرو ، وحب الرجل زيد .
 إلا أن تكون الجملة في المعنى نفس المبتدأ .
 فلا تفتقر إلى شيء من ذلك ، نحو قوله : أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله (٤) . ونحو : (قل هو الله أحد) (٥) :
 وربما حذف الضمير للعلم به ، نحو قولهم : السَّمْنُ مَتَّوَانٌ بلسرهم ، أى منه .
 كما أنه يُحذف المبتدأ مرة ، والخبر أخرى ، للدلالة السياق عليه .
 فحذف المبتدأ ، نحو / ٨٧ / قوله : (لَا يَغْرَتُكَ تَقْلِبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْإِلَادَةِ مَتَاعٌ قَلِيلٌ) (٦) ، وكقوله : (قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار) (٧) :

(١) سورة الحاقة : ٢ ، ١ .

(٢) سورة القارعة : ٢ ، ١ .

(٣) الإسراء : ٣٦ .

(٤) حديث شريف : أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة ، وأفضل ما قلت أنا والنبيون

من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له . (كتاب الحج : ١ : ٤٢٢ ؛ الموطأ لمالك) .

(٥) سورة الإخلاص : ١ .

(٦) سورة آل عمران : ١٩٦ : ١٩٧ .

(٧) سورة الحج : ٧٢ .

وحذف الخبر ، كقولهم : لولا زيد لذهب عمرو ، لأنه في معنى قولك : لولا زيد موجود ، وإن لم تنطق به .

والمبتدأ مرتبته التقديم على خبره ، نحو : زيد قائم .
ثم قد يوضع في غير موضعه ، نحو : أتمى أنا ؟
وقد يلزم الأصل .

وقد يلزم الفرع لزوم الأصل إذا كان المبتدأ :
ضمير الشأن ، نحو : هو زيد قائم .

أو متضمناً معنى حرف له صدر الكلام ، نحو : من ذهب ؟
أو مضافاً إلى ما تضمنه ، نحو : غلام من ذهب ؟
أو كان الخبر محذوفاً والمبتدأ لا يلزم تأخيرُه عنه ، نحو : لولا زيد لذهب عمرو .

أو كان تقديم الخبر يرفع عنه لبساً بين معنيين ، نحو : أخوك زيد ، إذا أخبرت عن الأخ بزيد ، فلا يجوز تقديمه لأنه يلتبس بقولك : زيد أخوك ، إذا أخبرت بالأخ عن زيد ، وهما معنيان .
أو كان الخبر قد حكم له بحكم ما يجوز فيه التقديم ، نحو : الذي يأتيه فله درهم .

أو كان قد دخل عليه ما لا يتقدم في صدر (١) الكلام ، نحو : ما زيد إلا قائم ، لأنك لو قدمت الخبر هنا لجاءت «إلا» في صدر الجملة أصلاً .

ومنه ألزم تقديم المبتدأ إذا كان مشبهاً بالخبر ، نحو قولك : زيد عمرو ، إذا كان عمرو مشبهاً به ، فلا يجوز فيه التقديم لئلا يلتبس بأنه المشبه بزيد .
أو كان خبراً عنه بفعله ، نحو : زيد قام ، وزيد ضرب / ٨٨ .

(١) في الأصل : «صدر» .

وربما أجازوا تقديم الخبر في هذا ، إذا أظهرت صورة المضمرة في
الفعل ، نحو : قاما أخواك ، ضرباني أخواني (١) ، في أحد وجوهه ، لكنه قليل .
وقد يلزم إخراج الخبر عن أصله ، وذلك إن كان مفرداً فيه . معنى
الاستفهام ، نحو : أين زيد ؟ وكيف زيد ؟ وكان ظرفاً .

ولا مسوغ للابتداء بالنكرة إلا :

تقديمه عليها ، نحو : في الدار رجل .

أو كان المبتدأ هو « أن » المفتوحة وما تحملت فيه ، نحو : صحيح أنك
منطلق ، وعندى أنك ذاهب .

أو كان في المبتدأ ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو : على التمرة
مثلاً زيد .

أو كان الخبر محذوفاً والمبتدأ نكرة لا يتبدأ بها ، إلا أن يتقدمها ظرف
أو مجرور هو خبر لها ، نحو : مررت بثلاثة : رجل وامرأة وحمارة ،
إذا رفعتها على الابتداء .

(١) في الأصل : « ضربني يا أخواك . »

(٢) أي الخبر .

باب

إذا ذكر اسمٌ وذكر بعده فعلٌ، أو اسمٌ يعمل عمله، تناول ضميره ،
أو الملائس لضميره ، مرفوعاً ، كان تناوله ، بواسطة أو بغير واسطة ،
وَجِبَ الرفعُ بالابتداء في الاسم الأول ، نحو : زيدٌ قام ، وزيدٌ كَفَى به ،
وزيدٌ قام به أبوه ، وزيدٌ كَفَى بآبيه ، وكذلك : زيدٌ ضَرَبَ ، وزيدٌ
ذُهِبَ به ، وزيدٌ ضَرَبَ أخوه ، وزيدٌ ذُهِبَ بآبيه .

وإن تناول الضمير ، أو ملابسه ، على الوجهين المذكورين ،
منصوباً ، وحيل بين الاسم والفعل بحرف لا يعمل ما بعده فيما قبله ،
وذلك كأدوات الاستفهام أو أدوات الشرط ، أو كان التناول الضمير
نفسه ، لا يعمل فيها / ٨٩ / لذاته ، أو لعرضٍ عَرَضَ غير ما ذكر ، أو
وَجِبَ له ذلك ، وَجِبَ الرفع بالابتداء أيضاً ، كقولك : زيدٌ هل ضربته ؟
أو هل مررت به ؟ وزيدٌ هل ضربت أخاه ؟ أو هل مررت بآبيه ؟
وزيدٌ إن أكرمت أكرمك ، وإن أكرمت أباه أكرمك ، وزيدٌ
دَرَاكِه ، أو دَرَاكِه إياه ، وزيدٌ الذي ضربته ذاهب ، أو الذي
ضربت إياه .

وإن كان قبل الاسم حرفٌ لا يليه إلا الفعل ، فالتنصب ، كأن
زيداً ضربته ضربك ، أو لا زيداً ضربته .

وإن ارتفع فعل الفعل لا على الابتداء ، نحو رواية مَنْ رَوَى :

• لا تَجْزَعِي إنْ مَتْنَساً أَهْلَكَتَهُ (١) •

(١) حيزه :

• وإذا هلكت فمت ذلك عاجزعى •

وهو النمر بن تولب . والشاهد فيه نصب « متناً » بعد إن ، بإضمار فعل ، تقديره :
إن أهلكت متناً أهلكته ، ويجوز رفع « متنى » فيقال : إن متنى أهلكته ، على تقدير :
إن هلك متنى ، ولا بد من تقدير فعل له ، فاصب وإما رافع . (شرح المفصل : ١ : ٨٢) .

بالرفع ، والنصب هو الوجه ، وهذا قليل .

وإن كان قبل الاسم حرف ، هو أولى بأن يليه الفعل منه بأن يليه الاسم ، كالاستفهام ، أو « ما » ، أو « لا » النافيتين ، على خلاف في هذين نحو : أزيداً ضربته ؟ وما زيدا ضربته ، ولا زيدا أكرمه ، ولا عمراً أهنته .

وإن كان في الفعل معنى الطلب ، أمراً ، نحو : زيدا اضربه ، أو تنهياً ، نحو : زيدا لا تضربه ، أو عطيف على جملة فعلية ، نحو : قام زيد وعمراً ضربته ، ولم يكن هناك ما يوجب الرفع بالابتداء ، نحو : قام زيد وإذا عمرو يضربه بكراً ، أو يختار معه ، نحو : قام زيد وأما عمرو فضربه ، كان النصب أولى :

وبعضهم يسوي بين الرفع بالابتداء والنصب بإضمار فعل ، مع « ما » و « لا » النافيتين ، أو يقرب أحدهما من الآخر ، ويجوز في ذلك السوية والتقريب ، والتقريب أولى في ذلك من المساواة .

وإن عرئ / ٩٠ / من ذلك كله إلا أنه عطف على جملة ذات وجهين . ولم يكن هناك ما يوجب الرفع بالابتداء واختياره ، نحو : زيد ضربته وعمراً أكرمه ، استوى الرفع والنصب ، وكان ذلك بحسب ما يحمل عليه من الجملة الصغرى والكبرى .

وبعضهم يمنع الحمل على الجملة الصغرى في نحو هذا ، لأنه لا ضمير في الجملة المعطوفة عائد على « زيد » ، الذي الجملة الصغرى خبر عنه ، من أجل أن المعطوف عليه في معناه ، والأولى المعطوف عليها هنا خبر عن « زيد » ، فالثانية المعطوفة ينبغي أن تكون خبراً عنه ، ولا يصح كونها خبراً عنه إلا بضمير يكون فيها يعود عليه .

فعلى مذهب هؤلاء إنما كان مِثَالُ العطف على جُمْلَةِ ذات وتجهين ،
الذى يَسْتَوِي فيه الرِّفْعُ والنَّصْبُ : هندٌ أَمَرَتْها وزيدٌ ضَرَبَتْه عندها .
وهذا مذهبُ كَثِيرٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ ، والأولُ مذهبُ سيبويه ، وهو
الصَّحِيحُ .

وإنْ عُرِّيَ من ذلك كله كان الرِّفْعُ أَوَّلَى ، وجازَ النَّصْبُ ، نحو :
زيدٌ ضَرَبَتْهُ .

باب

الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، بالنسبة إلى تقديم الخبر عليها ، أقسام :

فكان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار ، قيسم .

وما زال ، وما بقي ، وما برح ، وما انفك ، قسم .

وليس ، قيسم .

ومادام ، قيسم .

« فكان » ، لاقران مضمون الجملة بالزمان الماضي .

واختلف فيها ، هل هي دالة على الحدوث مع الزمان « أو مجردة للدلالة على / ٩١ / الزمان .

والأظهر أنها مجردة ، والدليل على ذلك الأمر والنهي .

ولا يصح توجيهها إلا على الأحداث .

وربما دخلها معنى « صار » ، كقوله :

بَيْتُهُمْ قَفَرٌ وَالْمَطْيِيُّ كَانَهُ

قَطَا الْحَزَنُ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بِيَوْضِهَا (١)

ونجى زائدة ، كقوله :

(١) البيت لابن أحر ، ويزوي :

أَرْبَعُ صَبِيلَا وَالْمَطْيِيُّ كَانَهُ قَطَا الْحَزَنُ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بِيَوْضِهَا

والشاهد فيه : قد كانت ، حيث جاءت بمعنى : صارت . (شرح المفصل : ٧ : ١٠٢) .

سَراة بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي

على كَانِ الْمَسْوْمَةِ الْعِرَابِ (١)

وكقولهم : ولدت فاطمة بنت الخُرْشُبِ الْكُمْلَةَ « من بني عُبَيْس
لم يوجد كان مثلهم » وإن من أفضلهم كان زيد .

ومكتفية لحدث ، كقولهم : كان الشَّاءُ وكان المطرُ ، فتخرج
بهذا الوجه .

وخروج الزائدة من هذا الوجه ومن الوجه الذي قبله ، فيه خلاف .
أصبح ، وأمسى ، وأضحى (١) ، كل واحدة منها لاقران كون
مضمون الجملة بالزمان الذي يشاء كما في الحروف ، وهو الصَّباح ،
والمُسَيِّ (٢) ، والصُّحى .

وقد قيل : إن « أضحى » للضحى وللصَّباح معاً .

ويدخلها معنى « صار » كقوله :

أَصْبَحْتُ لَا أَمْلِكُ السَّلَاحَ وَلَا

أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِذْ نَقَرَا (٣)

وكقوله أيضاً :

ثُمَّ أَصْبَحُوا لَعِيبَ الدَّهْرِ بِهَمٍّ

وكذلك الدَّهْرُ حَالًا بَعْدَ حَالٍ (٤)

(١) مجهول القائل ، والشاهد فيه : على كَانِ الْمَسْوْمَةِ ، حيث جاءت « كان » زائدة
بين الجار والمجرور ، وسراة : جمع سار ، كقضاء وقضاة ، وتسامي ، أصله : تناسي ،
وهو من السمو ، والمسومة ، هي الخيل ، والعراب : الخيل العربية (شرح المفصل : ٧ : ٩٨) .

(٢) سقطت « أضحى » من الأصل .

(٣) بأنضم والكسر .

(٤) البيت ثربيع بن ضبع القزاري ، وهو أسد المعربين ، ويقال إنه ذيف على مائتي عام .
والشاهد فيه مجيء أصبحت بمعنى : صرت . (سيبويه : ١ : ٤٦) .

(١٥٢ - الشلويني)

وكقوله أيضاً /٩٢/ :

وكننت به أكننتي فامسيت كلما

كنيت به فاضت دموعي على تحري (١)

ونجى للدخول في الأزمنة المذكورة فتخرج ، كقولك للقوم :
أصبحتم كم تناون وأسيتم كم تعملون .

ظل ، لمصاحبة الصفة للمرصوف نهاره ، وبات ، ليلته .

ونجى « ظل » بمعنى : صار ، كقوله تعالى : (ظل وجهه
مُسوداً) (٢) ، و (فظننكم تفككهون) (٣) . كذا قالوا .

ومحتمل عندي أن تكون « ظل » في الايتين على باها ، لأن أكثر
نصرفاتهم وأخبارهم إنما هي في النهار ، فحري ذلك

ونجى « بات » مكثفة ، كعرس ، كقوله :

وبات وبات له ليلته (٤)

صار ، لانقلاب الشيء من حالة لم يكن عليها ، وأصلها بمعنى :

(١) البيت لعدي بن زيد العبادي ، والشاهد فيه بجى « أسمى » بمعنى : صار :

(الدور المومع : ١ : ٨٣) .

(٢) الشاهد فيه بجى « أسمى » بمعنى : صار .

(٣) سورة النحل : آية ٥٨ ؛ سورة الزخرف : آية ١٧ .

(٤) سورة الواقعة : ٦٥ .

(٥) هو من الوافر ، وتماهه :

• كليلته ذى العائر الأرمدة •

قاله امرؤ بن عائس ، بالنون ، الصحابي ، والبيت من قصيدة أولها :

تطاول ليلاك بالإتمد ونام الخسل ولم ترقد

والإتمد : موضع ، والخلل : الخلل عن النوم والأحزان ، والعائر : هو الذى تدمع

به العين . والشاهد فيه : « بات » حيث استعملها تامة (حاشية الصبان : ١ : ٢٣٦) .

انتقل ، فتعدت إلى تعدتها ، كقولك : صار زيد إلى حالة غني ، وكقولك : صار زيد إلى البادية ، أي انتقل إليها .

وما جاء بمعنى « صار » عميل عملتها ، وذلك ستة أفعال :

اثنان لا يخرجان عن موردتهما ، وهما : جاءت ، في قولهم : ما جاءت حاجتك ؟ وفعلت ، في قولهم : أرفف شفرته حتى قعدت كأنها حربة (١) .

والأربعة : عاد ، وآمن ، وغدا ، وراح .

ولا يمنع أن تكون : غدا . وراح ، من هذا الباب ، وإن لم يكونا بمعنى : صار ، لأنه لا فرق بين : غدا ، وراح ، وأصبح ، وأمسى ، وأضحى . إذ كان كل واحد منهما معناه الكون في الزمان الذي يشاركه في الحرف ، فكما أنك إذا / ٩٣ / قلت كان زيد في المساء ، أو الصباح ، أو الضحى ، أو الضحى ، لم يستقل دون خبره ، وإنما حدث أفعال هذا الباب ألا تستغنى بالاسم الذي بعدها عن الخبر .

كذا قل سيبويه ، فينبغي أن تكون : غدا ، وراح ، وإن لم يكن معناه : صار ، كأصبح ، وأمسى ، وأضحى ، وإن لم يكن معناها : صار ، لأن معناها كان في الغد والرواح ، كما أن معنى : أمسى ، وأصبح ، وأضحى ، كان في المساء ، والصباح ، والضحى ، والضحى .

ما زال ، وأخواتها ، لمصاحبة الصفة للموصوف مذ أمكن أن يكون قابلاً لها ، وتنفي ماضيه « ما » ، و« لم » ، وغير ماضيه « لا » ، و« لن » . ويجوز حذف « لا » معناها ومع غيرها إذا كانت جواباً لقسم .

وما دام ، لمصاحبة الصفة للموصوف في الحال ، و« ما » معها مصدرية ، لذلك نحتاج إلى ضمير في كونها كلاماً ، نحو لا أكلمه ، في قولك : لا أكلمه مادام زيد قائماً .

(١) شرح المفصل : (٧ : ٩٠) .

[ليس] (١) ، لانتهاء الصفة عن الموصوف في الحال ، إذا لم يتقيد الخبر
بزمان ، فإن تمسك (٢) بزمان أي زمان ، كانت نعتة ، كقولهم ، ليس
: خلقت الله مثلهم .

وأجاز سيويه : ما زيد ضربته ، حجازية ، بمعنى : ليس زيد ضربته .

وأجاز ابن السراج (٣) : ليس زيد يقوم غدا .
وهو على قياس ما أجاز سيويه من : ليس زيد ضربته .

فقسم «كان» يجوز فيه تقديم الخبر على العامل ، إن خلا من معنى
الاستفهام ، نحو قائماً كان زيد ، ما لم يمنع من ذلك مانع ، نحو : يعجبني
إن كان زيد قائماً . ويجب إن كان فيه (٤) ، /٩٤/ ، كقولك : كيف
كان زيد وأين كان زيد ؟

وإن كان المبتدأ معه ضمير يعود على شيء في الخبر وجب تقديم الخبر
وتوسطه ، نحو : على النمرة كان مثلها زيدا ، أو كأن على النمرة مثلها
زيد ، ولا يجوز : كان مثلها زيدا على النمرة ، لئلا يتقدم المضمرة على
الظاهر في غير الموضع الذي سُمح فيه بذلك .

وليس ، يجوز فيها مجيء في «كان» عند التقديم ، نحو : قائماً ليس
زيد ، ولا يتقدم خبرها عليها عند المتأخرين .

وما زال ، وأخواتها ، لا يتقدم خبرها عليها ، لمكان «ما» ، نحو : قائماً
ما زال زيد ، إلا عند ابن كيسان (٥) ، رحمه الله ، وليس يخالف في أن «كان»

(١) تكله لا يستقيم الكلام بدونها .

(٢) مر التعريف به .

(٣) أي : إن كان في الخبر معنى الاستفهام .

(٤) ابن كيسان ، هو : محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ، أبو الحسن النحوي ،

قيل أنه مات سنة ٣٢٠ هـ . (بغية الدعاة : ٧ : ١٩) .

إلى « صار » لا يتقدم خبرها على « ما » إذا نفيت بها (١) .
وما دام ، لا يتقدم خبرها عليها اتفاقاً ، لكونها صلة لـ « ما » ، نحو :
قائماً لا أكلمك مادام زيد ، ولا أكلمك قائماً مادام زيد .

وجواز توسط [الخبر] (٢) عام في جميعها ، نحو : كان قائماً زيد
وكذلك الباقي ، إلا ما منع فيه مانع ، نحو : كنت قائماً .

وكلها لا يكون اسمه مبتدأ فيه معنى شرط أو استفهام ، فلا نقول في قولك
« مَنْ زيد؟ متفهماً » : كان من زيد؟ ولا في قولك « من يكرمني أكرمه » :
كان من يكرمني أكرمه ، بالخزم ، على أن تكون « مَنْ » اسم « كان » ،
ولكن إن جعلتها مبتدأ ، وفي « كان » ضمير الزمر والشأن ، جاز ، فإن
أردت أن تكون « مَنْ » اسم « كان » أزلت منها معنى الشرط .
ورفعت / ٩٥ / الفاعلين ، « وَمَنْ » موصولة .

ولا تدخل على مبتدأ وخبره جملة لا تحمل الصديق والكذب ،
لخلاف معناه معناها ، نحو قولك : زيد هل ضربته ؟ أو : زيداً ضربته ؟
لا نقول : كان زيد هل ضربته ؟ ولا : كان زيد أضربته ؟ فإن وافقه
جاز ، كقوله :

• وَكُونِي بِالسُّكَّرِ ذَكْرِي (٣) •

ولا على المبتدأ الذي خبره مفرد فيه معنى الاستفهام سوى « كان »
إلى « صار » ، وفي حكمها : ما زال ، وأخواتها ، وليس ، فيحن
أجاز فيها تقديم الخبر عليها .

(١) عبارة القانون : « وليس يخالف في أن كان إلى صار لا يتقدم خبرها عليها
إلا إذا نفيت بها » .

(٢) تكملة يستقيم الكلام بها .

(٣) البيت مجهول القائل ، ونعناه :

• ودل دل ما جده صناع •

والشاهد فيه دخول « كان » على مبتدأ خبر عنه بجملة طلبية . (الدرر الواضحة : ٨٣) .

وما أوجه الالتباس بين معنيين من تقديم المبتدأ على الخبر لا يجب
في هذا الباب إن ظهر الإعراب في أحدهما ، نحو : كان موسى أخاك ،
لارتفاع الالتباس .

ولا بدخل على المبتدأ الخبر عنه بالماضي إلا ما يناقض (١) معناه
الماضي منها ، والمناقض « مادام » لما تقدم من معناها ، وما زال ،
وأخوانها ، لأنها تُعطى الحال الدائمة .

(١) في الأصل : « وما لا يناقض » . وما أثبت من القانون (ص : ٣٤) .

باب

الذى استحقته «إن» وأخواتها يشبهها بالأفعال المتعدية .
 أن رفعت أحدهم الاسمين اللذين كانا مبتدأ وخبراً ، ونصب الآخر .
 وإن حذف من مضعفها ، سوى «لعل» ، تنخفيفاً .
 وأن لحقها مع ضمير المتكلم نون الوقاية ، على نحو ما مضى مفصلاً .
 إلا أنه قدّم فيها وجوباً (١) ما أصله أن يتأخر في الفعل يتبعها ،
 على أن عملها غير متأصل .
 كل مبتدأ لا يكون سم «كان» لا يكون اسماً ٩٦/ ل «إن» ، وما أوهى
 خلاف هذا نحو قوله :

.. إن الرياسة لا تنصيبك للشيب (٢) .

مأول :

ولا تدخل أيضاً على المبتدأ الذى خبره مفرد فيه معنى الاستفهام ،
 نحو : أين زيد ؟

ولا يجوز تقديم الخبر فيها ولا توسطه ، بر ، بخلاف «كان» ، إلا أن
 يكون ظرفاً فيكون المتوسط .

وهذه الحروف إذا أدخلت عليها «ما» جاز فيها عند قوم من النحويين
 الإعمال ، والإلغاء أحسن ، والعمل عندهم في : «إن» ، وأن ، أضعف منه
 في أخواتها .

(١) في الأصل : « وجوباً من نصب » . وما أثبتنا من القانون (ص : ٣٤) .
 (٢) صدره :

• ولو أصابت لقالت وهي صادقة •

والبيت للجميح منقذ بن الطلاح الأسدي . وهو من البسيط . لا تنصبك : لا تنصبك .
 فهي وقع خبر الأن ، وفيه خلاف . (الخزائن البغدادي : ٤ : ٤٩٥ ، أمالي ابن الشجري : ١ :
 ٣٣٢ ، المفصلات ، ٢٤٤) .

وقصر ميبويه الإعمال في ذلك على موضع السماع ، وهو : ليت ،
نحو قوله :

∴ ألا ليتما هذا الحمام لنا (١) .

وكلها لا تدخل على أخبارها ، ولا على أحوالها المقصود بينهما وبين
أخبارها ، ولا على مفعول خبرها المتقدم عليه ، ولا على الفاصل (٢) بين
اسمها وخبرها ، اللام ، ، سوى « إن » ، نحو : إن زيدا لقائم ،
وإن في الدار لزيدا ، وإن زيدا لطعامك آكل ، وإن زيدا لهو الظريف .

و ندخل « اللام » على الخبر شرطان :

أن يبقى على أصله غير والٍ له « أن » ، نحو ما ذكر .

و ألا يكون فعلا ماضيا ، نحو : إن زيدا لقائم .

وعلى الاسم شرط واحد ، هو ألا يلي « إن » ، نحو ما ذكر .

وعلى مفعول الخبر شرطان :

الأ يلى « إن » ، فلا يجوز : إن ليتك زيدا واثق .

وأن يكون متقدما على عامله مع ذلك ، نحو : إن زيدا إليك واثق .

فإن قلت : إن زيدا آكل طعامك ، وإد زيدا واثق / ٩٧ / ليتك ،
لم يتجزأ .

واختلفوا في :

جواز : إن زيدا لتريك واثق . وإن زيدا لطعامك لا آكل .

(١) البيت :

قلت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

وهو من البسيط . قاله النابغة الذبياني ، والشاهد فيه ، ليتما هذا الحمام ، حيث يجوز إعمال

« ليت » بعد دخول « ما » الكافة وإعمالها . (حاشية العبدان : ١ : ٢٨٤) .

(٢) في الأصل : الفصل .

والعطف على الموضع ، في نحو : إن زيدا قائم وعمره .
والرفع في الابتداء وإضمار الخبر تنفرد به « إن » ، ولكن عند الجمهور .

ويشركها « أن » عند سيبويه .

وفي العطف على الموضع خلاف ، فالمشهور أنه يجوز بعد الخبر ، نحو ما مثل به ، ولا يجوز قبله ، نحو : إن زيدا وعمره ، وإنك وزيدا قائمان .

وقيل : إنه لا يجوز على الإطلاق ، وهو الصواب .

وقيل : إنه جائز على الإطلاق .

وقيل : إن ظهر الإعراب في المعطوف عليه فيجوز بعد الخبر ولا يجوز قبله ، كما تقدم ، وإن لم يظهر جاز مطلقاً ، نحو : إنك قائم وزيد ، وإنك وزيد قائمان .

وسمع سيبويه : إنك وزيد قائمان ، لكنه عنده شاذ .

وحكم العطف على المضمرة في أخبارها من مسائل باب العطف .

إن المذكورة ، التي خُففت وأُعملت ، فحكمها بحكم النقلة ، نحو : إن زيدا لقائم .

وحي خُففت وأُغيت وأُتيها أسماء فابتداءات ، ووجب إثبات اللام .

نحو : إن زيدا لقائم ، فرقاً بينها وبين النافية .

وكذلك جز حذفها في قراءة من قرأ : (وأخير دعواهم أن الحمد

لله رب العالمين) (١) إذ أمن الابس هناك .

(١) سورة يونس : ٨٠ .

وَفِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا

أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْنُفِي وَيَنْتَعِلُ (١)

رإد وليتها الأفعالُ فُصلَ بينها وبينها (٢) بحرف تنقيس ، أو نفى .
أو توثيق ، إن أمكن ذلك فيه ، وإلا لم يُفصل ، كقوله [نعمالي] : (وَأَنْ
ليس للإنسان إلا ما سعى) ، (٣) ، وكقولهم : أَمَا أَنْ جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا ،
فيمن فتنح ، وهذا في السعة .

وأما في الضرورة فيجوز ألا يفصل في موضع الإمكان ، كقوله :
فَلَكُمَا رَأَى أَنْ تَمُرَّ اللهُ مَالَهُ وَأَثَلَمَتْ جُودًا وَسَدَّ مَقَاقِرَهُ (٤)
وما بعدها ، إذا كانت ملغاة عنه ، من الأسماء والأفعال ، في موضع
خبرها ، واسمها محذوف لفظاً بوجود تقديرها .

هذا معنى الإلغاء / ٩٩ / عند الجمهور ، بخلاف المكسورة . فلأنها ملغاة
لفظاً وتقديرًا بحرف من حروف الابتداء . وأجاز سيويه أن تكون
المفتوحة ملغاة لفظاً وتقديرًا ، إذا خُففت كالمكسورة .

(١) قتله الأعشى بن ميمون . والشاهد فيه قوله : أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْنُفِي ، حيث
خففت « أَنْ » المفتوحة ، وقوله : « هَالِكٌ » ، خبر مقدم ، وكل ، مبتدأ مؤخر ، وكل ،
مضاف ، ومن مضاف إليه . ويحذف ، جملة لا محل لها من الإعراب صلة « مَنْ » . وتقدير الكلام :
أنه ، أي الحال والشأن كل من يحنى ويتنعل هالك ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر « أَنْ »
الخفيفة من القيقة . (الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٩٩) .

(٢) في الأصل : « وبين » .

(٣) سورة النجم : ٣٩ .

(٤) البيت لثابطة الدياني ، ويليه :

أَكْبَ عَلَى فَاسٍ يَحْدُ غَرَابِهَا مَذْكُورَةٌ مِنَ الْمَدَائِلِ بِاتَرِهِ

والشاهد فيه قوله : أَنْ تَمُرَّ اللهُ ، حيث لم يفصل بين « أَنْ » الخفيفة والفعل للضرورة ،
فإن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وتمر : فعل ماض ، ولفظ الجلالة : فاعل ،
ومال : مفعول به ثمر ، ومال : مضاف ، وضمير الفاعل مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضي
وراعله في محل رفع خبر « أَنْ » . (شرح ابن عقيل ١ : ٣٨٦) .

وفي «لعل» لغات : لعل ، عل ، لعن ، عن ، لأن ، أن .
 قل : . . . عل أن أتقدما (١)
 وقال أبو النجم :

∴ اغدُ لعنًا في الرّهان تُرسله (٢) ∴

وقال :

ألا يا صاحبي قفًا لعنًا نرى العرصات أو أثر الخيام (٣)
 وقال : . . . لا تُننا . تبكى الديار كما تبكى ابن حيدام (٤)
 وحكى : إلت السوق أنك تشتري لنا شبتا .
 والفرق بين «أن» الناصبة للفعل والناصبه للأسم المخففة ، أن المخففة

(١) البيت لتافع بن سعد الفتوى ، وهو :

ولست بطوام على الأمر بعدما يفوت ولكن على أن أتقدما

والشاهد فيه قوله : عل ، حيث جاء ساقط اللام الأولى التي في «لعل» ، وهي لغة .
 (الإنصاف : ١ : ٢١٩) .

(٢) البيت لأبي النجم المجل . والشاهد فيه : لعن ، على أنها لغة في : لعل .

(جميع الجوامع : ١ : ١٣٤) .

(٣) البيت مطلع قصيدة لفرزدق يمدح بها هشام بن عبد الملك ، ولكن روايتها في الديوان
 (ص : ٢٧٥) :

ألتهم عابجين بننا لعنا نرى العرصات أو أثر الخيام

وعابجين : مائلين : وأعرصات : جمع عرصة ، وهي وسط اندار ، أي الساحة .
 والشاهد فيه : «لعنا» وهي لغة في : لعل . (الإنصاف : ١ : ٢٢٥) .

(٤) تمامه :

هوجا على الطلل المحيسل لأننا تبكى الديار كما تبكى ابن حذام

والبيت لامرئ القيس ، هوجا : اعطفا وواحدكنا . والحيل : الذي أتى عليه حول فتير .
 وابن حذام : رجل ذكر الديار قبل امرئ القيس .

وبروى : ابن حذام ، وابن همام ، والشاهد فيه : لأننا ، لغة في : لعلنا .
 (الديوان : ١١٤) .

المذكورة لا يعمل فيها إلا في فعل تحقيق كـعَلِمْتُ ، وما في معناه (١) ، وأنها لا (٢) تنجى بعدها إلا جملة ابتدائية ، والناصب للفعل عكسها .

وتنجى « أن » :

تفسيرية كقولهم : أمرته أن قم ، إذا لم تُقدّر حذف الخبر .

وزائدة ، نحو قوله : (فامّا أن جاء البشير) (٣) ، وكقولهم : والله أن أو جئتني لأكرمك .

« وتنجى » « إن » : شرطية ، نحو : إن قام زيد قام عمرو .

ورائدة ، كقوله :

وما إن أرى عنك العماية تنجلي (٤)

وبمعنى : ما ، قوله تعالى : (فيما إن مكناكم فيه) (٥) .

لكن ، إذا خُفِضَتْ لم تعمل ، في المشهور .

وحكى عن يونس (٦) إعمالها .

إلا أني أراه في أصل كتاب ، وإنما هو عندي من حكاية الأستاذ ١٠٠

أبي زيد (٧) السهيلي ، عن ابن الرّمّك (٨) .

(١) زيد بعد هذه الكلمة : « والفعل الذي ذكرناه إذا وليها فعل بحسب ما تقدم » .

ولا معنى لهذه العبارة هنا .

(٢) سورة يوسف : ٩٦ :

(٣) الكلام عن « إن » هنا لابد أن يكون مسبقا بغيره ويبدو أن في المساق نقصا .

(٤) صدره :

« فقالت يا ابن الله لآك حيلة » .

والتمت لامرئ القيس من مملقته .

(٥) سورة الأحقاف : ٢٦ .

(٦) يونس بن حبيب القصبى بالولاء ، البصرى ، أبو عبد الرحمن ، ٩٠ - ١٨٢ هـ .

(البينة : ٢ : ٣١٥) .

(٧) عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبش بن سعدون بن رضاء بن فتوح

الإمام أبو زيد وأبو القاسم السهيلي الخنيسى الأندلسى المتأخرى الحافظ . (بغية الوعاة ، ٣ : ٨١٣ ، إنباء الرواة : ١٦٢) .

(٨) عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى أبو القاسم الأموى الإشبيلى النحوى

المعروف بابن الرّمّك ، سنة ٥٤١ هـ . (البغية : ٨٦) .

وكان السُّهيلي ، رحمه الله ، يقول أيضا : إنه لم يره هو في أصل كتاب ، ولكنه عنده من حكايته ، يعنى من حكاية ابن الرَّمَّال . وقد تقدّم حكمها في باب العطف .

كَأَنَّ ، تَخَفَّفَ فَتَعَمَّلَ وَتَكْفَى ، وَعَلَى الْإِعْمَالِ يُشْدَدُونَ : وَيَوْمَا تَوَافَيْنَا بَوَجْهِ مُقْسَمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وِرَاقِ السَّلَمِ (١)

و : كَأَنَّ وَرِيدَتِيهِ رِشَاءَ خُلْبِ (٢)

وَعَلَى الْإِلْغَاءِ قَوْلُهُ :

وَنَحَرٍ مُشْرِقٍ اللَّوْنِ كَأَنَّ ثَنِيَاءَهُ حَقَّانٍ (٢)

(١) البيت لابن صريم الشكري ، واسمه باعث ، وقيل : الأرقم بن علياء . والشاهد فيه رفع « ظبية » على الخبر وحذف الاسم مع تخفيف « كَأَنَّ » . والتقدير : كأنها ظبية . ويروى بنصب « ظبية » على أنها اسم « كَأَنَّ » على حذف الخبر ، أى كان مكانها ظبية . ويروى بجر ظبية على أن الأصل : كظبية . وزيدت « أَنْ » بين الكاف ومجرورها . (شرح المفصل : ٨ : ٣٨) .

(٢) نسب جماعة من النحاة هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٤ : ٢٥٦) وروى بيتين من الرجل المشطور ، أحدهما قبل البيت المستشهد به ، والآخر بعده . على هذا النحو :

وَمَعْدَ فُظْ خُلَيْظِ الْقَلْبِ

كَأَنَّ وَرِيدِيهِ رِشَاءَ خُلْبِ

غَادَرْتَهُ مَجْدَلَا كَالْكَلْبِ

والمعد : المتجاوز الحد في الظلم . والفُظْ : التلطيظ . وغلطيظ القلب : قاس لا راحة عنده . والوريدان ، مثني وزيد ، وهو عرق في الرقبة ، والرشاء : الحبل ، والخُلْبِ : البر ، والشاهد فيه قوله : كَأَنَّ وَرِيدِيهِ ، حيث خفف « كَأَنَّ » التي تدل على التثنية ، ثم أتى بعدها باسمها منصوبا ويحذفها مرفوعا ، كما كان وضعها وهي متعقلة . (الإنصاف : ١٢٥) .

(٢) هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم ينسبها إمامنا . والشاهد فيه تخفيف « كَأَنَّ » وحذف اسمها ورفع الاسم المذكور بعدها على أنه مبتدأ ، والجملة منه ومن خبره خبر كَأَنَّ . والتقدير : كأنه ثنياء حقان . (شرح المفصل : ٨ : ٨٢) .

ومعنى الإلغاء فيها كمنعاه في « أن » المفتوحة .
 وفي لبت ، لُغتان : أبت ، وهي الكُثْرَى ، وَلَوْتُ ، وهي القليلة .
 وهي عند الكوفيين تنصب ، وقد رها الفراء (١) يد « تمنيت » ، وليس قوله :
 • باليت أيام الصبا رَوَّاجعا (٢) • .
 بمُثَبَّت لذلك الاحتمال ، تنصبه على الحال وإضمام الخبر ، كأنه :
 باليت لنا أيام الصبا في هذا الحال .
 وقد (٣) جروا يد « لعل » ، ومنهم من يكسر لام الأخيرة ، على الأول ،
 وأنشدوا :
 لعلَّ الله يُمكنني عليها جَهَنكرا من زهير أو أسيرا (٤)
 وعل الثاني ، أنشدوا :
 فقلت أدعُ أخرى وارفع الصوت جَهرة
 لعلَّ أبى المغوار يَمُنك قَرِيب (٥)

(١) مرث ترجمته .
 (٢) من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلها . (سيبويه : ١ : ٢٨٤ ؛ الدرر اللوامع :
 ٣٣٢) .
 (٣) كأن حق هذا الكلام أن ينحى . بإثر الكلام على (لعل) . وقد مر .
 (٤) لم أيسر على قائله .
 (٥) هو من قول كعب بن سعد الفزاري . والشاهد فيه البحر بفتح . (الدرر اللوامع : ٣ : ٢٣)

باب

كلّ موضع هو المصدر الذي من معنى «أن» مع ما بعدها ، قد «أن» فيه مفتوحة .

وكل موضع هو الجملة ، فهي فيه مكسورة .
فلذلك كُسرت .

مبتدأة ، نحو : إن زيدا قائم .

وجواباً للقسم ، نحو : والله إن زيدا / ١٠١ / لقائم .

لأن هذين الموضعين لا يصلح فيهما مصدر ، وإنما هما الجممل .

وكذلك في الصلة ، نحو : أعطيت الذي إن شره خير من جيتد ما معك ، لأن صلة الذي لا تكون إلا بالجممل .

وكذلك إذا كان في خبرها «اللام» ، نحو : ظننت إن زيدا لقائم ، لأن هذه «اللام» وإن حقتها أن تدخل على المبتدأ والخبر ، فكان حق الكلام أن يكون : ظننت لأن زيدا قائم ، فـ «إن» هنا ، في موضع لا يصلح فيه إلا المبتدأ والخبر ، فأنبغى أن تُكسر ، ولم يُقرأوا الكلام على ذلك ، لئلا يجمعوا بين حرفين مؤكّدين ، فأخروا «اللام» إلى الخبر .

وكذلك بعد واو الحال ، نحو : جاء زيد وإنه يتفحك ، لأن واو الحال لا تدخل إلا على الجملة .

وكذلك بعد القول المجرد من معنى الظن ، نحو : قال زيد إن عمراً مُنطلق ، لأنه لا يصلح هنا : قال زيد انطلق عمرو ، لأنّ مقول القول لا يكون إلا من جنس الكلام ، والانطلاق ليس من جنسه ، وإنما الذي يصلح هنا الجملة ، تقول : قال زيد عمرو منطلق ، فلذلك كُسرت .

رفُتحت في نحو قولك : يعجبني أن زيدا قائم ، لأنها في موضع

الفاعل ، والفاعل لا يكون جملة ، فلا تصلح هنا الجملة ، لا تقول :
يعجبني زيدٌ قائمٌ ، ولكن المصدر ، فتقول : يُعجبني قيامُ زيد .
وكذلك تُفتح في قولك : عجب من أن زيدا قائم ، لأن حرف
الجر لا يدخل على الجملة ، فلا تقول . عجب من زيد قائم ، ولكن :
من قيام زيد .

وكذلك تُفتح في قولك : كرهت أن رد ١٠٢/١ قائم ، لأنك
لا تقول : كرهت زيدا قائم ، فإن مفعول كرهت ، لا يكون جملة ،
وإنما تقول : كرهت قيام زيد .

باب

الحروف التي يجزّ بها ، إمّا :

حرفُ فقط ، كمن ، وإلى ، وفي ، ورب ، والباء ، والتاء ،
والواو ، واللام في القسم وغيره ، ولولا ، من المضمر ، نحو : لولاك
لفعلت ، في رأى سيبويه .

والأخفش (١) يقول : لولا ، هنا ، غيرُ عاملة على أصلها ،
والكاف في موضع رفع على الابتداء ، والمرفوع بالابتداء من الضمائر
ينبغي أن يكون ضميرَ رفع منفصلاً ، فكان القياس أن يكون هذا :
لولا أنت ، كما قال تعالى : (لولا أنكم لَكُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) (٢) ، ولكنه وضع
ضميرَ الخفض موضع ضميرَ الرفع المنفصل ، كقولهم : ما أنت الغداة
كأنا .

وسيبويه يقول : لولا ، تخفض من المضمر خاصة ، وإن كانت
غيرَ رافعة مع الظاهر .

وقول سيبويه أكثر نظائر فهو أولى .

وحسبى ، وحاشى ، في نقل سيبويه .

ونقل غيره أنه سمع من يقول : اللهم اغفر لي ولن سمعنى حاشا
الشیطان وأبا الأصبع .

وهذا قليل ، والأكثر خلافه فلا اعتداد بما قلّ .

والكاف ، فإنها لا تكون إلا حرفاً جارّاً ، في رأى سيبويه .

(١) هو الأخفش الأوسط ، وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الجاشمی ، أخذ النحو من
سيبويه ، توفي سنة ٢١٥ هـ (بغية الوعاة : ١ : ٥٩٠ ، وإنباه الرواة : ٢ : ٣٦) .
(٢) سرور صبا : ٣١ .

وأبو الحسن (١) يميز كونها حرفاً واسماً ، وقول سيبويه أقيس ، لأنه لا يجعلها اسماً إلا في الضرورة ، كقوله :

• يَضْحَكُنْ عن كالبَرْدِ الْمُتَّهِمِ (٢) •

وإما حرفٌ مرةً وفعل / ١٠٣ / أخرى ، كخلا ، وعدا ، وحاشي ، ثلاثهما على نقل غير سيبويه .

وإما حرفٌ مرةً واسماً أخرى ، كمن وعلى ، باتفاق ، وككاف التشبيه - في رأى أبي الحسن - ومد ، ومنذ .

فومن ، تكون :

لابتداء الغاية ، نحو : خرجتُ من المسجد إلى الدار .

وللغاية كلها ، نحو : أخذته من ذلك الموضع .

وللتبعض ، نحو : أكلت من الرغيف .

ولتبيين الجنس في رأى ، وذلك قوله تعالى : (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) (٣) ويمكن أن تكون هذه للتبعض .

ويراد بالجنس الذي أمر باجتنابه منها عبادتها ، لاستعمالها فيما يُستفَع به .

وتزاد لتأكيد استغراق الجنس :

في الفاعل ، والمفعول ، في النفي : نحو : لا يَقُومُ مِنْ أَحَدٍ ، ولا تُضْرَبُ مِنْ أَحَدٍ .

وفيهما وفي المبتدأ ، في النفي وفي الاستفهام ، نحو : ما قام من أحد ،

(١) ينى : الأغفش .

(٢) صدره :

• يفض ثلاث لتاج حم •

وهو للمعاج . (المبنى : ٢ : ١٨ : شرح شواهد المبنى : ١٧٢) .

(٣) سورة الحج : ٢٠ .

وما ضربت من أحد ، وما في الدار من أحد ، في النفي ، ونحو :
هل قام من أحد ؟ وهل ضربت من أحد ؟ وهل في الدار من أحد ؟
وقد حكي بعضُ البغداديين : قد كان من مطر ، فزادها
في الإيجاب .

وهو عند البصريين ، غير الأنفُس ، مؤول : على أن هناك فاعلا
مضمرأ دلت عليه (كان) ، كأنه قال : كان كائن مطر ، ثم أضمر
(كائن) للدلالة (كان) عليه .

ومعنى الإبهام في هذا الفاعل المبالغة في تكبيره ، وهم إذا أرادوا
المبالغة في الكثير أبهوا ، كقوله تعالى : (فغشيهم من اليمِّ ما غشيهم) . (١)
وأشبهه / ١٠٤ / ذلك قوله :

• رُزينا من بنين ومن بنات •

أى : رُزينا مُرَزَوْا من بنين وبنات . والمقصود بإبهام « مرزوء »
ما قلناه من المبالغة في التكثير .

وكذلك المقصود في قوله تعالى : (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) (١) :
أى يغفر لكم من ذنوبكم ما لو كُشف عن كُتُبهِ الغِطاء لاستكثرتموه ،
لا كما قال من قال : إن « من » زائدة .

إلى ، تكون لانتهاء الغاية ، وقد يدخلها معنى « مع » ، في رأى .
وذلك نحو قوله تعالى : مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ (٢) . والصواب : أن
« إلى » على بابها ، والمعنى : من أنصارى مُضَيِّفِينَ أَنْفُسَهُمْ فِي نَصْرِي
إلى الله ، ثم حذف هذا المقدَّر للدلالة « إلى » عليه ، إذ كان من تمامه .

(١) الصف : ١٤ .

(٢) الأخفاف : ٣١ .

(٣) الصف : ١٤ .

في ، للدعاء ، وقد يدخلها معنى « على » ، في رأى ، وذلك في نحو قوله تعالى : (لأصْلَبْنَكُمْ فِي جُنُوعِ النَّخْلِ) (١) ، والصواب أن « في » على بابها ، لأن جُنُوعِ النَّخْلِ مكانٌ للمصْلُوب .

رُبَّ ، للتقليل ، ولا تعمل مباشرة في معرفة ، فأما عملها في المضمر المبهم المقسّر في واحد منصوب ، نحو : رَبُّهُ رَجُلًا لَقِيْتُ . وإنما جاز ، لأنّ العلة في تعريف ضمير النكرة إنما هي تقدّم النكرة عليه ، فيكون المضمر ، إذا تقدّمت النكرة بمنزلة عودتها ، فكما أنّها لو أعيدت لم تعد إلا معرفة ، كذلك إذا أضمرت ، ولم تعد ، لا يكون ضميرها إلا معرفة ، وهذا المعنى معلوم في : رَبُّهُ رَجُلًا ، وهو نكرة في المعنى ، فن زعم أنه معرفة فقد أخطأ .

ولا بواسطة إلا وهو مضاف إلى مضمر / ١٠٥ / يعود على ظاهر ، نكرة عملت فيه « رب » مباشرة ، نحو : رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ . ويكزّم في الظاهر من معمولها التثنية ، عند قوم ، نحو : رَبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتُ .

ولا تتعلق « رب » إلا بفعل متأخر عنها ، نحو ما تقدم ، ولا تقول : لَقِيْتُ رَبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ .

ومثي لحقتها « ما » ساغ أن تليها الجملتان : الاسمية والفعلية ، عند قوم ، وينشدون :

رُبَّمَا بِالْحَامِلِ الْمُوَثَّلِ فِيهِمْ وَعِنَّا جِيحُ بَيْتِنِ الْمِهَارِ (٢)

(١) الصف : ١٤ .

(٢) من الخفيف ، وقائله أبو دواد ، والجماع : الإبل ، لا واحد له من لفظه . والموثل : ما كان قنفة . والمناجيج : جمع عنجوج ، وهو الجمل الطويل العنق ، والمهادر : جمع مهر . والشاهد فيه دخول « ما » الكافة على « رب » فكفتها من العمل ودخلت على الجملة الاسمية ، وهو نادر . (حاشية الصبان : ٢ : ٢٣٠) .

ومصوبه لا يؤاها إلا الجملة الفعلية ، وهي عنده من حروف
الأفعال ، كقد ، وسوف ، فالذى أنشأه عنده مما يختص بالضرائر .
ولا يكون الفعل معها ماضياً معنئ ، وقد تقدم بعض ذلك ،
فأما قوله :

فإن أهليك قربة فتى سيبكى

علل مهذب رخص البنان (١)

فلأنه قد يصدق عنده ذلك ، وكأنه قال : قرب فتى تحققت أنه
سيبكى على .

وكثيراً ما يحذف الفعل الذى تتعلق به «وب» ، لأنها أكثر
ما تكون جواباً ، يقول القائل : هل لقيت رجلاً ؟ فيقال فى الجواب :
رب رجلاً صالحاً لقيت ، لتقدم ذكره فى السؤال .

الباء ، للإلصاق ، نحو : مررت بزيد ، وبصاحبها :

الاختلاط ، نحو : خضت الماء بـرجلى .

والتبعض ، نحو : عاكفت بالبيت .

والاستعانة ، نحو : كتبت بالقلم .

والمصاحبة ، نحو : خرج زيد بشيابه .

والظرفية ، نحو : زيد / ١٠٦ / بالبصرة .

(١) البيت من قول جندب بن مالك ، يقال : إنه كان شجاعاً فتاكاً أغار على حامل
الحجاج بإمامة فأرسل الحجاج إلى حامله يأمره بالاجتهاد فى طلبه وإرساله إليه ، فلما ظفر به
حامل الحجاج أرسله إليه مكبلاً ، فقال له الحجاج ، إنا قاذفون بك إلى أسد عاقر صار فإن هو
قتلك كفانا مرنك وإن قتلته علينا سبيلك ، فقال قصيدة طويلة منها هذا البيت . ثم أمر الحجاج
بأسد حات نجاء به فأجيب ثلاث أيام وأرسل إلى جندب ويده اليمنى مغلولة إلى عنقه وأعطى سيفاً ،
والحجاج وجلساءه فى منظره لم ، فلما نظر إليه الأسد زار زارة شديدة وأقبل عليه ، فلما صار
منه حل قدر ربح ، وثب وثبة شديدة فلقاها جندب بالسيف فضره ، فخر الأسد قتيلاً ،
فكبر الحجاج ومن معه وأحسن جالزته . (المصنوع : ١ : ١٢١) .

على أحد التأويلين فيه ، وهو أن يكون المعنى : فتمكنها شيء . يستطيع :
اللام ، تكون للملك حقيقة ، نحو : المال لزيد ، ومجازاً ، نحو :
إنما أنا لك .

ومن المجاز كونها :
للاستحقاق ، نحو : السرج للدابة .
وللتخصيص ، نحو : أخ لزيد .
ولتعجب ، نحو : فيالك من ليل .
ولا تكون في القسم إلا له ، نحو : والله لأفعلن .
والتاء ، والواو ، ومن ، ثلاثها لا تجر إلا في القسم ، بشرط ظهور
الاسم المجرور ، وعدم الفعل ، وتجرّد القسم من معنى السؤال .
إلا أن (التاء) لا تدخل إلا على اسم الله عز وجل ، هذا اللفظ في
الأعراف .

وحكى الأخفش دُخولاً على (الرب) ، وبمعكسها ، على الأشهر (١)
(في) دخولها على (الرب) (٢) : (٢) (٢) / ١٠٧ .

وحق ، نجي بمعنى « إلى » ، وبمعنى « كى » .
فإذا كانت بمعنى « كى » لم يكن المتجرور بعدها إلا في تأويل الاسم ،
ولا يظهر فيه « أن » ، ولا يكون اسماً صريحاً ، وهى إحدى المتصّب
بعدها الفعل ، نحو : كلمته حتى يأمر لى بشئ .

= فلا قطع آيت اللعن فيها فتمكنها بشئ يستطيع
وهو لرجل من تميم سأل بعض الملوك فرساً له : فأنشد أبياتاً من بينها بيت الشاهد .
والشاهد فيه قوله : بشئ ، حيث جاءت الجاء زائدة . (معنى اللبيب ١ : ١١١ ، شرح شواهد
المفنى : ١١٦) .
(١) الأصل : « فيه » ، ولا يستقيم بها الكلام .
(٢) نكته يقتضها السياق (أنظر القانون : ٥٦) .

وإذا كانت بمعنى « إلى » جَرَّت الاسم الصريح : نحو : (سَلَامٌ هـى حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) (١) .

وَجَرَّت أيضاً الذى فى تأويل الاسم ، غير ظاهرة فيه ، أن هـ ، نحو : سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْمَدِينَةَ ، بمعنى : إلى أن دخلت .

وهى إذا كانت كذلك كانت أيضاً إحدى المُتَنَصِّبِ بعدها الفعل ، ولا تظهر هناك أيضاً « أن هـ » ، ولا الاسم الصريح .

ولا تَجُرُّ حَتَّى « المُضْمَرُ أصلاً » .

وما بعدها ، إنه ذُكِرَ على معنى التعظيم والتحقير ، داخل فيما قبلها ، ولا بد ، نحو : جاءنى القومُ حَتَّى زَيْدٌ ، وإلا كانت كـ « إلى هـ » ، نحو : شَرِبْتُ الشِّقَّةَ (٢) حَتَّى طَارَتْهَا ، وَصُمْتُ نَهَارِي حَتَّى اللَّيْلِ .

عن ، و على : تكونان حرقين واسمين (٣) .

وكذلك كاف التشبيه ، على حسب ما قدّمناه من الخلاف فيه (٤) ، ومن أجاز فيها الوجهين . فالأغلبُ الأجود عنده ألا تكون فى صلة الموصول إلا حرفاً ، نحو قولهم : مررت بالذى كَزَيْدٌ ، وإذا كانت زائدة لم تكن إلا حرفاً (٥) .

• • •

الإضافة : مَحْضَةٌ ، وغير مَحْضَةٌ .

ونعنى بالمحضة : ما أفادت تعريفاً أو تخصيصاً . ولم يكن معناها معنى الانفصال .

وهى :

إما مقدّرة باللام ، كغلام زيد ، وغلام المرأة .

وإما مقدّرة بمن ، نحو : نحام حديد ، وخاتم الحديد .

(١) سورة القدر : • •

(٢) كذا فى الأصل .

(٣) كذا ، وفى الكلام نقص (انظر المنقّى فى الكلام عليهما : ١ : ١٤٢ - ١٥٠) .

(٤) لم يتقدم شئ من هذا .

(٥) جاء فى القانون بعد هذا : « ثم يأتى ذكر ومنه هـ بعد ، وسمايتان هنا أيضاً بعد .

وغير المحضة / ١٠٨ / ما معناها معنى الاتفصال ، ولا فائدة لها إلا تخفيف اللفظ ، وهي إضافة الصفة إلى فاعلها معنى ، نحو : حسن الوجه ، وقائم الأدب ، أو ما هو كالفاعل ، نحو : متحروب الأدب .

وإضافتها إلى مفعولها ، مراداً بها الحال أو الاستقبال ، نحو : ضارب زيد ، في الحال أو في الآتي .

ومن هذا النوع يتبعني أن يكون مثله وبابه ، كأنهم أجريه مجرى مماثلت ومُشابهك .

والمراد به الحال الدائمة ، فلم يعرفوه بالإضافة ، وأيدعهم على ذلك توغل « مثل » وما هو معناه . وغيرها هو في معناه في الإبهام : من حيث كانت نكرات ، لا تخص جنساً من شيء ، ولا تُسمّاه في وجه دون وجه ، ولا مُغايرة في وجه دون آخر .

وهذا الذي قلناه في « مثلك » وبابه ، هو الذي أشاء إليه سيوية بقوله : كآنة في التثنية : مثل زيد ، أو إضافة « أفعل » إلى جينسه مراداً فيه « من » نحو : أفضل الناس .

وكل اسم أضفته إلى غير باء المتكلم فحكمه بالنسبة إلى الإعراب حكمه قبل الإضافة ، إلا أن ما كانت الفتحه فيه علامة الجر تصير الكسرة فيه علامة الجر ، نحو : مساجدكم .

وحكم المضاف إليه بالنسبة إلى الإعراب الجر ، وتُحَرِّك باء المتكلم ، وهو الأصل ، وتسكيتها ، وهو الأكثر .

وإذا كان المضاف إليها منادى فلك مع هذين الوجهين : فتح ما قبلها وقلبها ألفاً ، نحو : يا غلاما .

ولك أن تحذفها وتُدْعَ الكسرة / ١٠٩ / التي قبلها ، نحو : (يا عباد فانفوذ (١)) .

ولك أن تحذفها وتعطى الاسم ما كان له في النداء لو كان مقصوداً ولم يُغْفَ ، بشرط عدم الإلباس .

ولك أن تعرض منها في : أب ، وأم ، مناديتين قاءَ التانيث مفردة بالكسر أو الفهم أو الفتح . أو مع الألف ، كقولهم : يا أبنا ، ويا أمنا ، وكقولهم ، يا بن أم ، ويا بن عم ، ويا بن أم ، ويا بن عم ، ويا بن أما ، ويا بن عما ، على جعلها اسماً واحداً ، ولا يقاس عليه .

ويمكن في : يا بن أم . وجه آخر ، وهو أن يكونا شبهاً - وإن كانا غير مناديتين بهما - مناديين ، لاجتماعهما في كثرة الاستعمال ، وذلك أن النداء أكثر في كلامهم كثرة لم يكثرها غيره من معاني الكلام ، وذلك أنه مصاحبٌ لجميعها لفظاً أو معنى ، ويا بن أم ، ويا بن عم ، كثر في الكلام كثرة لم يكثرها غيرها ، فجعل حكمهما كحكم المنادى المضاف إلى المتكلم ، ، لاجتماعهما في كثرة الاستعمال ، على ما بيناه .

وإن كان ما يلي الياء من الاسم المضاف إليها ياء ، مكسوراً ما قبلها أو مفتوحاً ، أدغمتها في الياء ، مفرداً كان الاسم أو جمعاً ، نحو : يا قاضي ، ويا مسلماً ، جمعاً ، أو مسمىً به ، يا مصطفى ، جمعاً ، أو مسمىً به .

وإن كان واواً مضموماً ما قبلها أو مفتوحاً ، جعلت الضمة كسرة وقلبت الواو ياءً وأدغمت ، إلا في « أخوك » وبابه ، فإنك تحذف الواو في آخرها وتوَلَّى الياء (٢) ما قبل الواو فتكسره / ١١٠ / ، نحو (حتى يتأذن لي أبي) (٣) . ولا تحذف واو « فولك » بل يتقلب حرف العلة معها

(١) سورة الزمر : ٦ .

(٢) سورة يوسف : ٨ .

(٣) في الأصل : « الواو » . وما أئتناه من القافون (ص : ٣٨) .

ياه . وتكسر ما قبلها في كل حال ، نحو : هذا في ، وفترت في ،
وقلت له بفى . كذا ،

الآن أنه لا يُحذف مع المتكلم من هذه الأسماء إلا اللامات لا العينات ،
وواو و فوك ، غير لام ، فلا تُحذف .

و ١٠ قبل ياء المتكلم يجب كسره ، وما قبل الآخر فيه ينبغي أن يتبع
الآخر ، لكونه من هذه الأسماء مضافاً ،

وهذه الأسماء إذا كانت مضافةً يتبع فيها ما قبل : الآخر حركة الآخر ،
فإذا وجب كسر الآخر وأتبع ما قبله إتياء صار « هذا قَوِيٌّ » في الرفع :
قَوِيٌّ ، ثم استثقلت الكسرة في الواو فسُكُنت ، واجتمعت مع الياء
بعدها فأدغمت فيها ، فيصير : هذا في .

وكذلك يصير في النصب « فترت قَوِيٌّ » ، ثم يعتل اعتلال ما تقدم .
وكذلك نصير في الخفض : قلت له بفوى كذا ، ثم يعتل اعتلال ما قبله
في النصب والرفع (١) .

فهذا هو الذى أوجب قلب حرف العلة فيه ، وانكسار ما قبلها
على حال .

ونحقيقه : أنه إنما وجب انكسارها قبل حرف العلة بعد تسكينه ، ولا تضاف
« فوه إليها ولا إلى غيرها من المضمرات ، لأنها واصله إن الوصف بأسماء
الأجناس التي لا يصح الوصف بها ، والمضمر ليس باسم جنس .

وإن كان ما يلي (الياء) ، ألفاً ، ليس للثنية ، جاءت / ١١١ / (الياء) بعدها
مفتوحة ، ولم تُغَيَّر (الألف) ، نحو : يا فتى ، وإن شئت قلبتها ياء ، وأدغمتها
في الياء ، نحو :

(١) في الأصل : « وانخفض » .

سَبَقُوا هَوَىٰ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهِم (١)

وإن كانت الألف للتثنية ثبتت الألف فقط ، نحو : هذان غلاماي
وباء المتكلم في هذا الفصل كله مفتوحة ، إلا أن يرد شاذ فيحفظ ،
نحو ما روى في قراءة من قرأ (مُحْيَا) (٢) ، بإسكان الياء .

• • •

مُسَدُّ ، وَمُسْنَدٌ ، يكونان اسمين مُبْتَدَأَيْنِ ، إذا ارتفع ما بعدهما ،
وحرفين جارين إذا انجر ، نحو قولك : ما وأيته مُسْنَدٌ يومان ، بالرفع ،
وإن جرّ رتبهما لم تنجح إلى تأويل ، لأنهما لا ابتداء الغاية في الزمان ، كمن ،
وغير الزمان .

ولا تنجران إلا الزمان ، ولا يُحجر عنهما إلا بـ . وإذا كانا مُبْتَدَأَيْنِ
جاء بعدهما من الزمان ما يكون جواباً « كم » ، إذا كان للغاية ، نحو :
ما رأيته مذ يوم ، ومذ يومان ، ومذ ثلاثة .

وما يكون جواب « متى » . إذ كانا لا ابتداء الغاية ، نحو : ما وأيته
مذ يوم الجمعة ، أي ابتداء ذلك يوم الجمعة ، فيكونان مع جواب « كم »
من أول الوقت إلى آخره ، ومع جواب « متى » لأول الوقت فقط .

والاسمبة على « مذ » أغلب .

(١) - تامة :

فتخرموا ولكل جنب مصرع

قال له أبو ذؤيب الغدلي من قصيدة يرى بها ينيه الحمرة ، هلكوا جميعاً في طاعون .
والشاهد فيه قوله : « هوى » ، حيث قلب فيه ألف المقصور ياء وأدغمت الياء في الياء ،
فأصله : هوى ، وهذه لغة هذيل ، وأعنفوا ، أي تتبع بعضهم بعضاً ، فتخرموا ، أي أخذوا
واحد واحد وتخرمتهم المنية . (حاشية الصبان : ٢ : ٣٨٢) .

(٢) - سورة الأنعام ١٦٣ .

(٣) - مكان هذه العبارة في الأصل متقدم ، فقد جاز في الأصل بعد قوله : « ما رأيته »

مذ يومان .

إذا وليها (١) ما ليس بزمان تُدّر بينه وبينها (٢) زمان مضاف إليه
لفظاً أو معنًى ، إن كان اسماً ، أو في حُكمه ، نحو : ما رأيته مذ
الحجاج ، وما رأيته مذ أن الله خلقتي . وإن كان فعلاً كان الزمان المقدّر
مضافاً إلى مصدره معنى ، وإليه / ١١٢ / لفظاً ، نحو : ما رأيته مذ
قام زيد* .

(١) في الأصل : « وليها » .

(٢) في الأصل : « وبينها » .

باب

القسم : جملة تؤكد بها جملة أخرى ، كلتاها خبرية المعنى ، ما لم يصحح القسم سؤال ، ويرتبطان ارتباط الشرط ، إلا أن الأولى منهما جاءت اسمية ، لا في موضع واحد ، نحو : على عهد الله لأقتلن .

حكاه سيويه ، ولا يلتفت إلى ما قاله ابن الطراوة (١) من أنه يازم فيه حذف الخبر ، كما في : يمين الله ، وأمين الله ، وعمر الله ، لأن هذه الأشياء خرجت عما يجب ، ولا ينبغي أن يُرد ما جاء على ما يجب إلى ما خرج عما يجب .

فيثبت هذه الذي ذكرناه بحجج الجملة الأولى اسمية في غير موضع ، [نحو] (٢) ، يمين الله لأفعلن ، وأمانة الله ، بالرفع ، وما أشبه ذلك ، وعلى عهد الله ، بخلاف الجملة الأولى في الشرط والجزاء ، فلأنها لم تجيء اسمية إلا في موضع واحد ، وهو : لولا زيد لأكرمك ، فإن هذا من باب الشرط والجزاء ، من حيث كان مسياً ومسياً عنه ، ولم يكن فيه جزم . وربما حذفت إحدى الجملتين ، كما حذفت في الشرط والجزاء ، للعلم بها .

فمن حذفها في القسم : (قد كان لكم) آية (٣) ، و (لتبلون في أموالكم) (٤) وأشباههما .

(١) ابن الطراوة ، هو سليمان بن محمد أبو الحسين ، ولد بمالقة ، ورحل إلى قرطبة نسج من الأعلام كتاب سيويه ، وله من المؤلفات : المقدمات على كتاب سيويه ، توفي بمالقة سنة ٨٥٢٨ . (بنية الوفاة : ١ : ٦٠٢) .

(٢) تكله يقتضيا السياة .

(٣) سورة آل عمران : ١٣ .

(٤) سورة آل عمران : ١٨٦ .

ومن حذفها في الشرط والجاء : أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ ، وَأَيْنَ بَيْتِكَ أَزْرَكَ ،
وما أشبهه .

والاسم المُقسم به : إمّا مجرور فقط ، وهو ما لفظ معه بأحد حروف
القسم ، / ١١٣ / نحو : بالله ، ووالله ، وتالله ، ومن ربي إنك لسكذا .
أو العيوض من حرف القسم .

وهو :

إمّا : هاء التنبيه ، نحو : أيها الله ذا ، ولاها الله ذا .

وإمّا ألف الاستفهام ، نحو : آله لتفعلن .

وإمّا قطع همزة القوصل ، نحو : فآله .

وإمّا جائز في النصب والجر ، وهو قولهم : الله لأفعلن ، في جر
الاستفهام . نصباً وخفضاً ، والخفض فيه شاذ جداً ، لأن الخافض لا يُضمَر
ويبقى عمله إلا مع عوض .

وإمّا جائز في النصب والرفع ، وهو ما عرى من الحروف ، والعيوض ،
مما شُيْعَ مرفوعاً في هذا الباب ، والنصب أوجه .

وإمّا لازم في الرفع ، وهو أيمن ، وفيه لغات : أيمنٌ ، وإيمنٌ ،
وليئمنٌ ، وأتم والله ، وإيم الله وم الله ، وم الله ، (١) ولا سبب لازوم هذا .
ولعمرك ، يلزم فيه الرفع لسكن بسبب لام الابتداء .

وإمّا لازم في النصب ، وهو تمرك : وقعدك .

وليس هذا من هذا الباب لسكنه مضارع له بها من حيث صحبة
السؤال فيه تحليف .

(١) وزاد ابن منظور : أم الله ، بحذف الياء . (لسان العرب : يمن) .

وجواب القسم يكون في الإيجاب ، من حيث : لم يكن « قسماً محضاً » (١)
باللام « (٢) » ، ونحو : والله إن زيداً قائم ، وإن زيداً لقائم .

وموانع اللام ثلاثة :

المبتدأ ، نحو : والله لزيد قائم .

والنعل المضارع مقروناً بتون التوكيد ، مخففة ومثقلة ، نحو : والله
ليقومن .

هذا رأى البصريين ، ويجوز تعاقبهما على رأى .

والعمل الماضي بشرط توسط « قد » . بينهما ظاهرة أو مقدره ، / ١١٤ /

نحو : والله لقد كان كذا ، والله لكذب ، [و]أنجو :

تالله قد (٣) علمت سرّاً بئى ذُبَّيْآنَ عام الحبس والأسر (٤)

وإنما جاز للضرورة (٥) :

ويجانب في النفي بـ « ما » ، وإن ، في معناها ، وبـ « لا » ، نحو والله ما زيد قائم ،
أو ما قام زيد ، وما يقوم ، في نفي الحاضر ، والله إن زيد إلا القائم ،
ووالله إن قام زيد ، والله لا يقوم زيد ، في المستقبل .

وربما وضع الماضي موضع المستقبل ، فقيل : والله ، لا فعلتُ
ذلك أبداً .

ويجوز حذف « لا » لفظاً ، نحو :

(١) في الأصل : « محضاً » : مخففة ، ومثقلة ، ولا معنى هنا لزيادة ومكانها حيث
أثبتناها بعد قوله « بتون التوكيد » .

(٢) مكن هذه الكلمة « باللام » في الأصل ، في أغر العبارة .

(٣) في الأصل : « لقد » .

(٤) ثم أعتد إلى نسبه .

(٥) يعنى علم اقتران (قد) باللام .

لله يتي على الأيام ذو حيد (١)

وربما حذفت الجملة القسمية لسكون ظرف من (٢) معمولات الفعل
الواقع جواباً دالاً عليها ، نحو : لأفعل عوض العائدين ، ودهر الدهرين .
وربما قطع الظرف المذكور عن الإضافة ، وأقسم به ، ففيل عوض
لأفعلن بالضم .

ومهم من بقوله بالفتح ، ومهم من بقوله بالكسر .
وأما جدير ، فيقال مكسور الآخر ومفتوحة .

(١) البيت :

لله يوم على الأيام ذو حيد بمشعر به الظمان والآن
قائله : مالك بن عويك الخناعي الحذلي ، الشاهد فيه حذف « لا » في جواب القم .
(شرح لفصل : ٩ : ٩٨)
(٢) الأصل « مع » . وما أثبتناه من القانون (ص : ٣٩) .

باب

حكم هذا الباب أن يَحذف الفاعلُ - إما جهلاً به ، وإما إيهاماً ،
وإما تحقيراً ، وإما تعظيماً ، وإما إثارةً لغيره السامع ، وإما إيجازاً ،
وإما للوزن ، وإما للسوافقة ، نحو :

• ولأبدٍ يوماً أن تُردَّ الودائعُ • (١)

وإما لتقريب الأصباح بعضها من بعض ، وإما للعلم ، به - ويقام
شيء آخر مقامه ، فيترفع لفظاً أو معنى .

والمقام :

إما مفعول به ، نحو ، ضُرب عمرو ، وذُهب به .
وإما مُطلق ، فائدته غير فائدة الفعل (٢) ، نحو : ضُرب ضربة
شديد / ١١٥ .

وإما مفعول به ، بشرط التمكن ، نحو : سِيرَ عليه يومان .
وإذا وُجد المفعول به دون حرف جر ، لم يتم سواء .
وإذا عُدَّ تساوت مراتب البواقي ، فإن كان الفعلُ ينصب أكثر
من مفعول به واحد بنفسه كان المختارُ إقامة الأول ، وجاز إقامة غيره ،
مالم يُورث لبساً ، إلا أن يمتنع مانع ، نحو : أعطى زيد درهماً ،
وأعطى درهم زيدا .

(١) صدره :

• وما المال والأهلون إلا ودبة •

وقالته : لبيد بن ربيعة العامري الأندلسي ، من الشعراء المخضرمين .

(بلوغ الأرب ، للألويسي : ٣ : ١٣) .

(٢) في الشروح الأخرى الجزولي : • وإما مطلق لبيان النوع • .

(شرح ابنزولية الكبير : ٤٩٦) .

والذى يورث اللبس ، نحو : أعطيت زيدا عمرا ، لا يُقام إلا الأول .

والذى يمنع منه مانع ، نحو : ظننت زيدا قام ، لا يقام فيه إلا الأول ، لأن الجملة لا تكون فاعلا ولا تقوم مقامه .

وإن كان مع ما ينصبه بنفسه ما ينصبه بإسقاط حرف الجر لم يقم ما ينصبه بإسقاط حرف الجر مع وجود الذى ينصبه نفسه .

ولا يُبنى للمفعول إلا المتصرف المتعدي ، حقيقة أو مجازا .

وكيفية (١) البناء أن يضم أول الماضى ، إن كان ثلاثيا ، نحو : ضُرب ، أو رباعيا ، نحو : أُكْرِم .

فإن زاد ، وكان فى أوله ألف وصل ، ضم : أوله وثالثه ، نحو : انطلقت .

وإن لم يكن فى أوله « ألف وصل » ضم أوله وثانيه ، نحو : تُعَلِّم ، ويكسر فى كل ذلك ما قبل آخره ، وقد تقدم فى المثل .

إلا أن يكون معتل العين ثلاثيا ، نحو : قيل ، أو رباعيا ، نحو : أقيم ، أو خماسيا أوله همزة الوصل ، نحو : اختير ، أو سداسيا ، نحو : استقيم ، فإنه تسكن عينه وتُنقل الكسرة إلى ما قبلها ، وتُنقلب الواو فيها ياء .

وإشمام / ١١٦ / ما كُسِر من هذا النوع ، وأصله الضم ، نغة ، وبعضهم (٢) لا ينقل فى هذا الذى يُشَم ، فتتقلب الياء فيه واوا . فيقول : قُول ، ويُوْع ، واقتُود ، واخْتُور .

وإن كان مضارعا ضم أوله وفتح ما قبل آخره ، نحو : يُضْرَب ، ويكُرم ، ويُنتَلَق ، ويُستخرج ، ويجىء على ما يقتضيه التصريف له ، نحو : يُقام ، ويُستقام .

(١) فى الأصل : « أو كيفية البناء » .

(٢) فى الأصل : « وبعضهم لغة ولا » .

باب

اسم الفاعل ، المراد به المفعول ، مفرداً ، أو مكسراً ، أو مجموعاً بالألف والتاء ، يجب فيه الإضافة إلى المفعول ، وإن كان فعله مما يتعدى ، نحو : هذا ضاربُ زيدٍ أمس ، وهؤلاء ضُرَّابُ زيدٍ ، وضارباتُ زيدٍ . ما لم يكن مفعولاً مانعاً ، وهو إضافة إلى آخر قبله ، أو الألف واللام ، نحو : هذا مُعطيُ زيدٍ درهماً أمس ، وهذا الضاربُ زيداً أمس :

وسياتي ذلك مبيناً .

وحكم النون في التثنية والتجمع حكمُ النونين في المفرد ، نحو : هذان ضاربَا زيدٍ أمس ، وهؤلاء ضاربُو زيدٍ أمس .

فلذا أدخلت الألف واللام وجب النصب في المفعول ، في المفرد والمكسر والمجموع بالألف والتاء ، إن حذوا المفعول من الألف واللام ، نحو : ههنا الضاربُ زيداً أمس ، وهؤلاء الضُرَّابُ زيداً ، والصارباتُ زيداً .

وإن كان في المفعول الألف واللام : أو أضيف إلى ما هـ فيه ، جاز النصب والجر ، نحو : هذا / ١١٧ / الضاربُ الرَّجُلُ أمس ، والرَّجُلُ ، وهؤلاء الضُرَّابُ الرَّجُلُ ، والرَّجُلُ ، وهؤلاء الضارباتُ الرَّجُلُ ، والرَّجُلُ .

والمُضاف إلى ما هـ فيه ، نحو : هذا الضاربُ أَخَا الرَّجُلِ أمس ، وأخِي الرَّجُلِ ، وكذلك الضُرَّابُ ، والضرارات .

وفي المفعول ، والتجمع على حد التثنية ، يجب النصب مع إثبات النون مطلقاً ، نحو : هذان الضاربانُ زيداً ، والضرابانُ الرَّجُلُ ، أمس ، وهؤلاء الضاربونُ زيداً ، والضرابونُ الرَّجُلُ .

ويجوز التَّصْبِيبُ والجَرَمُ مع إسقاطها مطلقاً ، نحو : هذان الضاربان
زيد ، وزيداً ، أمس ، وهذان الضاربان الرجل ، والرجُل .

وكذا في المجموع على حدِّ التَّثْنِيَةِ .

وإذا وُجِّهَتْ الإِضَافَةُ ، واتفق أن كان الفِعْلُ له أَكْثَرُ من مفعول
واحد ، انتصب (١) ما زاد على الواحد بإضمار فعل ، نحو : هذا
مُعْطَى زَيْدٍ درهماً أَمْسَ .

هذا مذهبُ الأَكْثَرِ ، وأجاز بعضهم تَصْبِيئَهُ باسمِ الفاعِلِ ، واحتج بقولهم :
هذا ظانٌ زَيْدٍ منطلقاً أَمْسَ .

ولك في العطف ، على الجُرُورِ باسمِ الفاعِلِ :

الحملُ على اللَّفْظِ على الإطلاق ، وإن لم يعطف على المُضْمَرِ المخفوض
بعد إعادة الخافض ، نحو : هذا ضاربُهُ وزَيْدٍ .

والنصب بإضمار فعل ، نحو : هذا ضاربُ زَيْدٍ وعمرأ (٢) أَمْسَ ، وهذا
ضاربُ الرجلِ والغلامِ ، وهذا الضاربُ الرجلِ وزَيْدٍ :

ويجوز النصب بإضمارِ فِعْلٍ في ذلك كله :

وتشترط أني العباس (٣) في الحمل على اللفظ /١١٨/ : أن يكون
المعطوف يمكن وقوعه موقعَ المعطوف عليه ، أو يكون في قُوَّتِهِ ، . . .
هذا الضاربُ الرجلِ الغلامِ ، وهذا الضاربُ الرجلِ وصاحبُ الغلامِ ، وهذا
الضاربُ الرجلِ وصاحبه ، لأنه في قُوَّةٍ : وصاحبُ الرجلِ ، ومنع :
هذا الضاربُ الرجلِ وزَيْدٍ .

والمُضَافُ إلى المعرفة ، في هذا الباب معرفةٌ به ، ما لم يكن في المضاف
الألف واللام ، فإنه حينئذ معرفةٌ بهما ، والإضافة غير محضة ، فمثال ما ليس

(١) في الأصل : « وانتصب » .

(٢) في الأصل : « وعمره » .

(٣) هو أبو العباس محمد بن زيد المبرد . وقد مر التعريف به .

فيه الألف واللام : ضاربٌ زيدٌ أمس ، ومثال ما فيه واللام : الضاربُ
الرُّجلُ أمس ، والضاربُ زيدٌ أمس ، والضاربُ زيدٌ ، كذلك .

واسم الفاعل المراد به الحال والاستقبال ، مفرداً ، أو مكسراً ، أو مجموعاً
بالألف والتاء (١) أصله أن يثبت فيه التنوين ، ويتنصب المفعول عنه إن كان
لفعله مفعول ، نحو : هذا ضاربٌ زيداً الآن أو غداً ، وهؤلاء ضاربون زيداً
الآن أو غداً .

وتجوز إضافته تخفيفاً ، ولا يتعرف بالمضاف إليه ، وإن كان
معرفة .

وحكم النون في الثنية وجمع المذكر السالم ، في هذا الباب ، حكم التنوين
في المفرد .

وحكم العطف على ما أضيف إليه اسم الفاعل ، المراد به الحال والاستقبال ،
كما ذكر في المراد به المضي ، وحكمه فيه ١١٩ / الألف واللام ، كما ذكر
في المراد به .

ومن شرط إعمال اسم الفاعل أن يكون معتمداً على :

حرف استفهام ، نحو : أضرار زيداً عمراً ؟ أو : أقام زيداً الآن (٢)
أو غداً .

أو نفي ، نحو : ما ضاربٌ زيدٌ عمراً ، وما قائم الزيدان الآن ، أو غداً ؛

أو صفة لموصوف ، نحو مررت برجل ضاربٍ زيداً الآن أو غداً .

أو خبراً لذي خبر ، نحو : زيد ضاربٌ عمراً ، كذلك .

أو حالاً لذي حال ، نحو : هذا زيدٌ ضاربٌ عمراً الآن ، أو غداً ؛

(١) في الأصل : وأر مجموعاً بالتاء ، وما أيتنا من القانون (ص : ٤٠) .

(٢) في الأصل : وإن ، وهو تحريف .

أو صلة لموصول ، نحو : هذا الضارب زيداً أمس ، أو الآن ، وغداً ،
على ما تقدم .

واسم المفعول ، والأمثلة المشبهة باسم الفاعل تجري في الأعمال والاعتماد
واشتراط الزمان مجترى اسم الفاعل .

فاسم المفعول ، نحو : هذا مغطى درهما الآن أو غداً ، ومغطى درهما
أمس .

والأمثلة ، نحو : هذا ضاربٌ زيداً الآن أو غداً ، وضاربٌ زيداً ،
وهذا ضاربٌ زيداً أمس .

وأكثر ما جاء من هذا المعنى : قَمَّالٌ ، ومفعول ، ومفعال .

وقد جاء ذلك في : فَعِيلٌ ، وفَعِيلٌ ، وفَعِيلٌ ، أقل من « فَعِيلٌ » بكثير ،
وتكسير ما كُسِّرَ منها ما يجري مجراها ، نحو :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ شُفُرٌ ذَنِبُهُمْ شِئْرٌ فُجِرٌ (١)

(١) البيت من قول مازقة بن العبد في مدح قومه ، يقول : لم فضل على الناس وزيادة
عليهم بأنهم يغفرون الذنب ويسفون عن الفحشاء . والشاهد فيه إعمال « شفر » في « ذنبهم »
مفعولاً له ، وهو صيغة مبالغة . (الدرر اللوامم : ٢ : ١٣١) .

باب

الصفة المشبهة باسم الفاعل ، تفارقه في أنها لا توجد إلا حالاً ، نحو : مررت
برجل حسن وجهه ، أو الوجه ، معناه : هذه حالة ، لا تزيد مضياً ولا
استقبالاً ولا تعمل إلا في السببي (١) ، نحو : حسن وجهه ، / ١٢٠ / أو ما هو
في معناه ، نحو : حسن الوجه ، كما قدمنا (٢) . .

ولا يتقدم معمولاً عليها ، لا تقول في « هذا حسن الوجه » : هذا
حسن ، كما تقول في « هذا أكل طعامك » : طعامك هذا أكل .
ولا يكون المنصوب بها متفعولاً في المعنى ، لأنها أبد من فعل
[غير] (٣) متعد .

وأما إذا وقع فيها الألف واللام وفي متعدوها كان الأحسن الجزر ،
نحو : هذا الحسن الوجه . الجزر هو أحسن من النصب ، وليس كذلك :
المنصوب الرجل ، النصب هناك أحسن .

وأما لا يعطف على الجزر بها نصباً ، فلا تقول : هو حسن الوجه
والبدن . تنصب المعطوف إذا كان قبله مجروراً ، ونقول ذلك في اسم
الفاعل ، وقد تقدم .

وأنه يتضح أن يضم فيها الموصوف ، ويضاف معمولاً إلى مضمرة ،
نحو : مررت برجل حسن وجهه ، بالنصب والخفض ، والرفع ، على
أن يكون وجهه بدلاً .

(١) في الأصل : « السمي » ، وهو تحريف .

ويعني بالسببي : أن يكون مصلاً بضمير ، وموصوفها لفظاً أو معنى . (شرح ابن عقيل :
١ : ١٤٣) .

(٢) لا يتقدم شيء من ذلك .

(٣) تلك يستقيم بها المعنى .

ومدار الباب في ثمان عشرة مسألة ، وذلك أن المشبهةُ يتصور فيه أن يكون : مضافاً إلى ضمير الموصوف ، ودُونَ ضميره ، معرّفاً بالآلف واللام ، أو نسكرة . ويتصور في كل واحد من هذه الثلاثة الرفع النصب والخفض .

فتلك تسع مسائل . إذا كان الموصوف والصفة نكرتين .
فإن تعرفا جاء تعريفهما في تسع المسائل المتقدمة . فتلك ثمان عشرة مسألة .

ومنها مطلق الخواز ، ومنها مطلق المتع ، ومنها جائر على قبيح .
فكل مسألة تكرر فيها الضمير فهي قبيحة ، إلا ما جُمع فيه منها بين الآلف واللام والإضافة ، والآلف واللام في الأول / ١١١ / دون الثاني ، نحو : الحسن وجهه ، فهي جائزة (١) .

وكل مسألة حُذف الضمير منها فهي قبيحة ، إلا إن حُذف الضمير منها ، ، البديل أحسن منه في الصفة .

وكل ما خرج عن هذين الضربين فهي حسنة ، إلا نحو : الحسن ، فهي باطلة .

وإذا اشتملت الصفة في هذا الباب وفي غيره على المضمر تبعث للموصوف ثنيةً وجمعا ، نحو : مررت برجل حسن الوجه ، وبرجلين حسني الوجهين ، وبرجال حسني الوجوه .

وإن خطت منه لم تبعه ثنيةً وجمع سلامة ، في الأجود الأفصح ، نحو : مررت برجل حسن أبوه ، وبرجلين حسن أبوهما ، وبرجلين حسن أبائهم ، ولا تقل : حسنين أبائهم ، إلا في لغة ضعيفة .

(١) في الأصل : غلظة . والأصح ما أئبناه .

وكان التكسير أجودَ من الإفراد، إن أمكن ، نحو : مورت برجال
حسان آبائهم .

هذا قول بعضهم ، والصواب أن الإفراد أحسنُ من التكسير ،
ولمّا قال « إن أمكن » ، لأن من الصفات ما لا يكسر ، نحو : مورت
بفرس معلّم فارسه .

باب

المتعجب، الذي يُبَيَّن له في النحو، لفظان : ما أفعلته ، نحو : ما أحسنه ، وأفعل به ، نحو : أحسن به .

وكلاهما لا يكون إلا من فعل ثلاث غير مزيد فيه ، نحو : حسن ، في الأمر العام .

وسيبيوه يُجرى « أفعل » مُجرأه ، فتقولهم : ما أعطاه للدراهم ، وما أولاه للمعروف ، عنده قياساً ، وعند الأولين شاذ .

والذي قاله سيبويه أولى ، لوجهين :

أحدهما : كثرة ما جاء في ذلك / ١٢٢ / في « أفعل » ، فقد أوردوا منه حروفاً (١) كثيرة ، ولم يكثر ذلك في غير « أفعل » ، مما زاد على الثلاثة ، كثرته في « أفعل » .

والثاني : أن المعنى الذي لم يكن - وذلك في غير « أفعل » ، مما زاد على الثلاثة - إنما هو الإخلال ، وذلك معدوم هنا ، فإنه لا فرق في اللفظ بينه متعجباً منه وغير متعجب منه .

ولا يكون أيضاً إلا ما يقبل الزيادة والنقصان ، فلا يجوز : ما أموت زيدا ، ولا : أموت به .

ومما بناؤه على « فَعِل » في الأصل ، أو ما هو مرادود إليه في التقدير .
دليله قولهم : ما أضرب زيدا لعمرو ، ولم يقولوا : ما أضرب زيدا عمراً .

ومما قد وقع ودام ، أو ما هو في التحقيق بمنزلة ذلك .

(١) في الأصل : « حروف » ، وهو غلط من النسخ .

فالأول : ما أحسنه :

والثاني كقولهم : ما أطول ما يكون هذا الصبي .

فاذا انخرم المصبي والدوام ، أو ما هو بحكمهما ، لم يُتَعَجَّب منه أصلاً وكذلك إذا انخرم قبول الريادة والتقصان .

وإن انخرم ما سواها من الأوصاف ، فأردت التعجب بصيغة : ما أفعله . وأفعيل به ، فابتنهما من فعل يصح أن يُبنى من مثله ، وانصب مصدر الفاعل الذي انخرم فيه ، ماسوى المصبي والدوام ، مضافاً إلى الفاعل مع «أفعيل» . كقولك : إذا أردت أن تتعجب من «انطلق زيد» : ما أسرع انطلاق زيد ، واقترن به الباء مضافاً إلى الفاعل مع «أفعيل» : كقولك : أسرع بانطلاق زيد .

ولا يتقدم المنصوب بعد « ما أفعل » على « أفعل » (١) ، فلا تقول /١٢٣/ ما زيدا أحسن ، ولا زيدا ما أحسن .

ولا المجرور بعد «أفعيل» على «أفعيل» باتفاق ، فلا يُقال في «أحسن به» : به أحسن .

ولا يفصل بينهما وبينهما على رأى . فلا يُقال على هذا رأى : ما أحسن اليوم زيدا . ولا أحسن اليوم بزيدا .

و « به » بعد «أفعيل» فاعل على رأى : ولا ضمير في «أفعيل» ومفعول ، على رأى .

وفي «أفعل» ضمير متع من اختلافه اختلاف (٢) الخطاب .

المثلية والباء لازمة على كل حال ، و « ما » في « ما أفعله » غير موصولة . بنكرة غير موصوفة ، على رأى ، وهي مبتدأة على كل حال . وكل لا يُقال فيه : ما أفعله ، وأفعيل به . لا يُقال منه : أفعل من كذا ،

(١) بعد هذا زيدت في الأصل هذه العبارة : « كقولك » أحسن بانطلاق زيد . ويبدو أنها تكرار من التامخ .

(٢) الأصل : « لا اختلاف » .

للتفضيل ، ولا يقال في « انطلق » : هو أطلق منه ، كما لا يقال منه :
ما أطلقه ، ولا أطلق به .

فإن أردته مما لا يُقالان منه فابنيه مما يُقالان منه ، وأجرِ على
الموصوف مضمراً فيه ضميره ، كقولك : هذا رجل أسرع انطلاقاً
منه ، وانصب مصدر الفعل الذي أردت التفضيل منه تمييزاً ، واقرن
« من » بالذي تُفضل عليه ، كما ، قدمنا .

باب

عمل «ما» و«لا» ، المشبّهتين بـ«ليس» ، مشروطاً بتأخير الخبر .
وبعد «إن» ، و«إلا» يَبْطُلُ النفي (١) .

إلا أن «ما» تعمل في المعرفة والنكرة ، و«لا» لا تعمل إلا في
النكرة .

وكل ما عطُف على الخبر المنصوب بأحدهما لفظاً ، نحو : ما زيد
قائماً ، أو معنىً نحو : ما زيد بقائم ، بحرفٍ يُوجب ما بعده ،
فحُكِمَ حُكْمُ «إلا» (٢) ، نحو : ما زيد قائماً بل قاعد .

فإن كان غيرُ موجب ، وكان ما بعده الحرف وصفاً ومتوصوفاً ،
وأولى المتوصوفين الحرف ، وكان الموصوف شيئاً من اسمها ، جاز
بها العطف ، والقطع في ذلك الوصف ، نحو : ما زيد قائماً ولا
قاعداً أبوه ، وما زيد بقائم ولا قاعد أبوه ، ولا قاعداً أبوه ، ولا
قاعداً أبوه .

ولا يجوز مع الأجنبي إلا القطع ، نحو : ما زيد قائماً ولا قاعد
عمرو ، وما زيد بقائم ولا قاعد بكر .

وإذا تأخر الوصفُ جاز العطف والنصب مطلقاً ، إلا العطف بالخبر ،
نحو : ما زيد منطلقاً ولا أبوه قاعداً ، وما زيد بقائم ولا بكرٌ قاعداً ،
ولا يجوز : قاعد ، بالخبر .

أما الموصوف فليس فيه الالرفع .

(١) يريد أنه إذا اقترن اسم : ما ، ولا ، بإن الزائدة ، وإلا ، بطل عملها . وقد وردت
هذه العبارة في الأصل غير مستقيمة ، هكذا : «وفقد إن وإلا يطل النفي إلا» .
(٢) يعني في إبطال العمل .

باب

نعم ، ويش ، أصلهما : فَعِيل ، وكل « فَعِيل » فالعرب قد
تسكن وسطه تخفيفاً . نحو : عَلِمَ زَيْدٌ في « عَلِم » ، وَكَيْفَ ،
في « كَيْف » .

فإن اتَّفَق أن تكون عينه حرفاً من حروف الحلق ، كما في : نَعِيم ،
وَيْثَس ، كان لهم فيه أربع لغات .

الأصلية ، والإتباع ، وكسر الفاء إتباعاً للعين ، والتخفيف منها .
وفاعل « نعم » و « يش » إن كان ظاهراً لم يكن في الأمر العام إلا :
بالألف واللام الحينسيين ، أو مضافاً إلى ما هما فيه ، نحو : نَعِمَ
الرجلُ زَيْدٌ ، [وَنَعِمَ] (١) صاحبُ الثَّومِ عمرو ، وقولُه :
فَلِنَعِمَ صاحبُ قَوْمٍ لا سِلَاحَ لَهُمْ
وصاحبُ الرَّكْبِ عُمَانُ بنُ عَفَّانَا (٢)
يُحْفَظ ولا يُقَاس عليه .

وقد ذُكِر حكمه ، إذ كان مضمرّاً ، في المضمرات .

١٢٥ / ولا بُدَّ معهما من المدح أو المذموم ، لفظاً ، نحو
ما تَقَدَّمَ ، أَر نِيَّةً ، كقول القائل ، وقد ذُكِرَ إنسان : نَعِمَ الرجلُ
زَيْدٌ هو .

ومن شرطه أن يَصْدُقَ عليه اسم الفاعل ، نحو ما تقدّم ، وإن
وقع شيء يؤمّ خلاف هذا يؤول ، نحو : (ويش) مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ
كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ (٣) إن جعلت « الذين » هم المذمومون ، فلا بُدَّ
من تقدير مضاف محذوف .

(١) تكلّة يقتضيهما السياق .

(٢) البيت لكثير بن عبد الله البهلي ، والشاعره فيه يحيى فاعل نعم منكراً .

(الدور المراجع ٢٠ : ١١٣) .

(٣) سورة الجمعة : ٥٥ .

والتفسير واجبٌ إن أضر الفاعل ، نحو : نعم رجلاً زيدٌ ، إلا
فيما شذّ ، نحو قولهم : فيها ونِعِمَّتْ ، وجائز مع المظهر توكيداً ،
عند غير سيبويه ، وسيبويه يمتنع .

وما يُفسَّر به المضمَر فيهما « ما » النكرة غير الموصوفة ، نحو :
(فَنِعِمَّاهِ) (١) ، أى : نِعِمَّ شيئاً هـ ، ويؤخذ الممدوح والمذموم
البتداً ، أو خبرٌ مُبتدأ مضمَر ، إن مؤخراً ، أو مبتدأ لا غير إن كان
مُقَدِّماً ، وإذ أخذ مبتدأ أغنى الفاعل عن العائد لعمومه .

باب

حَبَّ ، من قولك : حَبَّذا ، فِعْلٌ ، فاعله : ذا ، وذا : في هذا الموضع لا يتغير بحسب المشار إليه ، فيقال : حبذا زيدٌ ، وحبذا هندٌ ، وحبذا الزيدان (١) ، وحبذا الزيدون ، وحبذا الهندات ، لأيهما صاراً كالكلمة الواحدة ، حين لم يَجْزُ الفصلُ بينهما ، ولا بهاء ، إلى التثنية ، فيقال : حَبَّ هذا ، وعلى ذلك قالوا : لا تُحَبِّدْ .

وما انتصب بعده من تنكرة فتفسر (٢) للمُبْهَم ، نحو : حَبَّذا / رَجُلًا زيدٌ ، وحَبَّ راجباً عمرو .

ويمكن أن يكون مشتقاً ، حالاً .

وجمعوا بين التفسير والفاعل ، وهو غير مُضْمَر ، لأنه مُبْهَم ، والمُبْهَم قد يَسُدُّ مَسَدَ المُضْمَر ، كقوله تعالى (والَّذِينَ كَذَّبُوا بآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ) . (٣)

ولا بد من مرفوع هو فيه بمنزلة المملوح أو الملهوم ، في : نِعَم ، ويشئ ، وقد جُعِلَ خبراً له حبذا ، وجُعِلَ حبذا مبتدأ ، لما جُعِلَت الكلمتان كلمة واحدة غلب فيها الاسم ، وقد جُعِلَ فاعلاً به حبذا ، وغلب فيها الفاعل .

والذي قبله أحسن منه .

وكل فِعْلٍ على فَعَلْ ، فالعربُ قد تُسَكِّنُ وسطه تخفيفاً ، فتقول : عَظُمَ بَطْنُكَ .

(١) في الأصل : الزيدون .

(٢) في الأصل : مضمر .

(٣) سورة الأعراف : ٢٦ .

فان كان فيه معنى المدح وعُومل مُعاملة : نِعم ، وبشئ ،
وحبدا ، استجازوا فيه النّقل (١) من الوجهين المُتقدّمين ، نحو :
عُظّم البطنُ بَطْنُكَ ، وعُظّمُ البَطْنُ بَطْنُكَ ، وكذلك : عَظُم
بطناً بَطْنُكَ ، بثلاثة الأوجه ، وكذلك : عَظُم ذا بطناً بَطْنُكَ ،
بذا أيضاً .

(١) أى نقل صفة العين إلى الفاء .

باب

إذا تنازع فعلان مفعولاً واحداً ، فالمختار إعمال الثاني ، وإذا
أعمل فيه الثاني حذف مع الأول ، نحو : ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي الزيدون .
مالم يكن مرفوعاً ، نحو : ضرباني وضربتُ الزيدون .
أو مفعولاً لا يقتصر دونه ، نحو : ظنَّاني قائماً ، وظننت
الزيدين قائمين .
فلا يجوز حذف المرفوع باتفاق ، ولا حذف المفعول الثاني من الأول ،
عند بعضهم .

والصواب / ١٢٧ / أن حذفه جائز .
وإذا أُعمل فيه الأول أُعمل في ضميره الثاني ، نحو : ضَرَبَنِي
وضربتُها الزيدان .
ولا يلزم ، فيجوز أن تقول : ضربني وضربتُ الزيدان .
إلا أن الحلف بقل .

والحلف مشروط بالآ لا يكون مرفوعاً ، نحو ضربت وضرباني الزيدان .
فإن كان لا يجوز حلفه باتفاق ، أو مفعولاً لا يقتصر دونه ،
نحو : ظننتي وظننتي قائمين الزيدان قائماً ، لا يجوز حذف قائمين ،
عند بعضهم .
والصواب أن حذفه جائز .

ولا يتنازع فعلاً المتكلم ، ولا فعلاً المخاطب ، ولا فعلاً أحدهما
للمتكلم والآخر للمخاطب ، مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً .
ففعلاً المتكلم ، نحو : أضرب وأكرم زيد ، وأمر وأرقب يزيد .
وففعلاً المخاطب ، نحو : تضرب وتكرم زيدا ، وتسم (١)
وتعرفنك يزيد .

(١) في الأصل : « وأمر » .

باب

المَصْدُورُ يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ ، إِذَا كَانَ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ
الْمُعَامَلِ فِيهِ :

فِي الْأَمْرِ ، نَحْوُ : ضَرْبًا زَيْدًا .

وَفِي الِاسْتِفْهَامِ ، نَحْوُ : أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ؟ (١) .

وَيَعْمَلُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِإِلْفَعْلِ الْعَامِلِ فِيهِ ، بِشَرْطِ
أَنْ يُقَدَّرَ بِأَنْ وَالْفِعْلُ ، وَمَا هُوَ مِثْلُهَا ، مِمَّا هُوَ وَمَا بَعْدَهَا بِتَأْوِيلِ
الْمَصْدُورِ . نَحْوُ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا ، لَا يَقْدَرُ ، بِأَنْ ضَرْبُ
زَيْدٍ عَمْرًا ، وَبِأَنْ ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا .

وَيُقَارِقُ اسْمَ الْفَاعِلِ وَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ :

فِي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مَعَهُ ذِكْرُ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : مُعْجِبُنِي إِطْعَامُ
الْمَسْكِينِ .

وَفِي أَنَّهُ لَا يُضْمَرُ فِيهِ الْفَاعِلُ ، لِأَنَّهُ / ١٢٨ / كَسَائِرُ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ
فِي أَنَّهَا لَا تَحْتَمِلُ ضَمِيرًا .

وَفِي أَنَّهُ إِنْ أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ تَعْرِفُ ، وَلِذَلِكَ لَا تَجِدُ فِي قَوْلِكَ :
يُعْجِبُنِي خُرُوجُ زَيْدٍ السَّرِيعِ ، تَنْكَرَ (٢) « سَرِيع » ، فَلَا يُقَالُ :
يُعْجِبُنِي خُرُوجُ زَيْدٍ سَرِيعٍ ، إِنَّمَا يَقُولُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، إِلَّا عَلَى الْمُضْعَفِ (٣)
فِي قَوْلِكَ : جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِبٌ عَلَى الْبَدَلِ .

(١) هَذَا جُزْءٌ مِنْ بَيْتٍ ، وَابْتِغَاءً كَامِلًا :

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بِمَسَدٍ مَا أَفَانِ رَأْسُكَ كَالْتِفَامِ الْخَلْسِ

وَهُوَ مِنَ الْكَامِلِ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَسَبُ « أُم » بِـ « عْلَاقَةُ » . وَالْإِنْقَامُ : شَجَرٌ إِذَا بَيَسَ ابْيَاضَ .

وَالْخَلْسُ : مَا اخْتَلَطَ فِيهِ الْبَاضُ بِالسَّوَادِ . (سَبْيُوه : ١ : ٦٠) .

(٢) أَيْ : تَكُونُ نَكْرَةً .

(٣) يَقْصَدُ : عَلَى الْوَجْهِ الْأَضْعَفِ .

وإن أضعفه في العمل ما فيه الألف واللام ، نحو : يُعجِبُنِي الضرب
زيداً وعمراً . ولذلك لم يُجِئ في الكتاب العزيز (لا يُحِبُّ اللهُ الجُهرَ بالسُّوءِ
من القَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ) (١) ، « مَنْ » فيه نُصِبَتْ على الاستثناء لا فاعله ،
بالجهر ، وتعمله بالسوء كلاً تحمل ، لأنَّ الظرف والمجرور يعمل فيه الوهم ،
مثل ما قاله الفارسي (٢) .

وفي أنه ليس وصفاً ، وكذلك لم يكن قولك : يُعجِبُنِي زيدٌ العلم ،
بمعنى العالم ، أصلاً في الكلام ، إنما هو مجاز على معنى المبالغة .

ولق [أنه لا يفترق في كونه عاملاً إلى أن يعتمد ، وقد تقدم التمثيل
بإعماله ، وهو عندك غير مُعتمد .

ولق (٣) أنه لا يُعتبر الزمان في إعماله بل يعمل في الماضي والمستقبل
والحال .

وفي أنه يُضاف إلى الفاعل ، وكل واحد منهما لا يُضاف إليه ، إلا أن
ينصب الفاعل على التشبيه بالمفعول به . حيث يجوز ذلك فيه ، ثم يضاف
إليه .

و أن معموله حُكْمُهُ مع حكم الصلة مع الموصول ، لأنه
مقتدر به .

وفي أنه لا يتجمع فيه بين الألف واللام والإضافة على وجه .

ويُفارق الصفة المشبهة خاصة في أنه ينصب المفعول به ، وأنه يعمل
في الأجنبي .

(١) سورة النساء : ١٤٨ .

(٢) هو : أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار . (بناية الوعاء : ١ : ٤٩٦) .

(٣) تكله يستقيم بها الكلام .

ولك (١) في تابع ما يُضاف إليه /١٢٩/ الحتم على اللفظ، والحتم
على المعنى، في قول بعضهم :

: سيويه لا يخالف اللفظ (٢) على الإجمار .

(١) الأصل : وذلك .

(٢) أي : الحتم على اللفظ .

باب

العدد : أربع طبقات أحاد ، وعشرات ، ومئون ، وآلاف .

ومداره على اثني عشر كلمة : كلمات الأحاد (١) ، [وعشرة] (٢) ، ومائة ، وألف .

وإذا أردت أن تعد أشخاصا من جنس واحد فبلغه العرب مشهورة .
إذا أرادوا أن يجمعوا بين العدد والمعدود ، أن يدكروا اللفظ الموضوع
للوأحد منه ، إن أرادوا الأفراد ، فقالوا : « كتاب » ، وإن أرادوا
الثنائية ، ثنوا ذلك المفرد ، فقالوا : كتابان : ولا يقولون : واحد كتب ،
ولا اثنا كتب ، إلا في الضرورة ، نحو قوله :

كَانَ خُصَيْبُهُ مِيزَ الشَّدِّ لَدُلٍ ظَرَفٌ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ (٣)
والأصل : حنظلتان .

فإذا انتهوا إلى أكثر من اثنين - رصيع الجمع ، نحو : كتب ، ليست
نصوصا في عدد ما تدوله في لغتهم ، وأسماء العدد نصوصا في ذلك ، نحو
ثلاثة ، أربعة ، خمسة . عدلوا إلى النقص ، فقالوا : ثلاثة ، في الذكر ،
وثلاث ، في المؤنث ، فجعلوا العدد نساء . أضافوه في الأكثر إلى جمع التثنية ،
إن كان للاسم المعدود ، نحو : ثلاثة أكتُتب ، يجعلوا جنس المعدود نساء ،
ولا يقولون : ثلاثة كيلا ب ، إلا قبلا .

(١) أي من واحد إل تسعة
(٢) تكملة يقتضيه السياق
(٣) اختلف في اسم قاتل البيت ، فقيل : خطام الجاشي ، وقيل : جندل بن المثني ،
وقيل : سلمى الهذلية ، وقيل : شما الهذلية .
والشاهد فيه قوله : ثننا حنظل . والقياس أن يقول : فيه حنظلتان .
(الدرر النواع : ١ : ٢٠٩) (٤) سيوه : ٢ : ١١٧) .

فان لم يكن للمعدود جمع قلة أضافوه إلى جمع ما يضاف إليه العدد من التذكير، ولا يحتاج إليه في المؤنث ، لعدم الوهم .

وبناء التثنية / ١٣ / في «أحد عشر» وبابه يكون آخره وسطاً ولذلك لم تثبت «اثنا عشر» وأختاه ، لأن العقدة قد عومل معاملة النون . إذ لم يجمعوا بينه وبين الإضافة ، وجمعوا بينه وبينها في غيرها ، فقالوا : أحد عشر ، وثلاثة عشر ، ولم يقولوا : اثنا عشر ، وما قبل النون ليس وسطاً .

وبناء الاسم المركب من اسمين : لتخفيفه معنى حرف العطف ، وفتح آخر التثنية لشبهه بما قبل هاء التثنية ، وأخير العقدة طلباً للتخفيف . ويجوز الإسكان في ياء «ثماني عشر» ، وربما حذفت وفتحت النون . وقد يكسرون الثمين من «عشرة» ، إذا عدوا المؤنث من : إحدى عشرة ، وتسع عشرة ، وما بينهما .

والعقد في الاسمين المركبين بغير هاء ، في المذكر ، وبهاء في المؤنث .

والآحاد في ذلك على حكمها قبل التركيب

وتفسير العدد (١) بواحد منصوب في : أحد عشر ، وتسعة وتسعين ، وما بينهما : ويضاف إلى : مائة . ومائتين (٢) ، وألف ، وألفين (٣) إلا في الضرورة : نحو قوله :

إذا عاش الفتي مائتين عاماً فقد ذهب المسرة والفتاء (٤)

(١) يعني مئتين العدد .

(٢) في الأصل : «ومائتان» .

(٣) في الأصل : «وألفان» .

(٤) البيت قاله الربيع بن خبيط القزاري أحد المعمرين ، والشاهد في (مائتين عاماً) .

والقياس فيه إضافة المائتين إلى العام ، وهذا شاذ لا يقاس عليه .

(حاشية الصبيان على شرح الأشعري : ٤ : ٦٧) .

وكل موضوع كان المحدث فيه نوعاً من العدد فلا بد من تفسير التفسير ،
إن لم يكن معلوماً عند السامع ، نحو : ثلاث [امرأة] (١) ، وثلاثة آلاف امرأة
وقولهم : ثلاث مائة ، الأصل : مئات ، ومثون ، ولكن رفقوا في
الأكثر ، وقد جاء ، قال :

ثَلَاثُ مِثِينَ السُّلُوكِ وَقِيَّهَا
وَدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ ١٣١ / وَجُوهُ الْأَهَامِ

(١) نكلة يقتضها السياق .

(٢) البيت قاله الفرزدق ، والشاهد في « ثلاث مئين » حيث جمع المائة مع أنها تعين
لثلاث ، وهو شاذ ، وهو مبتدأ ، وقوله « وقى بها ردائي » جملة ، خبره ، وأراد بالرفاء :
الصف ، والأهاتم : بني الأهم سنان بن الأهم . (حاشية الصبان : ٤ : ٩٥) .

باب

لأنما لم ينصب فاعل المشتق من اسم العدد موافقه ، نحو : ثالث ثلاثة ، لأنه ليس باسم فاعل .

لأنهم لا يقولون ، ثلاثة الثلاثين ، وإنما هو اسم على فاعل ، كالعازب والكاهل ، والجاهل .

ولأنه يلزم عنه أن يكون فاعلاً مفعولاً .

ولأنه يلزم عنه أيضاً ، إذا ضعف ، إضافة اسم الفاعل المتعدى إلى فاعله ، وذلك مما يفرد به المتصدر ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، على الوجه الذي تقدم ذكره من تشبيهه بالمفعول ، نحو : حسن الوجه ، وما هو في حكمها ، نحو : مضروب الأب ، ولا يلزم ذلك ، نحو : رابع ثلاثة (١) .

وإذا جاوزت العشرة قلت ، حادى عشر أحد عشر ، وحادية عشرة إحدى عشر .

وحادى عشر ، كأحد عشر ، في أنهما اسمان جعلتا اسماً واحداً ، إلا أنه لم يفتح النيف لكونه معتلاً ، كمتدري كريب .

وأجاز بعضهم فتح ياء « حادى » في ذلك ، و « أحد عشر » في موضع الجر به . وإن شئت قلت : حادى أحد عشر ، وحادية إحدى عشر .

وحادى ، وحادية ، هنا ، مُعربان ، و « أحد عشر » في موضع الجر به ، وهو مبنى .

وإن شئت قلت : حادى عشر ، وحادية عشرة ، على جعل الاسمين اسماً واحداً ، والأول ، هنا قد يُعرب ويضاف إلى « عشر » مبنيًا ، فيما نقل أهل اللغة .

والأكثر جعلهما اسماً واحداً ، فن نوى : أحداً . وإحدى ، أعرب ، ومن لم ينوّه (٢)

(١) هذا المثل من استعمال المشتق من اسم العدد مع ما دون أصله ليفيد معنى التصغير .

(٢) أى : ومن لم ينو أعرّب أيضاً .

باب

كل اسم جمع ، هو لا يَعْقِل فقط ، فهو مؤنث في الغالب .
وكل اسم جمع يقع على الذكور ممن يَعْقِل ، فالأعم فيه التذكير .
وكل اسم ، إذا لحقته الهاء ، كان شخصاً واحداً ، وإذا عُرِي
منها كان أكثر ، فون تَمِيل على لفظه كان مذكراً ، لأنه اسم جنس ،
وإن حُمِل على معناه ، من حيث كان جماعةً ، كان مؤنثاً .
وكلا الوجهين فيه مُطْرَد في الأكثر ، وربما غلب عليه التأنيث ،
كالنحل ، والبط ، والبقرة ، وربما كان ذلك بالعكس ، كالقَمَح ،
والعِنَب ، وبحسب استعمالهم .
والاسم من جميع هذا يكون العدد الذي ذلك الاسمُ تفسيره ،
إذا وليه .

باب

كم الخبرية ، كالاتهام :

في أنها مبنية على الوقف .

وأنه لا يعمل فيها لفظاً ما قبلها ، إلا الجار ، بشرط أن يكون

معمولاً ليفعل متأخر عنها ، نحو : بكم رجلاً مرزوت .

وأما مفتقرة إلى التفسير ، نحو : كم رجلاً رأيت .

وأنه يجوز حذف التفسير معها ، نحو : كم مالك .

إلا أن مفسر الاستهامية لا يكون إلا مفرداً ، ومفسر الخبرية

يجوز فيه الأمران .

والأصل في مفسر الاستهامية أن ينصب تمييزاً ، وفي مفسر

الخبرية أن ينجر بإضافتها إليه .

وقد تحمل الخبرية على الاستهامية : وجوباً ، إذا فصل بينها وبين

مميزها ، إلا في الشعر ، إذا كان الفاصل ظرفاً ، فلا يكون ذلك واجبا .

وجوازا ، إذا لم يفصل بينهما على الإطلاق ، وبذلك / ١٣٣ / حمل

سيويه قوله :

كَمْ حَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٌ

قَدْ عَاءَ قَدْ حَلَبْتَ عَلَى عِشَارِي (١)

(١) من الكامل ، قاله الفرزدق يهجو جريراً ، ويجوز في « عمة » مع « خالة » المطوقة

عليها الحركات الثلاث // البحر على أن « كم » خبرية و « عمة » تمييزها // والنصب على أن « كم »

استهامية وهي تمييزها . والاستهامة على سبيل الاستهزاء والتهم ، والرفع على أن يكون « عمة »

مبتدأ وصفت بقوله « لك » وخبره (قد حلبت) والمميز على هذا محذوف ، فلا يخلو إما أن يقدر

مجرداً أو منصوباً على اختلاف « كم » ، وعلى التقديرين « كم » في محل النصب بالعرف أو المصدر ،

أي كم وفت عمة لك ، أو كم حلبت عمة لك ، والعامل فيه « قد حلبت » وفدعاه ، هي المرأة

التي اعوجت أصابعها من كثرة حلبها . وعشاري ، هي الناقة التي أتت عليها من زمان حلبها عشرة أشهر .

(حاشية المصباح : ١ : ٢٠٦) .

على أن « كم » فيه خبرية لِمَا كانت فيه هذه اللغة ، لأنه يمكن أن تكون على تلك اللغة ، ولو لم تكن فيه تلك اللغة لأمكن أن تكون استفهاما ، ويكون المعنى استكثار عدد العنات والحالات ، لأنه مُعْرِفٌ فيهن فكم عددهن ، لا أن معنى الخبر أولى ، وقد يُغلبه سيوييه .

وقد يُجزم مفسر الاستفهامية بشرطين ، وهما : اتصاله بكم ، ودخول حرف الجر على « كم » .

وليس جزمه بالتحمل على الخبر ، ولكن بإضمار الخافض ، وكأنهم جعلوا حرف الخفض المتقدم على « كم » عوضاً منه بشرط الاتصال .

وإن لم يكن بعد « كم » عوضٌ منه بشرط الاتصال ، فإن لم يكن بعد « كم » فعل كانت مبتدأة ، نحو : كم مالك ، وإن كان بعدها ، نُظِر فيه على ما تقدم في « مين » وأخواتها في باب الجر .

باب

الفصل جيبى به ليُعلم ما بعده خبر لا غير .

وصيغته الضمر المرفوع المنفصل .

وشروطه أن يكون بين المبتدأ والخبر ، وما أصالهما كذلك ،
مُعَرِّفِينَ ، أو معرفةً ونكرةً تُقارب المعرفة ، وهى أفعل من كذا ،
و « مثله » وأخواته مما هو بلفظ المعرفة .

وهو نكرة ، مجازاً لما هو المبتدأ : فى الحال ، نحو : زيد هو القائم ،
أو فى الأصل ، نحو : ظننت زيدا هو القائم [و] (١) فى الغيبة ، ونوع
الحضور ، والمرتبة .

١٣٤ / ولا موضع له من الإعراب عند التحليل ، وإنما تثبت
فَصْلِيَّتُهُ (٢) نصاً فى باب : كان ، وظننت ، مُعْمَلَةٌ ، وأُعلِمْتُ ، وما ،
الحجازية ، نحو : كان زيد هو القائم ، وأُعلِمْتُ زيدا هذا هى القائمة ،
وما زيد هو القائم ، ويَحْتَمِلُ فى الباب المبتدأ ، وباب « إن » .

(١) تكملة يقتضيا السياق .

(٢) الأصل : « فصلته » .

باب

حروف النداء :

الهمزة ، وهي للقريب المُنصَفِي إليك .

وأي ، ويا ، وأيا ، وهيا ، وهي للبعيد مسافةً وحُكْمًا .

وقد تقع « أي » وأخواتها في المرتبة الأولى ، ولا تقع الهمزة في مرتبتها .

وأما « وا » فهي مخصوصة بباب التثنية ، وتقع معها « يا » .

ولا يقع في باب الاستغاثة والتعجب سوى « يا » ، فد « يا » أعظمها ، فلذلك هي « أمّ الباب » .

وشرط الاسم الذي تدخل عليه هذه الحروف ألا تكون فيه الألف واللام ، إلا في قولهم : يا الله ، شدة فيه هذا ، وقُطِعَ ألفه هناك ، وقد تُوصَل .

ويجوز حذف النداء من المنادى المُقْبِل عليك : ما عدا المُبْهَم ، والمُتَقَصِّد من التكرارات في الأمر العام .

ولا يحذف حرف النداء عن مندوب ، ولا مستغاث به ، ولا مُتَعَجِّب منه .

والمنادى ، إن كان نكرةً غيرَ مُستغاث به ، ولا مُتَعَجِّب منه ، باللام فيهما ، فهو منصوبٌ لفظاً أو حكماً ، نحو : يا رجلاً ، ويا فقي .

وإن كان معرفةً ليس مضافاً ولا مُشَبَّهاً به ، ولا مستغاثاً ، ولا متعجباً منه ، فهو مبنى على / ١٣٥ / الضم ، نحو : يا زيد ، أو محكوماً عليه [به] (١) ، نحو : يا موسى ، سواء تعرّف بالنداء ، نحو : يا رجلاً ، أو قبل

(١) تكله يقتضيه السياق .

النداء ، نحو ما تقدم . وقد يُنَوَّن ضرورةً فيبقى على ضمّه ، وهو اختصار الخليل ، وعيسى (١) .

ون (٢) كان مُضَافاً ، نحو : يا عبدالله ، وبافتي زيد ، أو مُشَبَّهاً به ، فهو منصوب لفظاً وحكماً ، نحو : يا ضارباً زيداً ، ويا معطياً درهما .

وإن كان مستغاثاً به ، أو متعجباً منه . باللام فيها ، فهو مجرور لفظاً ، نحو : يا زيدا ، أو حكماً ، نحو : يا موسى .

وما أردت نداءً مما فيه الألف واللام وليس علماً معنىً لا حُكماً ، تَوَصَّلْتُ (٣) إليه « بأى » مبنياً على الضم مُلَحَقاً هاء التنبيه ، نحو : يا أيها الرجل ، أو المُبْهَم ، نحو : يا ذا الرجل ، ويا هذا الرجل ، ولا يتبع « أياً » غير ذلك .

وكذلك المُبْهَم الذى هو وصلة للألف واللام .

وعوض من « يا » فى : يا الله : الميم ، فقالوا : اللهم . وقد جمعوا بين العوض والمعوّض منه فى الشعر ، فقالوا : يا اللهم .

وشبّه بيم « الله » : التى ، فقال الشاعر :

• مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَبَيَّمت قَلْبِي (١) •

(١) هو عيسى بن عمر الثقفى البصرى أبو عمر مولد خاله بن الوليد ، ونزل فى ثقيف فنسب إليها ، أخذ عن ابن أبى إسحاق وغيره . وله كتابا : الجامع ، والإكمال . فى النحو ، توفى سنة ١٤٩ هـ (بغيّة الوعاة : ٢ : ٢٣٧) .

(٢) زيد فى الأصل قبل هذا : « رده حيثنزل إلى الأصل فينصب » .

(٣) هو من الوافر ، تمامه :

• وأنت بخيلة بالورد غنى •

• وهو مجهول القائل ، والشاهد فيه دخول حرف النداء على الألف واللام فى قولهم : يا التى ،

وهو جمع بين المعوض والمعوّض . (سيبويه : ١ : ٣١٠) .

(١٩٢ - أشلويين)

وجمع آخر بين « يا » والألف واللام ضرورة ، فقال :

فَيَسَا الْعُلَامَانِ التَّدَانِ فَرًّا إِنَّمَا كَمَا أَنَّ تُكْسِيَانَا شَرًّا (١)

ويختص المتدوب والمستغاث به بجواز تلحاق الألف في آخرهما ،
والهاء بعد الألف للوقف ، ولا تثبت الهاء وصلاً إلا ضرورة ، وقد / ١٣٦
يحركونها عند ذلك بالضم والكسر .

وكل متدنى فنصوب معنى .

والنعت ، وعطف البيان والتوكيد ، إذا كانت مفردات ، وعطف
النسق ، إذا كان فيه الألف واللام ، أيها يتبع المنادى المضموم جاز
فيه الرفع والنصب ، نحو : يا زيد العاقل ، والعاقل ، ويا زيد العاقل ،
وزيداً العاقل ، ويا نعيم أجمعون ، وأجمعين ، ويا زيد الحارث والحارث ،
إلا « يا » ، والمبهم الذي جعل وصله الألف واللام ، فليس في نعتها إلا
الرفع ، وقد تقدم .

وحكم المضاف تخفيفاً حكم المفرد ، نحو : يا زيد الحسن الوجه ،
يرفع الحسن ونصبه .

والمنسوق الذي فيه الألف واللام ، إن كان عامّاً معنى لا حكماً ،
نحو : يا زيد والحارث وافق أبو العباس (٢) الخليل في اختياره الرفع ؛
وإن لم يكن ، نحو : يا زيد والغلام ، وافق أبا عمرو (٣) في اختياره
النصب .

(١) وهو مجهول القائل : والشاهد فيه دخول حرف التداء على الألف واللام جمعاً بين
المعرض والمعرض . (الفتضب : ٤ : ٢٤٢) .
(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد . وقد سبق التعريف به .
(٣) يعني : سيبويه .

وحكم التابع المضاف إضافة تعريف أو تخصيص ، وتابع التابع ،
حكمهما في غير هذا الباب ؛

وأما البدل مطلقاً ، والمنسوق القابل لحرف النداء ، فحكم كليهما
مباشراً بالنداء .

وجاز إتباع المعرب المبني لشبه البناء في هذا - بالإعراب في أفراد
حركته .

باب

ما استغثت به من المُنادَى ، أو تعجبت منه ، جررته بلام الجر ، أو
ألحقت في آخره ألفاً ، وتجمع حُكَم اللام معه ، ما لم يكن معطوفاً على
مثله ، غير / ١٣٧ / مُكرَّر معه حرف النداء ، حُكْمها مع المضمَر ،
وتلحق الألف المَاء في وقف •

ولا يجوز الجمع بين اللام والألف ، ولا خلو الاسم في المعنيين من
أحدهما .

باب

إذا ضُمَّت الأول من الأسمين في هذا الباب ، وهو القياس ، نحو :
يا زيدا زيدا عمرو ، نصبت الثاني من أوجه : عطف البيان ، والبدل ،
والنعت بتأويل الاختصاص ، والنداء ، والمستأنف ، وإظهار ، أعنى .

وإذا نصبت ، كقولك : يا زيدا زيدا عمرو ، فعلى أنه مُنادى
مُضاف ، على تأويلين :

إما إلى محذوف دلّ عليه ما أُضيف إليه الثاني ، وتنصب الثاني
على ذلك من خمسة الأوجه المتقدمة على وجهين : على التوكيد اللغوي ،
وعلى النداء المستأنف .

وقول صاحب المقدمة : « تنصبه من الأربعة الأوجه المتقدمة » ،
غفلة منه .

والتأويل الثاني : أن يكون مضافاً إلى ما بعد الثاني ، ويكون الثاني
توكيداً له مقحماً بينه وبين ما أُضيف إليه .

وإذا وقع في هذا الباب « ابن » وأختاه (١) ، صفات مفردات بين
علمين ، أقيمت المنادى على أصله في لغة من يحذف التنوين في الخبر
من متبوعها ، إذا وقعت كذلك ، لالتقاء الساكنين ، ونصبت « ابناً » ،
وأُختبه من وجه واحد ، وهو النعت ، لأنه لا يُستعمل في الخبر إلا نعتاً ،
فكذلك يكون في النداء ، وأتبعته في لغة من يحذف التنوين في الخبر ، إذا
وقعت / ١٣٨ / كذلك ، لأنه جعلها اسماً واحداً ، وكان حرف إعراب
المنادى عنده آخر النعت ، فكذلك يكون الخبر .

(١) يعني : ابنة ، وبنت .

باب

الاسم المرخّم لا يكون إلا مُنادى .

وشرطه ، إن كان دوهاه التأنيث : أن يكون علماً زائداً على ثلاثة أحرف ، "غَيْرَ" مستغاث به ، ولا مُتَعَجَّب منه ، ولا مندوب ، وأن يكون مفرداً ، أى ليس جملةً في الأصل ، ولا هو مُضاف ولا مُشَبَّه بالمضاف ، وأن يكون ثلاثياً محرّك الوَسط ، عند الفراء (١) ، فلا يزيد على ثلاثة أحرف .

وإن كان فيه هاء التأنيث ، تُشترط لم فيه العِلْمِيَّةُ ، لكن التعريف : ويغير الاسم من الإعراب إلى البناء ، ولا الزيادة على ثلاثة أحرف ، ويشترط فيه أن يكون غير مُشْتَبَّه ، وترخيماً أكثر ، بعكس ما لاهاء فيه .
وإذا رقت ، فبالهاء في الأكثر ، وقد تُفخّم الهاء في مُرخّم المؤنث ، "مفتوحة" وصلًا .

ونحو : أطرق كرا (٢) ، ويا صاح ، شاذ .

والمحذوف من المرخّم إما حرف ، وإما حرفان ، هما زائدان في حكم زيادة واحدة ، وإما أصلٌ وقبله حرفت مدولين زائد .
فالزائدان هما زائدتا التثنية وجمع (٣) السلامة ، إلا أن يبقى بعد حذفها أقل من ثلاثة أحرف ، نحو : بنون ، وبابه ، فلا يُحذف منه إلا آخره ، محافظة على أقل عدد حروف الأسماء المُشكّنة في الأصل .

(١) الفراء : هو يحيى بن زياد ، وقد سبق التعريف به .

(٢) كرا ، مرخم : كروان ، والمثل : أطرق كرا إنك لا ترى ، يقال له هذا حتى يتمكنوا من صيده . (لسان العرب : طرق) .

(٣) في الأصل : «وجمع» ، وما أثبتنا من القانون (ص : ٤٩) .

واستثنى بعضهم مما تبقى فيه بعد الحذف حرفان :

ما صحت به بتنية ما كان على حرفين ، كرجل . سُمي : يدان / ١٣٩ /
أو دمان .

والفا التانيث ، والألف والنون : في : « فعلان » ، ونحوه :

وياء النسب ، وما أشبه يائه ، نحو : كرمي .

وكل حرف في الآخر أصل قبله حرف مدّ ولين زائد ، الاعم بهما
خمسة أحرف أو أكثر ، فتحكمه مع ما وقع قبله حكم زيادتي « فعلان »
وما فيه هاء التانيث ، ولم يُحذف منه سواها البتة ، وحكم الثاني في
التركيب حكم هاء التانيث .

باب

الْمُنْدُوب : المُنَادِي بِأَشْهُرِ أَسْمَائِهِ عَلَى وَجْهِ التَّفْجِيعِ (١) ، لِأَنَّ يُجِيبُ .
وَلَا يُنَادِي إِلَّا بِهَا ، وَوَا .
وَيَتْرَكُ الْمُنَادِي غَيْرَ الْمُنْدُوبِ فِي أَحْكَامِهِ .
وَيَتَخَنَصُ بِجَوَازِ لِحَاقِ الْأَلْفِ فِي آخِرِهِ لِمَنْتَ الصَّوْتِ ، فَإِذَا وَقَفَتْ الْحَقَّتْ
الْهَاءُ بِالْأَلْفِ ، وَإِذَا دَرَجَتْ حَذَفَتْهَا
وَهَذِهِ الْأَلْفُ تَلْحَقُ فِي آخِرِ الْمُنْدُوبِ الْمَفْرَدِ ، نَحْوُ : يَا زَيْدَاهُ .
وَلِإِنْ كَانَ مُضَافًا فَوَضَعَهَا آخِرَ الْمُضَافِ ، نَحْوُ : وَاعْبُدِ الْمَطْلَبَاهُ .
أَوْ مُوصُولًا ، فَوَضَعَهَا آخِرَ الصَّلَةِ ، نَحْوُ : وَامِنْ خَيْرٍ زَمْزَمَاهُ .
أَوْ مُوصُوفًا فَوَضَعَهَا آخِرَ الصَّلَةِ ، عَلَى رَأْيِ يُونُسَ ، وَسَيُوبِ
مَوْضِعُهَا عِنْدَهُ آخِرُ الْمَوْصُوفِ .

أَوْ مُطَوَّلًا ، فَوَضَعَهَا آخِرَ مَا طَالَ بِهِ ، نَحْوُ : يَا ضَارِبَا زَيْدَاهُ .
وَلِإِنْ خَفَتِ التَّبَاسُ الْمَذْكُورَ بِالْمَوْثُوتِ ، وَالتَّنْيَةُ بِالْجَمْعِ بِالْمُضْمَرَاتِ ،
تَبَيَّنَتْ هَذِهِ الْأَلْفُ الْحَرَكَةُ الَّتِي قَبْلَهَا ، نَحْوُ : وَاعْلَامِيكِيَّةُ ،
وَعِلَا مَكْمُوهُ .

وَلِإِنْ لَمْ تَخَفْ ذَلِكَ فَتَحَتْ لَهَا الْحَرَكَةُ ، نَحْوُ : وَاعْبُدِ الْمَطْلَبَاهُ ،
وَإِذَا تَلَحُّقَتِ التَّنْوِينُ ، فِي : يَا غَلَامُ زَيْدُ / ١٤٠ / ، أَوْ سَاكِنًا لَا يَتَحَرَّكُ ،
نَحْوُ « الْوَارِ » فِي : غَلَامِكُمُوهُ ، وَالْأَنْفُ فِي الْمَثْنَى ، حُذِفَ لَهَا ، فَقُلْتُ :
وَاعْلَامُ زَيْدَاهُ ، وَاعْلَامِكُمُوهُ ، وَلَا تَقُلْ ، وَاعْلَامِكُمُوهُ ، وَكَذَلِكَ :
وَا أَمَتَاهُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « التَّجْبِيعُ » .

باب

عسى ، لمقاربة الفعل في الرجاء والخوف .

وكاد ، لمقاربة ذات الفعل .

وجعل ، وأخوانها (١) ، لانخول فيه .

وعسى تستعمل مرة استعمال « فارب » . ويكون مفعولها « أن »
والفعل بالانفاق ، نحو : عسى زيد أن يقرم ، ما لم تكن متصلة بمضمر
لفظه كلفظ المصمر المنصوب المتصل ، نحو : عماك أن تفعل .

فإن كان ذلك فرأى سيويه أن المضممر منصوب ، وهي محمولة على
« لعل » .

وعلى رأى الأخفش الأمر على ما كان .

وتستعمل مرة استعمال « قرب » فيكون فاعلها « أن » مع الفعل ،
نحو : عسى أن يقوم زيد .

ويؤشك ، تستعمل على هذين الوجهين ، ولا يتصل بها المضممر المذكور ،
وربما استعملت استعمال « كاد » ، وعليه قوله :

يؤشك من فر من منيته

فبى بعض غير أنه يوفيقها (٢)

وهذه الأفعال من باب « كان » في الأصل ، لأن ذلك هو الأكثر في
الباب ، ألا ترى أن الباب كله على ذلك إلا : عسى ، ويؤشك ، في أحد

(١) وهي : شرع ، وأنشأ ، وطلق ، وعلق ، وقام ، وهب ، وما في معناها .

(٢) وهو من المنسرح ، وقائله أمية بن أبي الصلب ، والشاهد فيه استعمال « يؤشك »
استعمال « كاد » حيث جاء خبرها وهو « يوافقها » مشارعاً بدون أن . والفرات : جمع غرة ،
وهي الغلة . (جاشية الصيان : ١ : ٢٩٢) .

وجوهها ، إلا أنه رُفِضَ فيها الإخبار بالأسماء المفردة وبالحمل ، سوى الحمل الفعلية التي فعلتها المضارع في الأمر المام ، لأنه قد جاء :
• لا تُكْثِرْنَ إِنِّي عَسَيْتُ صَانِئًا (١) .

١٤١١/ و : عسى الغوير أبوؤسا (٢) ، في أحد وجهيه ، و

و : • فابْتُ إلى فسهمَ وما كدْتُ آيبًا • (٣)

وجاء :

فقد جعلت فكلوص بنى سهيل
من الأكوار مرثعها قريب (٤)

ولكن هذا قليل .

وعُدل عن الأصل إلى الفعل مقارنًا لـ « أن » في « عسى » و « يوشك » ،
على ما تقدم من الوجوه ، والأصل المقرر في « عسى » في الضرورة ،
نحو : قوله :

(١) أوله :

أكثر في اليوم ملحاً دائماً

وهو من قول رؤبة ، ومعنى صائماً : مسكاً عن الكلام ، والشاهد فيه مجيء الاسم المفرد
بعد « عسى » . (مقيع اللبيب : ١ : ١٦٤) .

(٢) هو مثل مشهور العرب ، وشاهده كتابه (مقيع اللبيب : ١ : ١٣٢) .

(٣) البيت من الطويل ، وتماه :

• وكم دلهما فارقها وهي تصفر •

وهو من قول نابط شرا ، واسمه ثابت بن جابر .

وأبت : أي رجعت . وفهم : قبيلة ، وهي فهم بن عمرو بن قيس عيلان . والشاهد فيه قوله
« وما كدت آيباً » حيث استعمل خبر كاد اسماً مفرداً ، وإنما قياسه الفعل .
(حاشية الصبان : ١ : ١٠٩) .

(٤) هو من الوافر ، وهو من أبيات الحماسة ، ولم يمز إلى أحد .

ويروى : بنى زياد ، والقلوص : الشابة من النوق ، والأكوار : جمع كور .
ومرثعها : مرعاها .

والشاهد فيها قوله : « ميرثعها قريب » ، فإنها جملة اسمية وقعت خبر جعلت ، مع أن الأصل
أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً . (حاشية الصبان : ١ : ٢٥٩) .

عسى الكرب الذي أمسيت فيه
يكونُ ورآءَه فرجٌ قريبُ (١)

وقال الآخر :

عسى الله يُغنى عن بِلاد ابن قاديِر
بمُسهمِ جُونِ الرَّبابِ سَكُوبِ (٢)

وفي « يوشك » في أحد وجوهها ، وفيها عداها سوى ما جاء في « كاد » :
من نحو :

• قد كادَ من طولِ الليلِ أنْ يَمُصَّحَا (٣) .

تشبيهاً لها بـ « عسى » و « يوشك » ، في أحد وجوهها .

كما أنه يسقط « أن » مع « عسى » أيضاً ، تشبيهاً لها بـ « كاد » .
ولم تكن « أن » سائغة (٤) فيها على « عسى » و « يوشك » . لمتناقضتها له
من حيث كان دالاً على مقاربة حال الفعل ، فكأنه من أدوات الحال ،
ليقربه منها ، وكانت « أن » من أدوات الاستقبال ، وموضع التشبيه فيها
عندهم ضرورة الشعر .

(١) هو من الوافر ، وقائله هدية بن خشرم العذري . والشاهد فيه قوله « يكون »
حيث استعمل « عسى » استعمال « كاد » في أن خبره مضارع بغير « أن » ، وهو قليل .
(حاشية الصبان : ١ : ٢٦٠) .

(٢) هو من الطويل ، قائله جماعة النعماني يهجو رجلاً من بني نمير . والشاهد فيه « يغنى »
حيث استعمل « عسى » استعمال « كاد » في أن الخبر مضارع بغير « أن » .
(حاشية الصبان : ٤ : ٢٢٩) .
(٣) صدره :

• ربيع عفاه الدهر بطولا ناعمي •

وهو من قول جبير بن مطعم ، رضي الله عنه . والشاهد فيه قوله : أن يمدحنا ، حيث
أتى بغير كاد فعلا مضارعاً مقترناً بأن ، والأكبر أن يتجرد منها .
(شرح ابن عقيل : ١ : ٣٣١) .
(٤) الأصل : « سائغة » .

باب

أصل الاسم أن يكون مفرداً مذكراً نكرة ، عربى الوضع ، غير وَّصف ، ولا معدول ، ولا خارج عن أوزان الآحاد العربية ، ولا مؤطىء / ١٤٢ / للفعل في وزنه الغالب عليه ، ولا المختص به الأفراد ، بلزاء التثنية والجمع والتركيب .

والمعتبر هنا التركيب لا مكملة ، بل جعل الاسمين اسماً واحداً ، لاعلى وجه الإضافة .

وتأثيره مع العلمية فقط ، نحو : يعلبك .

والجمع لا كله ، بل جمع التكسير منه ، وتأثيره مع علم النظر في الآحاد العربية ، بشرط ألا يجزى على الآحاد ، ولا يحكم له بحكمها فيصغر ، أو يعاد عليه ضميرها ، أو يتغير في التكسير ، نحو : مساجد .
التذكير بلزاء التانيث ، والتانيث : لفظي ، نحو : بشري ، ومهراء ، وفاطمة ، ومعنوى ، نحو : زينب ، وسعاد . وكله معتبر . وتأثير المعنوى مع العلمية بشرط زيادة حرف على الثلاثة ، كزئب ، أو تحرك الوسط من الثلاثي ، كسقّر .

وكون العجسة مع العلمية في الثلاثي الساكن الوسط ، نحو : حيمص ، وماء ، وجوز .

وكون الثلاثي المؤنث الساكن الوسط منقولاً من مذكر ، كقط (١) ، وزيد . وهذه الشروط إنما يشترطها في المؤنث المعنوي العلم قوم من العرب ، وهؤلاء الذين يصرفون : هيندا ، ودعدا ، ونحوهما ، وآخرون يؤنثرون المعنوي مع العلمية عندهم على الإطلاق ، وهؤلاء لا يصرفون ، وقد جمع الشاعر بين المعنيين ، فقال :

(١) في الأصل : قط .

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَومِهَا
دَعْدُ وَلَمْ تُغْدَ دَعْدُ فِي الْعُلْبِ (١)

ولا تأثير للتأنيث المعنوي من غير العلمية، ألا ترى أنه «أر» بناءً مصروف
/١٤٣/ ، وما كان مع التأنيث المعنوي فيه وزن الفعل ، وتأنيث اللفظي إن
كان «هاء» مع العلمية ، نحو : طلحة ، وفاطمة :

ولا تأثير له مع الصفة ، نحو : قائمة ، وكريمة ، لأن التأنيث في ذلك
عارض عند جريان الصفة على المؤنث ، وإن كان «ألفا» فيمنع وحده ،
لما معه من لزوم التأنيث ، نحو : بشرى ، وصحراء ، وربما انضاف إلى
ذلك الصفة ، نحو : حلى ، وحمرأ ، أو العلمية ، نحو : حسناء ،
عكسها ، أو شبه الوصف ، نحو : حسناء ، نكرة ، ولكنه يستقل
بالمنع وحده دون ما انضاف إليه من ذلك كله لما معه من اللزوم .

التنكير ، بلزاء التعريف ، وتأثيره مع التأنيث بالتفصيل في بابه ،
ومع التركيب المذكور ، ومع وزن الفعل ، نحو : أحمد وأجمع ، وضرب .
اسم رجل ، ومع العدل ، نحو : عُمَرُ ، وصَحْرُ ، ومع شبه
هاء التأنيث .

وشرط ما فيه هذا التأنيث (٢) أن يكون اسماً مؤنثاً في أصل وضعه :
زائداً على ثلاثة أحرف ، كزَيْنَب ، أمم رجل ، لا يكون مما عنب

(١) هو من المنسرج ، وهو من قول جرير ، والشاهد فيه صرف «دعه» وترك صرفها ،
لأنه اسم ثلاثي ساكن الوسط خفيف . فاحتمل الصرف في المعرفة . ومن التحوين من لا يرى
صرفه في المعرفة لزوم العلتين له : التأنيث والتعريف ، ويجعل صرفها في البيت ضرورة .
والتلفع : التمتع ، والعلب : واحدة علبة ، وهو بناء من جلد يشرب به الأعراب ، فيقول :
هي حفرة رقيقة الميش لا تلبس لبس الأعراب ولا تتخذى غذاءهم .

(مببويه : ٢ : ٢٢) .

(٢) في الأصل : «التنية» .

عليه التذكير ، نحو : فراع ، والآخر يكون تأنيث جمع ، نحو : كلاب ، وعيون ، ومع عدم النظر في الآحاد العربية ، نحو : مساجد ، اسم رجل .

ومع العجمة ، بشرطين : زيادة حرف على ثلاثة ، وأن يكون الاسم لم تستعمله العرب إلا علماً ، نحو : إيراديم ، وإسماعيل ، وطالوت (١) ، ومعها ومع التأنيث ، إن لم يرد الاسم على ثلاثة ، نحو ما تقدم من : حمنص ، وماه ، وجوز .

العجمة تأثيرها مع العلمية / ١٤٤ / ، بما تقدم من الاشتراط فيها .

الوصف تأثيره مع وزن (٢) الفعل الغالب عليه ، نحو : أحمر ، فأما قولهم : رجل أرمل ، وجملٌ يَمْلُ ، بالصرف فيها ، فلم يؤثر فيها الوصف ، لأن الأرمل واليَمْل ، مما جرى تجري الأسماء ، فكان الوصف بهما غير مؤثر (٣) ، [كما] (٤) لم يؤثر الوصف في قولهم : مررت بنسوة أربع ، لأن كل واحد منهما غير مؤثر بما في كل واحد منهما مما يوجب تأثيره .

ومن العدل عن النكرة ، نحو مثنى ، وثلاث . ورباع ، وعن الألف واللام ، نحو : آخر ، وربما انضاف إلى الوصف ولزوم (٥) التأنيث ، نحو : حمراء ، أو إلى (٦) شبه ما فيه ذلك ، نحو : سكران ، إلا أن كل واحد منهما مستقل في منع الصرف دون الوصف الذي انضاف إليه عدم النظر في الآحاد .

(١) في الأصل : « وقالون » .

(٢) في الأصل : « دون » ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « مؤثرها » .

(٤) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ، ولا يستقيم المعنى بدونها .

(٥) الأصل : « التأنيث ولزوم » .

(٦) في الأصل : « أولى » ، وهو تحريف .

وتأثيره مع الجمع (١) ، نحو : مساجد ، في جمع : مسجد .
ومع العلمية ، نحو : مساجد ، اسم رجل ، لأنه أشبه بكونه عديم
النظر في الأحاد العربية بشرطه المتقدم ، نحو : إبراهيم ، وإسماعيل .
ومع شبه الجمع ، نحو : مساجد : إذا نُكِّر بعد التسمية .

إلا أن شبه الجمع في ذلك مستقل بالعلّة دون عدم التّظير ، لو اتفق
أن ينفرد عنه وزن الفعل ، إن كان يغلب عليه تأثيره مع الوصف ، نحو :
« أحمر » ، إذا نكر ، وقد تقدم .
ومع العلمية ، نحو : أحمد ، وأحمر ، مسمّى به .

ومع شبه الوصف ، نحو : أحمر ، إذا لم يكن بعد التسمية .
وإن / ١٤٥ / كان يخص به ، فتأثيره مع العلمية ، نحو : ضرب ،
اسم رجل .

وكل اسم علم جهل أنه مُشتق ، فالأصل أن يُصرف ، نحو : إني ،
المقصود ، إذا سمى به ، حتى يقوم دليل على منعه ، نحو : آدد ، فإنه
غير مصروف ، كذلك نقله سيويه .

وإن علم كونه مشتقاً وجُهل كونه في التكرات ، فالأصل أن
لا يُصرف ، نحو : زحل ، وقم ، حتى يقوم دليل جمعي ، ولا أذكر من هذا
النحو شيئاً قام دليل مسمّى على صرفه .

وكل فعل علم (٢) ، وجدته في التكرات فاصرفه ، نحو : صرد ،
وحطّم ، حتى يقوم الدليل على منعه ، نحو : عمر ، وزفر .
فتبين أنه ليس ذلك الذي وجدته في التكرات ، نحو : عمر ، جمع :

(١) في الأصل : « الجمل » .

(٢) في الأصل : « فلم » ، تحريف .

نعمرة ، أو عمر ، وصف للجمل ، بكثرة الأعشار ، وزفر ، الذي يقتضى
جوده (١) ، قال (٢) الشاعر :

• يَا بَنِي الظُّلَامَةِ مِنْهُ النُّوْفَلُ الزُّفَرُ (٣) •

وأنه مشارك له في اللفظ معدول عن (ه) : عامر ، وزافر .

وماليس (٤) به ما أشبه علّة من هذه العلل المانعة من الصّرف حكم له
بحكم ما أشبهه ، وذلك شبه الوصف في « أحمر » إذا نُكِرَ بعد التسمية ،
وشبه (ه) العجمة للعجمة ، في نحو : إبراهيم ، وإسماعيل ، وكذلك : مساجد ،
إذا سمي به الرجل ، وشبه الزائد على الثلاثة من الاسم الموثث ، نحو :
زئب ، لهاء التأنيث .

ومن ذلك أيضاً الألف والنون الزائدتان اللتان لا تلحقهما هاء التأنيث ،
إمّا لأن /١٤٦/ البناء مخصوص بالموثث ، وإما لأن الاسم الذي هما فيه عكس ،
فعليته تمنعه من هاء التأنيث ، فيحكم لها بحكم هاء التأنيث المحدودة في
هذين النوعين ، فكانها هي ، نحو : سكران ، في النوع الأول ، ونحو :
سعدان ، ومّرجان ، في النوع الثاني .

(١) في الأصل : « وجوده » .

(٢) في الأصل : « قول » .

(٣) البيت هو :

له أخو رثائب يطعها ويسألها يابن الظلامه منه النوغل الزفر

وهو لأعشى باهلة ، والزفر : هو السيد ، والقوى الذي يحمل الأنفال ، ومن المجاز .

هو نوغل زفر ، الجراد ، شبه بالبحر الذي يزفر بتسوجه .

(تاج العروس : مادة : زفر) .

(٤) في الأصل : « وليس » .

(٥) في الأصل : « وتنبه » .

وأما : سرحان ، وعمران ، وعثمان ، فلما منع من لحاق هاء التانيث له
شيئان : العلمية ، وأن هذا اللفظ لم يُستعمل مؤنثاً .

ولا تأثير لهذا الوجه الثاني ، إذ لو كان مؤنثاً لآتت به هذه الألف
والتون من جهة زيادتهما ، التي تلحقهما (١) هاء التانيث بهذا الوجه الألف
الممدودة . فكان ينبغي أن يمنع الصرف في حساب تذكره لشبههما
بالألف الممدودة .

فلما انصرف هذا التنكير عُلم أنه لا تأثير لامتناع دخول تاء التانيث
عليه من جهة الاستعمال ، وإنما التأثير لامتناعه بمنع ، وهو اختصاص البناء
بالمذكر ، أو توجه العلمية عليه ، وهو دون هاء ، وعُلم بذلك أنه بالوجه
الأول من هذين يدخل هذا النحو في هذا الفصل لا بالوجه الثاني .

وكذلك ما آخره ألف الإلحاق ، وكن علماً ، نحو : أرطى ،
وعنقى ، إذا كانت ألفهما للإلحاق ، لأن العلمية تمنعه لحاق الهاء له ،
فليشبه ألفه إذ ذاك ألف التانيث في « حبل » لأنها زائدة ، لآتت بها
هاء التانيث .

ومن ذلك / ١٤٧ / شبه ما لا ينصرف في كلامهم معرفة ولا نكرة ،
نحو : سراويل ، فيسحكم له بحكمه .

(١) في الأصل : « وألا تلحقهما » .

باب

فَعَالٌ ، إمّا اسمُ فعل الأمر ، كَنَزَالٌ ، وهى مَطْرَدَةٌ فى الثلاثى دون
غيره ، على رأى سيويه ، والمُبرِدُ يجعله محفوظاً لا يقاس عليه .

وجاءت فى غير الثلاثى فى قولهم : ذَرَاكَ .

ونظيرها عند سيويه ، فَرَفَارٌ ، وعَرَعَارٌ ، والمُبرِدُ يلحقها بالأصوات ،
وهو ضعيف .

وإمّا صيغة ، وهى ضربان :

مختصّ بالنداء ، نحو : يا قَسَاق .

وغير مختصّ به لكنه صفة غالبية ، نحو : جَعَار (١) ، وقَتَام (٢) ،
للضبع .

والأول مقيس فى رأى الأكثر ، والثانى محفوظ غير مقيس .
وإمّا علم ليس بصفة غالبية ، وهو : إمّا شخصيّ ، وإمّا جنسيّ .
فالجنسيّ منهما مقصورٌ على المصدر ، كبداد ، ويسار ، وفخار .
وما كان منها علماً شخصيّاً فى وضعه ، نحو : خَزَام ، ورقاش .
أو نُقِلَ إليه من الثوانى (٣) ، كَتَرَاك ، وبداد ، اسمى امرأة ،
جعلته بنونيم من باب مالا ينصرف ، إلا أن يكون فى آخره راء ،
فلأنهم يبنونه على الكسر فى الغالب كسائر الباب .

(١) جعار ، كفظام ، وأم جعار وأم جور ، كله الضبع لكثرة جبرها . وهى مدالة
من جاعة . (تاج المروس : مادة جمر) .

(٢) قَم : اسم ذكر الضبع ، وقَتَام : اسم للأنثى منه ، ممدولان من قائم وقائمة .
(تاج المروس : مادة قم) .

(٣) القانون : « البوائى » .

وبعض بني تميم يجعل ما في آخره الراء منه غير متصرف ، وقد
جمع الأعشى بين اللغتين في قوله :

وتَرَّ حَدَّ (١) على وَبَارٍ فَهَلَكْتُ جَهْرَةً وَبَارُ (٢)

وجميع الباب عند أهل الحجاز مَبْنًى على الكسر .

(١) شرح ديوان الأعشى (ص : ١٩٤ طبعة أوربة) .

(٢) الشاهد فيه « وبار » حيث جمع بين اللغتين .

باب

الاستثناء ، في الأصل : إخراج بعض من كل " بأداة من الأدوات / ١٤٨ /
المذكورة في هذا الباب .

وأدواته من الحروف : إلا ، [و] (١) خلا ، وعداء العاربتان من « ما » ،
في غير مذهب سيويي (٢)

ومن الأسماء : غير ، وسيوي ، وسُري (٣)

ومن الأفعال ، ليس ، ولا يكون ، وخلا ، وعداء المقرونتان بـ « ما »
في مذهب الأكثر .

والجزمي (٤) يجعلهما مع اقترانهما بـ « ما » من المترددة بين الأفعال
والحروف .

وأما سيويي فدواء عنده من الأفعال ، و « خلا » من المترددة ،
والأكثر فيه الحرفية .

ومما اتفق على أنه يكون حرفاً واختُلف في أنه يكون فعلاً :
حاشي ، وسبب اختلافهم في السماع الذي استند إليه في ذلك ، وهو قولُ
الأعرابي : اللهم اغفر لي ولمن سَمِعني حاشي الشيطان وأبا الأصبع ، هل يُجعل
أصلاً فيُحمل عليه ، أولاً يُجعل أصلاً ويُطرح ولا يلتفت إليه لقلته ،

(١) تكله يقتضيا السياق .

(٢) جاءت هذه المباحة في الأصل متأخرة عن مكانها هنا ، وبعد قوله « والحروف » .

(٣) مثل : رضى ، بكسر ففتح ، وهدي ، بضم ففتح .

(٤) هو أبو عمر صالح بن إسحاق ، مولد بني جرم ، من قبائل اليمن ، وكان الجرمي
أديباً شاعراً دينياً صحيح العقيدة ، وله مناظرة مع القواء ، ومصفاته كثيرة ، منها في النحو :
مختصره المشهور ، وكتاب : شرح كتاب سيويي ، توفي ببغداد سنة ٢٢٥ هـ .

(إنباء الرواء : ٢ : ٨٠ ، وبنية الوعاة : ٢٨٦) .

وكون الأكثر على خلافه ، وهذا هو الذى ينبغي أن يقال به ، وهو مذهب سيويه .

ومن مجموع الاسم والحرف : لاسميا ، وهذه الكلمة ليست بمعنى «إلا» ، ولاهى من هذا الباب على الحقيقة ، ولكن قوماً من النحويين ألحقوها بالباب ، لأنصبا ما بعدها بما بعد «إلا» ، وذلك أنك إذا قلت : قام القوم لاسميا زيدا ، فإن غرضك إخراج «زيد» من القوم على وجه ما ، وهو أنه كان أسرعهم فى المبادرة إلى القيام ، ففارع فى خروجه عن القوم فى ذلك مزيدا ، فى قولهم : قام القوم لإلا زيدا (١) / ١٤٩ .

وقد جعل بعضهم «ليس» و«لا يكون» صفة ، فجعل الضمير بحسب ما قبله : ما أنتنى امرأة لا تكون فلانة ، وليست فلانة ، والضمير فيما كان من ذلك مثلاً على حال واحدة لا يختلف (٢)

وقد تجعل «إلا» صفة كغير ، فيعرب الاسم الذى بعدها بإعراب «غير» ، وأصلها الاستثناء ، كما تجعل «غير» للاستثناء فتعرب بإعراب الاسم الذى بعد «إلا» ، وأصلها الصفة ، ولا تكون «إلا» كذلك إلا تابعة فى موضع يجوز أن يكون فيه الاستثناء ، نحو : ما جاءنى أحد إلا زيدا ، وجاءنى كل أحد إلا زيدا ، فلو قلت : جاءنى رجل إلا زيدا ، على أن تكون «إلا» بمعنى «غير» ، لم يجوز ، وكذلك لا تكون «غير» استثناء إلا فى موضع تكون فيه ، وهى على أصلها تجرى فى معنى الاستثناء ، نحو : ما جاءنى أحد إلا زيدا أخير منه ، ولو قلت : ما جاءنى أحد غير زيدا خير منه ، لم يجوز .

الاسم المستثنى :

إما واجب نصبه ، فلم يوجد مع أداة الاستثناء فى تأويل «غير» ، وهو ما استثنى به «إلا» فى الإيجاب ، نحو : قام القوم إلا زيدا .

(١) فى الأصل : «القائمين» .

(٢) جاءت هذه العبارة فى الأصل متقدمة عن مكانها هنا بعد قوله «إلا زيدا» .

أو إما في حكمه ، نحو : ما أكل أحد الخبز إلا زيدا .
وإما واجب نصبه على الإطلاق ، وهو المستثنى : « إلا » المقدم على ما استثنى منه ، في أشهر اللغة ، نحو : ما قدم إلا زيدا أحد .
والمنقطع الذي لا يمكن أخذه بدلا ألبته ، نحو (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) (١)
وأحد المكررين ، إذا لم تُرد معنى لاضطراب ، نحو ما جاءني / ١٥٠ / أحد إلا زيدا إلا عمرا .
وما استثنى بالفعل ، نحو : ما قام القوم ليس زيدا ، وما خلا زيدا ، وما عدا عمرا .
وإما واجب جرّه (٢) ، وهو المستثنى بالأسماء والحروف سوى « إلا » ، نحو : قام القوم غير زيد ، وسوى زيد ، وحاشي زيد ، في المشهور ، وخلا زيد ، فيمن جعلها حرفاً . وكذلك : عدا زيد .
وإما جائز فيه النصب ، والبديل أحسن ، وهو ما استثنى به « إلا » في النفي والنهي والاستفهام ، نحو ما قام أحد إلا زيد ، ولا يقيم أحد إلا زيدا ، وهل قام أحد إلا زيد ؟ والنصب جائز .
وإما جائز فيه الرفع والنصب والجر ، وهو ما استثنى به « سيما » ، وكان نكرة ، نحو : لاسيا قوم
وفي الرفع ضعف واحد من جهة ضمير (٣) العائد ، الذي هو أحد جزئي الجملة (٤) ، وذلك مكروه في غير « أي » .

(١) سورة هود : ٤٢ .

(٢) في الأصل : « جزؤه » .

(٣) في الأصل : « حروف » .

(٤) « إذ » قوم ، غير مبتدأ محذوف . تقديره : هم .

وفي المختصر. ضعف من جهة زيادة الحرف (١) ، وليس بابه ، ولكن هذا أكثر من الذي قبله في الكلام .

والنصب أضعفها ، لأنه إما هو على التشبيه بقولهم : على التمرة مثلها زيدا ، وليس مثله لإلّا من جهة أن « ما » (٢) مع النصب كافة عن طلب الإضافة إلى ما بعدها ، فأشبهت الإضافة في قولهم ، على التمرة مثلها زيدا ، من جهة منعهما الإضافة إلى ما بعدها .

وإما جائز في الرفع والجر خاصة (٣) ، وهو ما استثنى به لاسيا ، وكان معرفة ، نحو : قام القوم لاسيا زيدا .

وقد ازداد ضعف الرفع في هذا عليه فيما قبله ، من جهة وقوع « ما » على من يعقل / ١٥١ / في غير الأجناس والأنواع ، ومثله قولهم : دع ما زيدا ، برفع « زيدا » ، وسبحان ما سخركن لنا ، وسبحان ما سيج الرعد بحمده .

وامتنع النصب ، الذي جاز فيما قبل هذا فيه ، لأن التمييز لا يكون معرفة .

وأما « ما » حكمه مع أداة الاستثناء حكمه لولم تقترن به ، وهو ما فرغ له الفعل بعد « إلا » ، نحو : ما قام إلا زيدا ، وما ضربت إلا زيدا .

(١) يعني زيادة « ما » .

(٢) في الأصل : « إنما » .

(٣) في شرح المقدمة الجزولية الصغير (ص : ١٦٩) : « وأما جائز في الرفع والجر ،

باب

إذا كان الاسم مع «لا» نكرة غير مضاف ، ولا مُشَبَّهة بالمضاف ،
غَيَّرَ مَفْصُولَ بَيْنِهِ وَبَيْنَهَا ، ولم يُتَكَرَّرْ ، جاز فيه وجهان : البناء على
الفتح مع «لا» ، وإعمال «لا» فيه عمل «ليس» قلباً .
ولم يجز إعماله عمل «إن» ، ولا الإلغاء في رأى سيويه ، نحو : لا
رجل غير منك .

والمراد بِجُزْإِ الإلغاء مع عدم التكرار في هذا الباب كله .
فإن تَكَرَّرَتْ جاز فيه معهما الإلغاء كثيراً ، نحو : لا رجل في الدار
ولا امرأة ، ومنه : (لا تقو فيها ، لا تتأثيم) (١) .
فإن فُصِّلَ بينهما وجب الإلغاء ولزم التكرار ، في رأى سيويه . ومنه
أيضاً : (لا فيها غولٌ ولا هم عنها ينسزفون) (٢) .
فإن كان نكرة مضافة ، أو مُشَبَّهةً بالمضاف ، ووليها ، ولم تُتَكَرَّرْ ،
جاز إعمال «لا» عمل «إن» وعمل «ليس» ، إلا أن هذا الأمر قليل ، كما
تقدم .

ولم يجز البناء ، نحو : لا ضارباً زيدا خير منك ، ولا خير من زيد
أفضل منك .

ولم يسمع النصب في خبر «ليس» ملفوظاً ١٥٢/ به ، إن كان
حتمها على «ليس» يقتضيه .
إلا أن ذلك يمكن أن تتركه العرب إشارة إلى ضعف عمل «ليس» ،
 فلم يكمل لها عملها ظاهراً .

وإن تَكَرَّرَتْ جاز مع الوجهين : الإلغاء .
وإن فصل بينهما جاز الإلغاء ولزم التكرار ، في رأى الأكثر ، نحو :
لا فيها ضارب زيدا ولا أكل طعامك .

(١) سورة الطور : ٢٣ .

(٢) سورة الصافات : ٤٧ .

وإن كان معرفة وجب الإلقاء وأزم أن تنكّر، في رأى الأكثر أيضا .
وإذا لحقتها هزة الاستفهام لم ينكر التمنى لم يتغير شيء من الأحكام
التي كانت دونها ، فإن كانت للتمنى فكذلك : إلا أنه لا يجوز فيها الإلقاء
ولا الحمل على الموضع ، في مذهب سيويه .

ونعت الاسم المبنى مع « لا » جائز فيه ، إذا وكيه وكان مفرداً ،
الرفع والنصب ، وجعله مع المنعوت كخمس عشرة ، نحو : لارجل
ظريف في الدار .

وإن كان مضافاً أو مشبهاً به أو فُصل بينهما ، لم يجعل كشيء
واحد ، نحو : لارجل آكل طعامك ، وآكل ، ولارجل مثلك فيها ،
ومثلك ، ولارجل فيها مثلك ، ومثلك ، ولارجل فيها ظريفاً ،
وظريف .

وحكم المعطوف نسقاً وبياناً حكم الرفع والنصب ، نحو :
لارجل ولا امرأة فيها ، ولا ماء بارداً ، على عطف البيان .
وحكم البدل الرفع ، نحو : لا ماء ماء بارداً / ١٥٣ ، على البدل .
ولا يكون هنا تركيب مع ما قبله ولا نصبه .

وخبرها مرفوع ، إن كانت محمولة على « إن » . كرفع خبر « إن » .
وإن كانت مبنية مع ما بعدها ، فأبو العباس يرفعه ، على أنه خبرها ،
وسيويه يرفعه على أنه خبر المبتدأ ، لأنها قد جعلت مع ما بعدها بمنزلة
اسم واحد في موضع رفع بالابتداء .

وإن كانت محمولة على « ليس » ، فقد تقدم القول فيه .
ولا يلفظ بالخبر بنو تميم ، إذا كان جواباً ، استغناء بوجوده في
السؤال ، نحو قولك ، لمن قال « هل من رجل في الدار » ؟ : لارجل .

باب

التَّمْيِيزُ ، بِتَقْسِمِ قِيسَمِينَ :

مُسْتَعِيبٌ عَلَى تَمَامِ الْكَلَامِ ، وَهُوَ :

إِذَا فاعِلٌ شَغَلَ عَنْهُ فِعْلُهُ بِغَيْرِهِ ، نَحْوُ : تَصَيَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا ، وَتَمَقَّقَا زَيْدٌ شَحْمًا ، وَامْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً .

وَأَمَّا مَفْعُولٌ شَغَلَ عَنْهُ الْفِعْلُ الْوَاقِعُ بِهِ [بِنِ غَيْرِهِ] (١) ، نَحْوُ : (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) (٢) ، فِي أَحَدِ وَجْهَيْهِ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « عُيُونًا » ، فِي هَذَا حَالًا ، أَيْ فَجَّرْنَا الْأَرْضَ فِي حَالِ أَنَّهَا عُيُونٌ ، فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ « الْأَرْضَ » فِي حَالِ التَّفَجِيرِ لَيْسَتْ بِعُيُونٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ عُيُونٌ بَعْدَ التَّفَجِيرِ ، فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ لَا يَبْعُدُ أَنْ تُسَمَّى قَبْلَ كَوْنِهَا عُيُونًا بِذَلِكَ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ التَّسْمِيَةِ بِالْحَالِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنِّي أُرَاقِي أَعْنَصِرَ خَشْمًا) (٣) ، فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ الْحُلَّ / ١٥٤ / لَا تَكُونُ إِلَّا مُشْتَقَّةً أَوْ فِي تَأْوِيلِ الْمُشْتَقِّ ، فَكَيْفَ تَأْوِيلُ الْإِشْتِقَاقِ هُنَا ؟ فَالْجَوَابُ : إِنَّهُ قَدْ يَكُونُ هَذَا عَلَى تَأْوِيلٍ : وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ بِحَالِ بِالماءِ ، أَوْ حَوَامِلِ للماءِ ، وَنَحْنُ إِذَا قُلْنَا ذَلِكَ ، أَعْنَى « بِحَالِ الماءِ » مَعَ التَّفَجِيرِ ، كَانَتْ الْحَالُ أَوْ الْحَوَامِلُ عُيُونًا ، فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا أَجُودُ الْوَجْهَيْنِ فِي الْمَعْنَى : الْحَالُ أَوْ التَّمْيِيزُ ؟ فَالْجَوَابُ : إِنَّ الْأَجُودَ فِي الْمَعْنَى الْحَالِ ، لِأَنَّهُ أَبْلَغُ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ الْحَالُ مِنْ صَاحِبَةِ الْحَالِ ، فَيَأْتِي مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا عُيُونٌ ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ يَكُونُ « التَّمْيِيزُ مَفْعُولًا » شَغَلَ عَنْهُ الْفِعْلُ الْوَاقِعُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ ، لَمْ يَثْبُتْ ، فِي قَوْلِكَ : فَجَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ، إِذَا الْأَظْهَرُ فِيهِ

(١) سورة القمر : ١٢ .

(٢) تَكْلَةً يَتَخَفِضُهَا السَّيَاقُ ، وَانْظُرْ مَا سَبَقَ بِهِ قَلِيلٌ .

(٣) سورة يوسف : ٣٦ .

والأولى غيره ، فيكون التمييز على هذا موضعَ نظر لم يثبت بعد ، وإنما الثابت (١) كونُ التمييز منقولاً عن الفاعل ، وكذلك ذكره النحويين ، ولم يذكروا هذا الوجه .

وتمام الاسم :

إما بالتثنية ، وهو ضربان : ظاهر ، نحو : عندي رطلٌ زيتاً ، ومقدّر ، نحو خمسة عشر درهماً .

فالظاهر لا يلزم ، لأنه يجوز إضافته إلى التمييز ، نحو : رطلٌ زيتي . والمقدّر لا يجوز إضافته ، لا تقول : خمسة عشر درهماً ، وإن أضفته إلى غيره جاز ، نحو : خمسة عشر زبدية .

وفيه حينئذ لغتان : إعراب المضاف ، وهي لغة رديئة ، / ١٥٥ / ، والأفصح بقاؤه على بنائه ، ولا خلاف في بنائه مع الألف واللام .

وإما بالنون ، وهي لا تلزم إذا كانت للتثنية ، نحو : عندي رطلاً زيت ، والجمع ، نحو : هم (٢) حسنوا أخبار .

وتلزم إذا كانت فجاً يشبه الجمع ، وليس به ، مع التمييز ، نحو : عشرون درهماً ، ولا يجوز : عشرو درهماً .

وإن أضيف إلى غير التمييز جاز ، نحو : عشرو زبدية .

وإما بالإضافة ، نحو : عندي ميلٌ الإناء ماءً ، (٣) وكل موضع ثبت فيه . لزم أو لم يلزم ، ولم يتدخل على التمييز ، لزم نصبه ، وإذا سقط به التمام لزم الجر ، وقد مثل بذلك كُله .

(١) في الأصل : « الثابت » .

(٢) في الأصل : « عديم » .

(٣) زيد في الأصل بعد هذا « ويلزم » .

وقد ألزموا حذف ما به التمام ، إلا في الضرورة ، في عشر
كلمات من العدد ، وهي :
الثلاثة والعشرة وما بينهما ، وما به أليف وثون التثنية في (١)
كلمتين ، وهما : مائتان ، وألفان ، وذلك نحو : ثلاثة أبواب ، ومائتا
درهم ، وألفا درهم .
ولا يجوز التنوين والنصب نحو :

• إذا عاش الفتي مائتين عاماً (٢) •

وكل ما انتصت من التمييز عن تمام . لاسم ، وكان مما يختلف لفظه
في إفراده وجمعه ، فلفظه في إفراده وجمعه بحسب معناه ، نحو :
عندي مثله رجلاً ، وعندي مثله رجالاتاً ، إلا أن يكون هناك ما يفهم
المعنى نحو : عندي أمثالك رجلاً .

والذي لا يختلف لفظه في إفراده وجمعه ، نحو ١٥٦ / المنتصب ،
• قولك : عندي رطل زيتاً ، وعندي رطلان زيتاً ، وأرطال زيتاً ،
إلا ما انتصب بعد الأعداد ، فإنه يلزم الإفراد ، نحو : عشرين درهماً ، وبابه ،
إلا ما انتصب به «كم» الخبرية ، في ظاهر كلام سيبويه ، وعليه حملة
السراقي (٣) ، نحو : كم رجلاً جاءني ، وإن شئت : جاءوني ، فهما ،
والأولى ألا يجوز : كم رجلاً جاءني ، ، وجاءوني . ويتأول ظاهر كلام

(١) في الأصل : «فيه» .

(٢) من الوافر . وتامه :

• فقد ذهب اللذذة والفناء •

قاله الربيع بن خبيط الفزاري ، أحد المعمرين ، ويروى :

• فقد ذهب المسرة والفناء •

والشاهد فيه قوله : مائتين عاماً . والقيام . فيه إضافة المائتين إلى العام ، وهو شاذ .
(حاشية الصبان : ٤ : ٦٧) .

(٣) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، نشأ بسمرقند ، ورحل إلى عمان في سبيل العلم ،
تلقى عن السراج وغيره ، وله شرح على كتاب سيبويه لم يسبق إليه . وله كتاب أخبار النحويين
والبصريين . توفي في بغداد سنة ٣٦٨ هـ .
(بغية الرعاة : ٢٢١ ؛ وإنباء الرواة : ١ : ٣١٢) .

سيويه على ما نغشى به (١) . كم ، مع ما أجريت مجراه من أسماء الأعداد ،
وما انتصب عن تمام الكلام ، فهو بحسب معناه .

وقد يوضع الواحد موضع الجمع مع فهم المعنى ، نحو : قُرِرْنَا بِهِ
عيناً ، [أى أعيناً] (٢) ، وطبئنا به نفساً . نفساً .

(١) كذا في الأصل .

(٢) تكله يقتضيهما السياق .

باب

غير المتعدي من أسماء الأفعال ، نحو : مَهْ ، أى انكف ، وصَهْ ،
 أى اسكُت ، وإيه ، أى تباد في حديثك ، وإيهَا ، أى انكف عنا ، وهيتْ
 وهلْ ، وهيك ، وهَيَا ، أى أسرع ، وقَطْ ، وقد ، أى اكثِف ، وإليك :
 أى تَأَخَّرْ ، ودَعْ ، ودَعَا لَكَ ، ودَعْدَعَا ، أى انتعش ، وآمين ، أى
 استَجِبْ ، وهلمْ ، فيمن يقول : هلمْ إلى الثريد ، أى جىء ، وحى ،
 وهَلَا ، وحَيْهَلْ ، فيمن يقول : حَيْهَلْ إلى كذا ، أو بهكذا. أى أَسْرِعْ ،
 ومكانك ، ويَعْنَدُكَ ، أى تأخر ، وفَرَطَكَ ، وأمامك ، أى تَقَدَّمَ ،
 وَوَرَاءَكَ / ١٥٧ ، أى تَأَخَّرْ ، وتَرَاكَ ، أى اتركْ ، ودَبَّاب ، أى
 دُبْ ، وخَرَّاج ، أى اخرج ، وقَرَقَار (١) ، وعَرَعَار ، أى قَرَقَر (٢)
 وعوَعَر ، فى رأى سيويه ، وقد تقدم ذكر الخلاف فيه ، وشَتَان ، أى
 نَبَاعَدْ ، وَوَشْكَان ، أى أَسْرِعْ ، وَأَفْ ، وأَوْهْ ، أى اتَضَجَّرْ ، وَأَنَالَمْ ،
 وهِيَهَات ، أى بَعْد ، وإلى ، أى أَتَنَحَّى .

ومن المتعدي : رَوَيْد ، ومُسَمَاه (٣) : أَرُوذْ ، وأَمْهَلْ ، وهلمْ ،
 فيمن يقول ، هلمْ الثريد ، أى سَقْ ، وهَاءْ ، وهَاءَكَ ، وهَا ، أى
 خُذْ ، وَحَيْهَلْ ، وَحَيْهَلَا ، فيمن ينصب بهما ، فنقول : حَيْهَلْ
 الصلاة ، أى انتِ ، وبَلَهْ ، أى دَعْ ، ودُؤُونُكَ ، وعَيْنُكَ ، أى
 إلزم ، وَحَذْرُكَ ، وَحَذَارِكَ ، أى احذر ، وعليك ، أى الزَمْ ، وعلى ،
 أى أَوْلِنِي ، وَتَرَاكَ ، أى اتركْ ، وَدَرَاكَ ، أى أَدْرِكْ ، ونظَارِ :
 أى اَنْظُرْ ، وَمَنَاعْ ، أى امْنَعْ ، وَنَعَاءْ ، أى اَنْع .

(١) فى الأصل : « فرفه لو » .

(٢) فى الأصل : « قرر » .

(٣) فى الأصل : « منادى أمل » .

وذكر المؤلف في الجملة : هَات ، أَيْ آعْطِ ، وهذا ليس من هذا الباب ، وذكره فيه غلط من الواضع : وإنما هو فعل ، لاتصال الضمائر التي تتصل بالأفعال به في قوله :

• فَقُلْتُ لَهَا هَاتِي (١) . . . •

وفي قوله سبحانه : (قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ) (٢) ،

كما أن هَلَمْ ، إما هي من هذا الباب فيمن لم يصل بها صور ضمائر الفاعلية ، وهي لغة القرآن ، نحو قوله تعالى : (وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا) (٣) ، وأما من يصل بها الضمائر فيقول : هلم ، وهلمى ، وهلمتوا : وهلمتاً ، فهمى فعل على لغتهم .

(١) البيت :

فقلت ذا هاتي فقالت براحه ترى زعفراناً في أسرته وردا
وهو مجهول الفاعل ، والشاهد فيه اتصال « ها » المندودة بباء المأونة المخاطبة .

(شرح المفصل : ٤ : ٤٤) .

(٢) سورة الأنبياء : ٢٤٣ .

(٣) سورة الأحزاب : ١٨ .

باب

كل اسم صار بالحذف ، بحيث لو صغر وقعت فيه ياء التصغير
طرقاً ، فهو مردود إليه ما حذف منه في التصغير ، نحو : دمي ، في دم .
وتطرح ألف الوصل من نحو « ابن » فيعامل معاملة « دم » ، فيقال : بُنَى .
ويلحق بها في طرحها « امرؤه » ، وكل اسم فيه ألف ، نحو : انطلاق ،
لا يُتَبَالَى (١) بعد طرحها إن كان له مثال في الأسماء أو لم يكن ، نحو ما قدمناه ،
إلا أن تعرض بعد طرحها وجهان :

أحدهما : له مثال ، والآخر : لا مثال له فيها ، نحو : استخراج ،
لأنه يعترضك بعد إسقاط ألف الوصل وجهان : أحدهما : لا مثال له في
الأسماء ، وهو سُخَيْرٌ يَج ، والآخر له مثال ، وهو : مُحْشِرٌ يَج ،
فيُعتد الذي له مثال في الأسماء منها ويُطرح الآخر . هذا رأي سيوريه .

والمأزني (٢) يعتبر في التصغير كله على مثال الأسماء ، فلا يجوز في
« انطلاق » : نُطِيلِق ، ولا في « اقتنار » : قَتْدِير ، ولكن تحذف حتى
تصير على مثال الأسماء ، فيقول : طَلَيْق . وقدير ، كقولهم كَحَيْت (٣) .
وكل اسم وقع فيه ياء التصغير حرف [لم يكن] (٤) موقع
الإعراب ، نحو : جَعْفِير ، فهو مَكْسُور ، [وإن كان] (٥) موقع الإعراب
[حركته بحركة الإعراب] (٥) ، نحو : جاء في زُبَيْر .

(١) في الأصل : « ولا تبال » .

(٢) هو أبو عثمان بكر بن محمد مولى بني سلوس ، ولد بالبصرة . قرئ في بني مارن
ابن شيان فأنسب إليه ، وأخذ عن أبي عبيدة والأخفش وغيرهما ، ألف كتاباً في علل النحو ،
وكتاب التصريف ، ولما كتب أخرى في غير النحو ، ترقى بالبصرة سنة ٢٤٩ هـ على الأثر .
(بغية الوعاة : ١ - ٤٦٢ ؛ إنباه الرواة : ١ : ٢٤٦) .

(٣) في الأصل : « كحيت » .

(٤) تكلمة يقتضيها السياق . يريه : لم يكن حرف إعراب .

(٥) تكلمة يقتضيها السياق .

إلا أن يكون في كَتَف هاء التانيث : نحو : شُجيرة ، أو مافى
 حُكْمها ، نحو : يُعْزِل بك ، أو أَلْفِيه (١) ، نحو : حُسْبناه ، أو أَلْفه (٢) ،
 نحو : ١٥٩ / حُبْلِي ، أو أَلْف أعمال جمعا ، أو مُسَمَّى به ، نحو :
 أبيات ، أو الألف والنون الزائدتين ، نحو : سَكَّيرَان ، و غَضَّيَّان ،
 وعُثَيَّان : مالم نجمعه العرب على : فعَالَيْن ، فتكسر ما بعد أَلْف الجمع ،
 ثم تقلب أَلْف : فعَلان ، ياء ، فإن جمعته كذلك كَسَرَتْ ما بعد ياء التصغير
 أيضا ، وقلبت ذلك الألف ياء ، نحو : سُرَّيْحَيْن ، وورَّيْشَيْن (٣) .
 لأنك تقول : سراحين ، ووراشين .

وما كان من الأسماء على خمسة أحرف فصاعدا فلا بُدَّ من حذفه ،
 حتى يَرَدَّ على أمثلة التصغير ، نحو : فُرَّيْزِد ، في : فَرَزْدَق ، و غَضَّيْرَف ،
 في : غَضَّيْنَفَر (٤) ، إلا ما كان بألفى التانيث ، نحو : خُنَيْفِيساء ، إلا ما جاء
 من نحو قولهم : بُرَيْكَاء ، في بَرُوكاء ، أو بَرَّاكاء (٥) ، في رأى
 سيويه ، والمبرد لا يستثنيه .

أو بالألف والنون الزائدتين ، نحو : زُعَيْفَرَان ، إلا ما كَسَرَتْ
 العرب من ذلك على الحذف ، نحو : أسطوانة ، فإن العرب جمعته على
 « أساطين » ، فيصغر على ذلك ، فيقال : أَسِيطِيْنَة .

أو بحرف لين ، هو رابعه ، زائدي ، نحو : سُرَّيْبِيل ، و قُنَيْطِير (٦) ،
 إلا ما جاء من نحو قولهم : عَطِيْد ، في عَطَوْد (٧) ، في رأى سيويه .
 والمبرد لا يستثنيه .

(١) أي : أَلْف التانيث الممدودة ، فقد عدّها ألفين .

(٢) أي : أَلْف التانيث المقصورة .

(٣) تصغير « وريشان » ، يفتح الواو والراء : طائر من فصيلة الحمام .

(٤) في الأصل : « غَضَر موط » .

(٥) البروكاء ، يفتح فضم ، والبراكاء : بضم ففتح ، وبفتحتين ، ساحة القتال .

(٦) جاءت هذه الكلمة في الأصل غير واضحة الرسم إلا أنها أقرب ما تكون إلى ما أُنْهِنَاه .

(٧) كذا . والعطود ، يفتحين وواو مشددة مفتوحة : الشديدة .

والزيادة أولى بالحذف من الأصل ، نحو : فديكس ، في
« فديوكس » (١) .

والميمُ اللاحقة لأوائل الأسماء / ١٦٠ / ، الجارية على أفعالها ، أولى
بالبقاء من الملحق بالأصل ، على رأى سيبويه ، لا من الأصل ، نحو :
مقييس ، في تصغير « مقييس » ، وعكس المبرد .

وإذا احتجت إلى حذف حرف واحد ، وفي الاسم زيادتان ، فأبقى
أقواهما ، نحو : مطبليق ، في تصغير « منطلق » ، وإن تساوتا فاحذف
أيهما شئت ، نحو : حبيط ، وحبيظ ، في تصغير « حبيط » (٢) .
وما لم يؤد إلى حذف شيء منها أولى بالحذف مما أدى إليه ، نحو :
عضمين ، في تصغير : عضمون (٣) .

وكل اسم جاء بعد ياء التثنية فيه يادان ، هما آخر الاسم ، وجب
حذف الآخر منهما . نحو : عطى ، في : عطاء .

وما في مكبره هاء التانيث ثبت في تحقيره ، نحو : شجرة ،
في : شجرة .

وما لم تكن في مكبره من الثلاثي غير ذى العلامة أثبت في مصغره ،
نحو : قديرة ، في تصغير : قدير ، في الأمر العام ، لأنه قد جاء :
[هو من] (٤) نخير قويس مهماً (٥) ، وأحرف أمثله شذت .

وإن سُمي به مذكر قبل التصغير لم تلحقه في رأى سيبويه ،

(١) الفديوكس : الشديد .

(٢) الحبيطى : المثل ، غصبا .

(٣) كذا في الأصل .

(٤) نكلمة من المدن (مد : قوس) .

(٥) هذا مثل : والقوس يدكر ويرث ، وهو هنا على التذكير ، ومن أدت قال : فويسة .

وقولهم : أذينة ، في اسم الرجل ، لاحجة فيه لمن خالفه ، لأنه إنما سُمي به بعد أن صَغُر .

وما لم تكن مُكَبَّرَ من المؤنث غير ذي / ١٦١ / العلامة ، مما زاد على الثلاثي ، لم تلحق اذاء في مُصَغَّرَه ، نحو : زُوَيْب ، وسُعِيد ، في زَيْب ، وسعاد ، في الأمر العام ، إلا أنه قد جاء : قُدَيْمَة ، في « قُدَم » ، ورُوبَه ، في « وَرَاء » ، وهما مؤنثتان .

وكُلّ جَمْع لِيَكْثَرَه ، بالواحدة قليلة ، أردت تَقْلِيلَه ، فردّه إلى أقلّ الجمع . وإن أردت تصغير إذ ذاك صغره ؛ وإن اكتفيت فاكتف ، نحو قولك في تصغير « صبيان » : صبية ، على القياس ، أو أصبِيَّة ، على غير القياس ، وفي تصغيره « غلمان » : غلبة ، أو : أغْلِمَة ، كذلك ، وإن شئت اكتفيت بصِبيَّة ، وغْلِمَة ، أو إلى واحد ، وصغره مجموعاً بالواو والنون ، وإن استوفى الشروط ، نحو قولك في تصغير « صبيّان » : صَبِيَّوْن . وفي تصغير « غلمان » : غَلِيمُون ، لأنّ التصغير في الاسم يقوم مقام الوصف فيه فيُجْع بالواو والنون ، أو صَغَّرَه مجموعاً بالألف والياء إن لم تستوفها ، وإن لم يكن له أقلّ الجمع فإنّ الواحد ، نحو قولك في « جعافر » : جُعْفِيرُون ، وفي « رجال » : رُجَيْلُون .

ولا سبيلَ إلى تصغير جميع الكثرة على لتفظه غير منقول إلى العلم .

وأسماء الجوع تُصَغَّر على ألفاظها كالأحاد ، نحو قولك في « قوم » : قُومِم ، و « تفرّ » : تُمْفِر / ١٦٢ .

وربما جاءه التصغير على غير المصغّر ، فيُحفظ ، نحو قولك : عَشِيشِيَّة في « عَشِيشَة » ، « وأصيلان » ، في تصغير : أصيل .

وربما جاء المصغر وأهمل المكبر ، نحو قولهم ، كُفَيْتَ (١) ،
وجُمِّلَ (٢) ، في الطائر : لأنهم يقولون : كِيعَان (٣) ، وجَمِلَان (٤) ،
وإنما « فِعْلَان » جمع « فَعْل » فهو إذن جمع ، وإن لم يُنطق به .

-
- (١) الكمية : البليل ، مبنى على التصغير ، والجمع : كمتان ، بالكسر . وفي الأصل :
« كيت » . (انظر لسان العرب : كمت) .
- (٢) الجميل : البليل ، لا يتكلم به إلا مصغراً ، فإذا أجمعوا قالوا : جملان ، بالكسر .
(لسان العرب : جمل) .
- (٣) في الأصل : « كت » .
- (٤) في الأصل : « جمع أكت » ، وجملان .

باب

همزة الوصل لا تلتحق اسمًا ليس مصدرًا لفعل تثبت في ماضيه ،
إلا قولهم : اسم ، واست ، وابن ، وابنم ، واثنان ، وأمرؤ ، وابنم ،
وما لحقته الهاء من ذلك (١) ، أو ما (٢) يجرى مجراها (٣) .

وابنم ، هو « ابن » ، زيدت فيه الميم .

ولا الحرف ، إلا لام التعريف ، في : الرجل ، والغلام .

ولا الفِعل الثلاثي غير المزيد فيه ، إلا الأمر مما بعد حرف المضارعة
منه (٤) ساكن ، في غالب الأمر ، نحو الأمر من : يتضرب ، ويخرج ،
إذا قلت : اضرب ، واخرج .

وقبيد هذا بقوله « مما بعد حرف المضارعة منه ساكن » احترازاً
من الأمر من مثل : يتبع ، ويقول ، إذا قلت : قل ، وبع ، بغير
ألف الوصل (٥) ، نحو : اضرب ، واقتل ، لأنه ليس بعد حرف
المضارعة فيه ساكن ، كما في : تضرب ، وتقتل .

وقيل في التقييد « في غالب » ١٦٤ / الأمر ، احترازاً من الأمر من
مثل « يأخذ » . لأنك تقول في الأمر منه : خذ ، فلا تُلحقه ألف
الوصل ، وإن كان بعد حرف المضارعة منه ساكناً ، لأن ذلك الساكن
يحذف في الأمر لكثرة الاستعمال ، فلا يحتاج إلى ألف الوصل . وكذلك
« يأكل » تقول في الأمر منه : كل .

(١) يريد : ابنة ، وامرأة .

(٢) في الأصل مكان « ما » كلمة غير واضحة الرسم .

(٣) يريد : اثنان .

(٤) في الأصل : « فيه من ذلك » . وما أنبتاه هنا استثناءً بما سيأتي بعد قليل .

(٥) في الأصل : « بغير لام » مكان « ألف الوصل » .

هنا هو المشهور فيه ، وقد حكى سيبويه أن منهم من يقول : أوكّل ،
وهو قليل هـ

والوجهان جائزان في الأمر من : أمرٌ يأمر : على أمره ، جاء في القرآن :
(وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا) (١) ، ولو جاء على «مُر» لقال :
ومر أهلك بالصلاة .

ولا توجد (٢) أبداً في فعل رباعي عدداً ، كما أنه لا يوجد فعل زائد
على الأربعة عدداً في أوله ألف إلا وهي ألف الوصل .

(١) سورة طه : ١٣٢ .

(٢) يعني : ألف الوصل .

باب

كل اسمٍ نسب إليه فإنه ، في الأمر العام ، تلحق آخره ياء النسب ، وينقل الإعراب إليها ، ويلزم ما قبلها الكسرة .

ثم إن كان فيه هاء التأنيث تحذف ، وإن كان على فُعِل ، كدُئِل ، أو فَعِل ، كسَمِر ، أو فَعَلَ ، كإِبِل ، فإنه يُنَحِّسُ وسطه ، لئلا يكون كله كسراً ، أو كله إلاحرفاً واحداً منه .

وإن كان مثل «تَغَاب» مما إذا نُسِب إليه على أصله كان كله مكسوراً لإحرفين / ١٦٤ ، الثاني منهما ساكن ، لم يغير ما قبل آخره ، إلا شاذاً ، وقاسه المبرد .

وإن كان مثل «عَلَيْط» ، مما يبقى فيه حرفان ، الثاني منهما متحرك ، لم يغير بلاخلاف .

وإن كان على حرفين ، لحذف لامة ، وكونه لم يُعَوِّض منه ، كيد ، ودم ، وأخ ، وأب ، فإنه يُرَدُّ ما حُلِف منه ، إن كان واجب الرد في التثنية ، أو الإضافة ، أو الجمع بالالف والتاء ، كأخوي ، وأبوي ، وسنوي .

وإن لم يجب جاز فيه الرد وتركه ، كيدوي ، ودموي ، ويدوي ، ودمي .

واختلف هل يُرَدُّ ما كان من ذلك ساكناً إلى سكونه ، أو يُعَوِّض من حركته فتحة ، فذهب الأخفش إلى الأول ، وقال : يلبي ، ودمي .

وقال سيبويه بالثاني ، وبه جاء السماع ، وهو الحق ، يقال : يدوي ، ودموي .

وإن عَوَض فيه ألف الوصل جاز حذف الألف والرد، نحو: بَنَوِي،
في «ابن»، وعَمَرِي، في اسم.

ومُسْكُون الميم عند الألف، وترك الألف من غير رد، نحو:
ابنِي، واسْنِي.

وإن عوض منه تاء، حذفت ورُد، على رأي مبيوبه، نحو: أَخَوِي
في «أخت»، وبَنَوِي في «بنت»، وأقْرَبَتْ ولم يرد على رأي بونس،
نحو: أَخِي، ويَبِي.

وإن /١٦٥/ كان ذلك بحذف عينه. نحو: مذ، أرفائه، نحو:
عدَّة، وزينة، لم يرد إليه، إلا ما بقي منه حرفان أحدهما لين، نحو:
شبة، فإنه يرد إليه ما حُذِف، بالخلاف المتقدم، وإن كان مقصوراً،
فإن ألفه، إن كانت ثالثة، تُقلب واواً مطلقاً، نحو: رَحَوِي، في «رحى»،
وعَصَوِي، في «عصا».

وإن كانت رابعةً وهي لغير التانيث، فكذلك.

وقد جاء الحذف، نحو: أَرْطَوِي، ومكْهَوِي، وقد جاء: أَرْطِي،
ومَلْهِي.

وإن كانت للتانيث، فإن كان ساكن الثاني اختير أصْلُها، وجاز
قلبها واواً وإلحاقها بالمدودة، نحو: حَبْلِي، وقد جاء: حَبْلِي، وحَبْلَاوِي

وإن كان متحرك الثاني حُذِف فقط، نحو: جَمَرِي، وبَشَكِي.

وإن كانت خامسة فصاعداً حُذِف مطلقاً، نحو: مُشَرِي، في «مُشَرِي»،
وحَبَارِي، في «حباري»، ومُسْتَرَشِي، في «مُسْتَرَشِي»، وقَبْعَرِي،
في «قَبْعَرِي».

وإن كان آخره ياءً قبلها كسر، فإن النِّسْب إليه ثلاثياً مثله إلى «عصا»

نحو : غموى ، فى : همى ، وزبانياً محذوفاً آخره - إلا فى سن قال : قطنى ،
بفتح اللام / ١٦٦ / ، فهو مثله . إلى « ملهى » نحو : قاضى ، فى : قاضى .
ومن قال : قطنى ، بفتح اللام ، قال : قاضوى ، وقاضى ، ورائداً على
الرابعى ، نحو : مشترى ، ومفترى ، فى : المشتري ، والمفترى .
يحذف الياء لا غير .

والنسب إلى « قسيلة » ما لم تكن مُضاعفة ، نحو : جديدة ، أو معثلة
العين ، نحو : طويلة ، مثله إلى : قمر ، نحو : حنقى ، وبغنى ، إلا ما شذ .
وإلى « قسيلة » مثله إلى « صرد » ، نحو : جهنى ، فى : جهينة .
وإلى « قسولة » ، مثله إلى : جمل ، نحو : شنى ، فى : شنة .
وإلى نحو : بنية ، معتل اللام ، مثله إلى : عم ، نحو : نحوى ، وعكوى .
وإلى : قسيل ، معتل اللام ، مثله إلى : هدى ، نحو : قصوى ،
فى : قصى .

والذى يحذف ، من ياقى « تحية » الساكنة ، ويطرح الياء المتحركة
من نحو : ميت ، وسيد ، فيصير النسب مثله إلى : بيت ، فيقال : سيدي ،
وميتى ، إلا ما شذ ، نحو طائى .

وحكم الثانى من المركبين وما زاد على الصدر من الجملة حكم هذه
الثانيت ، فيقال فى « بعليك » . بعل ، وقأبط شراء : ذابطى .
وكذلك ياء النسب ، نحو : تيمى . إذا نسبته إليه : والشهران بهما ،
نحو : ياعى « كرسى » ، والزبدتان فى التثنية : وجمع السلامة ، كذا على
أصلهما أو مسموئيهما / ١٦٧ / ، إذ حكيت حاله الأصلية ، إلا أن جمع
السلامة يُؤتى إلى واحده ، نحو : تيمى ، فى النسب إلى « تمرات » جمعاً
لامسمى به .

وكذلك جمع التكسير ما لم يسم به ، نحو : قرصى ، فى « الفرائض » ،
وأسماء الجموع كالأحاد ، كقبرى ، فى : بقر ، ورهطى ، فى : رهط ،

وما آخره همزة قبلها ألف زائدة فتحكم همزه في النسب حكمها في
التثنية ، نحو : قرأني ، في : قراء ، وحرأني ، في : حمراء ، وفي :
عطاء ، وعلباء ، بالوجهين . والإقرار أجود ، كما كان ذاك هناك .

وحكى سيوبه أنهم يقبلون الهمزة الأصلية هنا ، فيقولون : قرأني ،
في « قرأ » ، وذلك من شذوذ النسب .

وحكم : فعلة ، وفعلة ، وفعلة ، معتلات اللام ، كصيبة ،
ودُمبة ، وحكم : فعيل ، وفُعيل ، وفُعيل ، « معتلات على رأى » ،
كصبي ، ودُمي ، وفيتي .

باب

المُضمَّن للحرف . ما دُئى معناه ، كأسماء الاستفهام والشرط .
والمشبه به : ما افتقر إلى غيره في إفهام معناه ، كأسماء الإشارة ،
والمُضمرات ، والموصولات .

والواقع موقع المبتنى ما كان اسماً للفعل ، نحو : صَعُ ، وهَيَّات .
وفي الواقع موقع المبتنى من الفعل خلاف . الصواب أن البناء في هذا
النوع لتضمنه معنى الأمر ، الذي هو الأصل بلام الأمر / ١٦٨ / .
والمشبه به ما ليس مبتنىاً ، أفْعَل ، من باب ، فَعَمَل ، كَجَعَلْتُمْ ،
وَرَقَّاش . وقد تقدم اختلاف العرب فيه .

وما بُنِيَ مما أضيف إلى غير ممكن ليس من الباب ، نحو : على حين
عَاتَبْتِ ، وعلى حين لا بُدَّ (١) و (هذا يومُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ) (٢) و (من
عَذَابِ يَوْمٍ مُنْذِرٍ) (٣) . و (من خِزْيِ يَوْمٍ مُنْذِرٍ) (٤) لأنه لم يُوضَّع على البناء من
وَل وهلة ، وإنما البناء فيه عارض ، وليس الباب لما البناء فيه عارض ،
لأنه ليس يُوجب البناء ، والباب لما هو واجب البناء ، والاختيار ذلك
أن لا يُبنى إلا ما أُضيف إلى المبتنى .

أصل البناء الوقف ، والحركة :

إما لالتقاء الساكنين ، كهؤلاء ، وابن .

وإما ، للمزنية ، كذا أحمد .

(١) زيد في الأصل : بهذه الكلمة ويرجى ولا حصر .

(٢) سورة المائدة : ١١٩ .

(٣) سورة النازعات : ١١ .

(٤) سورة هود : ٦٦ .

و إما (١) لإبداء (٢) أول ، كزيادة الحركة فيهما (٣) للإشعار بالزيادة التي لها ، على من لم يكن قطّ معرباً من المبنيات ، نحو : كم ، ومن ، ونحو : ضرب ، لأن زيادة الحركة في الفعل الماضي للإشعار بالزيادة التي له على الفعل المبني على السكون ، نحو : قُم ، وقل ، وهي أنه يقع موقع المعرب من الأفعال ، نحو : إن قام زيد قام عمرو . في موضع المعرب من الأسماء ، نحو : مررت برجل قام ، في / ١٦٩ / موضع : مررت برجل قائم فيما مضى .

وإما لأنها عرضة لأن يُبتدأ بما هو في حركة باء الجر ولام الجر ، إذ لو لم تُجر ، كـ « ألم » ، لا بُدأ بهما .

فإذا احتج إلى الابتداء بهما ، وهما ساكنان ، تحركا لتعرضهما لحركة الابتداء ، وإلا امتنع .

وإما للفرق بين معنيين ، كفتحة النون في « إن فعلت » ، فإن فتحة النون هنا فرق بينه وبين « إن فعلت » ، التي « أن » فيه مصدرية ، والالف فيها إنما هي للوقف .

الضمة :

إما للإتياع ، كقوله .

وإما لأنها جعلت في الكلمة كالواو في نظيرتها (٤) ، من حيث كان الرفع أولى أحوال تلك الظيرة ، وغيره فإنه داخل عليه ، وذلك ضمة نون « نحن » جمعاً .

(١) تكملة يقتضها السياق .

(٢) في الأصل : « به » .

(٣) أي الساكنين .

(٤) في الأصل : « وى » ، وما أُبتدأ من القاتون (ص : ٥٧) .

وإما للشبه بما هي فيه كذلك ، كضمه نون ، « نحن » ثنائية .
وإما لأنها حركة لا تكون للكلمة في حال إعرابها ، كبا أحمد ،
وقبل ، وبعده .

الفتحة :

إما لمجرد طلب التخفيف ، كفتحة الثاني من المركبين ، في نحو :
خمسة عشر .

وإما للإتباع ، كفتحة ضاد « عض » من لفته الإتباع من لفته
الإدغام .

وإما لشبه محلها بما في كثف هاء التانيث ، نحو : اضربن ،
ولا تضربا .

الكسرة :

إما لمجرد التقاء الساكنين ، لأنها لا تؤم الإعراب بكونها دون
تنوين ولا ما يعاقبه ، أو حملاً / ١٧٠ / على نظير نظيره : إن كان
للكون جزماً ، نحو : لم يضرب الرجل ، أو على نظير نظيره ،
إن كان السكون غير جزم ، نحو : اضرب الرجل .

وإما إشعاراً بالتانيث ، نحو : لك ، في خطاب المؤنث .

وإما لمجانسة العمل بكسرة الباء واللام في : يزيد ، ويزيد ، أو
لمجانسة العمل لكسرة لام الأمر .

باب

نَعْرِفُ أَنَّ الْأَلْفَ فِي آخِرِ الْأَسْمِ مُتَقَلِّبَةٌ عَنْ يَاءٍ ، بِالنَّثْنِيَةِ ، نَحْوُ :
رَحِيانَ ، فِي « رَحَى » ، وَالْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالنَّاءِ ، نَحْوُ : « حَصِيَّاتٍ » ،
« حَصَا » ، وَبِكَوْنِهَا رَابِعَةً فَصَاعِدًا ، نَحْوُ : مَرَمَى ، هَذَا الْيَاءُ فِيهِ
أَصْلِيَّةٌ ، أَوْ : مَكْتَبِيَّةٌ ، بِمَا أَصْلُ الْيَاءِ فِيهِ الْوَاوُ ، وَنَكُونُ عَدِيدَ الْأَسْمِ
أَوْ فَاوُهُ وَآوًا ، نَحْوُ : لَهْوَى ، وَالْوُغَى ، وَبِنَصْرِفِ الْفَعْلِ مِنْهُ ،
نَحْوُ : عَصَوْتُ بِالْعَصَا ، وَرَحَيْتُ بِالرَّحَا .

فَإِنْ عُدِمَ ذَلِكَ مِنْهُ فَالْإِمَالَةُ ، لِأَنَّ الْإِمَالَةَ فِي الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثِيَةِ إِنَّمَا
تَكُونُ فِي ذَوَاتِ الْيَاءِ لَا فِي ذَوَاتِ الْوَاوِ ، فِي الْأَغْصَبِ ، لِأَنَّهُ قَدْ أَمِيلَ
قَلِيلًا ، نَحْوُ : الْعَشَاءُ فِي الْعَيْنِ ، وَهُوَ مِنَ الْوَاوِ ، وَفِي آخِرِ الْفَعْلِ بِمَا
ذُكِرَ . نَحْوُ : أَغْرَى ، وَأَعْطَى ، وَوَقَّى ، وَهَوَّى ، وَغَزَوْتُ ،
وَنَزَوْتُ . وَرَمَيْتُ ، وَنَرَمَى ، إِلَّا الْإِمَالَةَ ، فَلَيْسَتْ دَلِيلًا عَلَى الْيَاءِ فِي
الْفَعْلِ . لِأَنَّ / ١٧١ / ذَوَاتِ الْوَاوِ يُمَالُ فِيهِ كَمَا يُمَالُ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ ،
وَسَوَى النَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، لِأَنَّهُ لَا يُنْتَبَى وَلَا يُجْمَعُ ، أَوْ بِالْفَعْلِ وَالْفَعْلَةِ .
نَحْوُ : الْغَزْوُ ، وَالْغَزْوَةُ . وَالرَّمَى ، وَالرَّمِيَّةُ ، فِي غَزَا ، وَرَمَى .

وَيُخَصُّ الْفَعْلُ مِنْهُ بِأَنَّ ذَلِكَ يُعْرَفُ فِيهِ بِمُضَارَعِهِ عَارِيًّا مِنْ
الْعَلَامَةِ ، نَحْوُ : يَتَغَزَوُ ، وَيَرْمَى ، وَبِالْحَاقِ عِلَامَةُ النَّثْنِيَةِ وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ
فِي الْمَاضِي ، نَحْوُ : غَزَوْا ، وَرَمَوْا ، وَغَزَوْنَ ، وَرَمَيْنَ .
أَوْ فِي الْمُضَارَعِ ، نَحْوُ : يَتَغَزَوْنَ ، وَيَرْمَيْنَ .

باب

تخفيف الهمزة الساكنة ، بقلبها إلى مجانس الحركة قبلها ، نحو :
رأس ، ربؤس ، وبئر ، والمتحركة الساكن ما قبلها ، وليس زائداً
مجرد المد أو اللين ، أو ياء تصغير ، بإلقاء حركتها على ما قبلها وحذفها
بعد ، نحو : المرأة ، والكلمة ، والمسي ، وكهينة ، في الأشهر ، لأنه
قد حكى « المرأة » قليلاً ، وقد حكى أن بعضهم يقول : المسي ، وكهينة ،
فقلب الهمزة من جنس ما قبلها ، ثم أدغم ما قبلها فيه ، تشبهاً بما حرف
المد واللين فيه زائد ، لمجرد المد واللين .

وإن كان زائداً لمجرد اللين ، وليس ألفاً أو ياء تصغير ،
فتقلبها إليه : وإدغامه فيه ، نحو : خطية ، في تخفيف : خطيئة ، ومثروه ،
في تخفيف ١٧٢ / مقروءة .

فإن كان ألفاً ، نحو : هبة ، فتخفيفها بين بين .
وكذلك إن كان ياء تصغير ، نحو : نبيس ، في تصغير : أفوس ، على
التخفيف .

وتقلب :

واواً إن كانت مفتوحة مضمومة ما قبلها ، نحو : جَوْن ، في
تخفيف : جَوْن ، جمع جَوْنَة العطار .

وياءً إن كانت مكسورة ما قبلها ، نحو : مير ، في تخفيف : مئر ،
جمع ميرة ، وهي الحقد .

وما سوى ذلك فهي فيه بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة .
نحو : سأل ، ولوهم ، وشتم ، ومثل ، ويقرئك .

وخالف الألف في المكسورة المضمومة ما قبلها ، نحو : مثل ،
فقلبها واواً ، وفي المضمومة المكسورة ما قبلها ، فقلبها ياء ، نحو : يقربك .

باب

المقصود المقيس : كل مصدر لفعل معتل اللام ، قبل آخر نظيره
من الصحيح ، مفتوح على الاطراد ، مزيد في أوله ميم ، نحو قولك :
استوى مستوى حسناً .

أو ايس كذلك ، نحو : ردى يردى ودى ، فهو ودى ، وعى
يعنى عى ، فهو أعى ، وصدى يصدى صدى ، فهو صدان .

وكذلك اسمُ المفعول ، والزمان والمكان ، على ما تقدم ، كقولك :
أعطى مُعطى كثيراً ، أى شيئاً كثيراً ، وهذا الوقت مُعطى فلان أصحابه ،
إلى وقت / ١٧٣ / الذى أعطاهم فيه ، وهذا المكان مُعطاه ، أى الذى
أعطى فيه .

والفعل ، للمبالغة ، كالخلى ، لكثرة الشغل بالخلافة ، والخطبى
لكثرة الاشتغال بالخطابة .

وفعل ، وفعل ، جمعان لفعله ، وفعله ، معتل اللام ، كمرو ،
وعرى ، ولحية ولحى .

وفعال ، وفعالى ، كشكاوى ، وسكارى .

وفعل جمعاً ، نحو : صرعى .

فإن كان اسم جمع فهو تمدود ، نحو : ظرفاء ، وخلفاء .

وكل « فعلى » مؤنث « أفعلى » ، نحو : الكبرى ، فى تأنيث
« الأكبر » ، أو مؤنث « فعلى » الذى لا تلحقه هاء ، نحو : سكرى ،
مؤنث سكران ، وغضبى ، مؤنث غضبان .

وما قبل هاء التأنيث منه ألف ، وجمعه يحذف الهاء ، مقصور ،
نحو : القطا ، فى جمع ، قطاة ، والخصى ، فى جمع : حصاة .

باب

الممدود المنقّيس : ثل مصدر لدعل معتل اللام ، زائد على ثلاثة أحرف ، قبل آخره نظيره من الصحيح ألف على الاطراد ، نحو : أعطى إعطاء ، ورعى رعاء ، واستدفاً استدفاء .

أو كل ما كان من الأصوات مضموم الأول ثلاثة ألف ، نحو : الثغاء ، والرغاء ، والعواء .

وكل فعلاء ، موثث : أفعّل ، نحو : حمراء ، تأبّث «أحمر» ، وصفراء ، تأبّث «أصفر» :

وكل جمع على : / ١٧٤ / فعلاء ، وأفعلاء ، نحو : أصدقاء ، وفنهاء .

وكل ما جاء جمعه على : أفعلة ، معتل اللام ، نحو : أكسية ، وأخبية ، فواحده ممدود ، نحو : نجباء ، وكساء ، في الأمر العام ، لأنه قد جاء :
• في ليلة من جمادى ذاتِ أُنْدِيَّة (١) .

والواحدة : نَدَى ، في بعض الأقوال .

(١) من الطويل : وثمانه :

لا يبصر الكلب من فئمانها الطنبا

وقاتله مرة بن محكان أنصبي . والشاهد فيه : أُنْدِيَّة ، فإنها جمع : والندي ، لا يجمع إلا على أُنْداء ، وجمعه على : أُنْدِيَّة ، شاذ . (شرح المفصل : ٤ : ١٠٨) .

(م ٢٢ - الشلوبي)

باب

المؤنث الذي لعلامة فيه ، مما لا فرج له ، يُعرف أنه مؤنث :

بالإشارة إليه ، نحو : (هذه جهنم) (١) .

أو بإضماره . نحو (جهنم يتصلونها) (٢) .

أو بإلحاق علامة التأنيث ، فعله ، نحو : حُفَّت النار بالشهوات .

أو نعته ، نحو : في كل ذات كبد رطبة أجرا (٣) .

أو الحال منه ، نحو : هذه النار هامة .

أو في خبره ، نحو : الدار واسعة .

أو مصغره ، نحو : دُيرة .

أو بعد عاده (٤) منها فيما دون العشرة ، نحو : عيسى ثلاث من

البط ، في الأعراف . لأنها قد تسقط على المع ، نحو قوله :

وكان مجئى دون من كنت أتق

ثلاث شخصوس كاعبان ومعصير (٥)

أو يجمع على « أفعل » ، إذا كان على أربعة أحرف ثالثها حرف لين

زائد للمد ، نحو : أعقب ، في جمع : عَقَاب ، في الأعراف ، لأنه قد

(١) سورة الرحمن : ٤٣ .

(٢) سورة إبراهيم : ٢٩ .

(٣) الموطأ : ٣٢٩ .

(٤) في الأصل : « أو بعد وعده » .

(٥) من الطويل ، وهذا البيت هو السادس والخمسون من رائية عمر بن أبي ربيعة الطويلة والشاهد فيه قوله : ثلاث شخصوس ، حيث أتى باسم العدد مذكر مع أنه مضاف إلى ممدود ، مذكر ، ولو أنه أتى على ونق ما يقتضيه الاستعمال العربي يقال : ثلاثة شخصوس . والمجن : أصله اسم آلة ، من : جته مجته ، إذا ستره وأخفاه . وسعوا الترس مجنا ، لأنه يستريحون الخراب . والكاذب من العسا ، الجارية حين يبدو ثديها للهود والاكتناز ، والمعصر : الجارية حينما تكون في أول البلوغ . (ديوان ابن أبي ربيعة : ٩٧) .

جاء : طُحَال وأطْحُل ، وهو مُذكر ، وكذلك : جَبِين وأَجِين ، وقد رُوى بِشَوْنَيْن (١).

وما كان فيه نهاء ، وقد تكون للفرق بين /١٧٥/ المذكر والمؤنث في الصِّفة ، كقائمة . وفي الاسم ، كامرأة .

وبين الواحد والجمع ، نحو : دُرَّة ، ودُرَر .

وبالعكس ، وهو قليل ، نحو : كمء ، في الواحد ، وكأف ، في إحدى اللغتين .

ولتأكيد الصِّمة ، كعلامته ، ونسابة .

وللعجمة (٢) ، نحو : موازنة (٣) .

وللنسب : نحو : مهالبة ، ومناذرة .

ولهما (٤) ، نحو : السَّابِجَة (٥) .

ولتأكيد معنى التانيث ، نحو : ناقة .

ولتانيث اللفظ . نحو : عرفة .

وما علامة التانيث فيه ألف مقصورة .

فَفَعَلَى ، نحو : الأَرَبِي (٦) .

وَفَشَلَى ، نحو : بِشَكَى (٧) .

(١) يَفَى : جنين وأجنن .

(٢) في الأصل : « والمجم » .

(٣) موازنة : جمع موزج ، وهو الموز ، بالفارسية . (السان : موزج) .

(٤) لى : قمصة والنسب .

(٥) السَّابِجَة : قوم ذور جلد من الهند والهند يكونون مع رئيس السفينة البحرية .

والعلم : سبيجى . (السان : سبيج) .

(٦) الأَرَبِي : الداهية .

(٧) البَشَكَى : السريعة الخفيفة .

وفُعِلَ ، نحو : حُبِلَ .

وفِعِلَ ، نحو : هذه ذِكرى .

وفُعِلَ ، نحو : سكرى .

فالثلاثة الأول من المختصة به ، إلا أن « فُعِلَ » لا يكون إلا بكونه ،
نحو : الأربى ، وفُعِلَ ، يكون صفة ، نحو : خُنِيَ ، ورجل (١) .
وقد تقدم .

وفُعِلَ ، تضريان : مؤنث « الأفعل » ، ويلزمه الألف واللام ، نحو :
الكُبْرَى ، أو الإضافة كذكره ، نحو : الأفضل ، وأفضلهم ، في الأمر
العام ، لأنه قد جاء : آخر ، وأخرى ، دونها ، وهو شاذ لا يقاس عليه ،
وكذلك نقدوا على أبي نواس :

كَانَ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ تَقَاتِعِهَا
حَصْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ (٢)

وماليس مؤنث « أفعِل » ، وهو .

إما وَصَفَ ، نحو : حُبِلَ .

وإما غير وصف ، وهو إما مصدر ، كالرجعى ، وإما غير / ١٨٦ /
مصدر ، كحزوى .

وفِعِلَ ، مشترك ، والذي ألفه اللاحق ، منه : ذَفُرًا ، فيمنون ،
والمؤنث منه يكون مصدرًا ، نحو : ذِكرى ، وغير مصدر .

إما جمع ، نحو : حَجَلَى ، في : الحجل ، وِظْرَانَى ، في : الظربان ،
ولم يأت منه غير هذين .

وإما غير جمع ، مثاله : ذَفْرَى ، فيمن لم ينون .

(١) وهى الشاة التى وضعت حديثاً ، وجمعها : دباب . (شرح المفصل ٥ : ١٠٧ ،
لسان العرب : ريب) .

(٢) البيت لأبي نواس ، والشاهد فيه قوله : صغرى وكبرى ، وهو شاذ لا يقاس عليه .
(أمال المرتضى : ٢ : ١٢٦) .

و فعل . مشترك ، والذي ألفه للإلحاق منه ، نحو : علقى (١) ،
فيمن آون .

والمؤنث منه : مصدر ، نحو : دعوى .

وغير مصدر . إه غير وصف مفرد ، كترضوى ، وإه وصف ،
وهو :

إما مؤنث « فعلان » : كسكوى . مؤنث : سكران .

أما ما ليس كذلك فجميع ، كدعوى وجترحتى ، وغير جمع :
كناية شكوى ، أو ممتنعة الضرع بالآتن .

أمثلة أفقى التانيث : فعلاء (٢) ، وهو صفة وغير صفة .

مفرد الصفة .

مصدر . كالبأساء .

وغير مصدر ، كالمضاء .

واسم جمع ، كأخلفاء .

والصفة إما مذكورة ، أفعال ، كالحسراء ، وما ليس كذلك ، كمرأة عبلاء (٣)
وديمة هطلاء .

ومما تلحقه : فعلاء ، كعشراء فعلاء ، كسراء ، وفاعلاء ، كعاصفاء ، وفعلياء ،
ككبرياء ، وفاعولاء ، كعاشوراء ، وفعلاء ، كبراكاء ، وفعولاء (٤) ،

(١) انعلقى : شجر ثوم خضرته .

(٢) فى الأصل : « فعل » .

(٣) فى الأصل : « فعلاء » .

(٤) بفتح أوله وضمه مع فتح تانيه (البان : يراه) ، وهى الثبات فى الحرب ،

وبعضين : ساحق القتال .

كَبُرُوا كَنَاءً ، وَفُعِلُوا ، كَعَقَرُوا ، وَفُعِلُوا ، كَخُنْفَاءَ ، وَفُعِلُوا
كَرَمَكَا (١) ، وَفُعِلُوا ، كَزَكَرِيَاءَ .

ومن الجموع : أفعلاء ، كأصدقاء ، وفعلاء / ١٧٧ / كشمراء .
وكله مُختص بالتأنيث ، لعدم ما يلحقه من الأصول ، إلا رَمَكَا (١) .
فاختصاصه بالتأنيث ليس كذلك ، ولكنه لم يُسمع إلا مؤنثاً .

باب

الاسم الذي ينتصب مفعولاً معه :

إما واجب فيه ذلك ، نحو : جلست والدارية ، وصَحَّ انتصاب هذا على المفعول معه ، وإن كان لا ينتصب مفعولاً معه إلا ما كان في الواو فيه معنى العطف ، ولذلك لم يجز : انتظرت وطلوع الشمس زيداً ، على معنى : انتظرت مع طلوع الشمس زيداً ، فلأنما جار : جلست والدارية ، وكان ينبغي على هذا ألا يجوز ، لأنه لا يصح فيه العطف ، لأنه يصح فيه أن تقول : جلست مع السارية ، ومع مقتضى المصاحبة في الفعل ، فلا بد من مصاحبة في الجلوس ، [و مصاحبة في الجلوس] (١) ، هنا مبنية ، أعني في قولك : مع السارية ، فلما صح معنى العطف ، مراعاة لأصلها ، ومعنى العطف وهو المراعى لالفظه ، لذلك لم يجزوا : انتظرت وطلوع الشمس زيداً ، لأنه ليس فيه معنى العطف أصلاً ، [وقد] (١) توهم المصاحبة ولا الجلوس ، في قولك : جلست مع السارية ، ونحن لو عطفنا هنا ، إنما كان يكون ذلك على توهم المصاحبة في الجلوس أيضاً ، لكن العرب أجازت ذلك التوهم / ١٧٧ / مع « مع » ، ولم تجزه مع لفظ العطف ، فلما أجازته مع « مع » ، أعني توهم المصاحبة في الجلوس ، ولم تجزه مع بيان العطف ، وكان ذلك التوهم هو معنى العطف ، لو جاز كان في « واو » المفعول معه معنى العطف حتى لا يخرج « الواو » عن أصلها بالجملة ، لأن أصلها عندهم العاطفة ، ولذلك لم يجز تقدم المفعول معه على الفاعل ولا على الفعل ، كما لم يجز ذلك في الفعل مراعاة لأصلها ، ومعنى العطف هو المراعى لالفظه ، ولذلك لم يجزوا : انتظرت وطلوع الشمس زيداً ، لأنه ليس فيه معنى العطف أصلاً ، فكذلك لم يجزوا المفعول معه إلا حيث يوجد .

(١) تكلة يقتضيا السباق .

وإما مختار فيه ذلك (١) ، نحو : ما صنعت وأباك ؟ لأنه يجوز فيه الرفع على ضعف ، في الشعر .

وإما مختار فيه الرفع (٢) ، نحو : ما أنت وزيد . لأن النصب فيه على توهم « كان » ، والرفع أحسن وأشهر .

وإما مختار فيه الجذر ، نحو : ما لريد والعروب يشتعرا . لأنه يجوز فيه النصب على إضمار « كان » ، وإشعر أحسن وأكثر .

وإما مختار فيه (٣) النصب بوجه آخر ، نحو ماثك وزيدا . لأن نصبه على المفعول معه لتوهم الكون أحسن من (٤) نصبه بإضمار الملايسة / ١٧٩/ . والجذر أيضاً ضعيف . لا يجوز إلا في الشعر ، والمعامل فيه إما فعل ، إما [ما] (٥) يعمل عمله ، ومعنى الفعل إنما يعمل في الظروف والأحوال .

(١) أي : النصب .

(٢) في الأصل : « الزم » .

(٣) في الأصل : « في » .

(٤) في الأصل : « منه » .

(٥) تدخل يقتضيها السياق .

باب

المفعول له ، هو علة الإقدام على الفعل ، نحو ضربه أديبا .
وشرط انتصابه أن يكون مصدرا ، وفعلنا لفاعلا على الفعل المائل ، ومقارنا
له في الوجود .

وانتصابه بإسقاط حرف الجر ، على رأى سيويه ، وعلى رأى (١) :
انتصاب المصدر المطلق في المعنى ، لأن « الضرب » مثلا أدب في المعنى ،
فيخرج من هذا الباب على هذا الوجه . والأولى تجود ، لأن
المصدر هاليس معناه كمعنى الأدب في قولك : ضربه أديبا ، لأنه ليس
كل ضرب أديبا ، ولا كل نحي طمعا ، ففارق المصدر المطلق في المعنى ،
في نحو قولهم : حبسته مائة ، وآليت حلفة .

ويكون معرفة ونكرة ، كقوله :

يركب كُمل عاقِرٌ جَمُهورٌ مخافةٌ وزَعَلٌ المَحْبُورُ (٢)

(١) يلو أن تناسقا ، ولعل تمام العبارة والأخفش .

(٢) من قول المجاج ، والشاهد في معنى المفعول له نكرة « مخافة » ومعرفة « زعل المحبور »

(- سيويه : ٤ : ١٨٥) .

باب

الموقوف عليه من الصحيح يجوز فيه الإسكان والروم (١) ، مالم يكن منصوباً منوناً ، نحو : قام زيدٌ ، ومررت بزيد ، ورأيت أحمداً ، ونحو : قبلٌ ، وهؤلاء ، وضرب .

ويجوز فيه أيضاً الإشمام (٢) مالم يكن مجروراً ، نحو : مررت بزيد ، أو منصوباً ، نحو : رأيت الرجل ، لأنه لا يكون في الجر ولا في النصب إشمام ، إذ الإشمام إنعام هو إشارة بالشفتين إلى الضمة .

ويجوز / ١٨٠ / أيضاً فيه التضعيف مع الإسكان ، بشرط أن يتحرك ما قبله ، نحو : جاءني خالد ، ومررت بخالد ، ورأيت أحمد ، ومررت بأحمد .

مالم تكن همزة . نحو : الخطأ ، لأنه لا يجوز التضعيف فيه لما فيه من استجلاب ثقل يُفر منه إذا وجد .

ويجوز فيه أيضاً نقل حركته على ما قبله ، إن كان صحيحاً ، وكان الموقوف عليه همزة مطلقاً ، نحو : الدَّفْ ، والبطْ ، في الأحوال كلها .

وإن لم يكن الموقوف عليه همزة ، نحو : البكر ، والنقر ، فيشترط صحة ما قبل الآخر وسكونه ، وألا تكون الحركة فتحةً ، نحو : رأيت البكر . وألا يخرج الاسم عن أبنية الأسماء ، نحو النقل ، في : عجبت من البُسر ، وعما ليس في الكلام ، نحو : النقل ، في مثل : هذا العبدُ ، فإن أخرج النقل عن أبنية الأسماء ، أو عما ليس في الكلام ، حركوا ما قبل الموقوف عليه بحركة ما قبله في الموضع الذي فيه العلة المذكورة ، ثم أتبعوا سائر أحوال الكلمة ما فيه تلك العلة ، فيقولون :

(١) الروم : الإشارة إلى الحركة بصوت خفي .

(٢) الإشمام : ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير .

هذا البسر ، ورأيت البسر ، وهذا العيدل ، ورأيت العيدل ، ومررت
بالعيدل ، بالإتباع في ذلك كله .

وإذا نقلوا في المهموز .

فمنهم من يقر الحمزة ساكنة مع القل / ١٨١ / ويطلق ذلك .

ومنهم من يكره المخالفة لأبنية الأسماء أو لأبنية الكلام ، فحركوا
ما قبلها بحركة ما قبله ، كما تقدم في غير المهموز .

ومنهم من يبدل الحمزة بحسب حركتها «واو» في الرفع . «ياء» في الخفض .
وهـ ألفا في النصب ، ويسكنون ما قبل الواو والياء ، ويفتحون ما قبل
الألف ، فيقولون : هذا الوقت ، ومررت بالوقت ، ورأيت الوقت (١) .

ومنهم من يقلبها ، إذا كان ما قبلها متحركاً إلى حركتها ، نحو :
هذا الكلو ، ورأيت الكلا ، ومررت بالكلي (٢) .

وبعضهم يقلبها إلى حركة ما قبلها ، نحو : هذا الكلا ، ورأيت
الكلي . ومررت بالكلي .

ولا إشمام ولا روم فيما قُابت إليه حمزة ، كما لا رزم ولا إشمام في
حرف المد واللين ، في نحو : يغزو - يرمى - ويخشى . والوقف
على المقصور بالألف في الأعرف .

وقد جاء إبدالها واواً في الوقف ، وياء أو حمزة .

وربما أجروا الرصل مجرى الوقف في الياء والواو .

والوقف على باب : قاض ، وجوار ، في الموضع الذي تسقط فيه
الياء في الدرج على ما دونها ، وبردتها ، والوقف عليها ، والأول أوجه

(١) الوثه : مرض يعيب اللحم لا يلبث العظم . (سان العرب : وثه) .

(٢) يني : الكلا .

في الموضع الذي نليت فيه الياء في الدرَج عليها ، نحو : جاء القاضي ،
وجاء قاضي القوم ، لاحق بهذا النوع .

ومنهم من يحذف الياء من هذا في /١٨٢/ الوقف ، والأول أكثر
وأوجه ، إلا أن تكون منونة منصوبة ، فالوقف على البدل من التوين
في أكثر اللغة ، ومن يقف بغير تغيير في النون المنصوب يقف على الياء ،
وعليه بقول المتن :

• أَلَا أَدِّنْ فَمَا أَذْكَرَتْ نَامِي (١) .

أو غير منونة ، فالوقف عليها ، نحو : رأيت قاضيا ، والقاضي .

والحذف في التفصيلين مشروط بالأيوَدَى إلى أن يبقى من الاسم من
حروفه الأصلية إلا حرف واحد ، نحو : مر ، والمرى ، ويقف على :
يرمى ، ويغزو ، ويغشى ، رفعا ونصبا بلفظ الرفع ، وجزماً ، نحو :
لا تقص ، ولا تغز ، ولا تغش ، ووقفا ، نحو اقض ، واغز ، واغش ،
بالخاق الهاء في الأنصح :

وقد يؤقف عليه بإسكان ما قبل المحذوف ، وما بقي من حروفه الأصلية
حرف واحد ، نحو : لاتق ، وق ، بالخاق الهاء فقط .
وعلى نون التوكيد الخفيفة مفتوحا ما قبلها بإبدالها ألفا ، نحو : يازيد
اضربا عمرا .

فلذا وقفت قلت : يازيد اضربا ، ومنضمها ما قبلها ومنكسرا بحذفها .
وَرَدَّ ما حُذِفَ بدخولها ، نحو : هل تضربن يا رجل ؟ وهل تضربن
يا امرأة ؟ واضربن يا امرأة ، الوقف ، هل تضربون ؟ وهل تضربين ؟
واضربي .

(١) عجزه : • دَلَا لَيْتَ قَلْبًا وَهُوَ قَاسِي •

(شرح المثلثة الجزولية : ٦٢٢) .

وعلى النقيضة بالإسكان / ١٨٠ / وإلحاق . الهاء ، نحو : والله لنقومن ،
ولتقومنه .

وكل حركة بناء ، فلاك إلحاقها الهاء ، نحو : أين ، وكيف ، مالم
تكن آخر الفعل الماضي ، نحو : ضرب ، وياك المتكلم ساكنة كياء : هذا
القاضي .

وإذا تحركت ، فإن شئت ألحقته : وإن شئت أسكنت ، والألف في
غير المتمكن ، نحو : هذا ، إن شئت وقفت عليها ، وإن شئت ألحقت الهاء .

باب

المنصوبان بفعل يكزم إضماره ، من المفعولات :
المنادى ، نحر : يا عبد الله .

والمشعول عنه الفعل . نحو : زيدا ضربته .

وما انتصب في قولهم : إياك والأسد ، على : اتق ، ورأسك
والخائط ، على : اتق ، أو على : اضرب ، وكذلك : ماز (١) رأسك
والسيف ، أى اتق ، وإياى والشر ، على : يا عد ، وكذلك : إياى وأن
يتخلف أحدكم الأرب ، وشأنك والحج ، أى الزم ، وامرأاً ونفسه ،
على : دع ، وأهلك والليل ، على : بادر ، وعذيرك ، على : أحضر ،
ولازعمالك ، على : أتوهم ، وانتهوا خيراً ، على : وآتوا خيراً ، وكذلك :
انته خيراً لك ، وحسبك خيراً لك ، وانته امرأاً قاصداً ، تَظهر فعله ،
فتقول : وأت امرأاً قاصداً بخلاف : انته خيراً لك ، ووراءك أوسع لك ،
على : وأت أوسع لك / ١٨٤ ، أى مكاناً أوسع لك ، ومرحباً وأهلاً
وسهلاً ، على : صادفت ، وإن تأتني فأهل الليل وأهل النهار ، على :
فتأتني . وسببوحاً قدوساً ، ورب الملائكة والروح ، على : ذكرت .

ومن هذا الباب عند سيويه : كليهما ونمرا . وأظهر بعضهم فيه
الفعل ، وكل شيء ولاشأمة حر ، على : ارتكب ولا ترتكب ، ومن
ذلك : الأسد الأسد ، والحدار الحدار ، والصبي الصبي ، على :
احذر ، وأخاك أخاك ، على : أكرم ، والطريق الطريق ، على : خذ .
إذا لم يكرر في هذا كله جاز الإظهار ، قال :

(١) أى : يا مازن : رأسك واحفر السيف .

• خَلَّ الطريقَ نِيْمَنَ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ (١) •

ومن المصاحف في الدعاء له : سَقْبًا ، على : سَقَاكَ ، وَرَعِيًا .
على : رَعَاكَ . وفي الدعاء عليه : خِيَّة ، على : خَاب . وَجَدَعًا ، على :
جَدَعَ ، وَعَقَّرَا على : حَقَّرَا ، وَتَعَسًّا ، على : تَعَسَّ ، أَيْ هَلَاكَ ،
وَتَبًّا ، على : تَبَّ : أَيْ خَسِرَ ، وَجُوعًا ، على : جَوَّعَ ، وَنَرَعًا ،
على : نَاعَ ، أَيْ تَمَايَل من الجوع ، أَوْ إِتْبَاعًا ، وكذلك قولهم : جَوْرًا
له وَجُوسًا (٢) ، بعضهم يقول : حَتَّوسًا ، إِتْبَاعًا لِحُورٍ : وبعضهم
يقول : الحَتَّوسُ ، بمعنى الحُورِ ، وَبُوسًا ، على : يَتَسَّ ، وَبَهْرًا :
على : بَهَرَ . أَيْ غَلَبَ .

وقال سيويوه : إنه على معنى : تَبًّا ، وَلَا فَعْلَ لَهُ .

وَبُعْدًا ، على : بَعَدَ ، بِكسر العين وبضمها ، وَسَحَقًا ، على سَحَقَ ،
أَيْ : أَبْعَدَ .

ويقرب من معناها : أَفْتَهَ ، وَتَفَقَّهَ ، وَذَفَّرَا ، وضعت / ١٨٥ /
موضع « تَنَدَّأَ » .

ومنه مضافًا ، وَيَحْكُ ، على ، أَكْرَمَكَ اللهُ ، وهو تَرْحِمُ ، وَيَتَسَّكَ ،
كذلك ، وَ[هو] (٣) استتصغار واحتقار ، وَوَيْلَكَ ، كذلك ، وهو بمعنى :
الفتضيحة ، وَوَيْلِكَ ، كذلك ، وهو استتصغار أيضًا .

وفي غير الدعاء : حَمْدًا وشكرًا لَا كُفْرًا ، فحَمْدُ على : أَحْمَدُ اللهُ حَمْدًا ،

(١) من البسيط ، وقامه :

وأبرز بروزة حيث اصطرك القدر

قاله جرير ، والشاهد فيه قوله : خَلَّ الطريقَ ، حيث أظهر فيه الفعل الناصب ،
والمناز : جنود الأرض ، والبرزة : الأرض الواسعة .

(عاشية الصبان : ٣ : ١٩١) .

(٢) في الأصل : « جودا له وجوسا » .

(٣) تكملة بفتضيتها السياق .

وشكراً ، على : أشكركه . ولا كفرأ ، على : أن لا أكفره ، وعجباً ، على :
أعجب من ذلك .

ومنه : كرامه ، على : وأكرمك ، ومسرة ، على : وأسرك ،
ونعمة عين ، على : وأنعم الله عينك ، ونعام عين ، كنعمة عين :
وحباً . على : وأحبك .

ومن : ولا كيداً ، على ولا أكاد ، ولا همتاً ، على ، ولا أهم :
ومنه : ورعاً ، على زعمت ، وهواناً ، على : هُنت ، وإنما أنت سيراً :
على : إنما أنت تسير ، وإلا قتلاً ، على : نقتل ، ولا سيراً للزبد (١) .
ولا ضربت الناس ، وضربا الناس ، على معنى : ما أنت إلا تضرب
الناس ضرباً .

ومنه (فإمّا منّا بعدُ وإمّا فداء) (٢) على : تمنون وتفادون .
ومنه : له صوت صوت حمار ، على : بصوت ، وصراخ صراخ
الشكى ، على : يصرخ .

ومنه : هو عبد الله حقاً ، على : أحق ذلك حقاً ، والحق لا الباطل ،
على : أحق الحق ولا أقول الباطل ، وغير ما نقول ، على : أقول غير
ما نقول ، وهذا القول لا قولك ، على : لا أقول .

ومنه : له على ألف درهم عُرْفاً واعترافاً ، على : أعترف ، وصنع
الله / ١٨٦ / ، ووعد الله ، على : وعد الله في ذلك وعداً ، وصنعه صنعا ،
ثم جعل المصدر في موضع الفعل وأضيف إلى الفاعل وحذف المفعول ،
وصبغة الله ، وكتاب الله ، كذلك ، على : صبغته الله بذلك صبغة ،
وكتب الله ذلك كتاباً ، والله أكبر دعوة ، على : الحق على أدعو .
ومنه مثنى : « حنائيك » ، أى أحيان (٣) حناناً بعد حنان ، وليك ،

(١) يلو أن في الكلام نقصاً .

(٢) سورة محمد : ٤ .

(٣) في الأصل : « إلى الحن » .

أى : أجيبك إجابة بعد إجابة ، ثم وضع « تسببك » موضعه ، وسعديك ،
أى أتابع أمرك متابعة بعد متابعة ، ثم وضع « سعديك » موضعه ،
وهذا ديك ، قطعاً بعد قطع ، ودواليك : مداولة بعد مداولة .

رمه ، غير منصرف : سبحان الله ، أى أصبح الله ، سبحانا ، فى
موضع « تسبحاً » ، بمعنى ، أنزهه ، وربحاته ، أى استرزاقه ، ومعاذ الله ،
أى أعوذ به معاذاً ، وعمر الله ، أى همرتك عمراً ، فى موضع : تعميراً ،
أى سألتك ببقائه ، وقعدك الله ، موضوع موضع : عمرك .

ومنه ، مَرَر : النجاء النجاء ، على انج ، وضرباً ضرباً ، على :
اضرب .

ونحوهما من الحامدات المُجَرَّاة مجرى المصادر فى الدعاء : تُرَبِّياً
وجندلاً ، وفاها لفيك ، على : أطعمك .

وجعل من الصفات المُجَرَّاة مُجَرَّى المصادر فى الدعاء : هنيئاً
مريئاً ، على : ثبت له ذلك ، وفى غير الدعاء : عائلاً بك ، على :
افعل ذلك ، وأقاماً وقد قعد الناس / ١٨٨ / ، وأقاعدوا وقد سار
الركب ، على : أثبت .

ومن الأحوال : أتمياً مرةً وقيساً أخرى ، على : أتتلون وتنتقل ،
كذلك :

افى السَّليم أعياراً جَنَفَاءَ وَغِلَظَةً
وفى الحَرْبِ أَشْجِيَاءَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ (١)

(١) من الطويل ، وقائلته هند بنت هبة ، والدة معاوية ، قالت له المنهزمين من قريش
يوم بدر ، والشاهد فيه نصب « الأعيار » بإظهار فعل وضعت موضعه بدلاً من اللفظ ،
والمنى : أتحوّلون فى السلم أعياراً جفاء وفى الحرب نساء حيفاً جينا .
(سبيويه : ١٧٢) .

(م ٢٣ - الشلوبينى)

و :

أفي الولائم أولاداً لواحدة
وفي العيادة أولاداً لبعلات (٢)

وما في بابه ، على : أنكونون وتنقلون .

ومن إضمار « كان » : أما أنت ذا فقر (٢) ، على : إن كنت ذا فقر ،
و « ما » زائدة ، عوض من الفعل .

(١) من البسيط ، وهو مجهول التائل . والشاهد فيه نصب « أولاد » بإضمار فعل ،
وضعت موضعه بدلاً من اللفظ . والمعنى : أتصبرون أولاد الواحدة في الولائم وتصيرون
أولاد البعلات ، وهن الأمهات الشئ ، واحدهن : علة ، في عيادة المرعى .
(سبيويه ١ : ١٧٢) .

(٢) بعض بيت ، والبيت بنامة :
أباخرشة أما أنت ذا فقر فإن قومي لم تأكلهم الفسح
وهو القباس بن مرداس . (سبيويه : ١ : ١٤٨) .

باب

من حروف التصديق .

نعم ، وهى لتصديق ما قبلها .

ومنها : بلى ، وهى إيجاب النفى عارياً من حروف الاستفهام ، كان أو مقروناً بها .

قال الجوهري (١) : بلى ، إيجاب لما يقال لك لأنها ترك للنفى ، وربما ناقضتها نعم ، فإذا قيل لك : أليس لى عندك وديعة (٢) ؟ فقولك (٣) له : نعم ، تصديقه له ، وبلى ، تكذيباً له .

ومنها : أجل ، وهى تصديق لما قبلها .

قال الأخفش : نعم ، أحسن منها فى الاستخبار ، وهى أحسن من نعم ، فى الخبر ، حكاه الجوهري .

ومنها : إن ، بمعنى : نعم .

قال أبو عبيدة ، قول الأخفش « إن » بمعنى : نعم ، فى قوله : فقلت إنه (٢) ، إنما يريد تأويله ، لأنه موصوع لذلك ، وأصل الكلام

(١) إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب الصحاح الإمام أبو نصر الفارابي ، أصله من فواب من بلاد الترك ، وكان إماماً فى اللغة والأدب ، وحل العراق وقرأ العربية على أبي علي الفراءى والسيرافى وسافر إلى الحجاز وشافه بالغة العربية ثم عاد إلى خراسان ، ثم انتقل إلى فيسابور ، وأقام بها ملازماً للتدريس والتأليف ، وخطه يضرب به المثل ، وصنف كتاباً فى العروض ، ومقدمة فى النحو ، توفى سنة ٣٩٣ هـ .

(بغية الرعاة : ١ : ٤٤٦ ؛ إوفياء الرواة : ١ : ١٩٤) .

(٢) فى الأصل : « فقل له » ، وهو تحريف من الناس .

(٣) فى الأصل « فقلت له » ، وهذا جزء من بيت . والبيت كاملاً :

ويقلن شيب قد علا لك وقد كبرت فقلت إنسى

وهو لمبدأه بن فليس الرقيات . (الديوان : ٦٦ ؛ سبويه : ١ : ٧٥) .

(٤) فى الأصل : « فقلت له » .

أنه قد كان ما يقلن ، إنما يريد تأويله فاختصر واكتفى بالضمير .
ومنها : إي ، تقول ، / ١٨٨ / إذا قال المستخبر : هل كان كذا ؟
إي وربى ، وإي والله .
ومنها : جبر ، عند بعضهم . وعند الجوهري : هي قسم (١) ،
ومعناها حقا .
قال لنا أبو محمد (٢) : والدليل على أنها اسم : التنوين ، وأنشدوا :
وقائلةٍ آسيتُ فقلتُ جَيْرُ أَسَى لَتُنَى مِنْ ذَاكَ إِنَّهُ (٣)

(١) الصحاح (ص : ٦١٩) : . . .
(٢) هو : ابن بري أبو محمد عبد الله بن أبي الوحش بري بن عبد الجبار . من شيوخ
الجزولي . وكانت وفاته سنة ٥٨٢ هـ . (وفيات الأعيان : ٣٥٣٠٣ - ٣٥٤) .
(٣) الشاهد فيه جبر ، حيث . توفت دليلا على أنها اسم . (مغنى اللبيب : ١ : ١٢٨) .

باب

مواقع النون (١) : الكلام : شديدة وخفيفة .

الامر . نحو : اضربن . واضربن .

والتهنى ، : لاتضربن . ولاتضربن .

والعرض . نحو : هلا تضربن ، وهلا تضربن .

ثم الاستخبار ، نحو : هل تقولن ، وهل تقولن .

ثم القسم ، نحو : والله اتقومن ، ولتقومن .

ثم الشرط مقروناً بـ « ما » ، نحو (وإما تعرضن) (٢) .

وهأشبه به ، نحو : بعين ما أرينك .

وما كان مثله .

وأما انتهى ، والتعليل ، فقلتما نجىء فيه النون إلا في الشعر ، نحو :

• يحسبه الجاهل ما لم يعلم (٣) •

[ونحو] (٤) :

رُبما أوقيت في عالم ترفعن ثوبي شمالات (٥)

(١) في الأصل : « التنوين » .

(٢) سورة الإسراء : ٤٥ .

(٣) عجزه :

• شيخاً على كرسية معصا •

وهو من قول أبي حيان الفهمي ، والشاهد فيه قوله : « ما لم يعلم » حيث أكد به نون التوكيد بعد مضي « لم » الجازمة ، وهو نادر . « وشيخا » مفعول ثانٍ ليحسبه . ومعصا ، صفته .

(حاشية الصبان : ٣ : ٢١٨) .

(٤) تكملة يقتضيهما السياق .

(٥) من المديد ، قاله جازية الأبرش :

والشاهد فيه قوله : ترفعن ، حيث زيدت نون التوكيد الخفيفة لضرورة ، وهو نادر .

وأوقيت ، أي نزلت ، والعالم : الجليل ، وشمالات : جمع شمال ، وهي الريح .

(حاشية الصبان : ٣ : ٢١٨) .

وتلزم في القسم ، وإثباتها في الشرط مقرونا بما أكثر ، وهي فيها
بعد ذلك بالخيار .

وَتَكْسِرُ الشَّدِيدَةَ .

بعد ألف التثنية ، في قولك : اضربان .

وبعد الألف المزيدة بينهما ، وبين نون جماعة النسوة ، في مثل
قولك : اضربان .

وكل موضع تدخل فيه الثقيلة فالحفيفة تدخله : إلا ، في الفعل المسند
إلى / ١٨٩ / الاثنين المتصل ، وفي فعل جماعة النسوة ، على رأي سيويه .

وعامة الفتح في الفعل الذي تلحقه فتح لامة ، إن خلا من الضمير ،
نحو : هل يضربن زيد ؟ أو كان الضمير الذي فيه نال واحد المذكر طاءً :
أى غائباً كان ، نحو : زيد هل يقوم ؟ أو متكلماً ، نحو : هل
أقوم ؟ ر هل تقوم ؟ أو مخاطباً ، نحو : هل تقوم ؟ وللغاية الواحدة ،
نحو : هـ هل تقوم ؟ أو للمتكلمة ، كقول المرأة : هل أقوم ؟ وما فيه
النون التي تباؤها علامة الرفع حلقها ، نحو : هل يقومان ؟ وهل تقومين ؟
ويحذف حرف المدولين في هذا الباب مع النون المشددة استثناء ، إلا
الألف ، وسبب الاستثناء حمل الشديدة على الخفيفة .

وكما تحذف مع الشديدة حملاً عليها ، فكذلك لا تحذف الألف ، لأن
الخفيفة لا توجد هناك .

ويحذف حرف المد واللين مع الخفيفة على القياس ، إلا أن تكون
ألفاً ، فإن كان كذلك لم يحذف معها للالتباس .

ولا يثبت للجمع بين الساكنين على غير الشرط فيه ، لكن تكون هناك
الشديدة دون الخفيفة .

باب

ومن شرط الاسم الذي يُخبر عنه في هذا الباب ألا يتلزمه التقديم ،
نحو ضمير الأمر والشأن المضمّر (١) في : نعم ، وبس ، ورب ، وما أشبهه ،
والأثر ١٩٠ / يكون قبل الإخبار إبطاء (٢) مفتقراً إليه ، نحو الضمير في : زيد
ضربته ، وزيد منطلق .

وإن كان ظاهراً نكرة فإن يصح تعريفه وإضماره بعد تعريفه ، نحو :
ضربت رجلاً .

فإن لم يصح تعريفه ، كالمفوض برب ، أو التمييز ، أو صح تعريفه
لكن لا يصح إضماره بعد تعريفه ، نحو النعت المنعوت ، في قولك :
مرت برجل عليل ، لأنه يجوز تعريفهما ، ولكن يمتنع إضمارهما بعد
التعريف ، لم يجز الإخبار عنه .

وإن كان معرفة ، فإنه يصح إضماره ، ولا يكون إظهاره نائباً عنه
إضماره ، نحو : ضربت .

فإن لم يصح إضماره ، نحو : قام زيد العاقل ، ومثل : ضربني ، من
قولك : ضربني زيداً قائماً ، وكان (٣) إظهاره نائباً عن إضماره ، نحو
الحاقة ، الثانية من قوله (الحاقة ما الحاقة) (٤) لم يجز الإخبار .

وإذا سلم من ذلك أخبر عنه بالذي مطلقاً ، وبالألف واللام ، بشرط
أن يكون صدر الجملة فعلاً متصرفاً ، ويكون ذلك الاسم المخبر عنه مخبر
عن الفعل ، نحو : ضربت زيداً ، وقام زيد .

(١) في الأصل : « والمضمّر » .

(٢) القانون (ص : ٦٤) : « عائداً على شي » .

(٣) في الأصل : « وإن كان » .

(٤) سورة الحاقة : ١ ، ٢ .

وكيفية الإخبار أن ينتقل الاسم من موضعه و يعوض منه ضميراً
معرباً بإعرابه ، وتزيد في أول الكلام موصولاً يجعل ذلك الاسم خبراً عنه ،
وما بين الخبر والموصول صلة للموصول بفائدة ، والعائد عليه المنضم
/١٩١/ المعوض ، نحو قولك في الإخبار عن زيد ، من قولك « ضربت زيدا » :
الذي ضربته زيد ، والضاربه أنا زيد .

وربما أدى ذلك إلى تغيير الاسم من الحضور إلى الغيبة ، ومن الإبراز
إلى الكون ، نحو قولك ، في الإخبار عن « التاء » من قولك « ضربت
زيدا » : الذي ضرب زيد أنا .

باب

جتمع الاسم الثلاثي غير الصفة « فعل » في القلة على « أفعل » قياساً في الصحيح العين ، نحو : كلب ، أو على « أفعال » قياساً في مُعتله ، كأبيات ، وأثواب .

وفي الكثرة على « فُعول » ، في الصحيح العين ، ككعوب ، وفلوس ، وفيما عينه ياء ، كبيوت ، وعُيون ، وفيما عينه واو ، نحو : فؤوج ، في جمع « فُوج » .

و « فُعال » ما لم يكن عينه ياء ، ككلاب ، وحياض ، ولا يقال ، بيات ، ولا عيان ، في : بيت ، وعين ، وتلحقها الهاء كضحانة ، وفحونة .

وعلى « فُعلان » نحو : بُطنان ، في جمع « بطن » ، و « فُعلان » نحو : جحشان ، جمع « جحش » ، وفُعلة ، كزوجة ، في جمع « زوج » . وقعبة ، في جمع « قعب » .

و « وفُعيل » كعبيد ، [في جمع « عبد » (١) و « فُعِل » ، كسُقُف ، في جمع : سُقُف ، وتخفف فيقال : سَقَف .

وقد استغنى منه بأفعل عن العدد الكبير ، نحو : الأكُف ، والآراء ، في جمع : رأى ، في قول سيبويه .

وقد حكى أبو زيد (٢) / ١٩٢ في جمعه : رُفَى ، ورُفَى .

و « وفُعل » في جمع القلة على « أفعال » قياساً ، كأعدال ، وعلى « أفعل » سماعاً ، كأذوب ، في جمع « ذُوب » ، وفي الكثرة على : فُعال ،

(١) تكملة يقتضها السياق .

(٢) هو سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري ، توفي سنة خمس عشرة ومائتين . وله ثلاث وقعون سنة ، بالبصرة .
(إنباء الرواة : ٢ : ٢) .

كذئاب، وعلى : فَعُول، كجُدُوع، ولصوص، وعلى : فَعْلَان، كصنوان
بوقنوان، وفعلان، كذوبان، في جمع : رذئب، وفعلة، كقردة . في
جمع : قرد، وقَعِيل، كضريس، في جمع : ضرس .

وَفُعْل، في : لفلة على : أفعال، قياساً، كأجناد، وأفقال، وعلى : أفعَل،
سماعاً، كأركان، في جمع : ركن، وفي الكثرة على : فَعُول، كجَنُود، وعلى
فَعَال، كجراح، والأفعول أكثر، نحو : بُرُود، وجُنُود، وبُرُوج،
وجُروح، وعلى : فَعَلْه كقرطة، في جمع : قُرْط .
وَفُعْل، كفلك، في جمع : فُلْكَ .

وإن كان معتل العين انفرد به « فَعْلَان »، كعِيدَان، وحيثان .
وإن كان معتل اللام انفرد به « أفعال »، كأطباء، في جمع : ظبي .
وَفُعْل، في القلة على « أفعال »، قياساً، كأجمال، في جمع : جمل .
وقد يجيء على « فعلة »، كَنَار، ونيرة، وجار، وجيرة، وقاع، وقبعة،
وأخ، وإخوة، وفي الكثرة على « فَعُول »، كذُكُور، وعلى « فَعَال »،
كجبال، و « الفعال » أكثر .

وقد تلحق « الفعال » الهاء، كجمل وجمالة، وذكر وذِكارة،
وحجر وحجارة، وقد قالوا : حِجَار، وعلى « فَعْلَان »، كخربان،
في جمع : خَرَب، ذكر الخباري .

وهو الباب في المعنل ١٩٣ / العين منه، نحو : قيعان، وجيران، وتيجان،
وميجان، ونبران .

وقد قالوا في جمع « نار » : أنور (١) .

(١) في الأصل : « نور »، انظر (لسان العرب : نور) .

وعلى «فعلان»، كحُمْلان، في جمع: حمل، «وفعل» كأُسْد،
في جمع: أسد، و«فعل» كحَجَّال (٢)، في جمع: حَجَل.
وقد استغنى فيه بأفعال عن العدد الكبير، نحو: قنب وأقناب (٢)،
ورسن وأرسان.

وهذا في المعتل العين منه أكثر، نحو: أبواب، وأنواع، وأموال.
وقالوا في المضاعف: لب واليب، وفن وأفنان: فلم يجاوزوا
«الأفعال».

و«فعل»، في القلة، على: أفعال، كأكياد وأفخاذ، وفي الكثرة على:
فعول، ككُيُود.

وقل مايتعدى «أفعال» و«فعل» على: أفعال، قياساً، كأعقاب،
وعلى «فعل» شاعراً، كأضلع، وعلى: «فعول» كضلوع وأروم،
وهو في اللغة قريب من «فعل».

والصحيح أنه ينبغي أن يكون أقل منه.

و«فعل» على «أفعال» قياساً، كأعضاء، في «عضد» وعلى «فعل»
كسباع، وهو أقل من «فعل» و«فعل»، وليس دخله التكسير.
و«فعل» على: أفعال، قياساً كأقناب، ولم يجاوزوه، وهو في
القلة كفعول.

والحقيقة أنه ينبغي أن يكون أقل منه.

وفعل، على: أفعال، كأبال، ولم يجاوزوه، وإن أرادوا الكثرة.
وفعل، على: فعلان. كصيردين، في «صرد».

(١) في الأصل: «وفعل»، كحُمْلان.

(٢) في الأصل: «قنب وأقناب».

وقد جاء « فِعال » نادراً / ١٩٤ / ، كرباع ، وربوع ، في ربيع ، وإن أرادوا القلة لم يجاوزوه إلا قليلاً ، قالوا ، أرباع ، في ربيع .
 و « فَعلة » في القلة بالآلف والهاء : ويفتح العين إن لم يعتل ، كجفنان ، وطلحات ، وإن اعتلت سكنت العين ، نحو : بضات .
 وهذيل تسوى أو تضعف : فإن ضوعفت لم يختلف في تسكين العين .

ويستوى في هذا الجمع المخلوق والمصنوع في الكثرة على : فعال ، كجفان ، وصحاف .

وقد يأتي فيه « فعول » كقانة وموون ، وبذرة وبذور ، وعلى « فعل »
 فيما عینه واو ، كنُوب ، في : نوبة ، ودُول في : دولة .
 وجاء في اسمين لام أحدهما باء ، وهي قرية وقُرى ، ولام الآخر واو ، وهي ثروة .
 وقد قبل بالياء والراء .

وفي اسم ليس فيه حرف علة ، وهو قولهم : لأمة ولؤم .
 وعلى « فَعْل » ، نحو : هَضْبَة وهَضْب ، وهو فيما عینه باء ، نحو :
 خيمة وخيم ، وضِيعَة وضِيع ، أكثر منه في الصحيح ، ومع ذلك فليس
 بقياس .

وتحذف الاء بالغاوق ، كتمررة وتمر ، وقد يشذ فيحمل على المصنوع ،
 كطلحة وطلوح .

و « فَعلة » ، في الالة ، بالآلف والهاء قياساً ، كسدرات وكسرات .
 والعين جائز فيه الإتياع والفتح ما لم يعتل ، / ١٩٥ / كبيعات ، في : بيعة ،
 إلا في لغة هذيل ، أو بضاعف ، كمعدة وعدات ، أو لم تكن اللام واو ،
 كرشوة ورشوات .

وجائز فيه الإسكان مطلقاً .

وعلى « أفعل » ، شاعا ، كنعمة وأنعم .

وفي الكثرة : فعل ، كنعم .

والمخاوق منه يحذف الماء ، كسدره وسدر .

و « فعلة » في القلة ، بالآلف والتاء ، ويجوز في العين الإنباع والفتح ،

مالم يعتل . كدولات (١) ، أو لم تكن اللام ياء ، ككليات ، ولا من جنس العين ، كدرة ودرات .

وقياس لغة هذيل فتح الثاني من « دولات (٢) » . وفي الكثرة على

« فعل » كخرف .

و « فعال » ، كبرام ، في : برمة ، وتحذف الماء في المخلوق ، كدرة

ودرة ، وقد يشد فتحمل ، كظلمة وظلم .

و « فعلة » ، في القلة بالآلف والتاء ، كرقبات ورجبات ، وجاء على

« فعل » ، كأكم ، في : أكمة ، وعلى « أفعال » كأكام فيها أيضاً . وفي

الكثرة على : فعال كأكام .

وعلى : فعل ، كخشبه وخشب ، وتخفف ، كخشب .

وعلى : فعل ، كقيم في : قامة ، وقير : في تارة .

وتحذف الماء في المخلوق ، كساع ، في : ساعة . وقد يشد ، كرقاب .

و « فعلة » ، في القلة بالآلف والتاء ، كنفقة ونفقات ، وفي الكثرة على

فعل ، كنقم .

وفي ١٩٦/ المخلوق تحذف الماء ، كنبق ، وقد يشد فيحصل ، نحو :

معد ، في : معدة .

و « فعلة » ، في القلة بالآلف والتاء ، كتمرات في جمع ، نمرة ، وفي

الكثرة على : فعل ، نحو : النجم . وقد يكون هذا اسم جنس ،

كالرطب .

(١) في الأصل : « كدولاب » .

(٢) في الأصل : « دولاب » .

باب

جمع الثلاثي صفة « فعل » في القلة ، على « أفعال » ، وعلى « أفعال » ، بشرط استعمالها استعمال الأسماء ، كشيخ وأشيخ ، وعبد وأعبد ، وبالواو والنون ، نحو قولهم : كهلون .

وهو على ما تقدم من شرط ما يجمع بها من الصفات .

وعلى : « فعول » ، ككهول ، وقهولان ، وفعلان (٢) ، كعبدان ، وعبدان ، في جمع : عبد ، وشيخان ، في جمع : شيخ ، وفعل (٢) ، نحو : شيخه ، في جمع : شيخ .

وإن لم يستعمل استعمال الأسماء كسرعي « فعال » ، كصعاب ، وعلى : فعول ، كفسول (٤) ، والأول أكثر ، دوين كان ، كفتسال ، وفسول ، وعلى : فعل . نحو : ورد .

في جمع : وردة .

وإذا لحقته هاء التانيث جاء مكسرا على : فعال (٥) ، كحدال ، وبالألف : التاء ساكن الوسط ، كصعبات . ونحولات . وهو مع ما تقدم من شرط ما يجمع بها من الصفات .

وقولهم : ربعات وتليات ، مُشَبَّهة بحفنة . لم تفارقها / ١٩٧ / الهاء . فعمل ، على : فعال ، نحو : حسن وحسان ، وعلى أفعال ، كقولهم : آبرآم . واستغنوا به من فعال .

وبالواو والنون ، نحو : حسنون ، وهو على ما تقدم من شرطها ، وقد

(١) بالكسر .

(٢) بالضم .

(٣) بالكسر ، وبكسر ففتح .

(٤) في الأصل « كفسل » .

(٥) في الأصل : « أفعال » .

يَسْتَعْنُونَ بِهِ عَنْ تَكْسِيرِهِ ، قَالُوا : رَجُلُونَ وَصَنَعُونَ ، وَاسْتَعْنَى بِذَلِكَ عَنْ تَكْسِيرِهِمَا .

ومالحته ثاء التانيث منه ، نحو : أحسنه ، وبطلته .
فإن جاء مذكوره على « فعال » فهو مثله ، نحو إحسان ، في : حسنة ،
وإن جاء على « أفعال » فهو بالالف والياء : نحو : بطلات .
وهو في الصفة أقل من « فَعَّلَ » ، كما كان ذلك في الأسماء .
وفعل ، على : أفعال ، نحو : جنب وأجنب ، وبالواو والنون ، نحو :
جنبون .

ولم يجاوزوا القلة وقالوا : رجال شلون (١) ، في : رَجُلٌ شُلِّل (٢) ،
وهو الخفيف في الحاجة ، ولم يجاوزوه .

و « فَعَلَ » على : أفعال : كثيرا : كجلب وأجلاف ، ونقص (٣)
وأفقص (٤) ، ونضو وأنضاء ، واستغنى عن جمع الكثرة .

وعلى : آفعل ، نادرا ، نحو ، آجلف .
ولا تمتنع شيء منه من الواو والنون للآدميين . نحو : جلفون ،
ونضون .

وقالوا : رجال صنعون ، ولم يجاوزوا ذلك . وموئته بالياء ، ولا يجمع
بالالف والياء إلا ما جاء في القلة على « أفعال » ١٩٨/هـ في : « مروء وأمرار » ،
وحده . وبابه الجمع بالواو والنون ، كقولهم : حلوا وحلون ، وموئته
بالالف والياء .

« فعل » ، لا يكاد ، بكس ، ولكن بالواو والنون . نحو :

(١) في الأصل : « سلون » .

(٢) في الأصل : « سل » .

(٣) التقص : بالكسر : المهزول من الإبل والحيل . وفي الأصل : « نقص » ، بالمداد المهملة .

(٤) في الأصل : « أفقص » ، بالمداد المهملة ، تصحيف .

نلدسون (١) ، وَيَقْظُون .

وجاء على « أفعال » في : تَجِدُ وَأَنْجِد ، وَيَقْظُ (٢) وإِيقَظ .

ر « فَعَلَ » مثله ، نحو قَزَع وفَزَعُون (٣) .

وقالوا : تَنِيكِد وَأَنكَاد .

(١) في الأصل : « يرسون » ، تحريف . والنديم : بفتح فضم ، الفهم السريع السمع .

(٢) بفتح فضم . (السان : يقظ) .

(٣) في الأصل : « فرع وفرعون » .

باب

جاء «فعال» في القلة على : أفعله ، كحمار وأحمره ، وغيطاء
وأعطية ، وعينان وأعنة ، ولم يجاوزوه إلى جمع كثرة . إن كان معتل
اللام ، كأعطية ، أو مضافاً ، كأعينة .

وشاذ على «أفعل» ، كأطحل ، في : الطحال ، وأذرع ، فيمن
ذكر الذراع .

وفي الكثرة على «فعل» ، ككتّبت ، وعُين في جمع : عينان ، للحديدة
مناع الفدان ، وهو الزج بأداته (١) ، ويجوز التخفيف ، فيقال :
كتّبت ، وعُين .

إلا أن تكون عينه واوا ، فإنه يجب ، إلا في ضرورة الشعر ، كخون ،
في جمع : يخوان .

و«فعل» ، مثله في جميع ذلك ، كقذال وأقذلة ، وقباء وأقية .

و«فُعّال» ، في القلة على : أفعلة ، كغراب وأغربة .

وفعله ، نحو : غلّمة ، وفي الكثرة على فعّالان ، كغلمان وغربان ، ولم
يقولوا : أغلّمة ، استغنوا منه بغلّمة .

وعلى «فعّالان» ، / ١٩٩ / كزرفان ، في : جمع زراف ، والأول
أكثر .

وجاء في مضاعفه نادراً ، ككُذّب ، في جمع : ذباب .

والمضاعف منه يقتصر فيه على أقل العدد القليل ، فكما اقتصر على

(١) الفصيح (١٠ : ١٥٢) ، واللسان : عين .

«حنان» في «أعنة» ، قالوا : ذُبَابٌ وأذِيبَةٌ ، وفي الكثير : ذِبَّانٌ .
وكذلك قياس المعتل اللام .

وقد يقتضرون فيه على بناء أدنى العدد ، كفولهم : فواد وأفئدة .
«وفَعِيل» ، في القِلَّة على : أفعلة ، كأَرْغفة .

«وفِعْلَة» ، كصِبْيَةٍ ، والثاني قليل . وشاذٌّ ، على : «أفْعَل» (١) ،
قال :

• حتى رَمَى مَجْهُولَةً بِالْأَجْبِينِ (٢) •

ويجمع : جُبْنٌ ، جمع «جُبَيْن» (٣) ، يروى بهما جميعاً .

وفي الكثرة على «فُعْلَان» ، كَرُغْقَان ، وفُعْلٌ ، كَرُغْفٌ .

وقد جاء على «أفعلاء» ، كأنصباء ، في جمع «نصيب» ، وعلى :
فُعْلَان ، كظُلْمَان (٤) ، وهو قليل .

وعلى «فِعَال» ، كفِصَال ، في : فصيل ، «فُعَائِل» ، كأفَائِل .
في جمع «أفِيل» (٥) .

وربما فتحوا عين «فعل» . في مُضَاعَفَةٍ ، نحو : سرور، وسُرور ،
في جمع : مَسْرِير . وجُدود وجُدَدٌ ، في جمع : جدد ، والأعراف
الضم .

و «فَعُول» على : أفعلة في القلة ، كأعمدة ، في جمع : عُمود ، وفي

(١) في الأصل : «أفعلة» .

(٢) البيت لرؤبة (الديوان : ١٦٤ ، شرح شواهد الشافية للبندقي : ١٢٤) .

(٣) في الأصل : «جمع جبن أو جبين» .

(٤) هو بالضم والكسر . (السان : ظلم) .

(٥) الأفيل : ابن الخنافس .

الكثرة على «فعلان» كقعودان، في «قعود(١)»، و«فعل» ، كعمد(٢) ،
في : تمود ، و«فعلال» ، (٣) ، كجرائر ، في : حرور (٤) .

وقد جاء في هذا : وفلو وأقلاء (٥) ، وعُدو وأعداء .

والمؤنث في الباب بغير هاء يجرى في القلة على «أفعل» . كاعقب ،
«وأفعله» ، كاسمية ، في : السماء ، التي هي السحاب ، والباب الأول ،
وفي الكثرة على : / ٢٠٠ / فعل ، كعنوق . في : العناق (٦) ، وهو
الباب .

وجاء منه على : فعائل ، كعجائر ، و«فعل» ، كعجز ، و«فعال» (٧)
كفلاص (٨) ، و«فعلان» ، كعقبان .

وقد جاء في هذا الباب : أفعال ، كإيمان ، في جمع : يمين ، وبالهاء
في القلة بالالف والتاء ، كرسالات ، وفي الكثرة على : رسائل ، وسفائن ،
وهو كثير ، وعلى : فعل ، كسفن ، وبإسقاط الهاء في : سفينة ،
وحمام : في حمامة .

(١) القعود : ما يقتحمه الرجل للركوب والحمل .

(٢) بفتحتين وبضمين .

(٣) في الأصل : «فعال» .

(٤) الحرور : حر الشمس .

(٥) القلو : بفتحتين وواو مشددة : الجحش والمهر إذا فطم .

(٦) العناق : الكعاب : الأذى من أولاد المزمع لم يتم له سنة .

(٧) الأصل : «فعلال» .

(٨) قلاص : جمع قلوص ، وهي الفتية من الإبل .

باب

أَفْعَل ، اسماً ، يُجْمَعُ عَلَى : أَفَاعِل ، كَأَفَاكِل ، فَإِنْ اسْتَوْى
شُرُوطُ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، جَازَ جَمْعُهُ بِهِمَا ، كَأَحْمَدِينَ ، وَأَحَامِدَ .
وَصِفَةُ مَقْرُونَةٍ بَيْنَ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى ، لَا يَجْمَعُ ، نَحْوُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ
مِنْ فَلَانٍ .

وَإِذَا ذَكَرَ ، زَيْدٌ ، وَغَيْرُهُ ، بِالْفَضْلِ قُلْتُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ .
وَصِفَةُ مُؤَنَّثَةٍ ، الْفُعْلَى ، عَلَى الْأَفَاعِلِ ، كَالْأَكَابِرِ .
فَإِنْ اسْتَوْى الشُّرُوطُ جَازَ جَمْعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، كَالْكُبَرَى . وَمُؤَنَّثَةُ
عَلَى « الْفُعْلَى » ، كَالْكُبَرَى ، فِي جَمْعٍ : الْكُبَرَى .
أَوْ بِالْأَلْفِ وَالْتَّاءِ ، كَالْكُبَرِيَّاتِ .
وَصِفَةُ مُؤَنَّثَةٍ لِلْفِعْلَاءِ ، عَلَى : فُعْلٍ ، كَسُودٍ وَحُمْرٍ ، وَفُعْلَانٍ ،
كَحُمْرَانٍ وَسُودَانٍ ، وَمُؤَنَّثَةُ عَلَى « فُعْلٍ » ، سَاكِنِ الثَّانِي كَالْمَذْكُورِ ، وَلَا
تُشَقَّلُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، كَقَوْلِهِ :

• جَرَّدُوا مِنهَا وَرَادًا وَشُقْرًا (١) •

فَإِنْ اسْتَعْمَلْتَ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ ، جُمِعَ الْمَذْكُورُ عَلَى : الْأَفَاعِلِ ،
كَالْأَبَاطِحِ ، وَالْأَدَامِ ، وَالْمُؤَنَّثُ عَلَى : الْفِعَالِ ، كَالْبَيْطَاحِ ، وَبِالْأَلْفِ
وَالتَّاءِ ، كَالْبَيْطَحَاوَاتِ .

(١) عجز بيت لعرفة بن العبد ، وصدره :

• أَيُّهَا الثَّقِيَانِ فِي مَجْدِنَا •

(شرح المفصل ٥ : ٦٠ ، اندريان : ٧٠) .

باب

فاعل ، اسمًا ، يجمع / ٢٠١ / على : قوَّاعِل ، كحَوَّاجِب ، وفَعْلَان ، كحِيطَان ، وفَعْلَان ، كغُلَّان ، في : غَال (١) الوادى .

وصفة مستعملة استعمال الأسماء ، كَرُعِيَان في : راعٍ ، وفُعَال ، كَرعَاء ، وقد جاء على : أفعال . كأصْحَاب .

وصفة محضة على : فَعِيل وفِعَال ، كَشَهِيد وشِهَاد (٢) ، وفَعْلَة ، كفَجْرَة وفَسْقَة ، وعلى : فُعْلَة ، كقَضَاة ، وَغَزَاة .

ويختص به فعله ، المعتل اللام ، وعلى : فُعُول ، كجَالِس وجُلُوس ، وقاعد و قعود ، وعلى : أفعال ، كأبصار ، وعلى : فُعُل ، كبُزَل . في «بازل» ، وعلى : فُعَلَاء ، كشُعراء ، وإيسا متمكّن في الباب .

وإن كان «فاعل» صفةً لغير الآدميين كُسَر على فواعل ، وإن كان المذكر كَر ، كقرلهم :

• دَعَتْهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوَايَ، مَنَادِحُ (٣) .

وكقولهم :

• لِيهِمْ حِيَمَالٌ بَزَلُ (٤) وَعَوَاضِيهِ (٥) .

(١) أفعال : بلام مشددة ، ثبت النطق .

(٢) الوارد : «شهاد» .

(٣) صدره :

• أَلَا إِنَّ جِيْرَانَ الْعَشِيَةِ رَائِحٌ •

وهو مجهول القائل . (ترمح النصب السبع الطوال : ٣٠٦ ، الدرر اللوامع ٢ : ٤٢٨) .

(٤) في الأصل : «بوازل» ، وهى جمع بازل ، للإناث ، وما أشتناه فهو للجمال .

(٥) إسان العرب : بزل) .

(٥) عواضيه : ترمي المضاه .

وقد جاء « فتواعل » ، شاذاً في العاقل ، كفوارس ، وهوالك ،
في : فارس ، وهالك :

وإن كان مؤنثاً بالهاء ، أو مجرداً منها ، جُمع على : فتواعيل ،
كضوارب ، في : ضاربة ، وحوائض ، في : حائضة ، وعلى فُعَل ،
كحَيْضٍ ومُخَضٍّ (١) .

(١) غَضٍ : جسم ماغض .

باب

أَبْنِيَّةُ مَصَادِرِ الثَّلَاثِي : فَعَلٌ ، كَضَرَبَ ، وَفَعَلٌ ، كَيَذَكُرُ ، وَفَعْلٌ
كَشُكِرَ .

وبالهاء ، كَضَرَبَ ، وَحَمِيَّةٌ ، وَشَهَبَةٌ .
وبالالف التانيث ، كَرُتِجِي ، وَرَذَكُرِي ، وَشُكُوِي .
وبالالف والنون ، كَفَلَيَان (١) ، وَحِرْمَان ، وَغُفْرَان .
فَعَلٌ . كَفَلَبَ / ٢٠٢ / ، فَعَلٌ ، كَحَنَقَ ، وَفَعْلٌ ، كَضِيخَمَ ،
وَفَعْلٌ (٢) ، كَالْهُدَى .

وبالهاء في الأول ، كَفَلَبَ ، وَفِي الثَّانِي ، كَسَرَقَ .
وبالالف والنون في الأول ، كَفَلَيَان .
وَفَعَالٌ ، كَذَهَابٌ ، وَفَعَالٌ ، كَيَنْكَاحَ ، وَفَعَالٌ ، كَسَوَالٌ .
وبالهاء في الأول ، كَرَهَادَةٌ ، وَالثَّانِي ، كَحِمَايَةِ .
وَفُعُولٌ ، كَلُزُومٌ ، وَفُعُولٌ . كَقَبُولٌ ، وَفُعِيلٌ ، كَهْدِيرٌ .
وبالهاء في الأول ، كَسَبُوطَةٌ ، وَمَفْعِيلٌ ، كَمَضِيرٌ ، وَمَفْعِلٌ ،
كَتَرَجَعَ (٣) .

وبالهاء في الأول ، كَمُعْجَزَةٌ ، وَالثَّانِي ، كَمَعْصِيَةٍ .
وَنَجِيٌّ عَلَى وَفَاعِلٌ ، كَقَمِّ قَائِمًا ، وَعَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ ، كَخُذْ مَبْسُورَةٌ
وَدَعْ مَعْسُورَةٌ ، فِي رَأْيِ أَبِي الْحَسَنِ .
وَهَا عِنْدَ سَيَوِيهِ اسْمُ مَفْعُولٍ ، يُرِيدُ الْأَمْرَ الَّذِي يُوَسِّرُ فِيهِ وَيُعَسِّرُ فِيهِ .
وَعَلَى : التَّمْعَالُ ، كَالْتَلْعَابِ ، وَالْيَفْعِيلِ ، كَالْخِطْبِيِّ ، إِذَا أُريدَ بِهِمَا
التَّكْثِيرُ .

(١) الْأَصْلُ : كَلَيَانٌ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : وَفَعْلٌ .

(٣) أَنْظِرْ مَا سَأَلْتَنِي عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمِيِّ ، وَالسَّانِ (رَجِعْ) .

باب

كل ما كان [على] (١): فَعَلَّ يَفْعِلُ ، بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل ، صحيح الفاء أو مُعْطَلُهَا بِالْيَاءِ ، كَضْرَبَ وَيَضْرِبُ ، فَالَرَّ مَانَ وَالْمَكَانَ مَكْسُورَ الْعَيْنِ مِنْ «مَفْعِلٍ» ، وَالْمَصْدَرُ مَفْتُوحٌ ، إِلَّا مَا شَدَّ ، نَحْوُ (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ) (٢) ، أَيْ : رَجُوعُكُمْ .

وما كان منه معتلّ الفاء بالواو فإنه يلزم «مَفْعِلًا» ، الكسر في المصدر والزمان والمكان ، كَالْمَوْزِنِ وَالْمَوْزِنِ .
وما كان منه معتلّ اللام فإنه يلزم «مَفْعِلًا» ، الفتح في الزمان والمكان والمصدر ، كَالْمَرْعَى وَالْمَرْعَى .

وكذلك إذا كان عينه معتلّا ولامه / ٢٠٣ / ، مثل : الْمَأْتَى .
أو كان معتلّ الفاء واللام ، كَالْمَوْتَى .

وما كان على : فَعَلَّ يَفْعِلُ ، وَفَعِلَّ يَفْعِلُ ، وَفَعَّلَّ يَفْعِلُ ، وَفَعَّلَّ يَفْعِلُ ، وَفَعَّلَّ يَفْعِلُ ، فإنه يلزم «مَفْعِلًا» ، الفتح في المصدر والمكان والزمان ، كَالْمَذْهَبِ وَالْمَعْلَمِ ، وَالْمَقْتَلِ ، وَالْمَكْرَمِ ، فِي الْأَمْرِ الْعَمِّ .
إلا أنه شذّت أحرف ، نَحْوُ : لَمْ تَنْبِتْ ، وَالْمَحْرُزُ .

إلا ما كان من : فَعَلَّ يَفْعِلُ ، فَؤُوهَ وَؤُوهَ ، فَيَأْزِمُ «مَفْعِلًا» مِنْهُ ، كَالْمَوْضِعِ ، كَالْمَوْضِعِ .

وفي : فَعِلَّ يَفْعِلُ ، مِنْهُ الْوَحْهَانُ ، كَالْمَوْجِلِ وَالْمَوْجِلِ .
وما زاد على الثلاثي المصدر منه الزمان والمكان بناءً لمفعول ، كَالْمَعْرَقِ .

(١) تكملة يفتضها السياق .

(٢) سورة الأنعام : ٦٠ .

باب

تمثال الألف للكسرة تنقع قبلها .

بحرف ، كعماد .

أو حرفين أولهما ساكن ، كسربال .

أو بهدما تليها ، كعابد .

ومقدرها عند بعضهم كلفوظها ، كقولك : هذا واد .

وللباء تكون قبلها تليها : كأكيال .

أو بينهما حرف ، كشَيَّان ، وعَيَّان .

ولأن تكون منقلبة عن : ياء كفتى ، ورحى ، ووطاب ، أو عن واو

مكسورة ، كخاف ، أو صائرة ياء ، في حالة ما :

والكلمة على عدتها ، كما ألفه منقبة عن واو من ثلاثي الفعل . نحو :

غزأ ، لأنك تقول فيه : غزى (١) .

ولجوارتها ألفاً مماله ، نحر : رأيت عمادا ، بامالة الألف الثانية .

ولتناسب الأواخر ، نحو ما أبيل ، من ذوات الواو من الأسماء . نحو

(والضحي) (٢) . لتناسب ما يتنبه بمالة .

ونتمم ، المستعمل (٣) الإمالة ، إذا وقع قبلها بليها عند الكل ، نحو :

ظالم / ٢٠٤ .

وقبلها بحرف ساكن قبله ومكسور عند الأقل ، كغفلة . وميطعان ،

وبعدما يليها ، كذطن .

(١) يقدم في المبني للمجهول .

(٢) سورة النسخ : ١ .

(٣) يعني حروف الاستعلاء ، وهي : اتاء والياء والاضاد والفاء والطاء والهم والناق .

(انظر ما سبق : ٢٢٧ ، والسان : علا) .

وبحرف عند الكل . ، كناعق .
وبحرفين عند الأكثر ، نحو : مناشيط ، ومعاليق .
وتمنع الراء من الإمالة إذا وقعت قبل الألف تليها ، كراشد .
وبعدها تليها مفتوحة أو مضمومة ، كرأيت برارا ، وهو برار .
وبعدها بحرف عند الأقل ، كهذا كافر .
وتغلب ، « المستعلى » ، إذا وقعت بعدها تليها مكسورة عند الكل ،
كقارب ، وخارج .
أو بحرف عند الأقل ، نحو :

• عَسَى اللهُ يَقْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِر (١) •
وإذا كان مُوجب الإمالة انقلاب الألف عن الياء . نحو : عصا ،
أو ما يحكم له من الألفات يُحم ما انقلب فيه الألف عن الياء في الإمالة ،
نحو : صفا وخاف ، لم يمنع فيه المُستعلى .
فهذا الذي ذكرناه هو الذي يُمال ، وهو على القياس في إمالة ،
وما سوى ذلك شاذ يحفظ .

(١) تلمه :

• بنهر جون الرباب سكوب •
وهو مجهول النقال . (نرج ابن عقيل : ١ : ٣٢٨) .

باب

إذا وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة قلبت همزة . كيكاء ،
ورداء .

وكذلك إن كانت تلى الطرف ولم تكن في المفرد متحركة ، أو في نية
المتحركة ، وكان ما وقعت فيه كذلك جمعاً ، كصَحائف وركائب .

فإن كانت متحركة في المفرد ، نحو : جداول ، في : جدول ،
وحبائل ، في : حبل ، أو في نية الحركة ، كعيشة ومعاش ، ومقامة
ومقاوم .

وكذلك إن كان / ٢٠٥ / ما وقعت فيه كذلك اسم الفاعل ، وكانت متحركة
في الفعل والفاعل ، نحو : قاتل ويافع ، لأنها قد تحولت ألفا ، في :
قال ، وباع .

فإن لم تتحول في الفعل لم تهمز ، نحو : قاومه فهو مقاوم ، وبأيتمه
فهو مبائع .

وإن وقع قبل ألف الجمع أو غيره ما هو برتبته ، وإن خالفه في حركة
أوله ، إذا كانت الألف زائدة ، واو ، أو ياء ، فلا أثر للحركة في المفرد ،
كأرل وأوائل ، وخبر وخبائر ، وسيد وسيائد .

ويجري مجراه من القول ، مثل : غلائط ، فتقول : قوائل .

وإن كانت دون ما يلي الطرف ، كطواويس ، فلا أثر للألف في
قلب ما بعدها ، فيبقى على أصله .

باب

حُرُوفُ الْعَرَبِيَّةِ الْأَصُولُ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ ، وَتَنْفَرِعُ مِنْهَا حِينَ هَمْزَةٍ
بَيْنَ يَيْنَ ، وَالنُّونُ السَّاكِنَةُ ، الَّتِي هِيَ غُنَّةٌ مِنَ الْخَبَشُومِ ، وَالْأَلِفُ
الْمُتَمَلِّئَةُ ، وَالشِّينُ كَالْجِيمِ لِلْمُشَارَكَةِ فِي الْخُرْجِ ، وَالصَّادُ كَالزَّايِ لَهَا ، وَقِيحاً
الْكَافُ كَالْجِيمِ ، وَبِالْعَكْسِ : وَالْجِيمُ كَالشِّينِ ، وَالضَّادُ الضَّعِيفَةُ ، وَالصَّادُ
كَالشِّينِ ، وَالطَّاءُ كَالنَّاءِ ، وَالْبَاءُ كَالْفَاءِ .

وَيُعْرَفُ مَخْرَجُ الْحَرْفِ بِأَن تُسَكِّنَهُ وَتُدْخَلَ عَلَيْهِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ .
وَالْمُهْمُوسُ فِي الْحُرُوفِ مَا فِي قَوْلِكَ . حَتَّى شَخْصٌ فَسَكَتَ (١) .
وَمَا عَدَاهَا بِمَجْهُورَةٍ .

وَالْمُجْهَرُ : مَنَعَ النَّفْسُ أَنْ يَجْرِيَ مَعَ الْحَرْفِ ، وَالْهَمْسُ ، خِلَافُهُ .
وَالشَّدِيدُ مَا فِي قَوْلِكَ : أَجْدَدْتَ طَبَقَكَ (٢) .

وَالشَّدَّةُ / ٢٠٦ / انْحِصَارُ الصَّوْتِ عِنْدَ مَخْرَجِهِ حَتَّى لَا يَجْرِيَ ، وَالرَّخَاوَةُ
خِلَافُهُ .

وَبَيْنَ الرَّخَاوَةِ وَالشَّدِيدَةِ : نَوْتَلَى نَعْمَراً (٣) ، لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ لَمْ تَنْحَصِرْ
كُلَّ الْإِنْحِصَارِ ، وَلَا جَرَتْ كُلُّ الْجَرَى .

وَالْمُطَبَّقُ (٤) : الصَّادُ ، وَالضَّادُ ، وَالطَّاءُ ، وَالظَّاءُ ، لِأَنَّهَا يَنْطَلِقُ بِهَا
عَلَى مَخَارِجِهَا مِنْ لِسَانٍ مَاحِذَاهُ مِنَ الْحَلِكِ ، وَالْإِنْفَاحِ خِلَافُهُ .
وَالْمُسْتَعْلِيَّةُ ، مَا فِي قَوْلِكَ : ضَغَطَ خَصَصَ قَطْ ، وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةُ : ارْتِفَاعُ

(١) الْأَصْلُ : « سَكَتَ فَعَثَ شَخْصٌ » . وَمَا أَتَيْنَا مِنَ اللِّسَانِ (هَمْسٌ) .

(٢) وَيُقَالُ فِيهَا أَيْضاً : « أَجْدَدْتَ طَبَقَكَ » ، (اللِّسَانُ : شَد) .

(٣) الْأَصْلُ : « نَعْمَرُ » ، وَهَذَا تَكُونُ الْحُرُوفُ اللَّيْنَةُ سَبِيحَةً تَنْقُصُ الْأَلِفَ ، وَهِيَ عَمَانِيَّةٌ بِالْأَلِفِ .

وَيُقَالُ فِيهَا أَيْضاً : لَمْ يَرَوْعْنَا ، أَوْ لَمْ يَرَوْعُونَا (اللِّسَانُ : شَد) .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « الْمُنْطَلِقُ » . وَالتَّصْوِيبُ مِنَ اللِّسَانِ (ضَبَقٌ) .

صوت اللسان أو ما قُرب منه إلى الحنك ، أطبقت أو لم تُطبق .

والانفعال بخلافه .

وحُرُوف الصَّفير : الصاد ، والزاي ، والسين ، لأنها يُصَفَّر بها .

واللينة معروفة (١) .

والمنحرف : اللام (٢) .

والمكرر : الراء ، والهاء والألف (٣) .

وحرفا الغنة (٤) الميم ، والنون .

والمُستطيل (٥) : الضاد .

والمُنْفِثي (٦) : الشين ، والفاء (٧) .

(١) وهي : الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما . (النشر : ١ : ٢٠٤) .

(٢) هذا رأي البصريين ، والصحيح أن حرفي الانحراف : اللام والراء . (النشر : ١ : ٢٠٤) .

(٣) كذا في الأصل ، والذي في النشر (١ : ٢٠٤) : « والحرف المكرر هو الراء » .

(٤) الأصل « الغنة » .

(٥) وسمى المستطيل ، لأنه استطال عن الفهم عند النطق به حتى اتصل به خرج اللام .

(النشر : ١ : ٢٠٥) .

(٦) في الأصل : « والمنفثي » .

(٧) هذا رأي بعضهم ، وبعض يرى أن حروف التنفثي : الشين ، فقط . وبعض يرى :

الراء ، والصاد ، والسين ، والياء ، والهاء ، والميم . (النشر : ١ : ٢٠٥) .

باب

الإدغام في حروف الفم أقوى منه في حروف الطرفين ، يعني التلقين والشفةين ، ولذلك لم يدغم ما كان من حروف التلقين أدخل في الفم في الإدغام من الخلق ، نحو : أمدح هلالا ، لأنك إن أضعته قلت ، أمدح هلالا ، وكان الإدغام في الهاء ، والهاء متمكنة في التلقين ، وليس كذلك إذا قلت : آتجبه حملا ، تدغم هذا ، لأنك إذا أضعته قلت : أجبج حملا ، فصارت الهاء حاء ، وكان الإدغام في الحاء ، والحاء يقرب من الفم ، وكذلك (١) هو في كلمة أقوى منه في كلمتين .

وكذلك يلتزمون الإدغام في مثل : قد ، ولا يلتزمون /٣٠٧/ في مثل : جعل لك .

وكذلك يدغمون مثل : استعذ ، مما قبل الأول من المشكين فيه ساكن ، إذا كانا في كلمة واحدة ، فإذا كان ذلك في كلمتين ، مثل : قوم ملك ، لم يدغموا .

وكذلك هو في المثنيين أكد منه في المقاريبين .

وكذلك يلتزمون الإدغام في مثل : لم يجعل لك ، ويجرون بين الإظهار والإدغام في مثل : قد ظلم ، وقد سمع .
وكذلك هو فيها سكونه لازم أكد منه فيها ليس كذلك .

وكذلك أدغم على اللزوم ، نحو : مدا ، وشدا ، ومدار ، وشدوا ، ولم يكن : كذلك أمددا بجعل ، أنت في هذا "تخير" ، وفي الأول تلزم الإدغام . ولذلك أدغم بعض القراء : (فهل نجعل لك) (٢) وأظهر : قل نعم . لأن سكون لام ، قل ، يلتزم في تصارييف الكلمة ، وسكون لام

(١) في الأصل : « هو كذلك » .

(٢) سورة الكهف : ٩٤ .

« هل ، لازم ليس له تصريف يتحرك فيه ، ولذلك كلما تقارب المخرجان قوى ، وبالعكس ، ولذلك أدغم بعض القراء (بل ران) (١) وأظهر (بل ثولرون) (٢) .

والحروف التي تمنع زيادة صوتها على صوت مقاربها أن تدغم فيه الأكثر ثمانية : الشين ، والفاء ، لتفتسيهما ، والضاد ، لاستطانتها ؛ والراء ، لتكريرها ؛ والمصفرات ، لصغيرها ، والميم ، لإغنتها ، ومثل ذلك : افرش جاراً ، وأعرف بكراً ، وحرض ليلاً ، ويففر لكم ، وخلص قابتنا . وزر تمجا ، ونفس تغم ، وأعلم بكراً .

وما تكافأ من المتقاربين أو لم يتكافأ ، إلا أن الزيادة فيه الثاني على الأول فإدغامه جائز ، نحو : قد تاب ، وقد سمع ، ولقد زين ، وما أشبه ذلك .

وصل على سيدنا محمد وآله وسلم

سنة ١٧٠٥ هـ

(١) سورة المطففين : ١٤ .

(٢) سورة الأعر : ٦ .

فهارس الكتاب

الصفحة

- ١ - فهرس الموضوعات ... ٣٨٧
- ٢ - فهرس الآيات ... ٣٩٣
- ٣ - فهرس الأحاديث ... ٣٩٧
- ٤ - فهرس الأمثال ... ٣٩٩
- ٥ - فهرس الشواهد الشعرية ... ٤٠١
- ٦ - فهرس أنصاف الأبيات ... ٤٠٦
- ٧ - فهرس الأعلام ... ٤٠٧
- ٨ - فهرس المراجع ... ٤١٠

(١)

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٣
كلمة أوتى	٤
كلمة تعريف	٥
المقدمة	١١
تمهيد	١٧
(أ) الحياة الاجتماعية والسياسية والتاريخية	١٩
(ب) الشلوينى والنحاة	٢٢
(ج) هذه الدراسة	٢٨

القسم الأول

الباب الأول

الشلوينى نشأته ومكانته العلمية وانبأؤه النحوى	٣٣
الفصل الأول : نشأته وثقافته	٣٥
نسبه	٣٥
مولده ووفاته	٣٦
نشأته وثقافته وشعره	٣٦
عيوبه	٣٩
الفصل الثانى : انبأؤه النحوى وأساتذته	٤٥
شيوخه	٤٩

الفصل الثالث : مكائنه بين علماء النحو وتلاميذه ومؤلفاته ... ٥٧

تلاميذه ... ٥٩

مؤلفاته ... ٧٤

الباب الثاني

كتاب التوطئة ... ٧٧

الفصل الأول :

بين التوطئة وشرح المقدمة الجزولية ... ٧٩

شرح المقدمة الجزولية الصغير ... ٨١

شرح المقدمة الجزولية الكبير ... ٨٣

المباحث الكاملية على المقدمة الجزولية ... ٨٤

الفصل الثاني :

بين التوطئة والمقدمة الجزولية وما أدته التوطئة... ٩٣

ما تفيدته التوطئة في النحو من جديد .. ١٠٢

الفصل الثالث :

المنهج العام للتحقيق ... ١٠٥

وصف نسخة الكتاب . ١٠٦

القسم الثاني

النص وتعليقاته ... ١٠٩

باب الكلام وما يتألف منه ... ١١٢

المعرب والمبني ... ١١٦

باب معرفة علامات الإعراب ... ١٢١

أصل الإعراب للحركات والحروف... ١٣١

الموضوع	الصفحة
باب الأفعال بالنسبة إلى الزمان	١٣٦
الجوازم	١٤٧
باب المثني	١٥٥
باب الفاعل	١٦١
باب المفعول	١٦١
الموصولات الاسمية	١٦٧
باب النعت	١٧٨
باب المضمر	١٨٠
باب العلم	١٨٨
باب العطف	١٩٦
باب التوكيد	٢٠٠
باب البدل	٢٠٢
باب الفعل المتعدي وغير المتعدي	٢٠٤
باب تعدى الفعل	٢٠٨
باب الظرف	٢٠٩
باب الحال	٢١٢
باب المبتدأ والخبر	٢١٦
باب الاسم وضميره	٢٢١
باب كان وأخواتها	٢٢٤
باب إن وأخواتها	٢٣١
باب فتح أن وكسرها	٢٤٣
باب حروف الجر	٢٤٤
باب القسم	٢٥٥

الصفحة	الموضوع
٢٥٩	باب نائب الفاعل
٢٤١	باب اسم الماعل
٢٦٥	باب الصفة المشبهة
٢٦٨	باب التعجب
٢٧١	باب « ما » و « لا » المشبهين بـ « ليس »
٢٧٢	باب نعم وبئس
٢٧٤	باب جذا
٢٧٧	باب التنازع
٢٨٠	باب المصدر يعمل عمل فعله
٢٨٣	باب اسم الفاعل المشتق من اسم العدد
٢٨٤	باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى
٢٨٥	باب كم
٢٨٧	باب الفصل
٢٨٨	باب حروف النداء
٢٩٣	باب إذا ضممت الأول من الإسمين
٢٩٤	باب المرخم
٢٩٦	باب المنلوب
٢٩٧	باب المقاربة
٣٠٠	باب الممنوع من الصرف
٣٠٦	باب اسم فعل الأمر
٣٠٨	باب الاستثناء
٣١٢	باب عمل « لا » أخت « ليس »
٣١٤	باب التمييز
٣١٨	باب اسم الفعل

الموضوع	الصفحة
باب التصغير ..	٣٢٠
باب همزة الوصل ..	٣٢٥
باب النسب ..	٣٢٧
باب المبنيات ..	٣٣١
باب المعتل الآخر ..	٣٣٤
باب المهموز ..	٣٣٥
باب المقصور ..	٣٣٦
باب الممدود ..	٣٣٧
باب المؤنث الذي لا علامة فيه ..	٣٣٨
باب المفعول معه ..	٣٤٣
باب المفعول له ..	٣٤٥
باب الوقف ..	٣٤٦
باب التحذير ..	٣٥٠
باب حروف التصديق ..	٣٥٥
باب نون التوكيد ..	٣٥٧
باب الاسم الذي ينجر عنه ..	٣٥٩
باب جمع القلة ..	٣٦١
باب جمع الثلاثي صفة فعل في القلة على أفعال وعلى أفعال ..	٣٦٦
باب جاء فعال في القلة على أفعلة ..	٣٦٩
باب أفعال إسمياً يجمع على فاعل ..	٣٧٢
باب فاعل إسمياً يجمع على فواعل ..	٣٧٣
باب أبنية مصادر الثلاثي ..	٣٧٥

الموضوع	الصفحة
باب المصدر الميمي ..	٣٧٦
باب الإمالة ...	٣٧٧
باب إذا وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة قلبت همزة ...	٣٧٩
باب حروف العربية ...	٣٨٠
باب الإدغام ...	٣٨٢

(٢)

فهرس الآيات

الآية	الصفحة
وزلزلوا حتى يقول الرسول	١٤١
فأطلع إلى إله موسى	١٤١
فيغفر لمن يشاء	١٤٢
وإذا قضى أمراً فلأنما يقول له كُن فيكون	١٤٢
وإذن لا يلبثون خلافتك إلا قليلا	١٤٦
فلأذن لا يؤتتون الناس نقيرا	١٤٦
وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون	١٥٢
فما ترين من البشر أحداً فقولى	١٥٣
ولأنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار	١٥٩
وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات	١٦٥
أبأ ما تدعو فله الأسماء الحسنى	١٦٥
ما يعرضه	١٧٤
تماماً على الذى أحسن	١٧٤
لنزعن من كل شيعة أئهم أشد على الرحمن عتياً	١٧٤
إن تبدوا الصدقات فنعما هي	١٧٦
ما هذا بشر	١٧٧
وما هن أمهاتهم	١٧٧
فما رحمة من الله	١٧٧ ، ١١٤

الآية	الصفحة
كنتمخه واحده	١٧٨
بسم الله الرحمن الرحيم	١٧٨
قل هو الله أحد	١٨١
فلنأ لا تعمى الأبصار	١٨٢
تجدوه عند الله هو خيراً	١٨٤
فبهدهم اقتده	١٨٥
إياك نعبد	١٨٥
إن الإنسان لى خسره إلا الذين آمنوا	١٩١
تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه	١٩٩
أناها أمرنا ليلاً أو نهاراً	١٩٩
كونوا هوداً أو نصارى	١٩٩
إن للمتقين مفازاً حدائق وأعناباً	٢٠٢
اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين	٢٠٢
لنسفعا بالناصية ناصية	٢٠٢
ولئك تهلى إلى صراط مستقيم صراط الله	٢٠٢
أنبتكم من الأرض نباتاً	٢٠٨
فاجلدوهم ثمانين جلدة	٢٠٨
أو جاءوكم حصرت صدورهم	٢١٥
ولعبد مؤمن خير من مشرك	٢١٦
الحاقة ما الحاقة	٢١٧
القارعة ما القارعة	٢١٧
إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً	٢١٧
قل هو الله أحد	٢١٧

الآية	الصفحة
لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل	٢١٨
قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار	٢١٨
ظل وجهه مسوداً	٢٢٦
فظلمتم تفكّهون	٢٢٦
وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين	٢٣٤
وإن كانوا ليقولون	٢٣٤
وأن ليس للإنسان إلا ما سعى	٢٣٥
فلما إن جاء البشير	٢٣٦
لولا أنتم لكنا مؤمنين	٢٤٢
فاجتنبوا الرجس من الأوثان	٢٤٣
فغشهم من أليم ما غشهم	٢٤٤
يفقر لكم من ذنوبكم	٢٤٤
من أنصاري إلى الله	٢٤٤
لأصلبكم في جذوع النخل	٢٤٤
لذهب بسعهم	٢٤٧
كفى بالله	٢٤٧
ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة	٢٤٧
سلام هي حتى مطلع الفجر	٢٤٨
يا عباد فاتقون	٢٥٠
حتى يأذن لي أبي	٢٥١
قد كان لكم آية	٢٥٥
لتبلون في أموالكم	٢٥٥
بنس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله	٢٧٢

الآية	الصفحة
فنعمامي	٢٧٣
والذي كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار	٢٧٤
لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم	٢٧٧
لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم	٣٠٩
لا لغو فيها ولا تأثيم	٣١٢
لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون	٣١٢
وفجرنا الأرض عيوناً	٣١٤
إني أراي أعصر خيراً	٣١٤
قل هاتوا برهانكم	٣١٩
والقائلين لإخوانهم هلم إلينا	٣١٩
وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها	٣٢٥
هذا يوم ينفع الصادقين	٣٣١
ومن عذاب يومئذ	٣٣١
ومن خزي يومئذ	٣٣١
هذه جهنم	٣٣٨
جهنم يصلونها	٣٣٨
فإما منا بعد وإما فداء	٣٥٢
وإما تعرضن	٣٥٧
الحاقة ما الحاقة	٣٥٩
إليه مرجعكم	٣٧٦
والضحى	٣٧٧
فهل نجعل لك	٣٨٢
بل وإن	٣٨٢
بل يوترون	٣٨٢

فهرس الأحاديث

الصفحة	الأحاديث
٣٣٨	أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله
٣٣٨	في كل ذات كبد رطبة أجرا

فهرس الأمثال

الصفحة	الأمثال المشهورة
٢١٦	ثمرة خير من جرادة ورجل خير من امرأة
٢١٦	شر أهر ذا ناب
٢١٧	شيء ما جاء بك إلى عمة عرقوب
٢٢٦	أمت في حجر لا فيك
٢٩٨	عسى الغوير أبوسا
٣٠٨	اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصيح
٣١٠	على التمرة مثلها زيد
٣٢٣	خير قويس سهما
٣٥٠	ماز رأسك والسيف

(٥)

فهرس الشواهد الشعرية

البيت الصفحة

حرف الهمزة

إنا الميت من يعيش كئيبا	كاسفاً باله قليل الرجاء ٢١٣
إذا عاش الفتي مائتين عاما	فقد ذهب المسرة والغناء ٢٤٤
إذا عاش الفتي مائتين عاما	فقد ذهب اللذاذة والغناء ٣١٦

حرف الباء

رأيت بني عمي الأولى يخذلونني	على حدثان الدهر إذ يتقلب ١٦٧
سراة بني أبي بكر تسامى	على كان المسومة العراب ٢٢٥
ومعتد فظ غليظ القلب	كأن ورديه رشاء خلب
غادرته مجدلا كالكلب	٢٣٨

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة

لعل أبي المغوار منك قريب ٢٣٩	
قد جعلت قلوب بني سهيل	من الأكوار مرتعها قريب ٢٩٨
عسى الكرب الذي أمسبت فيه	يكون وراءه فسر ج قريب ٢٩٩
عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر	بتمهر جون الرباب سكوب ٢٩٩
لم تتلفع بقضيل مئزرها	دعد ولم تفقد دعد بالعلب ٣٠١
في ليلة من جمادى ذات أندية	لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا ٣٣٧
كأن صغرى وكبرى من فقاقتها	حصباء در على أرض من الذهب ٣٤٠

حرف التاء

فان الماء ماء أبي وجدى	وبرى ذو حفرت وذوطويت ١٦٧
بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم	ولم تكثر القتلى بها حين سلت ٢١٤

(٢٦٢ - الشلويني)

البيت

الصفحة

أنى الولائم أولادا لواحدة وفى العيادة أولادا لعلات ٢٠٧

حرف الحاء

ربع عفاه الدهر طولا فاعفى قد كاد من طول البلى أن يحصا ٢٩٩

حرف الدال

ألا أيها ذا الزاجرى أحضر الوغى	وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى ١٤٥
من يكلفى بشيء كنت منه	كالشجا بين حلقه والوريد ١٥١
من القوم الرسول الله منهم	لهم دانت رقاب بنى معد ١٦٧
فظلت فى شر من اللذ كيدا	كالذ تربي زبيسة فاصطيدا ١٧٢
إن الذى حانت بفلج دماؤهم	هم القوم كل القوم يا أم خالد ١٧٣
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا	إلى حمامتنا أو نصفه فقد ١٧٧ ، ٢٣٢
قلدى من نصر الخيدين قلدى	ليس الأمير بالشحيح الملحد ١٨٨
وبات وبات له ليلة	كليلة ذى العائر الأرمذ ٢٢٦
شلت يمينك أن قتلت لمسلما	حلت عليك عقوبة التعمد ٢٣٤
فقلت لما هاتى فقالت براحة	ترى زعفرانا فى أسرتها ورد ١٩٩

حرف الراء

لا تتركنى فيهم شطيرا	إنى إذن أهلك أو أطيرا ١٤٢
وإن يعدوا لا يأمنون اقترابه	تشوف أهل الغائب المنتظر ١٥٢
اللذ لو شاء لكنت برا	أو جبلا أصم مشمخرا ١٧٢
لئن كان إياه لقد حال بعدنا	عن العهد والإنسان قد يتغير ١٨٧
وما نبأى إذا ما كنت جارتنا	ألا يحاورنا إلالك ديار ٢٧٧
أصبحت لا أملك السلاح ولا	أملك رأس البعير إذ تغرا ٢٢٥

البيت

وكنيت به أكنى فأمسيت كلما	كنيت به فاضت دموعي على نحر ٢٢٦
أعمل الله بمكنى عليها	جهاراً من زهير أو أسيرا ٢٣٩
ربما الحامل الموتل فيهم	وعناجيج يبين المهار ٢٤٥
بحسبك في القوم أن يعلموا	بأنك فيهم غنى مضر ٢٤٧
تالله لقد علمت سراة بني ذبيان عام الحبس والأسر ٢٥٧	
ثم زادوا أنهم في قومهم	غفر ذنبهم غير فجر ٢٦٤
كم عمة لك يا جرير وخالة	فدعاء قد حلت على عشاري ٢٨٥
فيا الغلامان اللذان فرا	إياكما أن تكسبانا شرا ٢٩٠
فأبت إلى فهم وما كدت آيا	وكم مثلها فارقتها وهي تصفر ٢٩٨
له أخو رغائب يعطيها ويسألها	يأني الظلامة منه النوفل الزفر ٣٠٤
وقرحد على وبار	فهللت جهرة وبار ٣٠٧
وكان مجنى دون من كنت أتى	ثلاث شخوص ناعسان ومعصر ٣٣٨
يركب كل عاقر جمهور	مخافة وزعل كالحجور ٣٤٥
نخل الطريق لمن يبني المنار به	وابرز مبرزة حيث اضطر لك القدر ٣٥١

حرف السين

الله يبقى على الأيام ذو جيد	بمشمخر به الظيان والآس ٢٥٨
أعلاقة أم الوليد بعد ما	أفنان رأسك كالثغام المخلص ٢٧٧
إلا إذن فما أذكرت ناسي	ولا اينت قلبا وهو قاس ٣٤٨

حرف العين

يا أقرع بن حابس .. يا أقرع	إنك إن يصرع أخوك تصرع ١٥١
فبكنا بنائي شجوهن وقلن لي	والظاعنون إلى ثم تصدعوا ١٦٣
يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا	إلى ربنا صوت الحمار اليجدع ١٧١

الصفحة

البيت

ومن حجره بالشبيحة اليتقصع ١٧١	ويستخرج الربوع من نافقائه
وإذا هلك فعد ذلك فاجزعي ٢٢١	لا تجزعي إن منفس أهلكته
ودلى دل ماجدة صناع ٢٢٩	وكوفي بالمكارم اذكريني
ومنعكها بشيء مستطاع ٢٣٤	فلا تظمع أيت اللعن فيها
فتخرموا ولكل جنب مصرع ٢٥٣	سبقوا هوى واعتقوا لهوام
ولا بد يوما أن ترد الودائع ٢٢٩	وما المال والأهلون إلا ودائع

حرف الكاف

وفي الحرب أشباه النساء العوارك ٣٥٣	أفي السلم أعيارا جفاء وغلظة
------------------------------------	-----------------------------

حرف اللام

ولا الأصيل ولا ذى الرى والجدل ١٧٤	ما أنت بالحكم الرضى حكومته
قتلوا الملوكة وفككا الأغلالا ١٧٣	أبني كليب إن عى اللذا
أصادفه وأفسد بعض مالى ١٨٧	كمنية جابر إذ قال ليني
وكذاك الدهر حالا بعد حال ٢٢٥	ثم أضحووا لعب الدهر هم
أن هالك كل من يحنى وينتعل ٢٣٥	في فنية كسيوف الهند قد علموا
ظرف عجوز فيه تننا حنظل ٢٨٠	كأن خصيه من التدلل

حرف الميم

يقول لا غائب مالى ولا حرم ١٥١	وإن أتاه خليل يوم مسغبة
على النايح العادى أشد رجام ١٥٦	هما نفثا في في من فويهما
على باب استها صلب وشام ١٦٢	لقد ولد الأخطل أم سوء
يا بوئس للجهل ضرارا بأقوام ١٦٢	قالت بنو عامر خالو بني أسد
بل أهلى فكلهم ألسوم ١٦٤	يلومونى في اشتراء النخب
حرمت على وليها لم تحرم ١٧٥	يا شاة من قنص لمن حلت له
كلامكم على إذا حرام ٢٠٥	تمرون الديار ولم تعوجوا

البيت	الصفحة
ولست بلوام على الأمر بعدما	٢٣٦ يفوت ولكن على أن أتقدما
ألا يا صاحبي قفا لنا	٢٣٦ نرى العرصات أو أثر الخيام
بيض ثلاث لتعاج جم	٢٤٣ يضحكن عن كالبرد المنهم
ويوما توافينا بوجه مقسم	٢٣٨ كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
ثلاث مئين للملوك وفي بها	٢٨٢ ردائي وحلت عن وجوه الأهائم
أكثر في اللوم ملحا دائما	٢٩٨ لا تكثرن إلى عسيت صائما
بحسبه الجاهل ما لم يعلمنا	٣٥٧ شيخا على كرسبه معمما

حرف التون

من يفعل الحسنات لله يشكرها	١٥٢ والشر بالشر عند الله مثلان
أيها السائل عنهم وعني	١٨٨ لست من قيس ولا قيس مني
ونحمر مشرق اللون	٢٣٨ كان ثدياه حقان
فلأن أهلك قرب فني سبيكي	٢٤٦ على مهذب رخص البنان
فنعم صاحب قوم لاسلاح لم	٢٧٢ وصاحب الركب عثمان بن عفانا
من أجلك يا التي تيمت قلبي	٢٨٩ وأنت بخيلة بالود عني

حرف الهاء

فلا مزنة ودقت ودقها	١٦٤ ولا أرض أبقل إيقالها
التي عيناك عند القفا	١٦٤ أولى فأولى لك ذا واقبه
بتيها قفر والمطي كأنها	٢٢٤ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
فلما رأى أن ثمر الله ما له	٢٣٥ وأثل موجودا وسد مفارقة
يوشك من فر من منيته	٢٩٧ في بعض غمرانه يوافقها
وقائلة أسيت فقلت جبر	٣٥٦ أسي إنني من ذاك إنه

حرف الياء

ندامى من نجران أن لا تلاقيا ١٥٣	يا راكبا إما عرضت فبلغا
لأقرب أقربيه وللقصى ١٧٢	ينال به العلاء ويصطفيه
على بابها من عند أهلى وغاديا ١٩٨	تقول عجوز مدرجى متروحا
أراك لها بالبصرة العام تاويا ١٩٨	أذوزوجة بالمصرأم ذوخصومة
لأكثبة الدهننا جميعا وماليا ١٩٨	فقلت لها إن أهلى جيرة
أراجع فيها يا ابنة القوم قاضيا ١٩٨	وما كنت مذ أبصرنى فى خصومة

(٦)

أنصاف الأبيات

١٣٦	سأسعى الآن إذا بلغت أناها
٢٣١	إن الرياضة لا ينصبك للشيب
٢٣٦	أغد لغفائى الرهان فرسله
٢٣٦	نبكى الديار كما بكى ابن حنّام
٢٣٩	يا ليت أيام الصبا رواجعا
٢٤٤	زرينسا من بنين ومن بنات
٣٤٥	حتى رى مجهوله بالأجين
٣٧٢	جردوا منها واردا وشقرا
٣٧٣	دعهم دواع من هوى ومنادح
٣٧٣	لهم جمال بوازل وعسراضه

(٧)

فهرس الأعلام

٥٢	ترجمته	أبراهيم بن محمد
٥٥	١	ابن الجحد
٦٠	١	ابن الحاج
٢٣٧	١	ابن الرماك
٦٠		ابن الضائع
٢٥٥	١	ابن الطراوة
٦٠	١	ابن عصفور
٢٢٨	١	ابن كيسان
٦٢	١	ابن مالك أبو عبد الله
٧٢	١	ابن مطرف الإشبيلي
٤٥	١	ابن ملكون
١٢٨	١	أبو بكر السراج
٥٣	١	أبو بكر محمد بن خلف
٧٠	١	أبو الحسين عبيد الله بن أحمد الإشبيلي
٣٣٣	١	أبو زيد
٢٢٧	١	أبو زيد السهيلي
١٢٤	١	أبو علي البغدادي
٢١٠	١	أبو علي الفارسي
٧٠	١	أبو محمد عبد الله بن محمد بن هارون المالكي

٥١	أبو موسى الجزولي ترجمته
٦٥	أحمد بن محمد بن عامر أبو موسى
٦٤	أحمد بن عبد الله بن عميرة
٦٤	أحمد بن علي بن ثابت الأنصاري
٥٠	أحمد بن علي المعروف باللص
٥٢	أحمد بن علي بن عثمان أبو العباس
٦٤	أحمد بن محمد الإشبيلي أبو القاسم
٢٤٢	الأخفش
٦٣	البطلومي
٥٢	جابر بن محمد نام الإشبيلي أبو الوليد
٣٠٨	الحري
٣٥٥	الجوهري
٦٦	الحسين بن عبد العزيز
٦٣	حميد أبو بكر
٦٧	الحناف
٢٦٥	الخليل
١١٧	الزجاجي أبو القاسم
٦٨	نعيد بن حكيم أبو عثمان
٥٣	سليمان بن أحمد بن سليمان اللخمي
١٢٥	سيويو
٢٣٣	السيرافي
٦٩	طلحة بن محمد بن طلحة
٥٤	عبد الحق بن يوسف الصنهاجي أبو محمد

عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي أبو القاسم	ترجمته	٥٤
عبد المنعم بن محمد الخزرجي		٥٠
علي بن الحثرون اللورقي		٧٠
عيسى بن عمر الثقفي		٢٨٩
الفراء		١٢٥
الليلي أبو جعفر		٦٦
المازني		٢١٠
مالك بن عبد الرحمن أبو الحكم		٧٣
المبرد		١٢٦
محمد بن طلحة أبو بكر		٥٥
محمد بن عبد الله المرسى أبو عبد الله		٨١
محمد بن علي سالم الحياثي أبو بكر		٧٢
محمد بن محمد أبو عبد الله القرطبي		٧٤
نجبة بن يحيى بن خلف أبو الحسن		٤٩
يحيى بن ذى النون أبو زكريا		٧٤
يحيى بن محمد التميمي أبو بكر		٧٤
يونس		١٣٥

(٨)

فهرس المراجع

- ١ - الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطور النحو ، د. أمين على السيد ، مجلد رقم ١١٨ ، مكتبة كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة
- ٢ - اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلى لابن سعيد. اختصره أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن خليل ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٢١٥ نحو تيمور .
- ٣ - أساس البلاغة للزمخشري ، طبعة دار صادر ، بيروت ١٩٦٥ م .
- ٤ - إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين لأبي المحاسن الهنّي ، مخطوط ، نسخة مصورة بدار الكتب المصرية تحت رقم ح ١١٩٥٩ .
- ٥ - الأشباه والنظائر للسيوطي ، طبعة دار المعارف ، حيدر أباد ، ١٣٥٩ هـ
- ٦ - الأعلام للزركلي ، الطبعة الثالثة ، ١٩٤٩ م .
- ٧ - الأملاني لأبي علي القالي ، المطبعة الأميرية ، ١٣٢٤ هـ .
- ٨ - أمالي المرتضى للشريف المرتضى ، طبعة الحلبي ، ١٣٧٣ - ١٩٥٤ م .
- ٩ - إنباء الرواة على أنباء النحاة للقفطي ، طبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠ م .
- ١٠ - الإنصاف في مسائل الخلاف للأبّاري ، تحقيق محمد محي الدين ، مطبعة السعادة ، ١٩٦١ .
- ١١ - البحر المحيط لأبي حيان ، مطبعة السعادة ، ١٣٢٨ هـ .
- ١٢ - بغية الملتبس للضبي ، طبعة مدريد ، ١٨٨٤ م .

- ١٣ - البدر السافر وتحفة المسافر ، للأدقوى . (الورقة : ٤٤) .
- ١٤ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : للسيوطي ، طبعة الحلبي ١٩٦٤ م
- ١٥ - البيان والتبيين للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٨ م .
- ١٦ - تاج العروس للزبيدي ، المطبعة الخيرية ، ١٣٠٦ هـ .
- ١٧ - تاريخ الفكر الأندلسي لإنجل ، ترجمة حسين مؤنس ، النهضة ١٩٥٥ م .
- ١٨ - تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة تأليف د. عبد العزيز سالم ، دار المعارف ، بيروت ١٩٦٢ م .
- ١٩ - التكملة لابن الأبار ، طبعة مدريد ١٨٨٦ م .
- ٢٠ - تلخيص أخبار النحويين واللغويين لأحمد بن مكتوم ، مخطوط ، دار الكتب المصرية برقم ٢٠٦٩ نحو تيمور .
- ٢١ - جذوة المقتبس للحميدى ، مطبعة السعادة .
- ٢٢ - حاشية الصبان على شرح الأثوثي ، طبعة الحلبي .
- ٢٣ - الحلل السندسية في الأخبار الأندلسية للأمير شبيب أرسلان ، طبعة مكتبة الحياة ، بيروت .
- ٢٤ - خزانة الأدب للبغدادى ، المطبعة الأميرية ، ١٢٩٩ هـ .
- ٢٥ - الدرر اللوامع على همع الموامع ، مطبعة كردستان بالجمالية ١٣٢٨ هـ .
- ٢٦ - الديباج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب لابن فرحون ، طبعة فاس ، سنة ١٣١٦ هـ . (ص : ١٨٥)
- ٢٧ - ذيل الصلة لابن الزبير ، المطبعة الاقتصادية بالرباط ، ١٩٣٧ م .
- ٢٨ - روضات الجنات لميرزا محمد باقر ، طبعة تركيا ، ١٣٦٧ هـ .
- ٢٩ - الروض المعطار في أخبار الأقطار للحميدى (شلوبينية) .
- ٣٠ - سير أعلام النبلاء للذهبي ، مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم : ح ١٢١٩٥ .
- ٣١ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ، طبعة ١٣٥١ هـ .
- ٣٢ - شرح ابن عقيل تحقيق محمد محي الدين ، الطبعة الخامسة عشرة ١٩٦٧ م .

٣٣- شرح الأشعوني على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٥ م .

٣٤- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، طبعة الحلبي .

٣٥- شرح الحمل لابن الضائع ، مخطوط ، دار الكتب المصرية برقم ٢٠ نحو .

٣٦- شرح المفصل لابن يعيش ، تعليق مشيخة الأزهر ، الطباعة الأميرية .

٣٧- شرح المقدمة الجزولية الصغير للشلوبيني ، مخطوط بمعهد المخطوطات برقم ١٠٣ نحو .

٣٨- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبيني ، مخطوط بمعهد المخطوطات برقم ١٠٢ نحو .

٣٩- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبيني ، مخطوط ، نسخة مصورة

تحمل رقم ٦٢٢ ، الخزانة العامة للكتب والمستندات - مقتنيات
الزاوية الحمراء ، الرباط ، المملكة المغربية .

٤٠- صحيح البخارى بإشراف محمد عويضة ، لجنة إحياء كتب السنة ١٣٨٦ هـ

٤١- صفة جزيرة الأندلس ، طبعة لجنة التأليف ، ١٩٣٧ م .

٤٢- الصلة لابن بشكوال ، مطبعة السعادة ، ١٩٥٥ م .

٤٣- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، طبعة الخانجي ١٣٧٣ هـ ، ١٩٥٤

٤٤- ظهر الإسلام لأحمد أمين ، مطبعة النهضة ، ١٩٦٦ .

٤٥- العين في خير من غين ، للذهبي ، طبعة الكويت ، ١٩٦١ (ج: ٥: ١٨٦)

٤٦- الفهرست لابن النديم ، طبعة المطبعة الرحمانية بمصر .

٤٧- كتاب سيبويه ، المطبعة الأميرية ، ١٣١٦ هـ .

٤٨- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، المطبعة الإسلامية ، طهران

١٣٨٧ هـ .

٤٩- لسان العرب لابن منظور ، طبعة بيروت ، ١٩٥٥ م .

٥٠- المباحث الكاملية على المقدمة الجزولية للورقي ، مخطوط - دار الكتب المصرية ،

برقم ٢٦٦ .

- ٥١ - المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف ، طبعة دار المعارف .
- ٥٢ - مدرسة البصرة النحوية ، نشأتها وتطورها ، د. عبد الرحمن السيد ، مطبعة دار المعارف .
- ٥٣ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان لأبي محمد اليافعي النخعي ، طبعة حيدر أباد ، ١٣٣٩ هـ .
- ٥٤ - المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ، طبعة الحلبي .
- ٥٥ - معجم البلدان لياقوت (شلوبينية) .
- ٥٦ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي ، مطابع الشعب ، ١٣٧٨ هـ .
- ٥٧ - المغرب في حل المغرب ، تحقيق د. شوقي ضيف ، طبعة دار المعارف ، ١٩٦٤ م .
- ٥٨ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، طبعة دار الفكر ، ١٩٦٩ م .
- ٥٩ - المختضب للمبرد ، لجنة إحياء التراث الإسلامي .
- ٦٠ - المختطف من أزهار الضرف للفرناطري ، (الورقة : ٨٠) .
- ٦١ - موطأ الإمام مالك ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ١٩٦٧ م .
- ٦٢ - النجوم الزاهرة ، لابن تغري بردي ، طبعة دار الكتب المصرية (٦ : ٧٥٨) .
- ٦٣ - نشأة النحر وتاريخ أشهر النحاة لاتبخ أحمد طنطاوي ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٩ م .
- ٦٤ - نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري ، تحقيق د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨ م .
- ٦٥ - نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين لمحمد عبد الله عنان ، الطبعة الثانية .
- ٦٦ - معجم الحوامع ، شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، مطبعة السعادة ١٣٢٧ هـ .
- ٦٧ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ، تحقيق محمد محي الدين ، مطبعة النهضة ، ١٩٦٤ م .

رقم الايداع بدار الكتب ٤٤٥٨ لسنة ١٩٨٠